بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
جامعة صنعاء
الدراسات العليا والبحث العلمي
كلية الآداب
قسم علم الاجتماع

التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني المعاصر

دراسة للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية
للفترة من ١٩٨٠_ ٢٠٠٠م

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه

في الآداب من قسم علم الاجتماع

إعـــداد

الطالبة / عفاف أحمد الحيمي

مشرف رئيسي
أ / عبده علي عثمان
أستاذ علم الاجتماع
جامعة صنعاء

مشرف مشارك
أ.د/ حمود العودي
أستاذ علم الاجتماع
جامعة صنعاء

صنعاء ٢٠٠٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى

وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا

إن أكرمكم عند الله أتقاكم

صدق الله العظيم

الحجرات / ١٣

اهداء

إلى زوجي : المهندس عبد الملك ضيف الله علي

ذلك الإنسان المعطاء الذي علمني بصدقه ووفائه

ومحبته الصبر والمثابرة والإخلاص

شكر و تقدير

أتوجه في ختام بحثي هذا بعميق الشكر والحمد لله عز وجل على توفيقه الدائم لي في حياتي العلمية والعملية ، الخاصة والعامة، فله الحمد والثناء.

ويشرفني بكل إجلال واحترام أن أتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ الدكتور / عبده علي عثمان أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة صنعاء، العالم الفاضل الذي يمثل بعطائه المعرفي والاجتماعي نبعاً دفاقاً ، لا ينضب، كان ولا يزال أستاذاً، ومرشداً وموجهاً، تعلمت منه الكثير خلال إنجاز رسالتي الماجستير والدكتوراه بكافة مراحلهما، وتحمل مشكوراً الإشراف على دراستي هذه الأستاذ الدكتور/ حمود العودي ، العالم الجليل الذي تتلمذت على يديه منذ خطواتي الأولى على مدرجات الجامعة ليمثل لي ولأبناء جيلي رمزاً للمعرفة، حيث بصر عيني على الواقع الاجتماعي بكل مفارقاته وتناقضاته.

أستاذيّ (المشرفين على الرسالة) مهما شكرتكما اعلما يقيناً أني لا أوفيكما حقكما لما بذلتماه معي من جهد وما كرستما من وقت في الإشراف على هذا البحث، فلكما مني أسمى آيات التقدير والعرفان وجزاكما الله عني خير الجزاء، ويسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة الدكتورة/ نورية علي حَمد ليس فقط لتفضلها بالموافقة على قراءة ومناقشة هذا البحث، بل لعطائها العلمي المتميز ومؤازرتها لي في كافة مراحل حياتي العلمية حيث تعلمت منها الجد والمثابرة والدقة في العمل، فلها الشكر وجزاها الله عني كل خير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور / محمد صالح علي ، الذي تكرم بالموافقة على المشاركة في قراءة ومناقشة هذا البحث، فله مني التقدير والاحترام.

وأوجه خالص شكري وتقديري لكافة زملائي وأساتذتي في قسم علم الاجتماع في جامعة صنعاء . يتقدمهم الدكتور/ محمد محمد أبو بكر الحداد رئيس قسم علم الاجتماع – الذين ساعدوني وسهلوا مهمتي العلمية لإنجاز بحثي هذا.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد شجاع الدين المدير التنفيذي لمركز التدريب والدراسات السكانية جامعة صنعاء، وللمركز ولصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) على دعمهم المعنوي والمادي لإنجاز هذه الرسالة منذ بداياتها الأولى وحتى مراحلها الأخيرة، فلهم جزيل الشكر والعرفان.

وأتوجه بعظيم الشكر للأستاذ الدكتور/ ناصر العولقي رئيس جامعة صنعاء والأستاذ الدكتور/ حسين الباكري عميد كلية الآداب – جامعة صنعاء، على دعمهم وحُسن معاملتهم لي ، الذي كان له عظيم الأثر في إنجاز هذا الجهد المتواضع.

ومن الوفاء أن أتقدم بالشكر لكل من قدم لي يد العون أو المساعدة وأخص منهم بالذكر الأستاذ/ محمد القباطي والأستاذ / علي ضيف الله وأخي الدكتور/ محمد أحمد الحيمي وكافة أفراد أسرتي – ووالدي وزوجي وأولادي – على ما قدموه من عون وإسناد.

وفي الأخير – لكل من مدَّ لي يد العون بالفكرة المفيدة والنصيحة الصائبة، أو الملاحظة السديدة أو الرأي البناء ، لهم جميعاً أسمى آيات الشكر والتقدير وجزاهم الله عني خير الجزاء.

ووفقنا الله جميعاً إلى ما فيه الخير

وشكراً

الباحثة / عفاف أحمد الحيمي

جامعة صنعاء – قسم علم الاجتماع

٢٠٠٣م

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الصفحة	الموضوع

الموضوع	الصفحة

الباب الثاني
الدراسة التطبيقية

الصفحة	الموضوع

الموضوع	الصفحة

الباب الثالث
الدراسة الميدانية

المقدمـــــة

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً:- موضوع الدراسة وأهميتها:

شهد عقدا الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي متغيرات اجتماعية اقتصادية كبيرة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي أثرت على الخريطة الاجتماعية لكثير من المجتمعات ومنها المجتمع اليمني حيث أسهمت هذه المتغيرات في إعادة صياغة واقعه الاجتماعي والاقتصادي على النحو الذي اختلف كثيراً عما كان عليه من قبل، الأمر الذي جعلنا جميعاً نقف أمام تساؤل كبير مفاده من نحن؟ وإلى أين نسير؟ بعد أن عصفت بنا كل تلك المتغيرات، وهو ما دفع بالباحثة -في محاولة منها- لاستجلاء وفهم وتحليل الغموض والتداخل الذي يحيط بالتركيب الاجتماعي مبتعدة قدر الإمكان عن الأسر الذهني للمفاهيم الجاهزة التي وجدت -الباحثة- أن إسقاطها على مكونات الخريطة الاجتماعية يعيق أكثر مما يفيد في فهم الواقع خصوصاً مفهوم الطبقة الذي وجدت الباحثة عدم مواءمته خلال الفترة المدروسة لمجتمعنا، المتمفصل في أنماطه الإنتاجية المختلفة أو مفهوم التدرج الاجتماعي الذي سيجعلنا أمام عدد هائل من الفئات والشرائح وغيرها من المفاهيم التي أنتجها علم الاجتماع في الغرب، لذلك وجدت - الباحثة- أن مفهوم التركيب الاجتماعي يقترب كثيراً من التكوينات الجديدة للشرائح، والفئات والجماعات التي آل إليها المجتمع خلال العقدين المنصرمين، وتتضح من خلاله مواقعها وتمفصلاتها وحراكها وعناصر بناء القوة فيها، وقد وجد أن هذا المفهوم يمثل مفهوماً تكاملياً مقتدراً على فهم وإدراك المفاهيم والمواقع الطبقية والبنائية للتكوينات الجديدة، وأكثرها تعبيراً عن تفاعلاتها ومتغيراتها الراهنة، كما يعبر عن حالة التفاعل الجدلي فيما بينها من جهة والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية السائدة من جهة أخرى على النحو الذي عبرت عنه فصول الدراسة المختلفة.

إن الحراك الاقتصادي والنشاط الذي برزت بوادره في مستهل عقد الثمانينات في الشمال والجنوب "رغم التباين في التوجهات السياسية لنظامي الحكم آنذاك في الشطرين" والسماح لرؤوس الأموال بالحركة - تصديراً واستيراداً- ودخول آليات اقتصاد السوق في النظام الاقتصادي على نحو مؤثر، كل ذلك قاد إلى انتعاش نسبي واضح للقطاع التجاري الذي غلب عليه النشاط الاستيرادي أكثر من غيره، واقتحام فئات جديدة لم يكن لها أي تراكم رأسمالي أو سابق خبرة أو تجربة بنشاط كهذا مكنها من الصعود الاجتماعي المعزز فيما بعد بتراكم رأسمالي واضح وتحالفات اجتماعية واقتصادية متينة، صاحب ذلك أيضاً تراجع لفئات تقليدية أخرى، لينتهي عقد الثمانينات بالولوج بالمجتمع اليمني في كيان واحد من

خلال دمج كياني الدولتين في كيان واحد، تداخلت فيه كل القوى الاجتماعية الفاعلة، وتمفصلت فيه من جديد كافة فئاته وشرائحه على النحو الذي سمح لحراك اجتماعي آخر تمكنت من خلاله العديد من الفئات والقوى الجديدة من تعزيز حضورها وصعودها الاجتماعي والاقتصادي مع اتسام عقد التسعينات من القرن الماضي بشيوع اقتصاد السوق والخصخصة وتفعيل توصيات البنك وصندوق النقد الدوليين في السياسيات الاقتصادية وهيمنة العلاقات شبه الرأسمالية، وما صاحب ذلك من مظاهر اجتماعية واقتصادية جديدة، مثل العمل بمبادئ التعددية السياسية والمشاركة الواضحة للمرأة في العمل، وخصخصة التعليم والصحة، وتمركز دائرة الغنى، واتساع دائرة الفقر، وبروز التمايز الطبقي، وشيوع البطالة وتراجع دور التعليم عن سابقه، وتغليب قيمة العمل القائم على الكسب على القيم التقليدية التي ظلت تنظر لبعض المهن نظرة دونية، وتداخل القبيلة بآليات السلطة والنشاط التجاري.

إن مثل هذه التغيرات التي طالت الواقع الاجتماعي، هي التي أوحت للباحثة بهذه الدراسة وبذلك يمكن اعتبارها محاولة لفهم وتحليل التركيب الاجتماعي القائم في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية بمضامينها ومكوناتها الاجتماعية والاقتصادية المختلفة مستهدفة ذلك كله في محاولة للباحثة الوصول إلى إجابة سوسيولوجية للسؤال من نحن؟ وإلى أين نسير؟.

وتنطلق هذه الدراسة في تحليلها وفهمها للتركيب الاجتماعي من خلال التالي:-

١) الكشف عن أهم المتغيرات التي أثرت على الواقع الاجتماعي.

٢) الكشف عن أهم المحددات التي كان لها دور في خلخلة السلم الفئوي السابق.

ثانياً:- أهداف الدراسة:-

١- تقديم تحليل عن التركيب الاجتماعي الراهن في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية الجارية ومضامينها ومكوناتها الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

٢- تقديم فهم سوسيولوجي اقتصادي للمتغيرات الجديدة التي أثرت على التركيب الاجتماعي للفترة ما بين ١٩٨٠-٢٠٠٠م بالمقارنة مع المتغيرات السابقة التي كانت سائدة منذ مشارف الخمسينات حتى أواخر التسعينات وصولاً إلى تحقيق رؤية اجتماعية علمية للتركيب الاجتماعي لمجتمع البحث.

٣- الكشف عن مضمون ودلالات المتغيرات والمفاهيم الجديدة التي أفرزها التوجه الجديد على المجتمع اليمني وأثر ذلك في التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني المعاصر.

٤- الإسهام في دراسة التركيب الاجتماعي المعاصر وما يمكن أن يترتب على ذلك من تأثيرات على اتجاهات التنمية العادلة في المستقبل.

ثالثاً:- تعريف المفهومات:

١- التركيب الاجتماعي Social Composition :-

وجدت الباحثة مفهوم التركيب الاجتماعي متناثراً دون تحديد دقيق لماهيته وصيرورته، فهناك من ينظر إليه بأنه يعبر عن التشكيلات الطبقية بالمفهوم الحضري لهذه التشكيلات، وهناك من يرى بأنه يعني الظروف الاجتماعية السائدة، فيما نجد أندر زدراء فوميسلوف يشير إلى أن التركيب الاجتماعي للمجتمع يوضح كل المفاهيم المستخدمة لوصف وتحليل البناء الحقيقي للمجتمعات الحديثة مثل: الطبقة، المجموعة الاجتماعية، الحالة الاجتماعية، المؤسسة الاجتماعية، الدولة، الأمر والبناء، الفوضى وحالات الحياة الاجتماعية المختلفة(١). كما أشار إليه (إيفان بريجار) بقوله "إنه يعني العلاقات الاجتماعية التي تقع بين الجماعات"، وكذلك ليتس في كتابه "الأنظمة السياسية في مرتفعات البورما" موضحاً "بأن التركيب الاجتماعي هو مجموعة الأفكار التي تهتم بتوزيع النفوذ والقوة بين الأشخاص والجماعات(٢)، كما يرى آخرون بأنه شبكة العلاقات الاجتماعية التي تربط الأفراد خلال نقطة زمنية معينة. أما فورنس، فقد بالغ في ذلك حيث ذهب بعيداً فرأى فيه بأنه حضارة الشعب بأكمله(٣).

وزيادة للإثراء، سعت هذه الدراسة للبحث عن المعنى القاموسي بالإنجليزية لهذا المفهوم في معاجم علم الاجتماع، فلم تجد سوى مفهوم البناء الاجتماعي Social Structure الأمر الذي جعل الباحثة تضع ترجمة خاصة لمفهوم التركيب الاجتماعي تحت مسمى Social Composition إذ يعتبر أكثر الترجمات قرباً من المفهوم الذي تعنيه الدراسة بالتركيب الاجتماعي، ليعرف من قبل الباحثة بأنه مجموعة الفئات والقوى الاجتماعية المختلفة تكويناً ونشاطاً والمتداخلة مع بعضها بعضاً في مرحلة زمنية معينة وبفاعلية أسرع في عملية الفرز الطبقي(٤)، بفعل العوامل الذاتية والموضوعية للمتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهو مفهوم تكاملي وأكثر استبصاراً للمواقع الطبقية البنائية السائدة، وأقدر على كشف المبادئ التي تحكم هذا التداخل والمتمفصل بين تكويناته المختلفة.

---

(١)Andreigedravomyslove, Social Change and Social Structure. Social Science, USSR Academy of Science. 2 1982 Page73.

(٢) ديكتس ميشيل، ت/ إحسان محمد حسن، معجم علم الاجتماع، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية، صـ٩٦.

(٣) نفس المرجع السابق، صـ٢١٧.

(٤) استوحيت الفكرة من محمود بن الفضيل، التشكيلات والتكوينات الطبقية، مرجع سابق ص٢٢٢-٢٢٤.

٢- **المتغيرات الاجتماعية :- Social Variable :**

وقصدت بها الباحثة أهم الأحداث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في حالة تفاعلها وفاعليتها التاريخية في عملية التغير أو التحول من حالة اجتماعية إلى حالة أخرى.

وفي دراستها لطبيعة التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني المعاصر، عمدت الباحثة إلى تناول أبرز المتغيرات لأهميتها في الدراسة، وهي:

المتغيرات الاجتماعية:

- الموروث الثقافي وأثره على مسار التعليم.
- التعليم ومدى ملاءمة سوق العمل للخريجين في الجامعات في كافة التخصصات.
- التوجه نحو خصخصة التعليم والصحة والخدمات الأخرى.
- الهجرة وأثرها على التركيب الاجتماعي.
- طبيعة الأوضاع الاجتماعية والسياسية منذ الثمانينات وحتى ٢٠٠٠م بما فيها:
  - حالة التشطير ما قبل توحيد الشطرين.
  - عملية توحيد الشطرين.
  - الديمقراطية والتعددية.
  - تداخل القبيلة بآلية السلطة والنشاط التجاري والمضاربات العقارية.

المتغيرات الاقتصادية:

- التوجهات الاقتصادية المختلفة بما فيها نظام اقتصاد السوق، وتراجع القطاع العام والاقتصاد الموجه.
- تنوع الأنشطة الاقتصادية ما بين نشاط تجاري، وصناعي، وخدمي.
- غلبة القطاع التجاري على بقية الأنشطة.
- الأخذ بمفهوم الخصخصة وتعميمه.
- تمركز دائرة الغنى واتساع دائرة الفقر.
- الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وتأثيرها في شيوع البطالة وازدياد الجماعات الهامشية.

رابعاً:- تساؤلات الدراسة وفرضياتها:

من أجل تحقيق الأهداف السابقة اعتمدت الباحثة جملة من التساؤلات التي سعت الباحثة إلى التحقق من مدى صحتها عبر هذه الدراسة، وهي :

١- ما الأثر الذي أحدثته المفاهيم الجديدة لنظام السوق في التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني؟

٢- ما الأثر الذي أحدثه تراجع الأنظمة الاشتراكية في العالم على مجتمعنا اليمني؟.

٣- ما طبيعة المتغيرات الراهنة والمرتقبة في التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني؟

٤- كيف تفاعلت جميع المتغيرات السابقة والجديدة وأثرت على مجتمع البحث من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.؟

٥- ما القوى الاجتماعية التي تبنت هذا التوجه الجديد؟.

٦- ما آليات هذا النظام الاجتماعي والاقتصادي الجديد في عملية التغير الاجتماعي؟.

٧- ما أشكال القوى الاجتماعية والاقتصادية الجديدة التي أفرزتها المتغيرات الجديدة التي سعى البحث إلى دراستها؟.

٨- هل القوى الاجتماعية القديمة مرتبطة بالقوى الاجتماعية الجديدة؟ وماهي عناصر الاستمرارية؟

هذا مع العلم أن الباحثة تضع في مقابل هذه التساؤلات إجابات افتراضية خاضعة للتحقق وعلى النحو التالي:

١- تراجع الأنظمة الاشتراكية أثر سلباً في عملية التوازن الدولي عامة وفي واقع المجتمع العربي واليمني خاصة.

٢- ظهور فئات اجتماعية جديدة - ضباط، قادة إداريين، مقاولين- متداخلة مع الفئات الاجتماعية التقليدية كالقضاة، المشائخ، الأعيان، والملاك، وشبه الإقطاعيين والرأسمالية الطفيلية.

٣- أصبح المركز الاقتصادي هو المؤثر الأقوى في فرز وتكوين التركيب الاجتماعي.

٤- عملية توحيد المجتمع اليمني قاد إلى إعادة صياغة الخارطة الاجتماعية والسياسية للمجتمع اليمني.

٥- عجز القوى الاجتماعية المختلفة عن استيعاب مبدأ التغير والتحول الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي السلمي.

٦- عودة المغتربين من دول النفط وتعرض المجتمع اليمني للحرب واستهداف تقويض الوحدة وتوسع رقعة الفقر والبطالة، جاء كل ذلك نتيجة لعدم انتظام اليمن بشكل كلي في توجهات النظام الدولي الجديد: سياسة (البنك الدولي) وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية. ...

خامساً:- منهج وأسلوب الدراسة:

اهتدت الباحثة في كافة خطواتها بالمنهج الجدلي لتفسير العلاقة بين التركيب الاجتماعي والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وما نتج عنها من مظاهر، واستخلاص النتائج العامة والخاصة المتعلقة بالدراسة، وفي إطار هذا المنهج العام استخدمت عدة طرق منهجية منها:

١- **المنهج الوصفي:** تم عرض للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السابقة مع وصف السلم الفئوي السابق مع تحليل لأهم المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة.

٢- **المنهج التاريخي:** لتتبع المسار التاريخي للتركيب الاجتماعي (ماضياً وحاضراً) وتم التركيز على الفترة ١٩٨٠م-٢٠٠٠م. وكذلك التتبع التاريخي للأحداث والأوضاع التي سادت قبل الوحدة وبعد الوحدة.

٣- **المنهج المقارن:** لإبراز دلالات ومضامين متغيرات الحاضر مقارنة بالماضي واحتمالات المستقبل، وأوجه الشبة والاختلاف.

٤- **منهج تحليل المضمون:** لإبراز الدلالات الاقتصادية والاجتماعية لخواص التركيب الاجتماعي وما طرأ عليه من تغيير من خلال إجابات المبحوثين على السؤال رقم (١٨) في استمارة الاستبيان.

سادساً:- أدوات البحث:

اعتمدت الباحثة على عدد من الأدوات في جمع البيانات منها:

- المراجع والمصادر المهمة في الموضوع سواءً المتعلقة بالمجتمع العربي ككل أم المهتمة بالواقع الاجتماعي اليمني.
- الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع خاصة فترة الثمانينات.
- الإحصاءات والبيانات المتاحة الجاهزة من الجهاز المركزي للإحصاء.
- الاستبيان والمقابلة، وقد استخدمتا لتوضيح طبيعة التركيب الاجتماعي المعاصر واستجلاء غموضه من الواقع الاجتماعي ومساعدة الباحثة في فهم أهم التغيرات التي طرأت على حياة الجماعات والأفراد في المجتمع.
- ملاحظة ما يطرأ على الواقع من تغيرات جارية متمثلة بالمظاهر المادية، من امتلاك أراضي ومباني ضخمة وكل رموز الوجاهة الملموسة، يقابلها مظاهر أخرى تدل على تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لدى قطاع كبير من الناس وبما يؤكد تمركز دائرة الغنى واتساع دائرة الفقر.
- التحليل الإحصائي الكمي لمعطيات البحث الميداني، حيث تم الاستعانة بالطرق الإحصائية المستخدمة في علم النفس، وعلى ضوء ذلك تم بناء مقياس مكن الباحثة من قياس ما تم افتراضه من تركيب اجتماعي وما نتج عنه من مظاهر في الواقع من خلال عينة الدراسة التي بلغت ٤٠٠ حالة، وقد تم تحكيم الاستمارة من قبل مجموعة من دكاترة الجامعة وآخرين من خارجها ومن ثم صممت

الاستمارة – مع أخذ الباحثة كل الملاحظات بعين الاعتبار – ولهذا اعتمدت الباحثة أثناء التحليل الإحصائي الكمي المنوال والوسط الحسابي المرجح، حيث تم توظيف المنوال على سبيل المثال في تحديد التركيب الاجتماعي لكل فئة ثم يأتي بعد ذلك دور المتوسط الحسابي المرجح في تحديد ترتيب كل فئة ضمن التركيب الاجتماعي الذي تحدد باستخدام المنوال.

مصادر البيانات:

- الكتب والنشرات المتعلقة بالموضوع.
- الرسائل العلمية في الجامعات المصرية وجامعة صنعاء وتونس.
- الوثائق الرسمية المتعلقة بالدراسة.

سابعاً:- مجالات الدراسة وعينتها:

تحقيقاً لأغراض هذا البحث قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية على عينة قوامها ٤٠٠حالة وانحصرت الدراسة في إطار الأمانة (مدينة صنعاء) باعتبارها ممثلة لكل فئات المجتمع، والمبررات هي:

- التركز السكاني الحضري.
- تنوع سكانها القادمين من مختلف مناطق اليمن.
- توفر وسائل الإعلام والخدمات المختلفة.
- التباين السكاني الواضح من حيث الدخل والتعليم والمستوى الاقتصادي والاجتماعي والانتماءات القديمة.
- تمثل مركز جذب لكثير من مهاجري الريف.
- تأثر السكان فيها بالمتغيرات الجديدة إلى حد كبير.
- استئثارها بالجزء الأكبر من الجهد الرسمي.
- تنوع فئاتها الاجتماعية وتداخلها مع بعضها البعض.
- وضوح تمفصل الريف بالمدينة.

ومن خلال معطيات الدراسات السابقة والفصول النظرية، ومحددات الدراسة ومسلماتها صممت استمارة البحث وطبقت على عينة قوامها ٤٠٠حالة من كافة فئات المجتمع القديم والجديد من وجهة نظر الباحثة، وهي عينة مقصودة لأغراض تتواءم مع متطلبات الدراسة بهدف التأكد مما ورد في الدراسة من افتراضات خاصة بالتركيب الاجتماعي، آخذين بعين الاعتبار المستوى الاجتماعي والتعليمي الذي وصل إليه الفرد مع محاولة الباحثة تغطية كافة الفئات التي افترضتها –الباحثة– حيث غطى الاستبيان

(وزراء، أعضاء مجلس نواب دكاترة في الجامعة، نساء، موظفات، ربات بيوت، أصحاب مهن مختلفة، طلاب متخصصين، مهندسين، تجار، مشائخ، ضباط جيش، جنود، مدرسين، وموظفين في مجالات مختلفة، منها البنوك ومؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة والمصانع).

ولتحقيق ذلك اعتبر الفرد هو مجال التطبيق، كونه ممثلاً عن فئته والتركيب الاجتماعي لمجموعته (ذكراً كان أو أنثى) تجاوز عمر العشرين، وكان مجموع الفئة ٤٠٠ حالة مثلت النساء فيها بـ٢٥% ، والرجال بـ٧٥%.

وتحدد المجال الزمني للدراسة منذ ١٩٨٠م-٢٠٠٠م، لأن هذا التاريخ يمثل مرحلة خاصة في تاريخ المجتمع اليمني، برزت فيه متغيرات اجتماعية واقتصادية، منها عملية توحيد اليمن والتوجه نحو اقتصاد السوق بالإضافة إلى أن معظم الدراسات الاجتماعية غطت ما قبل هذه المرحلة المعنية بالدراسة، إلى جانب أن عقد الثمانينات والتسعينات يعتبران من أهم عقود القرن الماضي سواءً على مستوى العالم أم على مستوى المجتمع اليمني من حيث أنه خلاصة وتراكم لقرن مضى ومقدمة لقرن آت.

تقسيم الدراسة وتبويبها:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام أساسية بستة فصول ومقدمة وعلى النحو الآتي:

المقدمة :

وتشمل موضوع الدراسة وأهميتها وأهدافها، وتعريف المفهومات والتساؤلات وفرضيات الدراسة ومنهج وأسلوب الدراسة وأدوات جمع البيانات والمجال البشري والجغرافي والزمني للدراسة.

الباب الأول:

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة:

وقد قامت الباحثة بعرض النظرية الوظيفية والنظرية الماركسية التقليدية ونظرية التبعية وأسلوب الإنتاج والتكوين الاجتماعي كما تناولت بالدراسة بعض المفاهيم القريبة من الموضوع كمفهوم الطبقة الاجتماعية والتدرج الاجتماعي ثم عرضاً لمفهوم التركيب الاجتماعي ومدى ملاءمته وقربه من التكوينات الاجتماعية للفئات والجماعات المعاصرة.

الفصل الثاني: الأوضاع الاجتماعية والسياسية المؤثرة على التركيب الاجتماعي:

تناولت الباحثة فيه الأوضاع الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي ثم التكوين الاجتماعي للمجتمع اليمني موضحة الأوضاع الاجتماعية والسياسية في المناطق الشمالية

والجنوبية مختتمة الفصل بعرض للتركيب الاجتماعي خلال عقد الستينات والسبعينات معتبرة إياهما بداية التكوين المعاصر..

الفصل الثالث: أبرز الدراسات السابقة في الموضوع مع عرض تحليلي نقدي:

قدمت الباحثة في هذا الفصل الدراسات الأولية عن المجتمع اليمني مع عرض لأهم الدراسات الرائدة على المجتمع اليمني متمثلة في الدراسات التالية:

- أبعاد التكامل بين برامج التنمية والواقع الثقافي الاجتماعي في المجتمع اليمني١٩٨٣م.
- الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني١٩٨٦م.
- تغير النسق الاجتماعي – الاقتصادي في القرية اليمنية ١٩٩٣م.
- الانتلجنسيا اليمنية: النشوء والتطور ١٩٩٧م.

٦٠٤٦٦٠

الباب الثاني: الدراسة التطبيقية على المجتمع اليمني.

الفصل الرابع: المتغيرات الاقتصادية المعاصرة وأثرها على التركيب الاجتماعي:

تناولت الباحثة في هذا الفصل القطاع التجاري والصناعي في عقد الثمانينات في المناطق الشمالية (ج.ع.ي) سابقاً وفي المناطق الجنوبية (ج.ي.د.ش) سابقاً وصولاً إلى الأوضاع الاقتصادية بعد الوحدة (١٩٩٠م-٢٠٠٠م) والاتجاهات والملامح العامة والقطاع التجاري مع أثر تلك المتغيرات على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مع توضيح أهمية القطاع الزراعي وطبيعته في ريف المناطق الشمالية والجنوبية ثم قدمت تحليلاً نقدياً لما سبق.

الفصل الخامس: المتغيرات الاجتماعية المعاصرة وأثرها على التركيب الاجتماعي:

قدمت الباحثة في هذا الفصل لأهم المتغيرات الاجتماعية المتمثلة في التعليم والهجرة، وأهم ملامح الأوضاع الاجتماعية السياسية للمناطق الشمالية والجنوبية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات وطبيعة القوى الاجتماعية في المناطق الشمالية والجنوبية ثم تحليلاً وعرضاً للتحالفات والأوضاع الجديدة في عقد التسعينات ثم تقديم خلاصة واستنتاج للفصل الرابع والخامس.

الباب الثالث: الدراسة الميدانية

الفصل السادس: ملامح التغيير – رؤية اجتماعية تحليلية (الدراسة الميدانية) :

وقد قامت الباحثة في هذا الفصل باستعراض أهم الخطوات التي اتبعتها في دراستها ومن ثم القيام بالإجراءات العملية والميدانية لتنفيذ البحث ومن ثم عرض لنتائج البحث الميداني وتفسيرها وتحليل معطياتها لتحديد ملامح التركيب الاجتماعي وابراز أهم التغيرات التي طرأت على التركيب الاجتماعي ومن ثم لأهم المظاهر المصاحبة له مع عرض لنتائج تحليل المضمون بما في ذلك خلاصة واستنتاجات عامة تتعلق بمجمل الدراسة.

الباب الأول
الدراسة النظرية

الفصل الأول
الاتجاهات النظرية المتصلة بالتركيب الاجتماعي

الباب الأول
الدراسة النظرية

الفصل الأول
الاتجاهات النظرية المتصلة بالتركيب الاجتماعي

مقدمـــة.

الاتجاهات الرئيسية في علم الاجتماع.

أولاً ـ النظرية البنائية الوظيفية.

ثانياً: النظرية الماركسية/ التقليدية.

ثالثاً: نظرية التبعية.

رابعاً: أسلوب الإنتاج والتكوين الاجتماعي.

دراسة بعض المفاهيم المتصلة بالدراسة :

١ـ الطبقة الاجتماعية.

٢ـ التدرج الاجتماعي.

٣ـ التركيب الاجتماعي.

مُقدّمة

هنـــاك اتجاهـــات رئيســـية فـــي علـــم الاجتمـــاع اهتمـــت بالتركيـــب الاجتمـــاعي للمجتمعـــات الإنســـانية ، منهـــا : النظريـــة الماركســـية ، والنظريـــة البنائيـــة الوظيفيـــة وغيرهمـــا مـــن الاتجاهـــات والمـــدارس الأخـــرى التـــي عالجـــت هـــذا الموضـــوع بمـــا يتناســـب مـــع توجهاتها وأيديولوجياتها، والتي اختلفت -بالتـــالي- فـــي أدواتهـــا ومناهجهـــا . فمـــثلاً النظريـــة الماركسية نحـــت منحـــى اقتصـــادياً بينمـــا نجـد النظريـــة البنائية الوظيفية تنحو منحى آخر(غير اقتصادي) وهكذا، وهو مـــا ســـوف نـــراه في تناول هذه الاتجاهات كلاً على حدة، إضافة إلى ذلـــك، هنـــاك العديـد مـــن الدراسات الاجتماعية الأخرى التي استخدمت مفهوم الطبقة والتـــدرج الطبقـــي، مركزة على الحراك الاجتماعي سواءً داخل الطبقة نفســـها أو بـــين الطبقـــات[1] المختلفة داخل المجتمع . وكذلك دراسات اجتماعية أخرى تناولت باهتمام التـــدرج الاجتماعي الذي يتناقض مع النظريات الراديكالية المختلفة ، لذلك سنستعرض في هذا الفصل أهم النظريات التي تناولت موضوع التركيب الاجتمـــاعي ، وأبـــرز الانتقادات التي وجهت لها من قبل العلماء الاجتمـــاعيين ، لنخـــتم هـــذا الفصـــل بالحديث عن مفهوم الطبقة الاجتماعية والتدرج الاجتماعي ثم التركيب الاجتماعي الذي تستهدفه دراستنا. وتسترشد الباحثة بهذه الدراسات النظرية فـــي تحليلاتهـــا للتركيب الاجتماعي مع ذكر بعض الانتقادات لهذه النظريات.

---

(1) مؤمن محمد كمال الشافعي ، الدولة والطبقة الوسطى في مصر ، تحليل بنائي تاريخي لدور الدولة في دعم الطبقة الوسطى وتنميتها ، ما بعد الحرب العلمية الثانية ، كلية الآداب قسم علم الاجتماع ، جامعة عين شمس ، رســالة دكتوراه غير منشورة ١٩٩٦ ص ٣

- الاتجاهات الرئيسية في علم الاجتماع.

أولاً - النظرية البنائية الوظيفية:

يرتبط هذا الاتجاه بأعمال كل من (ماكس فيبر Weber) و (لويد وارنور) وآخـرين ، ويؤكد البعض منهم كأمثال (كيرت.ب ماير) عند تناول قضايا الاختلاف والتمايز الاجتمـاعي من قبلهم بأن المجتمع يتيح فرصاً متساوية أمام الجميع، وأن ما يوجد من تمايز إنمـا يرجـع إلى الاختلافات والفروق البيولوجية كالجنس والسـن والحجـم والقـدرة العقليـة ، وغيرهـا من الخصـائص الفطريـة للكائنـات البشـرية ،إلـى جانـب اختلافـاتهم فـي الأوضـاع الاجتماعية المكتسبة كالمهنـة والعـادات والاهتمامـات والمنجـزات الثقافيـة والاتجاهـات والقيم وغيرها، وبناءً على ذلك يظهر الاخـتلاف والتمـايز بـين النـاس[١] ، ويـرى كـل من (ولبرت مـور ، وكنجـز لـي، ودفيتـز) بـأن " التـدرج الاجتمـاعي عبـارة عـن ترتيـب للمجموعـات والأفـراد فـي درجـات أو رتـب ذات مكانـات مختلفـة، مثـل الطبقات الاجتماعية أو الفئات المهنية وأنه يمثل ضرورة اجتماعية وظيفية بالنسبة للمجتمـع، أي أنه لابد أن يكون قائماً باستمرار، باعتبار أن هذا التـدرج هـو أسـاس شـغل المراكـز الهامة في المجتمع بأكثر الأشخاص كفاءة[٢]".

وينظرون أيضاً إلى التمايز الاجتماعي على أنه يمثل ضرورة فـي المجتمـع، تحـت مبرر أن توزيع الثروة والمكافئات يعمل بطريقـة غيـر متسـاوية وغيـر مباشـرة علـى تحفيز الأفراد لتحسين مواقفهم الاجتماعية بشكل مستمر،مما يقود فـي نهايـة المطـاف إلـى زيادة وشدة المنافسة[٣].

وفي إطار هذه النظرية ، هناك من يرى أن المجتمع ينقسم إلى مجموعات أولية وأخرى ثانوية، ويتجلى ذلك الطرح في أعمال (جرين – Green ، وكولي – Colly) [٤] ، كماوُجِـد مفكرون ، استبدلوا مفهوم الطبقات الاجتماعية بمفاهيم أخرى كالتدرج الاجتماعي، وقد حاولوا من خلال ذلك دراسة التركيب الاجتماعي في المجتمعـات الرأسـمالية ليتوصـلوا إلـى أن

---

(١) السيد الرامح ، محددات البناء الطبقي في المجتمع المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الإسـكندرية، كلية الأدب ، قسم علم الاجتماع ، ١٩٩٣، ص١-٣.

(٢) انظر : سمير نعيم أحمد ، النظرية في علم الاجتماع ، دار المعارف ، ١٩٨٢، ص١٩٠؛ مجموعة أسـس علـم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، بدون تاريخ، ص٢٠٩.

(٣) نفس المرجع والصفحة.

(٤) شحاتة صيام ، التصنيع والبناء الطبقي في مصر، دار المعارف ، ط١، ١٩٩١، ص٣٦.

المجتمع يتكون من شرائح اجتماعية عديدة، وأن حراكاً اجتماعياً يصيب الأفراد ليسمح لهم بتغيير مكانتهم الاجتماعية صعودا اوهبوطاً، وتمثل أطروحات (ماكس فيبر) في هذا الصدد، أهم المحاولات التي جاهدت لوضع رؤية بديلة للمفاهيم الماركسية التي تصدت لقضايا الطبقة والتدرج الاجتماعي(١).

وينطلق التفسير الوظيفي للتدرج الاجتماعي من افتراض مؤداه أن التباين الاجتماعي يعد حقيقة إنسانية كبرى،وحقيقة من حقائق الحياة الاجتماعية(٢).

وتاسيساً علي ذلك حاول (ماكس فيبر) دراسة الطبقة الاجتماعية، من منظور يختلف تماماً عن لمنظور الماركسي ، فهو يفرّق بين الطبقة التي أولاها ماركس كل الاهتمام وبين التدرج على أساس الهيبة الاجتماعية أو الاحترام، كما درس توزيع القوة السياسية في المجتمع باعتبارها ظاهرة مستقلة، مؤكداً أن الملكية وضعف الملكية يمثلان معيارين أساسيين لكل أحوال الطبقة(٣) ، وكذلك المكانة ، والحزب، والقوة وبالتالي فالمجتمع مكون من شرائح اجتماعية بينها علاقات تنافسية لا صراعية(٤).

ولم يجعل (ماكس فيبر– Weber) من الموقف الطبقي، الحقيقة الوحيدة الدافعة إلى التغير الاجتماعي، حيث اعتبر أن الموقف الاقتصادي المشترك لا يقود بالضرورة إلى الوعي الطبقي والتضامن السياسي ، ولهذا ميز التباين على محددات أساسية هي : الطبقة كمحدد اقتصادي ، والمكانة الاجتماعية كمحدد اجتماعي، والقوة كمحدد سياسي(٥).

ويدرس أصحاب هذا الاتجاه أيضاً الأراء الذاتية لدى أعضاء الطبقة ، وليس الطبقات على ماهي عليه بالفعل ، ولا أساسها الاقتصادي الموضوعي ، ولا طبيعتها الاجتماعية(٦).

---

(١) شحاتة صيام ، التصنيع والبناء الطبقي في مصر ، مرجع سابق ، ص٣٦.

(٢) تمت مناقشة للموضوع في الكتب التالية بشكل أوسع: شحاتة صيام ، نفس المرجع ونفس الصفحة؛ محمود عوده ، أسس علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، ص٢١٦ ؛ رونلفواستنهاغن ، عن الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية ، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٩٢، ص١٦.

(٣) A) Class as social fact, David. J. Lee, Sociology, The Journal of the British Sociological Association., Vo, 28, No, 2 May 1994, page 399.
b) John Scott , class analysis. back to the future , the Journal of the British Sociological , Association, Vol 28, No4 , November, 1994, P 931.

(٤) محمود عوده ، المرجع السابق ، ص٢٠٨-٢٠٩.

(٥) محمود عوده ، نفس المرجع والصفحة.

(٦) محمد علي محمد ، المفكرون الاجتماعيون، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص٤١.

ونجد مثلاً أن (فلفريتو باريتو) يسلم بوجود الصراع الطبقي في المجتمع، ولكنه يرى أن عوامل هذا الصراع ليست اقتصادية وأن العواطف والمُثُل هي المحرك لهذا الصـــراع ، بــل والمُثُل غير المنطقية التي تؤلف جانباً أساسياً في الطبيعة الإنسانية[١].

ويعطي أصحاب هذا الاتجاه أهميةً كبرى للتنافس "وليس للصراع" وبأنه يقود في نهايـــة المطاف إلى تحقيق وإنجاز المكانات الاجتماعية المختلفة. ويعتمد التدرج الاجتمــاعي لــديهم على الموهبة والقدرة المعتمدة بدورها على التدريب والمثابرة اللذَين يحققــان للفــرد المكانــة الاجتماعية الجيدة عن طريق المكافئات المختلفة ، والتي تعتبــر جــزءاً مهمــاً فــي النظــام الاجتماعي ومصدراً للتدرج الاجتماعي[٢].

ويرى أصحاب هذا الاتجاه حتمية اللامساواة الاجتماعية ودوامها،كما يرون أن التــدرج الاجتماعي ماهو إلا انسجام طبيعي بين الفئات والشرائح بمــا يحــول دون وجــود عــداوات طبقية[٣]، ويعتبرون ان الحراك الاجتماعي يعد نوعاً من التغير الذي يصــيب الأفــراد فــي وضعهم الاجتماعي وانه يعبّر عن انتقال الفرد والجماعة من مستوى اجتماعي واقتصادي إلى مستوى آخر، وبهذا المعنى ،يفهم أن هناك مستويات اجتماعية واقتصادية متدرجة فــي نظــام متسلسل ،حيث يمكن قياس هذا الحراك الاجتماعي[٤] وذلك التدرج من خلال عوامل المهنــة، ونوع السكن، ومحل الإقامة، وحجم الدخل[٥]، ويُعــرّف (ســوركين) التــدرج الاجتمــاعي، بأنه "تمايز جمهور ما إلى طبقات مرتبــة ترتيبــاً تــدريجياً" قائمــاً علــى وجــود طبقــات: درجة أعلـــى وأدنـــى ، ويقـــوم أســـاس هـــذا التـــدرج وجـــوهره الحقيقـــي علـــى توزيـــع غيـــر متســـاوٍ للحقـــوق والامتيـــازات والواجبـــات والمســـؤوليات والغنـــى الاجتمـــاعي والفقـــر وللقـــوة والنفـــوذ بـــين أعضـــاء المجتمـــع[٦] ، وأن اللامســـاواة فـــي المجتمـــع عادلة وضرورية في البنـــاء الاجتمـــاعي[٧]، وأن الصـــراع يمثـــل انحرافـــاً عـــن معـــايير النسق الاجتماعي.

---

(١) سمير أيوب، تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع ، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولـــى، بيـــروت، ١٩٨٣، ص١٧٥.

(٢) Dipankargupta, Social Start ification , Delhi, Oxford University Press, Bombay, 1992, pages 442, 443.

(٣) سمير أيوب ، المرجع السابق، ص١٩٣.

(٤) النعماني أحمد السيد، التركيب الاجتماعي للمجتمع الإسرائيلي وأثره على النسق السياسي، مكتبة نهضة الشـــرق، حرم جامعة القاهرة، ١٩٨٠م، ص٥٧-٥٨.

(٥) سمير أيوب، البناء الطبقي للفلسطينيين، صامد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤، ص١٩٤.

(٦) قضايا علم الاجتماع، (ج أ سيبوف) ، ترجمة: سمير نعيم، وفرج أحمد فرج ، ١٩٧٠، دار المعارف، ص١٩٢.

(٧) سمير أيوب، المرجع السابق، ص٦١.

وقفة نقدية للاتجاه الوظيفي:

- أخفقت هذه النظريات – جميعها– في تحليل وتفسير واقع المجتمعات النامية عامة والمجتمع العربي خاصة، بل قادت تطبيقاتها إلى ظهور تركيبات اجتماعية اقتصادية مشوهة ، ذلك أنها جاءت تعبيراً واستخلاصاً لمخرجات وتجارب مجتمعات مختلفة، تاريخياً ومكانيا، وانها وفدت على المجتمعات النامية بشكل فوقي وبمضامين أيديولوجية مسيطرة[1].
- اتخذت أفكار (ماكس فيبر –Weber) منطلقاً أساسياً في صياغة نظرية التكامل لتفسير التدرج الاجتماعي وتحليله، مقابل نظرية الصراع التي تتبناها الاتجاهات الأخرى الراديكالية[2]، وبتفسيرها – كما رأينا – للتدرج الاجتماعي ، بتلك الصورة تتضح فيها مقدار العنصرية والنظرة الدونية للشعوب النامية.
- أغفلت النظرية الوظيفية دور الاستعمار في تخلف المجتمعات النامية ، وعجزت أيضاً في تقديم تفسير ملائم للتركيب الاجتماعي وما يحتوي من تباين وصراع حيث أرجعته إلى أسباب سيكولوجية وبيولوجية ، وأن اللامساواة حقيقة حتمية ودائمة في الماضي والحاضر والمستقبل[3]، وتفترض هذه النظريات أن مبدأ اللامساواة في توزيع الثروة والدخل لصالح الطبقة البرجوازية ليست فقط أمراً مطابقاً للطبيعة، بل هو ضرورة للنمو الاقتصادي، لأنها تؤدي إلى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار وبالتالي مزيداً من الفقر[4] ، وبهذا الطرح تنتصر قيم تؤكد وتشجع على تكريس الفروق الطبقية، واتساعها بين الأفراد معبرةً في ذلك عن روح النظام الرأسمالي وجوهره[5] ،الذي يهدف إلى ضرورة نشوء طبقتين : إحداها مالكة لرأس المال ووسائل الإنتاج، وأخرى مجردة من كل ذلك لتمكين صاحب رأس المال من تحقيق مصالحه وأهدافه.
- عجزت هذه النظريات عن تقديم تفسير ملائم لعملية التغيير التي تجري في المجتمعات النامية وإصرار الغرب في الهيمنة عليها ، وبما يبقي على أوضاعها متخلفة وعاجزة عن الاستفادة من ثرواتها وقدراتها بمعزلٍ عنه، وبالنظر في تجارب الدول النامية عامة والمجتمع العربي خاصة يتبين–مثلاً– أن معدلات النمو المرتفعة في

---

(١) مصطفى حسن علي ، شركاء في تشويه التنمية، دار الطليعة ، بيروت، الطبعة الأولى، ٨٣م ، ص٥٦.

(٢) سمير أيوب، المرجع السابق، ص ٧٥-٧٦.

(٣) سمير أيوب ، مرجع سابق ص٨٦ ؛ د. ح.أسيبوف ، ت: سمير نعيم، مرجع سابق، ص١٨٥.

(٤) مجموعة من الباحثين، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، المشرق العربي، سلسلة بإشراف : سمير أمين ، مركز البحوث العربية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٨، ص٣١.

(٥) نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع، دار المعارف، ص٣٢٧.

بعضها (الدول المصدرة للنفط) بما في ذلك معدل دخل الفرد الذي يبدو عالياً ، لاتحقق تحسناً حقيقياً للغالبية العظمى من أفراد المجتمع، بل أدى إلى كثير من التدهور المعيشي الناتج عن تدني المستوى الاقتصادي - الاجتماعي وضعف الخدمات الصحية والتعليم وسوء مخرجاته، والبطالة، وهو ما يجعلنا نقف ملياً أمام بعض المعايير التي على "ضوئها تحدد" الطبقات والفئات الاجتماعية في المجتمع ، وخاصةً معيار الدخل الذي لا يعكس الحقيقة[١]، باعتبار أن الدخل القومي ، مهما كثر، فإن النظام الاقتصادي القائم لا يسمح بتوزيعه على عدد السكان توزيعاً عادلاً حيث تستأثر به فئات صغيرة مهيمنة عليه أو على معظمه معتمدة في إحكام سطوتها علي مجتمعاتها بإستقوائها وتبعيتها للغرب الذي يرى بأن بقاء مصالحة في هذة المجتمعات أهم من هذه المجموعات نفسها.

- يهدف هذا الاتجاه في تعميم رؤاه إلى تحقيق أغراض سياسية واقتصادية واجتماعية،كما ينطوي على نظرة تقوم على تكريس السيطرة والاستغلال، وهو ما يظهر جلياً في أطروحاتهم المختلفة، خاصة في مفهوم التدرج الاجتماعي الذي ينظر إلي شرائح وفئات المجتمعات علي أنها تؤدي وظيفة اجتماعية تكاملية في المجتمع حتى في غياب الحد الأدنى من التكافؤ المعيشي ، وبذلك نجده يسعى إلى تثبيت النظام الرأسمالي ، بتكويناته الرئيسية أو الثانوية التابعة .
- "أشار عبدالباسط عبدالمعطي إلى أن بعض الوظيفيين ، ادعوا أنهم قدموا إسهاماً تمثّل في تناولهم للتدرج الاجتماعي Social Stratification خاصةً (بارسونز ، و دافينز ولبرت مور) وقد تبين أن تحليلهم لمفهوم التدرج ينطوي على كثير من البساطة والسذاجة شأنهم في ذلك شان بعض المفهومات الوظيفية الأخرى، وان ما قدموه من إسهام ليس سوى معنى عام للتباين أو التمايز الاجتماعي داخل المجتمع"[٢].
- ان الاعتماد على الاتجاه الوظيفي في دراسة التركيب الاجتماعي يجعل المرء أمام عدد هائل من المجموعات والشرائح الاجتماعية ، إلى جانب أن المعايير المستخدمة لتوصيف تلك الفئات والشرائح والمتمثلة في الدخل والمهنة والمكانة ماهي الا نتاج للطبقة الاجتماعية نفسها[٣]، كما أن الاعتماد على تلك المعايير يجعلنا أمام مجموعات أحادية الوظيفة[٤].وغير واضحة في علاقات وأساليب وأدوات إنتاجها.

(١) كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، دار المعارف ، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص ١٣٢-١٣٣.

(٢) عبد الباسط محمد عبدالمعطي، في نظرية علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧، ص٢٠٦.

(٣) سمير أيوب، مرجع سابق ، ص٧٧.

(٤) نفس المرجع والصفحة.

ثانياً: النظرية الماركسية التقليدية :

يعتبر مفهوم الطبقة من المفاهيم المحورية التي عرفها الفكر الإنساني الا أن تناولها المرتكز على الاساس الاقتصادي يرجع إلى محاولات كارل ماركس – Marx في نقده للرأسمالية والمجتمع الرأسمالي حيث جعل من دراسة الطبقة محور تحليله للمجتمع وجزءاً من نظريته في التغير الاجتماعي[1].

ويتميز الفهم الماركسي للطبقات بأنه ينظر إلى "الطبقة" في ضوء نظام الإنتاج وفكرة التطور الاجتماعي وذلك من خلال الصراع الطبقي الذي سينتهي إلى شكل جديد في المجتمعات اللاطبقية[2] ، حيث استخدم ماركس وانجلز المفهوم المادي في دراستهما للتاريخ ليتمكنا من صياغة وتطوير نظريتهما عن الطبقات والصراع الطبقي ، وقد كتب (ماركس) في خطابه إلى (وايد ماير) في ٥ مارس ١٨٥٢ مشيراً إلى أن الجديد الذي قدمه هو إثبات:

١- أن وجود الطبقات تحكمه فقط مراحل تاريخية خاصة في ارتقاء الإنتاج.

٢- أن الصراع الطبقي يؤدي بالضرورة إلى ديكتاتورية البروليتارية.

ويعتمد التحليل الماركسي التقليدي للطبقة على علاقة الطبقة بملكية وسائل الإنتاج، وبالتالي ينقسم الأفراد في ضوء ذلك بين من يملك ويسيطر على وسائل الإنتاج "الطبقة الرأسمالية" ومن لايملك وسائل الإنتاج "البروليتاريا"، وهي طبقة تبيع قوة عملها في سوق العمل لتحصل على أجر يتحدد بعملية العرض والطلب، ويلاحظ أن ماركس بتحديده طبقتين رئيسيتين عاد فاستدرك ليعترف بوجود جماعات أخرى كالفلاحين وصغار الملاك معتبراً أن دورهم لا يذكر في أية تحولات اجتماعية تاريخية[3].

واعتبر (ماركس – Marx) الطبقات الاجتماعية بمثابة قوىً اجتماعية حقيقية تمتلك القدرة على تغيير المجتمع، لينتهي إلى أن تاريخ كل مجتمع إنما هو تاريخ صراع بين الطبقات، صراع بين من يملك ومن لا يملك[4] ، وبذلك توصل (ماركس وإنجلز) إلى نتيجة مفادها أن تاريخ البشرية كان دائماً تاريخاً للصراعات الطبقية، وأن التغيرات البنيوية في المجتمعات تقوم على إزالة علاقات الإنتاج التي لم تعد تتناسب مع قوى الإنتاج ليتم استبدالها بقوى أخرى[5]. أي استبدال الطبقة المهيمنة على السلطة بطبقة أخرى صاعدة تتطابق مع قوى الإنتاج المتنامية[6].

---

(١) سمير أيوب ، نفس المرجع ، ص٣٨ ؛ شحاتة صيام، مرجع سابق ، ص٢٦، النعماني أحمد السيد، مرجع سابق، ص٥٤.

(٢) اسبيوف، مرجع سابق، ص٢٠٧.

(٣) السيد الرا مخ، مرجع سابق، ص٨٠٩.

(٤) نفس المرجع والصفحة.

(٥) رودلفوستافناغن، مرجع سابق، ص٢٧.

(٦) نفس المرجع والصفحة.

ويذهب (ماركس) إلى أن النظام الاقتصادي (القوى الإنتاجية والعلاقات الإنتاجية) والعلاقات الطبقية الناشئة منه هو الأساس الذي تقوم عليه البنى الاجتماعية الأخرى، ومن ثم فإن الوضع الطبقي مسؤولٌ عن عدم المساواة الاقتصادية في الثروة والنفوذ والسلطة في المجتمع(١).

وانتهى (ماركس) في تحليله للمجتمعات الإنسانية بتقسيمه لها إلى طبقات، حيث عرّف (لينين) الطبقات الاجتماعية بأنها "اسم يُطلق على جماعات كبيرة من الناس تتميز من حيث مكانتها في نظام معين تاريخياً للإنتاج الاجتماعي وفي علاقتها بوسائل الإنتاج ودورها في التنظيم الاجتماعي للعمل ، وبالتالي من حيث أسلوب الحصول على الحصة العائدة لها من الثروة الاجتماعية، ومقادير تلك الحصة، فالطبقات ما هي إلا جماعات بشرية يستأثر إحداها بعمل الغير بسبب اختلاف المواقع في نموذج معين من الاقتصاد الاجتماعي"(٢).

ووصف (ماركس) الطبقات في مؤلفه مع (إنجلز) "الثورة والثورة المضادة في ألمانيا" ليميز بين النبالة الإقطاعية والبرجوازية، والبرجوازية الصغيرة والطبقة الفلاحية الكبرى والوسطى والصغيرة وطبقة القنانة والعمال الزراعيين، وعمال الصناعة، وفي كتابه "نضال الطبقات في فرنسا" حدد ماركس الطبقات بالبرجوازية المالية والصناعية والتجارية والطبقة الفلاحية والبروليتاريا، وميز بين خمس طبقات أخرى تتمثل بملاك الأرض والبرجوازية وصغار البرجوازيين والفلاحين والمزارعين والعمال الكادحين ، ولكنه عاد ورأى أنها تنحصر في طبقتين أساسيتين هما: العمال والبرجوازية ، وعلى الرغم من تصنيف ماركس الشهير للطبقات إلا أنه لم يضع حدوداً دقيقة بينها(٣) ، ولم يعرفها حتى تكفل لينين بهذه المهمة.

ونستخلص من ذلك أن المجتمع يتكون عند ماركس من طبقات أساسية وطبقات غير أساسية أو ما يمكن تسميته بالفئات الاجتماعية وبالتالي فان الطبقات الاجتماعية لديه هي التي ترتبط بنمط الإنتاج في أي مجتمع طبقي(٤).

وبذلك يصعب تعريف الطبقة الاجتماعية من خلال الدخل أو الوضع الوظيفي للأفراد في تقسيم العمل ، حيث تبين أن مثل هذه المحددات تفضي إلى عدد هائل من الطبقات، فالأطباء الذين يحصلون على دخلهم من معالجة مرضاهم سوف يصبحون طبقة منفصلة عن

---

(١) محمود عودة ، أسس علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص٢١١-٢١٢.

(٢) براماكوف، راشنكوف، ماهي الطبقات، ماهو الصراع الطبقي، دار المعارف الاجتماعية السياسية، دار التقدم ، موسكو، ت:خيري الصافي، ١٩٨٢م، ص٢٣١.

(٣) شحاتة صيام، مرجع سابق، ص٢٧.

(٤) سمير نعيم أحمد ، النظرية في علم الاجتماع ، دار المعارف، ١٩٨٢م، ص١٦٢.

طبقة الفلاحين الذين يحصلون على دخلهم من زراعتهم للأرض[1]. بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام هذه المحددات يؤدي إلى تداخل في أوضاع الأفراد في العملية الإنتاجية[2].

كما رأى ماركس أيضاً أن أساس تقسيم المجتمعات إلى طبقات يقوم على ملكية أو لاملكية وسائل الإنتاج، وأن موقع الأفراد من وسائل الإنتاج هو الذي يحدد العوامل الأخرى التي تثار من جانب الاتجاه الوظيفي مثل المهنة والدخل وأسلوب الحياة والسكن وغيره[3].

وقفة نقدية للنظرية الماركسية التقليدية:

- تُعتبر النظرية الماركسية من النظريات الرائدة في دراسة الطبقات الاجتماعية، إلا أنها محكومة بوقتها ، حيث اتجه كثير من الباحثين في المجتمعات المتقدمة إلى التخلي عن هذه النظريات عند دراستهم للأوضاع الطبقية وغير الطبقية للمجتمعات ، ذلك إنه تبين بأن هذه النظريات لا تُصدق إلا على السياق التاريخي الذي وجدت فيه وضمن الشروط التاريخية التي نتجت عنها[4].
- أثارت النظرية الماركسية الكثير من النقد ، من ذلك أنها أكدت على أهمية العلاقات والصراعات الطبقية، مغفلة أشكالاً من العلاقات الاجتماعية الأخرى،وبأنها -أي النظرية الماركسية- أثبتت كفاءتها في تفسير العلاقات الطبقية داخل المجتمع الرأسمالي ولكنها لم تثبت كفاءة في تحليل أنماط أخرى من أشكال التركيب الاجتماعي الموجودة في بعض المجتمعات – كالجماعات العرقية Ethnic Groups في أستراليا وأمريكا وجنوب أفريقيا[5] وكذلك التركيب الاجتماعي في معظم المجتمعات النامية – بالإضافة إلى ذلك لم يوضح هذا الاتجاه كيف تنمو الطبقة الوسطى في المجتمعات الرأسمالية التي تشهد نمواً ملحوظاً في (الطبقة الوسطى). وعلى الرغم من أن الماركسية تقدر أهمية تأثير العوامل الأخرى على المستوى الاجتماعي لمجتمع معين ، مثل البيئة والسكان، إلا أنها لا ترى في تلك العوامل القوة الأساسية لتطور المجتمع بقدر تغليبها للعامل الاقتصادي بما يتضمنه من عمل وإنتاج[6]، أي أن العامل الاقتصادي هو المحرك الأساسي للتاريخ والمجتمع على حدٍ سواء.

---

(١)سمير نعيم أحمد ، النظرية في علم الاجتماع ؛ مرجع سابق ، ص١٦١.

(٢) نفس المرجع والصفحة.

(٣) نفس المرجع والصفحة.

(٤) محمود محمد جاد، التركيب الطبقي للمدينة المصرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ١٩٩٢م، ص٢٠١-٢٠٢.

(٥)Peter Saunders, Social Class and Stratification routledge, London, 1990, P13.

(٦) أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، دار المعارف، ١٩٩٥، ص١٠٦.

- لا يختلف الاتجاه الماركسي كثيراً عن النظريات الوظيفية الغربية "التي حكمت على المجتمعات النامية بالجمود والتخلف الذاتي" - باعتبار أن المجتمعات النامية لا تبدع أدوات إنتاجها ولا تصنعها بنفسها وهو وضع لايسمح بالتراكم الرأسمالي مما قاد إلى تخلفها، وتشوه تركيبها الاجتماعي، الأمر الذي أفضى- من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه – إلى تقسيم المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين "مستغِلين ومستغَلين" – بحكم العامل الاقتصادي – وهو مالا ينطبق على المجتمعات النامية (بما في ذلك المجتمع اليمني)لأن فيه قدراً من الإجحاف الناجم عن محاولة غير موفقة لتطويع هذه النظرية في واقع غير متماثل مع مخرجاتها، مما جعلها تخطئ الفهم والتشخيص والمعالجة، فنحن لسنا أمام مجتمع نقي في أنماطه الاقتصادية حيث يحتوى تكوينه على عدة أنماط اقتصادية مختلفة ومتداخلة ، وبالتالي فهو يعكس تركيباً اجتماعياً من نوع خاص لا يتشابه – في ظروفه الموضوعية أو الذاتية- مع المجتمعات التي مثلت مجالاً حيوياً لموضوع النظرية.
- فسّرت هذه النظرية ، ظاهرة التخلف والتشوه التي تعيشها المجتمعات النامية ، وخاصة المجتمع العربي، بأنها تعود إلى طبيعة العلاقة التاريخية بين البلدان المتقدمة والمتخلفة[1] عن طريق ما كان يُعرف سابقاً بالاستعمار العسكري لتلك الدول ونهبها واستلابها وتفريغها من مقوماتها الأساسية وبالتالي إيصالها إلى هذا المدى من الضعف والتبعية، ولهذا يرجع لها الفضل في كشف أهم العوامل التي أدت إلى التخلف والتشوه ، إلا أن هذا الاستعمار والتبعية ما كان لهما أن يستمرا إلا بتضافر العوامل الداخلية المتمثلة في التركيب الاجتماعي القائم مع العامل الخارجي المتمثل بالاستعمار القديم والهيمنة المعاصرة.
- ومن الانتقادات التي توجه للماركسية فيما يتعلق بالطبقات هو إغفالها للصراع بين الطبقات من الداخل ، حيث أشار (جورج جورفتش) "بأن الماركسيين أهملوا دراسة تلك الحقيقة الواضحة الخاصة بعلاقات التناسب العكسي التي يمكن ملاحظتها بين الصراع الطبقي وبين صراع المجموعات المنطوية داخل الطبقة الواحدة ؛ فالطبقات الاجتماعية مجموعات مختلفة تتصارع فيما بينها وتشتد هذه الخصومة الداخلية حسب شدة الصراع مع الطبقات الأخرى في المجتمع"[2].

الفرق بين الاتجاه الوظيفي والاتجاه الماركسي:

لا يستخدم الاتجاه الماركسي عادةً مصطلح التدرج الاجتماعي، لما يحمله من مضامين اجتماعية مختلفة عما هو سائد في الاتجاه الماركسي، حيث يشير ذلك إلى سلمٍ متدرج يسمح

(١) كمال التابعي، مرجع سابق، ص١٦٥-١٦٦.

(٢) سمير أيوب، مرجع سابق، ص٧٥.

للفرد بالصعود والهبوط بحسب قدرته وإمكانياته، والتدرج ظاهرة مترتبة على عدم المساواة الطبقية بين الأفراد، ومن ثم فإن الاختلافات الاجتماعية عند الوظيفيين مترتبة على الاختلافات الفردية الطبيعية، وهي ظاهرة عامة طبيعية وُجدت في كافة أشكال المجتمعات الإنسانية، وترى الوظيفية أيضاً استحالة وجود مجتمع لا طبقي.

فالاتجاه الماركسي يستخدم مفهوم التركيب الطبقي للمجتمع لوصف الانقسام الاجتماعي والتباين ، ويحمل هذا المفهوم معاني هامة أهمها: أن المجتمع يتألف من طبقات وليس درجات، وتلعب وراثة الوضع الاجتماعي والمهني دوراً هاماً في إغلاق المجتمع الطبقي بينما نجد ان التدرج يسمح بالحركة .

كما يقودنا ذلك الطرح إلى أن مفهوم التركيب الطبقي يحمل في طياته مضامين عدائية نحو الطبقات الأخرى في نظر البعض، بينما يبدو جلياً أن مفهوم التدرج لاجتماعي يحمل في طياته القبول بالوضع القائم وبالتنافس وبالسلام بين تكويناته وليس الصراع، وهناك اختلاف واضح بين الاتجاهين، حيث يرى الاتجاه الماركسي بأن التباين الاجتماعي ظاهرة تاريخية اجتماعية وليست ظاهرة طبيعية كما يراها الاتجاه الوظيفي.وترى الماركسية أيضا بأن المجتمع اللاطبقي هو الحالة الإنسانية الطبيعية وأن المجتمع الطبقي حالة استثنائية بعكس الاتجاه الوظيفي الذي يرى في التباين حالةً طبيعية حيث لا يتصور أن هناك مجتمعا بلا طبقات(١).

ثالثاً: نظرية التبعية : المراكز- الأطراف.

تُعد نظريات مدرسة التبعية أحد أهم الإسهامات التي خرج بها علماء الاجتماع في الدول النامية ، وهي إضافة جديرة بالتقدير، حاولت تقديم تشخيصٍ موضوعيٍ لحالة التخلف التي تعاني منها المجتمعات النامية؛ حيث تدور هذه النظريات أو الرؤى داخل هذه المدرسة حول فكرة مؤداها أن التخلف لا يمثل حالة أصلية في المجتمعات النامية قدر ما نشأ واستفحل من خلال تكريس العديد من أساليب الخضوع للنفوذ الرأسمالي(٢).

ويُعد ظهورها رداً على فشل نظريات التحديث الغربية وتطبيقاتها في فهم وتحليل طبيعة البنية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية للمجتمعات النامية في ضوء ما حدث ويحدث من تطورات مستجدة دائمة للنظام العالمي وهو ما يتفق مع (سمير أمين) الذي يؤكد "بأننا على اتفاق أساسي مع كل التيار الفكري الذي يحلل تاريخ تكون التخلف كنتيجة لنمو الرأسمالية على الصعيد العالمي.. النمو والتخلف بالنسبة لنا يشكلان القطبين النقيضين لوحدة جدلية(٣)، وأن الانعتاق من حالة التخلف هذه يعد شاناً مصيرياً راهناً ومستقبلاً.

---

(١) انظر بتوسع أكثر : محمود عودة ، مرجع سابق ، ص٢١٢-٢١٥.
(٢) حامد عبدالهادي أحمد ، نظرية التبعية وخصوصية العالم الثالث دراسة نقدية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع ، ١٩٨٨م ، ص٢٠.
(٣) سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف، دار ابن خلدون ، بيروت، ط٣، ١٩٨١، ص٤٦٧.

ويعرّف (فرانك فيري) التبعية بأنها: وضع مكون من سلسلة من المراكز والتوابع التي ترتبط معاً بأجزاء النظام الرأسمالي العالمي بأكمله من مراكزه الرئيسية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلى أبعد المواقع في أرياف دول أمريكا اللاتينية أو آسيا وأفريقيا، ويتم امتصاص رأس المال والفائض الاقتصادي من التوابع إلى المركز العالمي الرأسمالي[1] بصورة دائمة و مستمرة.

وترى مدرسة التبعية أيضاً أن النظرية الوظيفية تتحدث عن قطاع اقتصادي تقليدي وآخر حديث في المجتمعات النامية وهي نظرة مزدوجة لا تساعد على فهم البنية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المجتمعات ولا تفيد في الإجابة على التساؤلات الهامة التي تعبر عن خصوصية هذه المجتمعات مثل فهم طبيعة القوى الاجتماعية التي ترتبط مصالحها بالنمط الاقتصادي الحديث وكيفية تغلغله في بنية المجتمع ومختلف مجالاته، وهو ما اعتبرته مدرسة التبعية طرحاً خاطئاً بحسب رأي (فرانك) [2].

وفي حقيقة الأمر حاولت هذه النظريات تجاوز القصور في النظرية الماركسية الكلاسيكية وذلك لعجز الأخيرة عن فهم الواقع التاريخي المميز للمجتمعات النامية، كما حاولت تجاوز النظرية الوظيفية التي سبق ذكرها باعتبار أن تطبيق التجربة الرأسمالية لم ولن يؤدي إلى تراكم التقدم بقدر ما يؤدي إلى تنمية التخلف وترسيخه[3] و إجهاضه بالقوة العسكرية كما حدث لحركة النهضة العربية ومجتمعات أمريكا اللاتينية والأسيوية خلال القرنين المنصرمين.

وفيما يتعلق بوحدة التحليل والدراسة ، فقد أكدت معظم نظريات التبعية على الدور الذي يلعبه النظام الرأسمالي في نشأة التبعية واستمرارها. ومن ثم فإن وحدة التحليل الأساسية تتمثل من وجهة نظرهم في إلحاق المجتمعات النامية في النسق العالمي ، ويرى أصحاب هذه المدرسة في التكوين التاريخي للطبقات الاجتماعية نقطة انطلاق هامة يمكن من خلالها ربط الخصوصيات "المتغيرات الداخلية" بالعموميات "المتغيرات الخارجية" ، كما يجب أن يراعي التحليل الاختلافات الجوهرية والخصوصيات التي تميز البنية الاجتماعية لكل مجتمع[4].

حققت معظم المجتمعات النامية استقلالها من الاستعمار العسكري التقليدي ولكنها لم تتحرر من عمليات النهب والاستغلال والهيمنة التي تمارسها القوى الرأسمالية العالمية عليها

---

(١) محمد عبدالحكيم حسن يوسف، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتغلغل الرأسمالي في قرية مصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ١٩٩٥، ص١٧.

(٢) سعيد أمين محمد ناصيف ، التغلغل الرأسمالي والازدواجية الحضرية في مدن العالم الثالث ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع، ١٩٩٤، ص١٦.

(٣) أحمد مجدي حجازي، المثقف العربي والالتزام الإيديولوجي، دراسة في أزمة المجتمع، نحو علم اجتماع عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦م، ص١٥٠-١٥٢.

(٤) سعيد أمين ناصف، المرجع السابق ، ص١٥-١٧.

حيث غيرت قوى الاستعمار أساليبها القديمة إلى أساليب حديثة للسيطرة على ثرواتها وعلى الفائض الاقتصادي للمجتمعات النامية وضخها إلى المركز العالمي للرأسمالية، ومن هذه الأساليب الحديثة تقديم "المراكز" المعونات والمساعدات للمجتمعات النامية على هيئة قروض أو مِنَح ليس حرصاً منها على تحقيق تنمية حقيقية لهذه المجتمعات بقدر ما تهدف إلى تكريس التخلف والتبعية وزيادة الفجوة ما بين المجتمعات المتقدمة، والنامية"(١) وموظفة لكثير من العوامل الداخلية التي تشكل حالة ضعف في البناء الاجتماعي ليتم بذلك السيطرة على الحكومات والقوى الاجتماعية المرتبطة بها من خلال تداخل مصالحها مع مصالح الرأسمالية العالمية(٢).

وهناك – داخل هذه المدرسة – قدرٌ من التباين في رؤى بعض أصحابها وذلك نتيجة للظروف التاريخية والتوجهات الأيديولوجية المختلفة المؤثرة، ويوضح (سمير أمين) بأن "اختلاف علماء هذه المدرسة عبارة عن فروقات صغيرة وتعبر عن أمر بسيط وهو تشديد هذه المجموعة أو تلك على هذا المظهر أو ذاك من المشكلة، ونادراً ما تقع اختلافات نظرية أساسية"(٣).

ومن أهم رواد هذه المدرسة (كالورادو، وأندريه فرانك ، والمفكر العربي سمير أمين، وحمزة علوي) ، حيث نجد أن سمير أمين يرى أن المسألة ليست قضية تبعية وتخلف بقدر ماهي نظام عالمي واحد يتكون من برجوازية عالمية مقابل بروليتارية عالمية، وأن التنمية لن تكون إلا بفك الارتباط ،والسبيل إلى ذلك يكون بالثورة البروليتارية على مستوى العالم، لأن مفهوم التبعية يوحي بأن هناك درجةً من الاستقلالية عن مفهوم العالمية(٤)، أما حمزة علوي فيشير إلى أن البرجوازية المتروبولية المعاصرة استطاعت أن تقيم علاقات مع البرجوازية المحلية في مجتمعات ما بعد الاستعمار، وبذلك ضمنت البرجوازية المتروبولية استمرارية الاستفادة من المحيط من خلال الحكومات التي تمثل وسيطاً بين البرجوازية المتروبولية والبرجوازية المحلية وطبقة مُلاّك الأرض(٥).

---

(١) a) Ander Gunder Frank K. On Capitalist under development. Bomby. Oxford University Press, Delhi Calcutta Madras. 1975. page. 72.
b) Ander Gunder Frank K. dependent accumulation and under development the macmil priess Ltd, London. published , 1978, p 154.

(٢) سعيد أمين ناصف، مرجع سابق، ص١٥-١٧.

(٣) سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي ، مرجع سابق، ص٤٦٧.

(٤) حامد عبدالهادي أحمد، نظرية التبعية وخصوصية العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ١٩٨٨م، ص٣١.

(٥) نفس المرجع ، ص٣٢.

وقفة نقديـــــة:

على الرغم من أن هذه النظرية أتت في الأساس لتلافي القصور في النظريـــة الوظيفيــة والنظرية الماركسية الكلاسيكية ، إلا أنها لم تسلم من الانتقادات أيضاً كونهـــا ركــزت علـــى العوامل الخارجية بشكل كبير مغفلةً العوامل الداخلية للتخلف مثلها مثل الماركسية ، كما غلبت عليها الحالة التشاؤمية في إمكانية الخروج من أزمة التخلف، وكذلك إغفالها للأنساق الثقافيــة في المجتمعات النامية والتي تساعد على تكريس التخلف بقدر كبير(١).

كما ترى مجمل نظريات التبعية في الاستعمار أنه السبب في تخلف المجتمعات الناميــة منكرةً الأثر الذي يلعبه التاريخ الاجتماعي الخاص لهذه المجتمعات، ولهذا يــرى كثيــر مــن علماء الاجتماع أن مثل هذه الطروحات لا تعد سوى هروب من تحمــل المســؤولية للقـــوى الاجتماعية المسيطرة على مجتمعاتها، أي أنه لا يمكن إعفــاء هــذه المجتمعـــات كلهـــا مـــن مسؤوليتها في التخلف(٢).

وذهابنا في القول بأن التطور الرأسمالي الحديث في أوروبا وأمريكا الشمالية لم يكن ليتم بدون الاستغلال الإمبريالي للمجتمعات النامية يُعد قولاً غير دقيقٍ رغم وجــود الكثيــر مـــن جوانب الصحة فيه، فعلى الرغم من الاستغلال والنهب الكبيرين للمجتمعـــات الناميـــة، إلا أن التطور الرأسمالي تمثل في التغيرات الجوهرية التي حدثت في علاقات الإنتاج والتـــي ترتـــب عليها اضمحلال الإقطاع والأنماط الاقتصادية التقليدية والبروز التدريجي للبرجوازية التجارية وظهور الصناعة في المدن(٣)، كل ذلك تسبب في ثورة شاملة حققت قفزات حضـــارية كبيــرة في الصناعة والعلوم والتكنولوجيا والتنظيم والإدارة.

نستخلص من كل ذلك أن البنية الداخلية لهذه المجتمعات النامية ليســت نتاجـــا للتغلغـــل السلبي للعوامل والمتغيرات العالمية فقط ، بقدر تحمل هذه المجتمعات نفسها للمسؤولية أيضـــا من خلال تركيبها الاجتماعي وعجزه عن تطوير وتحديث الأنمـــاط الإنتاجيـــة فيـــه وتفعيـــل الموروث الثقافي بما يحرك حالة الجمود التي أصابت الكثير من جوانب حياة هذه المجتمعـــات والتي جعلتها سهلة الوقوع في شراك الدول الرأسمالية التي تسعى دائماً لاختراقها وإضـــعافها وضرب مواطن القوة فيها من خلال:

١- ضرب منظومة القيم الثقافية التي تناهض الاستعمار والتبعية.
٢- إشاعة الطابع الاستهلاكي الغربي في الإنتاج والاستهلاك .

---

(١) المستقبل العربي ، عدد٦، ١٩٨٤، ص٣٣.
(٢) احمد مهدي حجازي ، نحو علم اجتماع عربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحـــدة العربيـــة، المثقف العربي والالتزام الأيديولوجي ، دراسة في أزمة المجتمع العربي، ١٩٨٤م، ص١٥١.
(٣) المستقبل العربي، ، المرجع السابق ، ص٣٣.

٣- صياغة فلسفة التعليم ومخرجاته بما يحاكي الغرب وتوجهاته وأهدافه.

٤- ضرب أي مشروع نهضوي لهذه المجتمعات بكل الوسائل المتاحة للغرب.

٥- الإضعاف المستمر لعنصري الإبداع الذاتي والاعتماد على النفس عند أبناء المجتمعات النامية وذلك من خلال إشاعة حالة من الاتكال على النموذج الجاهز.

٦- العمل على نهب ثرواتها بشتى الطرق والوسائل، وفرض أنظمة حكم عليها تحقق لها "الثروة" وتتولى نيابةً عنها ضرب أي فعل مقاوم من شعوبها.

وكل ذلك يتم من خلال تفاعل العوامل الداخلية مع تلك العوامل والمتغيرات التي تقود إلى تلك الوضعية المجتمعية الراهنة.

وباعتبار أن المجتمع العربي جزءٌ من هذا العالم يخضع من هذه الناحية لذات القوانين العامة الاقتصادية والاجتماعية التي تحكم سيرة وصيرورة المجتمعات النامية ككل مع الاستناد إلى مقولة العام والخاص الجدلية، فإن المجتمع العربي يمتلك هوية خاصة له ضمن هذه المقولة وله طابعه الخاص المميز الأمر الذي يجعلنا نؤكد على أهمية السعي لإيجاد تنمية تتناسب مع هذه الخصوصية.

كما تعرضت مدرسة التبعية لكثير من الانتقادات سواءً من قبل المفكرين الليبراليين أو بعض المفكرين الماركسيين ، من ذلك أنها:-

- افترضت (مدرسة ا لتبعية) أن المجتمعات النامية كان بإمكانها أن تتطور بشكل موازٍ للتطور الذي شهدته المجتمعات الأوروبية لولا اختراقها وإدماجها في النظام الرأسمالي على الرغم من ظهور بعض الدراسات التي ترى بأن المجتمعات النامية لم يكن بإمكانها التحول تلقائياً إلى الرأسمالية حتى في عدم وجود استعمار أوروبي وذلك لطبيعة العلاقات في المجتمعات ما قبل الرأسمالية التي وقفت حائلاً دون تحقيق التطور الرأسمالي المنشود لهذه المجتمعات(١).
- ركز علماء هذه المدرسة على أهمية النسق العالمي كوحدة أساسية للتحليل ورفض الأنساق الصغرى ، مما قاد إلى إغفال دور المتغيرات الداخلية لهذه المجتمعات بالإضافة إلى تغليب الاهتمام بالمتغيرات الاقتصادية والعلاقات المرتبطة بها الأمر الذي أدى إلى إهمال دور العلاقات الثقافية والاجتماعية والقيمية في المجتمعات النامية والوصول إلى تقديرات ورؤى قاصرة نتجت عن إغفال أصحاب هذه المدرسة للمتغيرات والعوامل الداخلية ومشاركتها في تكريس التخلف، وأيضاً تجاهل المصالح والعلاقات الطبقية التي تؤدي بدورها إلى إعادة إنتاج التبعية ذاتها(٢).

---

(١) سعيد محمد ناصف، مرجع سابق، ص٢٠.

(٢) نفس المرجع والصفحة.

رابعاً: أسلوب الإنتاج والتكوين الاجتماعي.

التمفصل والتداخل Articulation :

ظهر هذا الطرح عند بعض من صنفوا ضمن مدرسة التبعية، حيث حاولوا أن يعالجوا جوانب القصور ومواطن الضعف في نظريات التبعية خصوصاً ما يتصل بإهمالها للمتغيرات الداخلية للمجتمعات النامية، ويعتبر هذا الاتجاه من الاتجاهات الهامة في مدرسة التبعية (وهي من مفاهيم النظرية الماركسية) ويكتسب هذه الأهمية من خلال تصديه لطرح مفهوم تمفصل أساليب الإنتاج في مواجهة مقولة الثنائيات "رأسمالي حديث" مقابل "إقطاعية – مجتمعات تقليدية" التي راكمتها الخبرات التاريخية للمجتمعات الغربية التي عمدت إلى تجزيء البنية الاجتماعية لهذه المجتمعات شأنها في ذلك شان النظرية الوظيفية ومن يسير في فلكها، ويرى علماء هذا الاتجاه أن قضايا التطور التاريخي ينبغي أن تفهم على أنها كل اجتماعي متداخل ومتمفصل Articulation يحتوي على عدة عناصر تنتمي إلى مختلف أساليب الإنتاج، واعتبر مفهوم التمفصل بما ينطوي عليه من عناصر تنتمي إلى مختلف أساليب الإنتاج المتفاعلة والمتصلة فيما بينها وحدة محدودة للتحليل الاجتماعي يمكن أن تدرس بوصفها تكويناً اجتماعياً[1] Social Formation ، أي أن التكوين الاجتماعي ذو واقع تاريخي ملموس ينتظم فيما بينه، ويتسم بأسلوب إنتاجي مسيطر ومجموعة متداخلة ومتمفصلة من الأساليب الإنتاجية حول الأسلوب الإنتاجي المسيطر[2] كما يعتبر التكوين الاجتماعي مركباً ينتظم فيه أساليب إنتاجية متعددة ،بحيث يكون الفائض الاقتصادي في مثل هذا التكوين غير متجانس، وذلك لأن تجميعه قد تم من خلال فوائض ذات أصول مختلفة وكذلك قواه الاجتماعية ذات أصول مختلفة أيضاً وبالتالي غير متجانسة وهو ما قصدناه في بحثنا هذا.

ويكتسب مفهوم أسلوب الإنتاج أهميةً خاصةً من خلال تأكيده على معرفة الأسلوب الإنتاجي المسيطر إضافةً إلى الشكل المسيطر للفائض.

وبناءًا على طبيعة ذلك المفهوم تبدّت لنا أهمية وضرورة معرفة طبيعة الفائض الذي يعيش عليه المجتمع وإلى أي مدى يعتمد هذا المجتمع على فائض تم نقله إلى مجتمع آخر، وكيفية توزيعه بين الطبقات الاجتماعية التي تم فرزها من خلال علاقتها بالأساليب الإنتاجية المختلفة التي تميز هذا التكوين الاجتماعي عن غيره وكذلك تحديد الجماعات الاجتماعية المرتبطة بهذه الأساليب الإنتاجية المختلفة[3].

---

(١) محمود عودة ، الفلاحون والدولة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢م، ص٧٥-٨٠.

(٢) نفس المرجع والصفحة .

(٣) نفس المرجع و الصفحة .

ويمكن تصنيف التمفصل إلى مستويين : تمفصل داخلي ، ويرتبط بالتكوين الاجتماعي التابع حيث تتمفصل الأساليب الإنتاجية داخل التكوين مع بعضها بعضاً مكونةً تكويناً اجتماعياً - اقتصادياً تابعاً ، وتمفصل خارجي ، يتمثل في الارتباط غير المتكافئ بين اقتصاديات الدول المهيمنة مع الاقتصاديات التابعة، ويذهب البعض إلى أن موقع الاقتصاد التابع داخل الاقتصاد العالمي يحدد عملية تمفصل أساليب الإنتاج المتباينة التي تعبر عن مراحل تاريخية تطورية مختلفة داخل التكوينات التابعة(١)، أي أن هناك تداخلاً وتمفصلاً بين الأنماط التقليدية ونمط الإنتاج الرأسمالي وأن تحليل هذه التمفصلات والتشابكات هو الجدير بأن يكشف عن الحالة الراهنة والتباين الاجتماعي للمجتمعات النامية(٢)، بمعنى أن نمط الإنتاج الرأسمالي لم يقضِ على الأنماط الإنتاجية ما قبل الرأسمالية في المجتمعات النامية، وإنما أعاد إنتاجها وإخضاعها لخدمته لتحقيق مصالح القوى الرأسمالية والقوى الاجتماعية المتكاملة معه(٣).

وعلى الرغم من أن التكوين الاجتماعي "يضم مجموعة من الأساليب الإنتاجية، فإن كل مجتمع في حقيقة الأمر يعكس مجموعة معقدة من التركيبات تتجاوز مجرد التركيب الطبقي واضح المعالم مثل الأفنان والفلاحين والحرفيين وكبار وصغار موظفي الدولة...الخ(٤).

فالتمفصل على مستوى التكوين الاجتماعي يعكس ملامح التركيب الاجتماعي وتباينه وظهور مجموعات اجتماعية تعكس طبيعة هذا التكوين.

ومن هذا المنطلق فإن دراستنا هذه لن تهتم بتحليل دراسة الخصائص الاقتصادية للتركيب الاجتماعي في المجتمع اليمني فقط بل والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية أيضاً، كما ستتعامل الدراسة مع القوى الاجتماعية العاكسة لطبيعة التكوين الاجتماعي ، لذلك صار من الأهمية بمكان اكتشاف الترابط والتداخل المؤثر بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية باعتبار ذلك ضرورياً ولازماً لمعرفة وفهم طبيعة التركيب الاجتماعي الذي يتسم بالتعقيد وعدم الوضوح عند معظم من تصدى لدراسته، حيث نجد أنه يتشكل من تكتلات اجتماعية لم تبلغ درجة النضوج والاكتمال في بناء نفسها واحتلال موقعها ضمن الخريطة الاجتماعية. كما أننا لا ننكر وجود التمايز الاقتصادي في المجتمع بقدر جزمنا بأن هذا المجتمع لم يتشكل تشكلاً طبقياً بعد بحسب المفاهيم السائدة للتقسيم الطبقي للمجتمعات الرأسمالية وغيرها من المجتمعات المتقدمة، الأمر الذي يجعلنا نعتبره مركباً اجتماعياً " بحكم

(١) محمود عودة ، الفلاحون والدولة ، مرجع سابق ، ص٨٢.

(٢) سعيد أمين ناصف، مرجع سابق، ص١٨.

(٣) نفس المرجع ، ص٨٧.

(٤) محمود عودة ، مرجع سابق، ص٨٦.

تكوينه الخاص الذي تغيرت فيه عملية النمو والتقدم لأزمنة طويلة" وتداخلت فيه العديد من التركيبات الأفقية والرأسية. لذلك يمثل للباحثة الأساس النظري في دراستها للخريطة الاجتماعية للمجتمع اليمني.

واستكمالاً للجانب النظري لابد من مناقشة بعض المفاهيم المرتبطة بالموضوع حتى يتسنى للباحثة ان تصل الى فهم أعمق للموضوع وبالتالي تتحدد لها الموضوعات التي يجب دراستها فيما بعد، باعتبار أن المفاهيم الاجتماعية تتداخل فيما بينها . الأمر الذي يمكن ان يقود إلى الخلط وتشويه الموضوع المدروس، الأمر الذي ينبغي ان يقودنا إلى تحديد مصطلحنا الرئيسي المستخدم "التركيب الاجتماعي" وعلاقته ببقية المصطلحات الأخرى المتقاربة معه كالطبقة ، والتدرج الاجتماعي.

دراسة بعض المفاهيم المتصلة بالدراسة :

١ـ الطبقة الاجتماعية Social Class :

اهتمت النظرية الماركسية بالطبقات الاجتماعية وقدمت لأول مرة أجوبة علمية عن جوهرها وأسباب ظهورها، وربطت النظرية وجود الطبقات بأطوار تاريخية معينة من تطور الإنتاج الاجتماعية واعتبرت أن المجتمعات الطبقية وقتيه مرتبطة بتاريخ معين[١] وهي نتاج لتقسيم العمل مع ظهور الملكية الخاصة بوسائل الإنتاج[٢].

لذلك رأى ماركس أن الطبقة الاجتماعية، تتكون من مجموعة من الأفراد الذين يحتلون نفس المواقع في هيكل العلاقات الاجتماعية للإنتاج ، ومن خلال هذه النظرة إلى الطبقة الاجتماعية تفرعت اتجاهات مختلفة في دراسة الطبقة فنجد مثلاً ان لينين عندما حدد الطبقة نظر إليها على أنها "جماعات كبيرة من الناس تختلف كل جماعة منها عن الأخرى، عن طريق المكان الذي تشغله في نسق الإنتاج الجماعي المحدد تاريخياً ،وعن طريق علاقاتها. بوسائل الإنتاج ودورها في التنظيم الاجتماعي للعمل"[٣]، وعلى هذا فالطبقات عنده تمثل جماعات بشرية تستأثر إحداها بعمل الغير بسبب اختلاف المواقع في نموذج معين من الاقتصاد الاجتماعي" [٤].

---

(١) برماكوف راشنيكوف، ماهي الطبقات – ماهو الصراع الطبقي ، مبادئ المعارف الاجتماعية السياسية ، دار التقدم، ، الاتحاد السوفيتي، موسكو ، ١٩٨٩، ص٢٢.

(٢) محمد الزعبي، التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٤، ١٩٩١، ص١٠٤.

(٣) السيد الرامح، مرجع سابق، ص٧.

(٤) براماكوف ، المرجع السابق، ص٢٣. يوجد تحليل أكبر في:
John H. Gold Thorpeand Gorden Marshall, The promising future of class analysis a response to recent critiques , The Journal of British Sociological Association , Vol, 26, No 2, May, 1992, P 387.

ويرى الاتجاه الماركسي التقليدي أن الطبقة مرتبطة بأسلوب إنتاج معين تكون وليدة لـه مثل نمط الإنتاج العبودي الذي يحتوي على مالك العبيد والعبيد، ونمط الإنتـاج الإقطـاعي ، الذي يمثله الإقطاعيون والفلاحون التابعون لهم ، ونمط الإنتـاج الرأسـمالي ومكوناتـه هـم الرأسماليون والبروليتاريون ، وهكذا ، أي ان فهم الطبقات يتطلـب عـدم تناسـي ارتباطهـا بتشكيلة اجتماعية اقتصادية معينة(١).

ومن خلال ما سبق نستطيع القول: إن الطرح الماركسي التقليدي للطبقة يهتم في الأساس بتناولها في ضوء علاقتها بملكية وسائل الإنتاج وتقسيم العمل الذي يقود إلـى تقسـيم ثنـائي للطبقة "طبقة مالكة مسيطرة وطبقة مستغلة" وضمن هذا الإطار حدد ماركس جماعات أخـرى كالفلاحين وصغار الملاك إلا أنهم غير مؤثرين في إحداث أية تحولات تاريخية تُذكر(٢).

ويشير لينين في هذا الصدد إلى التميز بين الطبقة وغيرها من الجماعات وإلىان السـمة الأساسية للتميز بين الطبقات وغيرها من الجماعات الاجتماعية الأخرى يتمثل في مكانتها فـي الإنتاج الاجتماعي ، وبالتالي علاقتها بوسائل الإنتاج" فالمثقفون بحسب هذا المفهوم لا يمثلـون طبقة لأنهم ليسوا على علاقة بوسائل الإنتاج(٣).

ويشمل التقسيم الطبقي لدى أصحاب هذا الاتجاه كل الحياة الاجتماعية للمجتمع الطبقـي من الأسفل إلى الأعلى ليمس مجمل نشاط العلاقات الاجتماعية. والصراع الطبقي في التصور الماركسي يعد بمثابة المصدر الأساسي للتغير الاجتماعي في المجتمع وما يحـدث فيـه مـن تحولات اجتماعية اقتصادية سياسية.

ويرى ماركس علاوةً على ذلك أنـه لكـي تكـون هنـاك طبقـة اجتماعيـة ينبغـي توفر شرطين، هما:

- ان يخضع الذين تتألف منهم لنفس الظروف الماديـة، أو علـى الأقـل ان تكـون ظروفهم متشابهة.
- أن يكون لديهم وعي بهذا التماثل(٤).

وهناك أيضاً من حدد الطبقات الاجتماعية على أساس سياسي وأيـديولوجي – لتلافـي بعض الانتقادات التي وجهت إلى النظرية الماركسية التقليدية للطبقة – وليس علـى أسـاس اقتصادي ، حيث يرى نيكوس بولانتزاس "بأن الطبقة الاجتماعية تعد مفهومـاً معبـراً عـن انعكاسات الابنية ككل ، أي انعكاسـات مصـفوفة Matrix أسـلوب الإنتـاج أو التكـوين

---

(١) براماكوف ، مرجع سابق ، ص٢٤.

(٢) السيد الرامح، مرجع سابق ، ص٨.

(٣) براماكوف ، مرجع سابق، ص٢٤.

(٤) محمد الزعبي ، التغير الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص١٠٤.

الاجتماعي على عوامل الإنتاج التي تعتبر الدعامات التى تستند إليها. فهذا المفهوم يدل إذاً على انعكاسات البنية الاجتماعية في ميدان العلاقة الاجتماعية (١) .

وبذلك نجد نيكوس بولانتراس إنه لا يرجع تكوين الطبقة الاجتماعية إلى المستوى الاقتصادي وحده بقدر ما يعتبره انعكاساً لمستويات التكوين الاجتماعي في مجمله ، حيث أن الممارسات الطبقية الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية تمثل تعبيراً عن المستويات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية في مجال العلاقات الاجتماعية.

وقد أشار بولانتراس أيضا إلى نقطة هامة للتمييز بين الطبقات ضمن نمط إنتاج نقي وبين تكوين اجتماعي آخر حيث وجد أن نمط الإنتاج تتحدد فيه طبقتان رئيسيتان فقط وأن التكوين الاجتماعي يتألف من عدة أنماط اجتماعية متعددة ومتشابكة، وعليه فإن الطبقات الاجتماعية فيه أكثر عدداً منها في الأسلوب الإنتاجي النقي، ويؤكد (بولانتراس) هنا أن "هذا لا يرجع إلى اختلاف المعايير المستخدمة في تعريف الطبقات ، وإنما يرجع بالتحديد إلى أساليب الإنتاج الماثلة في هذا التكوين ، وإلى الأشكال الملموسة التي تتخذها التركيبة التي تضم هذه الأساليب"(٢).

لذلك نجد أن الطبقة الاجتماعية بحسب المفهوم الماركسي . يغلب عليها الطابع الاقتصادي في تحديدها ، وتتميز بأنها تنحصر ضمن أسلوب أو نمط إنتاجي نقي بغض النظر عن المعالجات التي أتت فيما بعد لتحد من غلو الماركسيين في دراسة الطبقة على أساس العامل الاقتصادي فقط.

٢ ـ التدرج الاجتماعي Social Stratification :

استعار العلماء الاجتماعيون مفهوم التدرج من علماء الجيولوجيا حتى يتمكنوا من سبر غور البناء الاجتماعي والكشف عن المجموعات الطبقية المختلفة ابتداءً بالطبقات العليا ثم الطبقات الوسطى وأخيراً الطبقات الدنيا(٣). ويرتبط مفهوم التدرج الاجتماعي بالاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع، حيث ينكر الاتجاه أن المجتمع لايقوم على طبقات مبنية على أساس العلاقة بأساليب الإنتاج. لذلك أدخل بعض علماء هذا الاتجاه مفهوم طبقة الدرجة "Stratum" بالإضافة إلى مفهوم المجموعة الاجتماعية الذي ينظر إلى المجتمعات على أنها تتألف من مراتب اجتماعية متدرجة .

---

(١) نيكوس بولينتراس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية : ترجمة عادل غنيم ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٩، ص٧٨.

(٢) نفس المرجع ، ص٨١.

(٣) Peter saunders, Social Class and Stratification. Rout ledge – London, 1990, P,1,2.

ويعرّف (سوركين) التدرج الاجتماعي بأنه "تمايز جمهور ما إلى طبقات مرتبة ترتيباً تدريجياً ، ويعني بذلك وجود طبقات تتدرج من درجة أعلى إلى أدنى،حيث يقوم أساس هذا التدرج وجوهره الحقيقي على توزيع غير متساوٍ للحقوق والامتيازات والواجبات والمسؤوليات والغنى الاجتماعي والفقر والقوة والنفوذ الاجتماعي بين أعضاء المجتمع"[1].

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى تضمين تعريف التدرج الاجتماعي دلالات تؤكد على أن التمييز واللامساواة الاجتماعية أمر طبيعي بين الناس . يقول (شينوي): "يعرف بعض الناس بأنهم أسمى كما يُعرف غيرهم بأنهم أدنى، بعضهم يحكم والآخرون يطيعون على الرغم من أن الآخرين قد تكون لهم درجات مختلفة من التأثير في الأحكام تشكل هذه المقابلات بين الأعلى والأدنى والغنى والفقر وذي القوة والضعف جوهر التدرج الاجتماعي"[2].

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أيضاً أن التدرج الاجتماعي له خواص عديدة أهمها:

١- حتمية اللامساواة في الواقع الاجتماعي في أي مجتمع بغض النظر عن أساسه الاقتصادي.
٢- دوام هذه اللامساواة.
٣- عموميته في كافة المجتمعات في الماضي و الحاضر والمستقبل وهو قانون لا يحكم المجتمع الإنساني فقط وإنما كافة[3] الممالك النباتية والحيوانية [4].

وقبل الولوج في تعريف التركيب الاجتماعي ، تشير الباحثة إلى بعض الصعوبات التي تواجه الباحث الاجتماعي عند الاعتماد على المفهومين السابقين، منها على سبيل المثال:

١- توجد جماعات كبيرة من البشر ليس من السهل إدراجها في أية طبقة اجتماعية متعارف عليها ، كالطبقة الرأسمالية أو العاملة، كما أنها تثير الكثير من المشكلات إذا أدخلت ضمن الوسطى أو الطبقة البرجوازية الصغيرة ويمكن تسمية هؤلاء بالهامشيين*[5].
٢- اشتغال الفرد داخل المجتمع بأكثر من عمل سواءً تحت ضغط الحاجة أو كون تقسيم العمل لا يزال متخلفاً ، ويُقصد بهذا أن الفرد يمكن أن يعمل في أكثر من نمط إنتاجي ليحتل في كل منها موقعاً مختلفاً من علاقات الإنتاج، الأمر الذي يقود إلى صعوبة تصنيفه في طبقة معينة بذاتها.

---

(١) اسبيوف، مرجع سابق، ص١٩٢.
(٢) نفس المرجع ، ص ١٩٣.
(٣) نفس المرجع ، ص١٩٣-١٩٤.
(٤) نفس المرجع ، ص١٩٧.
* الباعة المتجولون والخدم في المنازل وجامعي القمامة والحمالين والعاملين عند إشارات المرور.
(٥) إبراهيم حسن العيسوي ، نحو خريطة طبقية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة، ١٩٨٩، ص٢٢-٢٤.

٣- لايزال النمط ما قبل الرأسمالي سائداً في المجتمع اليمني، حيث تتداخل الاعتبارات غير الاقتصادية مع نمط الإنتاج الرأسمالي الحديث، مما يعوق ظهوره بشكل نقي.

٤- يرى الكثير من الباحثين أن المجتمعات النامية، هي مجتمعات تابعة أو محيطة (طرفية) للمركز الحضاري الأوروبي والأمريكي.

وبسبب هذه التبعية لم يتطور نمط الإنتاج الرأسمالي بقدر بقائها عليها أنماطاً ثانوية ، تتعايش وتتداخل فيما بينها لتشكل بدورها أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية وبذلك تتعدد أنماط الإنتاج فيها، وهو ما قاد إلى مراجعة مفهوم الطبقة الذي تمت صياغته في نمط إنتاجي نقي رأسمالي ، وكذلك مفهوم التدرج الاجتماعي الذي سيقودنا إلى عدد هائل من الطبقات والفئات الاجتماعية كما رأينا في عرضنا للنظرية الوظيفية.

٣ - التركيب الاجتماعي Social Composition :

تأسيساً على ما ذُكر آنفاً ارتأت الباحثة أن تعتمد على مفهوم التركيب الاجتماعي لدراسة الخريطة الاجتماعية للمجتمع اليمني بدلاً عن التركيب الطبقي أو التدرج الاجتماعي الذي وجدت صعوبة منهجية في الاعتماد عليهما جراء ما يتصف به التكوين الاجتماعي من تمفصل وتداخل في تكوينه الذي يتسم بسمات خاصة تميزه عن كثير من المجتمعات النامية ، ويمثل بذلك نموذجاً بارزاً لهذا النوع من التكوينات الاجتماعية المركبة ؛ حيث شهد خلال الخمسين عاماً الماضية العديد من أشكال الإدارة السياسية، بدءاً بنظام الحكم الإمامي المتخلف في الشمال، بالإضافة إلى أنظمة الإمارات والمشيخيات والسلطنات القبلية وشبه الإقطاعية في مناطق الجنوب والشرق، مع إدارة استعمارية حديثة في محمية عدن، مروراً بقيام الثورة عام ١٩٦٢م التي مكنت من قيام نظام جمهوري شبه رأسمالي في الشمال وحركة الثورة المسلحة التي توجت نضالها في الجنوب بطرد المستعمر البريطاني ليحل بدلاً عنها نظامٌ يسير وفق توجهات اشتراكية ، وصولاً إلى تحقيق الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م والتي حملت معها مضامين جديدة وعميقة بدءاً بالقبول بمبدأ التعددية السياسية والانتخابات وحرية الصحافة ومشاركة المرأة وانتهاءً بتبني مبادئ حقوق المرأة والطفل والإنسان ، وقد أفرزت هذه المضامين السياسية المتسارعة والمتداخلة جملةً من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، سنأتي على ذكرها في الفصول القادمة ، تجلت في التعايش بين أساليب الإنتاج المختلفة القديمة والجديدة ، وتقسيم آخر للعمل في المجتمع ولو بشكل بسيط ومتداخل، مما سمح بتشكل و بلورة فئات اجتماعية ذات تركيب اجتماعي شبه طبقي، وبروزها كفئات اجتماعية رئيسية مؤثرة في المجتمع.

ومن أجل ذلك سعت الباحثة إلى تسليط الضوء على مفهوم التركيب الاجتماعي في تراث علم الاجتماع، فوجدته متناثراً دون تحديد دقيق لماهيته وصيرورته ، فهناك من ينظر إليه بأنه يعبر عن التشكيلات الطبقية بالمفهوم الحرفي لهذه التشكيلات ، وهناك من يرى بأنه يعني الظروف الاجتماعية السائدة، بينما نجد أندر زدراء فوميسلوف يشير بأن التركيب الاجتماعي للمجتمع ، يوضح كل المفاهيم المستخدمة لوصف وتحليل البناء الحقيقي للمجتمعات الحديثة مثل الطبقة، المجموعة الاجتماعية، الحالة الاجتماعية ، المؤسسة الاجتماعية، الدولة، الأمة، والبناء الفوقي وحالات الحياة الاجتماعية المختلفة(١). كما أشار إليه (إيفان بريجار) بقوله: أنه يعني العلاقات الاجتماعية التي تقع بين الجماعات، وكذلك (ليتس) في كتابه "الأنظمة السياسية في مرتفعات البورما" موضحاً "بأن التركيب الاجتماعي، هو مجموعة الأفكار التي تهتم بتوزيع النفوذ والقوة بين الأشخاص والجماعات"(٢) ، كما يرى آخرون بأنه شبكة العلاقات الاجتماعية التي تربط الأفراد خلال نقطة زمنية معينة. أما (فورتس) فقد بالغ في ذلك حيث ذهب بعيداً فرأى فيه بأنه حضارة الشعب بأكمله(٣).

وزيادة للإثراء . سعت هذه الدراسة للبحث عن المعنى القاموسي بالإنجليزية لهذا المفهوم في معاجم علم الاجتماع، فلم نجد سوى مفهوم البناء الاجتماعي Social Structure ، الأمر الذي جعلها تضع ترجمة خاصة لمفهوم التركيب الاجتماعي بمسمّى Social Composition ، وهو أكثر الترجمات قرباً من المفهوم الذي تعنيه الدراسة بالتركيب الاجتماعي ليعرف من قبل الباحثة بأنه (مجموعة الفئات والقوى الاجتماعية المختلفة تكويناً ونشاطاً والمتداخلة مع بعضها بعضاً في مرحلة زمنية معينة وبفاعلية أسرع في عملية الفرز الطبقي(٤) ، بفعل العوامل الذاتية والموضوعية للمتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وهو مفهوم تكاملي أكثر استبصاراً للمواقع الطبقية البنائية السائدة وأقدر على كشف المبادئ التي تحكم هذا التداخل والتمفصل بين تكويناته المختلفة).

ونرى من خلال ما سبق ، أن التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني المعاصر لا يزال يتفاعل داخلياً وخارجياً مع التكوين الاجتماعي الذي يتألف منه، كما يتفاعل الجزيء الواحد مع خواص جزيئات وتكوينات أخرى إلى الحد الذي يصعب معه تحديد هوية الجزء إلا في سياق المركب العام ككل ، فالقبيلة مثلاً لم يعد لها طابع القبيلة التقليدي، حيث يصعب تمييز

(١) Andrezedravomyslov. Social change and social structure social science USSR Academy of Sciences , 1986, P,73.

(٢) ديتكس ميشيل، ت: محمد حسن ، معجم علم الاجتماع، دار الطليعة، بيروت، ط٢، ص٩٦.

(٣) نفس المرجع ، ص٢١٧.

(٤) استوحيت الفكرة من محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية ، مرجع سابق ، ص٢٢٢-٢٢٤.

نخبها عن نخبة السلطة السياسية أو العسكرية أو التجارية، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل تغيرت طبيعتها الإنتاجية ، حيث صارت عبارة عن مركب اجتماعي من كل هذا وذاك، وهو ما ينطبق على خواص بقية الفئات والتجمعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، فلم يعد التاجر تاجراً خالصاً ولا المزارع مزارعاً فقط ولا موظف الدولة موظفاً تكنوقراطياً كما هو معهود به، ولا المجتمع ككل ذا طابع رأسمالي ولا اشتراكي ولا هو إقطاعي وإنما هو تكوين اجتماعي انتقالي متغير من كل هذا وذاك . يعمل على إنتاج مركب اجتماعي لا نزال نبحث عن هويته الجديدة ، فالمجتمع التقليدي المستقر نسبياً قد انفرط عقده وتداخلت جزئياته مع جزئيات مجتمع آخر جديد لم تكتمل حلقاته بعد، وبالتالي عكس تركيباً اجتماعياً جديداً تسعى هذه الدراسة إلى تلمّسه ومعرفته. ولهذا فالقوى والفئات الاجتماعية التي نفترض أنها تشكل هذا التركيب تعكس طبيعة التكوين الاجتماعي المعاصر، وتساهم في صياغته الاجتماعية والاقتصادية على نحو لا ترشحه كما يبدو للاستقرار على مدى قريب، مما يجعل الباحثة حريصة على دراسة مكوناته تلك في حدود ما تسمح به هذه الأطروحة.

الفصل الثاني

الأوضاع الاجتماعية والسياسية المؤثرة على التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني التقليدي

الفصل الثاني

الأوضاع الاجتماعية والسياسية

المؤثرة على التركيب الاجتماعي اليمني التقليدي

مقدمـــة.

أولاً : الأوضاع الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي.

ثانياً :التكوين الاجتماعي للمجتمع اليمني التقليدي.

ثالثاً :الأوضاع الاجتماعية والسياسية في المنـاطق الجنوبيـة إبان الاستعمار.

رابعاً : الأوضاع الاجتماعية والسياسية في المناطق الشمالية.

خامساً : التركيـــب الاجتمـــاعي خـــلال عقـــدي الســـتينات والسبعينات (بداية التكوين المعاصر)

مُقَدِّمَة

يرتبط التركيب الاجتماعي بمختلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع ، حيث يدخل في علاقة جدلية مع هذه الأوضاع من حيث الأثر والتأثير، وعلى ذلك سيتناول هذا الفصل الأوضاع الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي ومن ثم في اليمن شماله وجنوبه "سابقاً" حتى يتسنى فهم التركيب الاجتماعي اليمني المعاصر، حيث تأثرت أوضاع المجتمع اليمني بالأوضاع العامة للمجتمع العربي بشكل عام.

إن ما حدث خلال النصف الثاني من القرن الماضي من هزات عنيفة للمجتمع اليمني في شطريه أدى إلى سقوط وانهيار البُنى الفوقية التي ظلت جامدة على قرون وأزمنة طويلة حتى ذهب بعض الدارسين للجزم بأن الزمن في هذا الركن الجنوبي الغربي من الجزيرة العربية قد توقف وأن التركيب الاجتماعي لم يطرأ عليه أي حراك حقيقي رأسياً أو أفقياً .

إن بقاء وسائل إنتاج المجتمع على حالها لأزمنة طويلة حال دون تطور قوى الإنتاج أو نشوء علاقات إنتاج تسهم في إحداث حراك اجتماعي.

لهذا مثّل المجتمع اليمني بانفجار ثورة عام ١٩٦٢م آخر المجتمعات التي أزاحت قوىً اجتماعية مهيمنة ، ادّعت لأكثر من ألف عام أن لها حقاً إلهياً من السماء في أن تكون مسيطرة ومهيمنة على أهم أداة ينتجها المجتمع والمتمثلة بالدولة ، وبهذا فتحت آفاقاً جديدة للمتغيرات السياسية والاجتماعية خلال العقود الأربعة الماضية وسمحت بحراك اجتماعي نسبي في المجتمع.

أولاً : الأوضاع الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي.

يشير تاريخ التطور الاجتماعي للدول المتقدمة عند علماء الغرب إلى أنها بلغت في تقدمها الراهن إلى هذا المدى الحضاري الكبير عن طريق النمو الذاتي لهذه المجتمعات ولا سيما لقواها المنتجة المادية والروحية متوجةً ذلك بانتصار الثورة البرجوازية وترسيخ النظام الرأسمالي الذي اتخذ له مسارات عديدة كان من أهمها الاعتماد بشكل كبير ومستمر على استلاب المجتمعات الأخرى التي تحولت معظمها "وفي ظل سياسة المدفع والمصنع" إلى مستعمرات أو شبه مستعمرات "تابعة" الأمر الذي جعل الهوة في التقدم الحضاري تتسع بين التابع والمتبوع، حيث ظهرت لأول مرة في التاريخ الظاهرة العالمية الراهنة الموسومة بالتخلف التي ارتبط نشوؤها للوهلة الأولى بتدخلات الغرب في المجتمعات(١)، وهو ما قاد – حالياً – إلى عملية قسرية لفرز طبقي يدل عليها اصطلاحاً مفهوما المجتمعات المتخلفة والمجتمعات المتقدمة اللذان يحملان في طياتهما الكثير من الدلالات والمعاني.

فبالقدر الذي يرتبط مفهوم المجتمعات المتقدمة بالاستعمار والهيمنة والسطو على مقدرات الشعوب والتمايز الطبقي الواضح المعالم نجد مفهوم المجتمعات المتخلفة ترتبط بالاستلاب الفردي والجماعي وتدني معدلات الإنتاج وتفشي الأمية وضعف التكوينات المؤسسية للمجتمع وتمفصل أساليب الإنتاج وتركيبات اجتماعية متداخلة ومتمفصلة ، وغياب الرؤيا الواضحة لمسارات التنمية مما جعلها "المجتمعات النامية" فريسةً سهلةً للغرب ، ويجعلها تلهث وراءه للحصول على منجزاته وتطوراته(٢). ويرى (سمير أمين) أن البلدان المتخلفة تشكل جزءاً من المنظومة العالمية وأن لها تاريخاً هو تاريخ انخراطها في هذه المنظومة(٣)، ويحدد سمير أمين الخصائص التي يظهر التخلف من خلالها بـ:

١) تفاوت الإنتاجية في القطاعات المختلفة،
٢) تضعضع البنيان الاقتصادي،
٣) السيطرة الخارجية (٤).

وبنظرة فاحصة لواقع المجتمعات النامية بما فيها المجتمع العربي نجد أن إدماجه بصورة قسرية في السوق الرأسمالية العالمية قاد إلى تشويه عمليات النمو الاقتصادي الذاتي لهذه المجتمعات، وهذا ما جزم به (أندر فرانك – Andre Frank) بأن البلدان الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عبرالعصور كانت قد بلغت مستوى عالياً في الحضارة

---

(١) محمد أحمد الزعبي، موضوعات حول التخلف والتنمية في العالم الثالث والوطن العربي منظور سوسيولوجي، ملزمة منشورة لطلاب سنة رابعة ، قسم علم الاجتماع، ١٩٨٧، ص١١.

(٢) محمد الزعبي ، التغير الاجتماعي، مرجع سابق ، ص١٤٦.

(٣) محمد الزعبي ، موضوعات حول التخلف ، مرجع سابق، ص١١.

(٤) سمير أمين ، التراكم على الصعيد العالمي ، نقد نظرية التخلف، دار ابن خلدون ، بيروت ، ط٣، ١٩٨١، ص٣٩.

والنمو وهو ما تزامن مع مستوى مماثل للصين أيضاً، حيث كان لهم إسهامات تكنولوجية وثقافية جوهرية شكلت أساساً هاماً للقدرات الأوروبية حينها لكي تنهض وتتجز ذلك المستوى من المنظور الرأسمالي الذي مكن لبريطانيا من الإجهاز لاحقاً على تلك البُنى الاقتصادية والصناعية في هذه المجتمعات عند بداية القرن التاسع عشر إثر هزيمة نابليون بونابرت ١٨١٥ من خلال ضرب الصناعات اليدوية والحرفية في المجتمعات الواقعة تحت حكم الدولة العثمانية(١)، بل وضرب التحديث الصناعي كذلك في هذه المجتمعات ومصر محمد علي أبرز مثال على ذلك وهو ما شكل إعاقة للنمو الاقتصادي وللصناعات التي كانت تعتمد على المهارة اليدوية من جهة وإمكانية تطورها إلى صناعة حديثة من جهة أخرى(٢)، الأمر الذي قاد إلى تعايش بين الأنماط الإنتاجية المختلفة بطرق مشوهة.

وبالعودة السريعة إلى فترة التواجد العثماني في البلاد العربية وبداية الاحتلال الغربي لها يتضح لنا أن ثمة عوامل عديدة ومختلفة داخلية وخارجية تضافرت على المجتمع العربي أعاقت تقدمه وتطوره وتسببت في إيجاد هذه الحالة التراجيدية لهذا لواقع ؛ ففي فترة الوجود العثماني الطويل في المنطقة كانت تجبى الضرائب بصورة فاحشة من الفلاحين والتجار والحرفيين لتعود إلى كبار الموظفين والحكومة المركزية في استنبول مما حرم معظم قطاعات الشعب من الاستفادة من ذلك المال في تحسين مجمل حياته الاجتماعية والاقتصادية سواءً في الريف أو الحضر، ومما فاقم ذلك الوضع المتردي أن الفلاح ماكان يملك سوى أدواته التقليدية المعروفة بالفأس والمحراث وغيرها من الأدوات التقليدية التي عجز نتيجة لأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والعملية المتردية أن يطورها ، كما كان يجهل مكافحة الآفات الزراعية(٣) والتي ظهرت بشكل كبير عند دخول بعض النباتات الجديدة إلى المنطقة مع الحملات العثمانية المختلفة، مصاحباً ذلك تقاعس الدولة العثمانية المركزية في تحمل مسؤولياتها إزاء شعوبها في الوقت الذي كانت أوروبا تبذل قصارى جهدها من أجل تحقيق تفوق علمي وصناعي وإداري وعسكري على كافة الحضارات القديمة بما فيها الحضارة العربية الإسلامية.

كما جعل النظام السياسي القائم آنذاك الفلاح يترك أرضه الزراعية وذلك عن طريق التوظيف الحكومي لأبناء كبار مالكي الأرض بالإضافة إلى استشراء القمع بأشكاله المختلفة

---

(١) Ander Gunder Frank, Dependent Accumulation and under development , The Macmillpress LTD London First Published 1978 , Page 154.

(٢) فؤاد مرسي ، التخلف والتنمية ، دار الوحدة ، ط١، ١٩٨٢م، ص١٣ .

(٣) فؤاد حيدر ، التنمية والتخلف في العالم العربي، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٠، ص٥٢-٦٣.

مما قاد إلى وجود قوى اجتماعية جديدة مناهضة وحاملة معها مضـامين اجتماعيـة وثقافيـة متداخلة ومتمفصلة مع مكوناتها السابقة.

وباتفاقية "سايكس بيكو" التي قسمت بموجبها الدول الاستعمارية الجديدة التركة العثمانيـة فيما بينها إثر هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى[1] دخل المجتمع العربي منعطفاً خطيـراً حيث قسم المجتمع إثر هذه الاتفاقية بين الفرنسيين والإنجليز، وسعت هذه القوى الاسـتعمارية بذلك للحصول على أسواق جديدة[2] أو مواد خام رخيصة وعمالة بشرية تعمل بنظام السـخرة وتصدير للرساميل من هذه البلدان إليها مما ساعد على وجود أنماط تقليدية في الإنتاج ضعيفة، ونشوء نمط إنتاج جديد وتابع للسوق الرأسمالية مما جعله عاجزاً وغير مؤهل لتطوير الأنماط التقليدية بل ساهم في تخلفه وركوده[3].

إلى جانب ذلك وجدت الإحتكارات الأجنبية في الوطن العربـي فـي شـكل صـناعات استخراج "النفط والمعادن" وفروع مصرفية تابعة للمصارف العالميـة وأيضـاً علـى شـكل صناعات تجميعية "مثل صناعة السيارات والإلكترونيات والأدوات المنزلية" وهذه الاحتكارات أوجدت لها فئات برجوازية محلية وسيطة تتميز بإقامتها مشاريع صناعية تجميعيـة[4] وهـي مختلفة في نشأتها الاجتماعية من بلد إلى آخر فنجد مثلاً الطبقة الرأسمالية مختلفـة مـن بلـد عربي إلى آخر، فالطبقة الرأسمالية المصرية ذات أصول زراعيـة وإقطاعيـة واضـحة، و الطبقة الرأسمالية السورية مرتبطة بالتجارة، ومرتبطة في السـودان بنمـو التجـارة القافليـة والبعيدة المدى ، وفي العراق برجوازية تجارية متداخلة مع إقطاع الأرض ، أما في المجتمـع اليمني كما أشار أبو بكر السقاف " إلى أن الانعزال شبه التام الذي فرضه الإمام على لـبلاد وطابع الحكم الثيوقراطي" ساعد على تجميد الأوضاع مما جعل نشوء طبقة برجوازيـة قويـة متطورة من داخل هذا المجتمع أمراً صعباً[5].

أثّر كل ذلك – بطبيعـة الحـال – علـى عمليـة التشـكل الطبقـي داخـل المجتمـع فلا نتوقع في ظل هذه الظروف تبلور طبقات نوعيـة نقيـة داخـل التكوينـات الاجتماعيـة كالطبقة لرأسمالية أو الطبقة الإقطاعية أو العاملة ، فالطبقات الرأسمالية مثلاً ولدت ضـعيفة وتابعة ولم تتم من منطلقات داخلية للمجتمع العربي وإنما نتيجة لتحول لرأسمالية عالميـاً إلـى مرحلة الاحتكار والاستعمار وغزو رأس المال الأجنبي للاقتصاد العربي ، واتفاقيات صندوق

---

(١) فؤاد حيدر ، التنمية والتخلف في العالم العربي ، مرجع سابق ، ص٥٢-٦٣.

(٢) نفس المرجع والصفحات.

(٣) استفادت الباحثة من كتاب، فؤاد حيدر ، مرجع سابق ، ص٦٣.

(٤) محمد الجندي ، حول الإنتاج والوعي والتركيب الاجتماعي، دار الكلمة العربية، ط٢، ١٩٨٣، ص١٦٦.

(٥) محمود عبد الفضيل ، مرجع سابق، ص١٣٧.

النقد الدولي[1]، حيث كان من المفترض أن تكون هذه الطبقة الرأسمالية متناقضة مع طبقة كبار الملاك "بحسب منظور تكوين الطبقات" إلا أنه حصل تداخل ، ولم تدمر العلاقات قبل الرأسمالية بل استمر هذا المركب وذلك التكوين "ما قبل رأسمالي" والذي بدوره قاد إلى تراكم رأسمالي ذي طبيعة خاصة وبالتالي لم تتبلور طبقة عاملة كقوة اجتماعية موحدة ومتجانسة[2]. إلى جانب الأعداد المتضخمة العاملة في الجيش والإدارات التابعة للدولة.

العوامل الخارجية:

وبالرجوع إلى الخلفية الكامنة وراء القروض والمعونات الأجنبية التي تقدم للمجتمع العربي تحت مسمى "المعونات من الدول الصديقة" بهدف تحقيق التنمية والتطور كما يروج لذلك إعلام الغرب والتابعون له ، فأن إلقاء نظرة سريعة على تاريخ تلك المعونات ونتائجها سيتبين أنها تحتوي على بُعد طبقي محلي وعالمي في نفس الوقت حيث خلقت فئة طفيلية ترتبط بالغرب فكراً ومصلحةً ويصبح هؤلاء متميزين عن بقية أفراد المجتمع وأدوات طيعة بأيدي الغرب لفرض رؤاه وسياساته[3]. والبُعد الطبقي الآخر يتمثل بأنها لم تحقق تنمية حقيقية بل زادت من التبعية وأضعفت الموارد والطاقات - منذ أكثر من خمسة عقود – المحلية لأنها لا تستهدف في معظمها مشروعات تنمية أساسية بقدر حرصها على تمويل مشروعات ثانوية غير أساسية ليست ضمن الأولويات الملحة للبلدان الفقيرة "والهدف من هذا أن تظل هذه البلدان في حاجة دائمة ومستمرة لمثل هذه المعونات[4].

وأوجدت تلك المعونات فئة التكنوقراط "فئة جديدة في المجتمع لعربي" يستعينون غالباً بالخبراء الأجانب الذين هم دائماً شرط مصاحب لأي مشروع تقدمه الدول المانحة Donors ، وهو ما تشترطه دائماً كواحدة من الضمانات التي تدعيها لنجاح أي مشروع تقدمه ، وهذا يعكس نظرة دونية وبعداً طبقياً لهذه البلدان، حيث يرون أن المختصين الوطنيين غير قادرين وبذلك يتم إبعادهم عن المشاركة في قيادة العملية التنموية[5].

---

(١) محمد عبدالحميد إبراهيم محمود ، أثر التحولات الاجتماعية على بنية الطبقة الوسطى بالمدينة لمصرية خلال الفترة من ٧٠-٩٠م – دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ١٩٩٦، ص١٩١.

(٢) محمود عبدالفضيل، مرجع سابق، ص١٢٩.

(٣) انظر: فؤاد مرسي ، التخلف والتنمية ، ص٥١؛ وإسماعيل صبري عبدالله ، في التنمية العربية ، دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولى، ١٩٨٣، ص٣٢-٣٣.

(٤)نفس المرجع والصفحة.

(٥) محمد أحمد علي ، مجلة دراسات يمنية، ع٤٠، ١٩٩٠، مركز البحوث اليمني، ص١٣٨.

إن أخطر ما في فلسفة الغرب الأوروبي الأمريكي هو رسوخ رؤية قوية للتمايز الاجتماعي الطبقي ما بين الغرب والشرق، وبذلك نجد أن الدول الغربية قد تسمح بأي انتعاش اقتصادي في أي من المجتمعات النامية، بما فيها المجتمع العربي، قائم على بيع المواد الخام اللازمة لآليات الحضارة الغربية وبإشراف غربي مباشر وغير مباشر وبشروط الغرب نفسه(١)*، كما حدث لدول الخليج العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، أو إعادة إنتاج الصناعات الغربية وتسويقها بأيدي عاملة مدربة رخيصة مثل ما حدث في جنوب شرق آسيا وفي إطار منظومة اقتصادية تديرها مراكز الاقتصاد الرئيسية في الغرب الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية هبوطاً وصعوداً على لنحو الذي تقتضيه متطلبات مراكز الاقتصاد العالمي. لذلك نجد أن دول الغرب تكرس مؤشرات وأدوات لقياس النمو والنهوض عند الأمم تقوم على تضليل أبناء هذه البلدان لعملية النهوض نفسها ، ولعل أكثرها رواجاً الاعتماد على مراقبة وقراءة معدلات دخل الفرد(٢)؛ فقد أثبتت الدراسات المكرسة لقياس معدلات التنمية في ا لبلاد العربية أن هذا المعيار قاصر(٣) لأن هناك شعوباً عربية نفطية مثلاً يبلغ مستوى الدخل فيها للفرد حداً يتجاوز فيه العديد من المجتمعات الغربية ، تعيش في حالة تخلف وتبعية(٤).

ولا تبني تلك الدول النفطية ثرواتها التي تستنزف يومياً قواعد نهوض حضارية قائمة على العلم والصناعة وتكنولوجيا متقدمة، وبذلك لا يشير مستقبلها بغدٍ مشرق عند نضوب النفط أو وجود بدائل رخيصة أو حتى عند حدوث الأزمات والحروب التي تجتاح المنطقة بين وقت وآخر والتي يخطط لها الغرب بصورة غير مباشرة من خلال إسرائيل أو مباشرة كما حدث في حرب الخليج الثانية لامتصاص ما تبقى من فوائض النفط وبالتالي القضاء على التراكم الرأسمالي المنشود.

---

(١) استفادت الباحثة من هذه النقطة من : حمود العودي ، أبعاد التكامل بين برامج التنمية والواقع الثقافي الاجتماعي في المجتمع اليمني، دراسة تطبيقية مقارنة على بعض المشروعات ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، قسم علم الاجتماع، ١٩٨٣، ص١٤-١٥.

• يمكن الاستزادة في هذا الموضوع من كتاب : رمزي زكي ، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، ط١، ١٩٩٦م، ص١٠٣.

(٢) معدلات دخل الفرد تستخدم من قبل البنك الدولي كما جاء في كتاب :

- Development and underdevelopment, The Political Economy of Inequality, Mitichell I. Seligson , John Passe – Smith , Lynne Rieuner Publishers , Boulder and London, 1993, Page, 9.

(٣) عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ، دار الوحدة ، ١٩٨١م، ص٣٢.

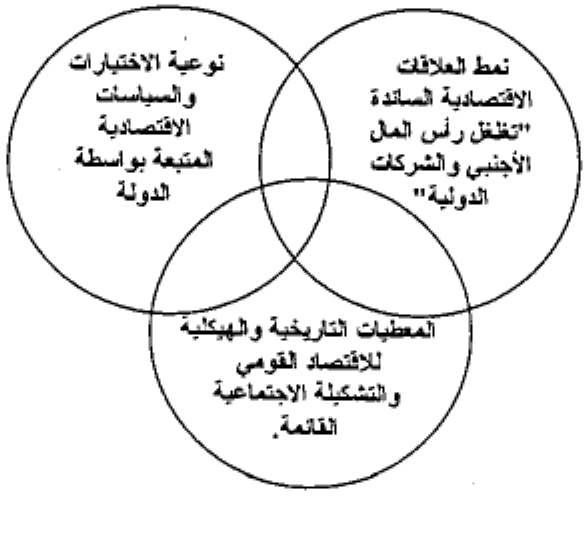
(٤) أسامة عبدالرحمن، تنمية التخلف وإدارة التنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ص٨٣؛ المستقبل العربي، ص١٩.

العوامل الداخلية:

كما يمكن القول بأن تخلف المجتمعات النامية لا يتوقف على العوامل الخارجية، بقدر ما نلقي المسؤولية أيضاً على العوامل الداخلية العديدة والمعقدة التي خلقت تلك القابلية للتخلف في أدواتها المباشرة المتمثلة في الفئات الاجتماعية صاحبة الامتيازات التي تسيء إدارة الدخل القومي بما لا يسمح بتغيير حقيقي في المجتمع العربي[(١)]، وقد ذكر سمير أمين أن (بول باران) قد برهن " على أن ما تتميز به البلدان المتخلفة ليس هو ضعف الفائض بل هو استعماله استعمالاً غير منتج تبذيراً أو تصديراً"[(٢)].

ونتيجة لما سبق وصل هذا التكوين الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع العربي إلى مآزق في كافة نواحيه السياسية "السيطرة الأوربية بطرق مختلفة وتسميات عديدة" ، والاقتصادية "تبعية وتركيب اجتماعي مكرس لهذه التبعية" ، والاجتماعية "التوزيع غير العادل للثروة والسلطة مما قاد إلى تركيب اجتماعي مشوه"[(٣)].

ولتوضيح تلك الأوضاع يمكن الاستعانة بالدوائر الثلاث لدى محمود عبدالفضيل[(٤)] وهي :



ومن خلال ذلك العرض نجد أن قوى المجتمع العربي لم تتحدد معالمها بعد وأطرها الاجتماعية النهائية وهو ما يجعل حركتها هبوطاً وصعوداً تأخذ شكلاً سريعاً وقسرياً في معظم الحالات، عاكسة بذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة التي يظل الاضطراب أحد أهم سماتها مكونة تكويناً اجتماعياً يعيش كل الأنماط في فترة زمنية واحدة، مما ساهم بقوة

---

(١) محمد أحمد الزعبي ، التغير الاجتماعي ، مرجع سابق، ص١٥٦.

(٢) نفس المرجع ، ص١٥٧.

(٣) نجدها لدى: محمد عبدالحميد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص١٩٢.

(٤) محمود عبدالفضيل ، التشكيلات الاجتماعية، مرجع سابق ، ص٢٠٨.

في إيجاد مجتمعات متخلفة بحسب مفاهيم الغرب الاستعماري الأمر الذي جعل ذلـك التكـوين غير مفهوم لدى علماء الغرب كما أشار إلى ذلك طاهر لبيب[1] وكذلك بعض الباحثين العرب.

ونستخلص مما سبق أن المجتمع العربي:

- مجتمع غير متجانس بنيوياً ،
- مجتمع لم يتطور ذاتياً،
- متسم بضعف تبلور طبقات اجتماعية واضحة المعالم،
- ذو تبعية للغرب،
- ذو أنظمة اجتماعية في غاية التخلف والقمع الاجتماعي .
- مستوىً ثقافي واجتماعي واقتصادي بدرجات متفاوتة بين أقطاره.
- متسم بتخلف القوى المنتجة ولا سيما عنصرها الأساسي الإنسان.
- متسم بتخلف العلاقات الاجتماعية وخاصةً علاقات الإنتاج من حيث استمرار هيمنـة العلاقات الاستغلالية التسلطية بأشكالها ، وهيمنة الانقسـام العمـودي "الطـائفي ، العشائري، الإثني ، الجهوي" على الانقسام الأفقي "الطبقي".
- متصف بغياب دور الجماهير وبروز ضباط الجـيش والأمـن وكبـار المـوظفين والزعامات التقليدية الجديدة والقيادات البيروقراطية.
- متسم بضعف إنتاجية الفرد، وتدني مستوى المعيشة ، وتفشي البطالـة ، والأميـة ، خاصةً بين الإناث[2].

ثانياً :التكوين الاجتماعي للمجتمع اليمني التقليدي.

تعرض المجتمع اليمني لكل ما تعرضت له البلدان العربية، إلا أنه ظل الأكثر اضـطراباً ومقاومةً للوجود العثماني ، كما كانت سواحله المشرفة على خطوط الملاحة الدولية وتحكمـه بمضيق باب المندب عرضةً لهجمات جيوش الدول الأوروبية الاستعمارية[3] مما جعلـه يقـع تحت سيطرة الاستعمار في شطره الجنوبي والشرقي منذ عام ١٨٣٩م وحتى عـام ١٩٦٧م ، والحكم الإمامي الذي قاد المجتمع اليمني برؤى ومنطلقات لا تتناسب مع روح العصر ، ممـا جعل نظام الحكم الذي تسلم اليمن من الأتراك عـام ١٩١٨ وحتـى ١٩٦٢م يضـاعف مـن مشكلات العهد العثماني إلى درجة وصل معها المجتمع اليمني إلى واحدة من أكثر الدول تخلفاً

---

(١) جريدة المستقلة ، السنة الرابعة ، العدد ٢٥٣، الاثنين ٢٨ ذو القعدة ١٤١٩هـ/١٥ مارس ١٩٩٩م، ص٤.

(٢) محمد أحمد الزعبي ، التغير الاجتماعي، مرجع سابق ، ص٢٠٤-٢٠٦.

(٣) سلطان ناجي، التاريخ العسكري لليمن ١٩٣٩-١٩٦٧م ، دار العـودة، بيـروت ، المكتبـة اليمنيـة، ١٩٨٨م، ص١٠.

برغم أنه كان أول الدول العربية استقلالاً من الحكم العثماني[1] ناهيك أن معظم أجزائه الشمالية لم تقع قط تحت طائلة الإدارة الاستعمارية البريطانية المباشرة التي اقتصرت على الجنوب.

ولقد تقاسم الوجود الاجتماعي لليمن خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عدة متغيرات سياسية واجتماعية داخلية وخارجية بدءاً بالعثمانيين في معظم الشطر الشمالي والبريطانيين في شطره الجنوبي والإمامة في بعض المناطق السكانية صعبة التضاريس في الشمال ، وبقائها جميعاً في حالة صراع دائم واستهدافها جميعاً للتركيب الاجتماعي من خلال الاستقواء ببعض القوى الاجتماعية وإضعاف الأخرى ، ولجوء البريطانيين لسياسة تفكيك المجتمع من خلال إنشاء اكثر من عشرين سلطنة وإمارة ومشيخة[2] على درجة كبيرة من الاستقلالية السياسية فيما بينها ومحكومة بأدوات وأساليب حكم غاية في التخلف وبعيدة عن أي شكل من أشكال التحديث الذي حصره المستعمر في مدينة عدن وحدها[3]، إضافة إلى فلسفة الحكم التي قامت على أساس دولة الإمامة عام ١٩١٨ إثر خروج العثمانيين وغياب أي طموح لدى الأئمة للتطوير والتحديث وضرب حالة من العزلة الشديدة[4] على الجزء الشمالي من اليمن تحت دعوى حمايته من الكفار ورفض فكرة التنمية وأدوات الحضارة الحديثة والتفرغ لقمع وتشريد وضرب كافة القوى الاجتماعية المناوئة لهذا النظام الذي ظل يحكم بوسائله تلك حتى عام ١٩٦٢[5].

كل ذلك عكس نفسه على مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية وغيرها وشوه إلى حد بعيد بنية المجتمع ، والتي مازالت مخرجات تلك الأوضاع تلقي بظلالها على الواقع وتؤثر عليه رغم صمود قوى التحديث التي كانت وراء قيام ثورة ١٩٦٢م في شمال اليمن والتي قادت معركة الاستقلال من الاستعمار البريطاني وخروجه عام ١٩٦٧ ، كما أن تدهور أوضاع المجتمع اليمني الاقتصادية تاريخياً يرجع في جزئه الشمالي إلى الصراع بين الأئمة واستخدام القبائل في هذا الصراع إلى جانب أن هؤلاء كانوا يستغلون ضعف الدولة ليعلنوا العصيان عليها والاستقلال بمناطقهم، مما قاد إلى الإضعاف الدائم للدولة

---

(١) إيلينا جولوبوفسكايا، ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن، ط١، ١٩٨٢، ص٢١ ؛ عبد العزيز قائد المسعودي، معالم تاريخ اليمن المعاصر ، القوى الاجتماعية لحركة المعارضة اليمنية ، مكتبة السنحاني ، ١٩٩٢، ص٨٤.

(٢) عادل رضا ، ثورة الجنوب ، دار المعارف ، بدون تاريخ، ص١٩؛ قحطان محمد الشعبي ، الاستعمار البريطاني ومعركتنا في جنوب اليمن، دار النصر للطباعة والنشر والإعلان ، القاهرة ، ١٩٦٢، ص١٢٩.

(٣) قحطان أحمد الشعبي ، المرجع السابق ، ص٥٩.

(٤) Robin Bidwell, The Two Yemens , longman, west iview press , 1973, P, 112.

(٥) الفرد هوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ت:حازم ، دار ابن خلدون،بيروت، ب.ت، ص٥٤.

وعدم استقرارها وتبديد الفائض الاقتصادي على الصراعات الداخلية بين القبائل من جهة وبين الأئمة ومنافسيهم من جهة أخرى على الحكم واستخدام القبائل في ذلك الصراع من أجل تثبيت حكمهم وبث أيديولوجية قائمة على التجهيل والتضليل والخرافة بين القبائل(١)، ومارس عليهم نظام الحكم سياسات إضعاف مستمرة من خلال جبي الضرائب العديدة وفرض إتاوات للدولة بمسميات مختلفة وفرض ما كان يُعرف بـ"الخطاط"* وقد كان يجد الفلاح نفسه مرغماً على دفع ضرائب لا يقدر عليها، وإذا قاوم الفلاح ذلك الوضع تعرض لشتى أنواع الظلم ، الأمر الذي جعله يهاجر هرباً إلى كل أصقاع الدنيا من أدغال وسواحل أفريقيا إلى الهند وجنوب آسيا وإلى بريطانيا وأمريكا وفيتنام وغيرها.

ونتيجة ذلك أصبحت كثير من الأراضي بوراً لأن معظم من هاجروا كانوا من فئة الشباب ، بالإضافة إلى اعتماد الأراضي الزراعية على الأمطارالزراعة والتشتت السكاني ووعورة الطرق وسكن الناس الجبال الشاهقة خوفاً من الصراعات التاريخية الدائمة، وبهذا تضافرت العوامل السابقة مع العوامل البيئية القاسية في تشكل تركيبة المجتمع اليمني حيث تميز ذلك التركيب بتنوع وتداخل فئاته نتيجة لتعدد أنماطه الاقتصادية المتأثرة بالأوضاع شبه الجامدة قبل الثورة وبالاستعمار البريطاني في المناطق الجنوبية، وكانت تلعب الانتماءات ذات الطابع القبلي والعرقي دوراً كبيراً في مجمل الحياة الاجتماعية ، حيث لعبت تلك الانتماءات دوراً كبيراً في تشكيل التركيب الاجتماعي سابقاً، إذ لم توجد طبقات اجتماعية واضحة المعالم كما هو موجود في المجتمعات الأخرى ووجدت تقسيمات اجتماعية تقوم على أساس المهنة والجاه والانتماء العرقي، قاد ذلك الوضع إلى وجود فئات اجتماعية راكدة تتوارث مكانتها ومهنتها جيلاً بعد جيل ، فظل ابن الجزار جزاراً والحلاق كذلك والشيخ شيخاً وهكذا ضمن تكوين اجتماعي اقتصادي لم يسمح بالتراكم الرأسمالي نتيجة لضعف الفائض الاقتصادي والذي لازال اليمن يعاني منه حتى الآن "وإن اختلفت درجة المعاناة"(٢).

وحملت ثورة سبتمبر عناصر نمو العلاقات الرأسمالية في المناطق الشمالية وأدى ذلك إلى زيادة المبادلات السلعية وإدخال المبادلات النقدية التي تعتبر أساساً لنمو الرأسمالية ، بالإضافة إلى إدخال الأدوات الحديثة والأسمدة وبالتالي وجدت هناك مزارع حديثة تقوم على استخدام الآلة الزراعية الحديثة والعامل الأجير(٣)، إلا أن النمط شبه الإقطاعي

---

(١) حمود العودي ، أبعاد التكامل بين تراجع التنمية والواقع الثقافي في المجتمع اليمني، مرجع سابق، ص٤٣٣.

• عندما تحدث مشكلة في أي مكان في اليمن يرسل الإمام جنوده إلى ذلك المكان ويكون كل هؤلاء الجنود على أهل القرية ضيوفاً على سكان القرية بالرغم من الفقر الذي يعاني منه السكان.

(٢) أحمد القصير ، العوائق الاجتماعية لتشكل سوق قومية في اليمن، مجلة الكلمة ، سبتمبر / أكتوبر/ ١٩٩٣، ص١٦-٢٠.

(٣) فلادلين أ ، جوسارون ، وأدهم سيف الملوكوف ، اقتصاد الجمهورية اليمنية، ترجمة: أحمد علي سلطان ، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط١، ١٩٨٨، صنعاء،ص١١.

ظل موجوداً في الريف ولم تتعرض له الدولة حفاظاً على مصـــالح تلـــك الفئـــات وهـــو مـــا أثر علـــى التكـــوين الاجتمـــاعي والتركيـــب الاجتمـــاعي فيمـــا بعـــد وهـــو مـــا ســـنراه في الفصول التالية[١].

ثالثاً :الأوضاع الاجتماعية والسياسية في المناطق الجنوبية إبان الاستعمار.

احتل الإنجليز المناطق الجنوبية (١٨٣٩-١٩٦٧) وقسموها إلـــى ســـلطنات وإمـــارات ومشيخات ، ولم يحدث تطور يذكر إلا في مدينة عدن ، وكان ذلك بقرار سياسي من بريطانيا لتبقى بقية المناطق بعيدة عن رياح التغيير قدر الإمكان مما قاد إلى نمو غير متكافئ[٢] وأوجد الاستعمار تشكيلة اجتماعية غير متجانسة باستقدامه لكثير من الجاليات الهنديـــة والباكســـتانية والإيرانية والأوروبية لتامين مصالحه عن طريق إيجـــاد مصـــالح محليـــة متصـــارعة فـــي المستعمرة مع تشكيلة سكانية منقطعة في علاقتها ومصالحها مع بقية المناطق فـــي الجنـــوب آنذاك[٣] واقتصاد تابع ضعيف يعتمد على الخدمات، ونظم إدارية متباينة. وكانت العملة السائدة فيها هي الروبية الهندية، واعتبرت عدن منذ ١٩٣٧ مستعمرة تابعة للتاج البريطـــاني بشـــكل مباشر ، بينما المناطق المحيطة بعدن كانت عبارة عن مشيخات وإمارات وســـلطنات تـــرتبط ببريطانيا بمعاهد صداقة وحماية[٤].

وبعد قيام حركات التحرر في الوطن العربي وقيام ثورة مصر ١٩٥٢م والعراق ١٩٥٨م اهتمت بريطانيا ببعض جوانب الإنتاج في البلاد مثل الاهتمام بزراعة القطن الطويل التيلة في أبين ولحج وتجارة الترانزيت عبر عدن وتكرير البترول بعد قيام (مصدق) بتأميم البترول فـــي إيران[٥]عام ١٩٥٤م.

وتميزت الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمستعمرة كما صورها وسلوين وهولند* حيـــث لخصا الحالة بالآتي[٥]:

١. عدن ذات اقتصاد عالي التخصـــص معتمـــد علـــى التجـــارة وتـــوفير المرافـــق لتموين السفن.

---

(١) فلادلين أ ، جوسارون ، وأدهم سيف الملوكوف ، مرجع سابق، ص٢٣.

(٢) الفرد هوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق ، ص١١٤.

(٣) نفس المرجع ونفس الصفحة.

(٤) علي الصراف، اليمن الجنوبي ، رياض الريس ، ا لمكتب والنشر ، لندن ، قبرص ، ط١، ١٩٩٢م، ص٥١.

(٥) مجلة الطليعة ، ع١٢، اليمن الجنوبي ما بعد الاستقلال، عبدالرزاق حسن، ١٩٦٨، ص٦٧.

* وجد في اليمن الجنوبي سبع شركات احتكارية رئيسية معظمها بريطانية مثل شركة شل بي سي ، وكالتكس ، وموبيل أويل ، وشركة فرنسية ، وكذا الشركة التي تحتكر خدمات البرق، ص٢٦.

٢. مصفاة عدن تقوم على استيراد البترول الخام وتكريره.
٣. مناطق قريبة من عدن تزرع محاصيل اقتصادية إما للتصدير كالقطن أو لاستعمالات سوق عدن كالفاكهة والخضر .
٤. معظم أجزاء الاتحاد تفتقر إلى موارد المياه وطبيعة أرضها جبلية ومواصلاتها سيئة وتفتقر إلى الأمن.
٥. بالرغم من انخفاض معدل الدخل القومي للفرد، إلا أن هناك تبايناً كبيراً بين متوسط الدخل في عدن وبين بقية المناطق الأخرى.
٦. توسع استثمار البناء وعدم وجود شكل من أشكال النمو في الصناعة ، والصناعات القائمة متدهورة.
٧. اعتماد متزايد على مصروفات الحكومة البريطانية(١).

ونستخلص من كل ذلك بان طبيعة الاقتصاد في اليمن الجنوبي "سابقاً" يغلب عليه الطابع الخدمي التابع ، إلى جانب أن القسم الأكبر من رأس المال التجاري تتحكم به قوى أجنبية ما عدا بنك الجنوب العربي، مع أن معظم أسهمه تملكها البنوك الأجنبية(٢) التي كانت لا تشجع أي استثمار إنتاجي في البلاد وتهرب أموالها إلى الخارج مما حرم المجتمع من أي تنمية في الداخل(٣). وسمة التبعية لا تقتصر على القطاع المالي والمصرفي فقط بل تتعداه إلى التغلغل في المجال الزراعي من خلال مشروعات القطن في (لحج وأبين).

ونظراً لما تميز به اقتصاد اليمن الجنوبي كاقتصاد خدمي فإن دور التجارة والشركات الاحتكارية تتمثل في تحقيق الربح السريع والكبير وبالتالي نقله إلى الخارج حيث وجدت في اليمن الجنوبي سبع شركات أجنبية معظمها بريطانية مثل شركة شل التي عملت في مجال توزيع البترول ، وشركة بي بي وكالتكس ، وموبيل أويل ، وشركة فرنسية لأعمال التجارة الخارجية وتسمى شركة أ.بس، وشركة أخرى احتكرت خدمات البرق(٤)وغيرها.

من خلال العرض الموجز لتلك الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في ما كان يسمى باليمن الجنوبي اتضحت معالمه الرئيسية في وضع اجتماعي اقتصادي شديد التخلف والتبعية، وبالتالي فالتركيب الاجتماعي هو انعكاس لهذه الأوضاع، المتردية. ففي قطاع التعليم والصحة عمد الاستعمار إلى فتح القليل من المدارس منذ أربعينات القرن العشرين في عدن

---

(١) عبدالرزاق حسن : اليمن الجنوبي ما بعد الاستقلال ، الطليعة، السنة الرابعة، سبتمبر ١٩٦٨، ص٦٧.
(٢) نفس المرجع ، ص٦٨.
(٣) أحمد عطية المصري، النجم الأحمر فوق اليمن، مؤسسة الأبحاث العربية، ط٣، ١٩٨٨م، ص٢٦.
(٤) نفس المرجع والصفحة.

ليغطي حاجة ومتطلبات الشركات والدوائر العاملة لمصلحته، وكذلك في بقية المناطق التي كانت تسمى بالمحميات حيث اقتصر التعليم فيها على بضع مدارس ابتدائية تعلّم القراءة والكتابة وبعض الدروس الأولية(١).

ولا يقل سوءاً الوضع الصحي عن الوضع التعليمي ، حيث كانت الأمراض متفشية ومنتشرة كالحميات بأشكالها المختلفة والسل والجدري والأمراض الجلدية والسعال الديكي والحصبة بسبب قلة العناية الصحية ونقص التغذية وانعدام الوعي الصحي ، ولم يسعَ الاستعمار إلى تغيير تلك الأوضاع ، لذلك لم يهتم بإنشاء المراكز الصحية ولم يعمم فكرتها في الجنوب وإنما أنشأ بعض المستشفيات التي كان في حاجة إليها ومعظمها في مدينة عدن(٢).

وبعد عرض سريع لتلك الأوضاع التي تعرض لها اليمن في شطره الجنوبي نصل إلى التركيب الاجتماعي المتمثل في قواه الاجتماعية المختلفة والتي لعبت أدواراً مختلفة في التغيير ، حيث كان لبعضها دوراً كبيراً في ذلك ، توّج بثورتي سبتمبر ١٩٦٢م وأكتوبر ١٩٦٣م واللتين كلّلتا بإسقاط الحكم الإمامي في الشمال وإخراج الاستعمار البريطاني من المنطقة والسعي بالمجتمع نحو الأفضل. وأيضاً وجدت قوى تحالفت مع الاستعمار البريطاني مثل البرجوازية وشبه الإقطاع المتمثل في المشائخ والسلاطين الذين كانوا يستولون على الأراضي الخصبة فتكونت لديهم ملكيات كبيرة في ظروف غامضة على حساب بقية الفلاحين(٣) الأمر الذي قاد إلى وجود تركيب اجتماعي متمظهر بـ:

- البرجوازيـــــــة :

ارتبطت هذه القوى بالاستعمار ونمت في مدينة عدن للاعتبارات التالية منها:-

- أن عدن مثلت مركزاً تجارياً هاماً لنشاطهم التجاري.
- قاعدة لحماية الخطوط الملاحية للاستعمار البريطاني المتجهة إلى مستعمراته في الهند وشرق أفريقيا.

وقد اهتم الاستعمار البريطاني بمدينة عدن للاعتبارات السابقة وأهمل بقية مناطق الجنوب ، وسمح بوجود بعض مظاهر التحديث البسيط في مدينة المكلا وسيئون(٤). الأمر الذي سمح بنشوء فئات برجوازية تجارية من أوساط كبار الملاك تحالفت مع الإقطاع

---

(١) عفاف أحمد الحيمي، العلاقة بين التعليم والصحة في الأسرة اليمنية، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة صنعاء ، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع، ١٩٩٤م، ص٣٠.

(٢) نفس المرجع، ص٤٠.

(٣) أحمد عطية ، مرجع سابق، ص٣٥.

(٤) نفس المرجع ، ، ص٣٠.

السلاطيني والعشائري لإخضاع الشطر الجنوبي وإبقائه تحت الهيمنة الاستعمارية ، واتخذت هذه البرجوازية مواقف غير حاسمة ومتذبذبة ، ولم تتخل عن معتقداتها وآرائها الإقطاعية المتخلفة حيث أشار أحد الباحثين "بأن دخول العلاقات الرأسمالية وتطبيق بعض الإصلاحات الإدارية التي فتحت المجال لتطور البرجوازية ، لم تكن كافية لتجديد النظام الاجتماعي فيها ولم تبدل من جوهر النظام الإقطاعي السائد"(١).

وقد عمدت البرجوازية في عدن بحكم ارتباطها بالمستعمر إلى تهريب أموالها إلى الخارج عند إعلان الاستقلال ، ونقلت بعض نشاطها التجاري إلى الشمال نتيجة لطبيعة نظام الحكم هناك ومنها من انتقل إلى دول الخليج للاستمرار في النشاط التجاري، وقد أدى هروب رؤوس الأموال من عدن إلى خارجها بعد الاستقلال إلى ظهور اتجاهات فكرية تنادي بالتطبيقات الاشتراكية ، الأمر الذي حال دون مشاركة هذه الفئة في بناء الاقتصاد الوطني كما كان متوقعاً منها(٢).

كما اعتمد الاستعمار على فئة من الإداريين العرب والهنود وغيرهم لخدمة الجهاز الإداري في المستعمرة والمحميات(٣) إلى جانب القوى الاجتماعية التي هيمنت على الريف والمدن الساحلية الأخرى من سلاطين وأمراء ومشائخ وقبائل وبدو رحل ومزارعين وصيادين، والعمال وأصحاب المهن المختلفة والأجانب الذين يشكلون جميعهم التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني في ما كان يسمى باليمن الجنوبي.

- القبائل:

هم معظم السكان في المناطق الجنوبية باستثناء مدينة عدن وقليل من التجمعات الحضرية مثل مدينة المكلا وسيئون، ويعمل معظم هؤلاء بالزراعة المعتمدة على الأمطار ، ونتيجة للصراعات التاريخية الطويلة بين القوى الاجتماعية في الداخل والغزو الاستعماري الخارجي، تمرس هؤلاء على الحياة القاسية والاستعداد للقتال كلما دعت الضرورة لذلك في إطار نمط إنتاجي تقليدي تحكمه الأعراف - تتخذ صفة القانون - وتراتب اجتماعي يصنف أفراد القبيلة على أساس الانتماء بصلة القربى للقبيلة ، وتمركزت هذه القبائل في المناطق الجبلية ووادي حضرموت(٤).

---

(١) أحمد عطية ، مرجع سابق ، ص٣٦-٣٧ ؛ قحطان الشعبي ، الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن ، دار النصر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢، ص٥٦.

(٢) سمير أيوب ، مرجع سابق، ص١٠٩.

(٣) قحطان الشعبي ، مرجع سابق، ص٥٦-٥٧.

(٤) نفس المرجع ، ص٥١-٥٢.

- البـــــــدو :

يشكلون تجمعات بشرية غير مستقرة – في معظمها– جغرافياً وتعتمد في حياتهـا علـى الزراعة والرعي وتتصف بصفات القبيلة في معظم شروطها، تتمركز في مناطق أبين وشـبوه ومشارف الربع الخالي.

- المزارعـــين:

شريحة اجتماعية مستقرة تتخذ من وديان لحج وحضرموت ودلتا أبين مكاناً لهـا حيـث كانت تؤجر الأرض لهم من قبل كبار ملاك الأرض والسلاطين مقابل جزء من خراجها.

- العُمَّـــــال:

تواجد معظمهم في مدينة عدن حيث الشركات التجاريـة وبعـض المعامـل والـورش الصغيرة والميناء ومصافي البترول ، والقاعدة الحربية البريطانية وقد كان لهؤلاء العمال دور ريادي في العمل الوطني توّج بإنشائهم لتنظيم المؤتمر العمالي الذي تكون من عدة نقابات ضم حوالي عشرين ألفاً من هؤلاء العمال، إضافةً إلى العمال في أبـين ولحـج ، حيـث محـالج ومشاريع القطن وعمال الري وتعبيد الطرق أيضاً في ميناء المكلا ومدن سيئون وشبام وتـريم الذين لم يتمكنوا من تنظيم أنفسهم في أي نقابة حيث جاء معظم هؤلاء من المناطق المجـاورة لعدن ومن شمال الوطن فيما كان يسمى "المملكة المتوكلية اليمنية"[1] بالإضافة إلى عـدد مـن العمال الوافدين من الصومال وشبه القارة الهندية[1]، وقد لعبت القوى العماليـة اليمنيـة مـع القبائل القاطنة في الجبال والوديان دوراً كبيراً في النضال ضد الاستعمار البريطاني والقـوى الاجتماعية المتحالفة معه.

- المثقفـــين:

بالرغم من أن عددهم كان صغيراً وتركز معظمهم في عدن والمدن الأخرى إلا أنهـم لعبوا دوراً رئيسياً في التحريض للثورة والتنظيم لقوى المجتمع ، خاصـةً العمـال ورجـال القبائل والطلاب[2].

وقد استطاع المثقفون المتطلعون للتغييرأن يوظفوا مخرجـات الصـراع الـدولي بـين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي وكذلك النهوض القومي الذي ساد المنطقة العربيـة فـي عقدي الخمسينات والستينات من هذا القرن لإعلان الثورة المسلحة على المستعمر البريطـاني وإخراجه من الجنوب في معركة لم تزد عن خمس سنوات (٦٣-٦٧م) ومما لابد من الإشارة

---

(١) قحطان الشعبي ، مرجع سابق، ص٥٣-٥٦.

(٢) ايلينا جولوبوفسكايا، مرجع سابق ، ص١٥٢-١٥٤.

إليه هو أن ثمة أعداداً كبيرة أيضاً من هذه الشريحة بحكم طبيعتها وتكوينها وشعورها بالتميز الفوقي فضّلوا الانخراط في الوظائف الحكومية على القيام بأي عمل وطني قومي[1] باعتبارها إفرازاً نشطاً لكل الفئات الأخرى في المجتمع[2].

- الصيادين:

فئة اجتماعية واسعة الانتشار وتتمركز على طول الشواطئ الجنوبية وتعتمد في حياتها على مهنة الاصطياد من البحر ونقل البضائع على سواحل الجزيرة العربية والقرن الأفريقي والبحر الأحمر.

- الأجانب:

شكّل الوافدون من القرن الأفريقي والكومنولث البريطاني، والأوروبيين والإيرانيين حضوراً كبيراً في النشاط التجاري وفي الإدارة وممارسة الأعمال المهنية والصناعية وقطاع الخدمات في عدن، وكان هؤلاء، وخاصةً الأوروبيين أهم فئات الشعب معتبرين أنفسهم مواطنين شرعيين، بينما أبناء الشمال دُخلاء وأبناء المحميات مواطنين "درجة ثانية" واستقر جزءٌ منهم في المكلا وسيئون، ونزح الجزء الآخر أثناء جلاء القوات البريطانية عام ١٩٦٧م.

رابعاً : الأوضاع الاجتماعية والسياسية في المناطق الشمالية.

وعن نشوء وبلورة التركيب الاجتماعي في الشطر الشمالي من اليمن ودوره في التغير الاجتماعي، تجد الباحثة نفسها مجبرةً – لأغراض علمية موضوعية – أن يعود إلى بداية القرن العشرين ، حيث تنازعت هذا الجزء من اليمن صراعات وتقلبات حادة ، وكان للعامل الخارجي أثره الأقوى ، فقد كانت المواجهات العسكرية على أشدها بين القوات التركية المسيطرة على معظم الجزء الشمالي والقوات المناهضة اليمنية بقيادة الإمام يحيى حميد الدين الذي اعتمد في صراعه مع الأتراك على القبائل الشمالية، ومثّل الإمام يحيى حميد الدين القوة السياسية والتنظيمية الوحيدة حينذاك والأكثر تأهيلاً – رغم تخلفها – لاستلام اليمن بعد هزيمة الدولة التركية أمام الحلفاء في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) حيث أصرت قيادة الجيش التركي في اليمن على عدم تسليم نفسها للحامية البريطانية في عدن بحسب معاهدة الاستسلام للدولة التركية[3]. الأمر الذي مكن الإمام يحيى بسهولة من بسط نفوذه على كافة

---

(١) قحطان الشعبي ، مرجع سابق، ص٥٧.

(٢) حمود العودي، مرجع سابق ، ص٦١.

(٣) عبد العزيز قائد المسعودي، اليمن المعاصر القوى الاجتماعية لحركة المعارضة اليمنية (١٩٠٥-١٩٤٨)، مكتبة السنحاني، ١٩٩٢، ص٨٤-٨٥.

الأجزاء الواقعة تحت سيطرة تركيا واحتوائها رغم ادعاءاته واشتراطاته التي كان يحصرها بتمثيل المناطق المصنفة لدى الإمام بالزيدية، وتبين فيما بعد أن القوى التي تبنت فلسفة الإمامة لم تكن مقتدرة أو مؤهلة لإدارة البلاد بما في ذلك المناطق التي كانت تسميها المناطق الزيدية ، حيث لجأ الإمام يحيى حميد الدين إلى تثبيت حكمه منذ بداية عام ١٩١٨م من خلال إقصاء كافة القيادات التي شاركته في قتال الأتراك واستبدالها بأخرى، وفرض سلسلة من الضرائب القسرية تحت مسميات عديدة وإنهاك المدن والأرياف بسياسات جبائية لأنواع مختلفة من الضرائب وإجبار الناس على أعمال السخرة وفرض نظام تسليم أبناء مشايخ القبائل – تحت مسمى الرهائن* – ضماناً لعدم تمردهم إلى جانب ضعف العلاقات الرأسمالية وغياب القاعدة الصناعية(١)، وتضييق الخناق على التجارة والإبقاء على التعليم بشكله البدائي، حيث حُددت المدارس بأربع في كل من صنعاء ، تعز ، والحديدة ، وهي مدارس تفتقد إلى المنهج والأستاذ المؤهل(٢)وأبسط مناهج التعليم. ذلك عن نصيب المدن أما القرى فقد اقتصر التعليم فيها على ما كان يسمى بالمعلامة** (الكُتّاب) ، ولم تكن هذه المعلامة منتشرة إلا في عدد محدود من القرى بينما ظلت الغالبية العظمى من المناطق بدون معلامة أو غيرها.

وظل الاعتماد على فرض سياسات الإفقار والتجويع الدائمين والقمع العسكري اعتقاداً من الإمام يحيى وولده أحمد (الذي تولى عام ١٩٤٨م السلطة إثر مقتل والده) بأن هذه السياسات لن تمكن أحداً من القضاء على حكمهم(٣)، كما عمل على تثبيت تركيب اجتماعي في أذهان الأفراد يحمل في طياته الكثير من العنصرية واللامعقول تحت حجة العرق أو السلالة أو المهنة – الأمر الذي فجر التمردات والانتفاضات والثورات الشعبية التي تُوّجت بثورة ٢٦سبتمبر ٦٢م في إطار صراع القوي الاجتماعية المختلفة التي تشكل منها مجتمع ما قبل ثورة ١٩٦٢م على النحو التالي:-

أ - السادة :

أطلق مصطلح السادة على فئة اجتماعية عملت في إدارة مؤسسات الحكم الإمامي تدعي بأنها تتصل عرقياً بالإمام علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه – وأنها بصلتها تلك تملك حقاً

---

* أخذ الإمام أبناء المشايخ إلى مقر حكمه ليضمن ولاء زعماء القبائل.

(١) إيلينا جولوبوفسكايا، مرجع سابق ، ص١٥٥.

(٢) محمد أنعم غالب ، عوائق التنمية في اليمن ، أوتوهارسو – فيتس ، الطبعة الثالثة، ط٣، ١٩٨٧، ص٢٩.

** المعلامة : وهي عبارة عن غرف صغيرة تابعة في معظم الأحيان للمساجد، وكان يلقب الأستاذ فيها بـ"سيدنا" وكان يحصل على أجرته من التلاميذ أنفسهم.

(٣) مجموعة من الباحثين ، ثورة ٢٦ سبتمبر – دراسات وشهادات للتاريخ، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٨١-١٩٨٢، ص٣٩-٤١.

دينياً بالحكم منصوصاً عليه عند أهل المذهب ا لشيعي بما في ذلك المذهب الزيدي الهـادوي ، وقد استطاعت هذه الفئة بتوليها حكم اليمن لفترات عديدة أن تستأثر بمصـادر عديـدة للقـوة والثروة(١)، وهو ما أعطاها هذه المكانة والتميز .

وكان لفلسفة الحكم لديها، خصوصاً حق الخروج على طاعة الإمام والمناداة بإمام آخـر عند ظهور أي طموح لأي من أهل هذه الفئة، كان لذلك عظيم الأثر فـي فقـدان أي تـراكم تنموي "مادي – معنوي" لقرون طويلة ، كما شكل ذلك سبباً كبيـراً للحـروب الدائمـة بـين الحاكمين والطامحين والمتربصين منهم ليستمر ذلك الحال على ما هو عليه حتـى منتصـف القرن العشرين حيث خرج من بينهم أفراد تحسسوا مدى الكارثة التي تسببه النخبـة الحاكمـة ورفضوا موروثهم الفكري والقيمي لينحازوا إلى بقية قوى المجتمع الحديث التي فجرت ثـورة سبتمبر، بل شكلوا قوامها الرئيسي.

ب – القضـــــــــاة:

اعتُبِروا القضاة فئة اجتماعية عملت في سلك القضاء والإدارة الإمامية واكتسبت بمهنتها تلك وضعية اجتماعية خاصة ميّزتها عن بقية أبناء المجتمع . الأمر الذي جعلها تتمسك وراثياً لأبنائها باحتكار تلك المهنة متخذةً من ذلك حقاً قدمت من أجله تنازلات عديدة لفئة السادة فـي الحكم عبر عن نفسه في التحالفات شبه الدائمة مع الأئمة ومع مشائخ القبائل حتى شعر قطـاعٌ كبير من أفرادها بالغبن لاستئثار الإمام يحيى وولده أحمد وأسرته بكل مقاليد الأمور دونهـم، بل تعرض بعض وجهائهم للتهميش من قبل الأئمة إلى جانب تفشي الفقر والجهـل والمـرض بين الناس . الأمر الذي قاد كثيراً من رجال هذه الفئة للخروج على الأئمـة والتصـدي لهـم والثورة عليهم(٢).

جـ – المشائـــــــخ:

* مشائخ القبائل :

وهم قوة اجتماعية تمثل قيادة دائمة للقبيلة وإفرازاً طبيعياً للبنية الاجتماعيـة، ويتـوارث أبناؤهم القيادة في بعض الحالات بموافقة التكتلات الاجتماعية الكبيرة فـي القبيلـة الواحـدة ويتولون الإدارة اليومية لأفرادها من خلال منظومة الأعراف والتقاليد والعادات التـي تأخـذ صفةً أقوى من القانون(٣).

---

(١) عبد اللطيف الأدهم، الانتلجنسيا اليمنية التطور والنشوء ، جامعة تـونس الأولـى، كليـة الدراسـات الإنسـانية والاجتماعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، ١٩٩٧، ص٢٠.

(٢) عبدالملك علوان المقرمي، بناء القوة في المدينة ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، قسـم الدراسـات العليا والبحوث، ١٩٨٦، ص٣٧١.

(٣) فضل أبو غانم ، البنية القبلية في اليمن، مرجع سابق ، ص١٩٥-١٩٧.

وقد شكل مشائخ القبائل الأداة الأقوى لصعود هذا الإمام الحاكم أو ذاك، حيث حاول الإمام يحيى حميد الدين وابنه الذي تلاه في الحكم أن يقلصا من دور هذه الفئة وتحويل ولاء القبائل عنها إلى الولاء للإمام وإخضاعها مع قبائلها التي أتت بهم إلى سدة الحكم وفرض سياسات الإمامة وإجبارها على تسليم أولادها الصغار رهائن في سجون خاصة بنظام الحكم لضمان عدم التمرد عليه، كما سعت الإمامة إلى إفقار هؤلاء المشائخ وتهميشهم وتجييش الحملات العسكرية عليهم وإعدام بعضهم علناً . الأمر الذي جعل جزءاً كبيراً من أبنائهم يتمردون على نظام الحكم ويصطفون مع القوى التي فجرت ثورتي سبتمبر وأكتوبر، كما وقف البعض الآخر ضد الثورة والجمهورية وحاربها على مدى ثمان سنوات لاحقة "علماً بان هذه الظاهرة الاجتماعية القبلية" لم تكن تتجاوز وجودها أكثر من (٢٠%) من مساحة الأرض والسكان في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية[١]"

* **مشـــائخ الأرض:**

وهم عبارة عن قوة اجتماعية يمتلك أفرادها معظم الأراضي الزراعية في الوديان والمناطق الخصبة ، ويعمل معظم المزارعين لديهم أُجراء ، ويتمركز هؤلاء في مناطق إب والعدين وتهامة ، ولا يستند نفوذهم إلى مكانة دينية أو قَبلية[٢] وإنما إلى علاقات إقطاعية وشبه إقطاعية في اكثر من (٧٠%) من الأرض التي يعمل عليها السكان الزراعيون المستقرون ، ويستأثرون بالدور القيادي لأبناء تلك المناطق حيث تنحصر المشيخة فيهم وراثياً إلى جانب كونهم يمثلون إقطاعاً زراعياً يتعامل مع المزارعين العاملين في أرضهم ومناطقهم وكأنهم أقناناً رغم أنهم أحرار* ، وتدين هذه الفئة بالولاء لكل السلطات المركزية مهما كانت ما دامت غير مؤثرة سلباً على أوضاعها، لذلك ظلت تدفع الإتاوات والضرائب إلى الأئمة صاغرةً دون أن تبدي أي موقف مناهض[٣].

د – التجـــار :

وهم قوة اجتماعية حُرمت من أي امتيازات سياسية ، وتمركز أصحابها في المدن الكبيرة، خصوصاً صنعاء وتعز والحديدة، وعدد محدود من أصحاب الدكاكين في المخا

---

(١) يرجع هذا إلى مناقشة مع الدكتور حمود العودي أثناء الإعداد لهذا الفصل.

(٢) مناقشة مع الدكتور حمود العودي ، أثناء قراءة الفصول.

* لمست الباحثة هذا الوضع عندما نزلت إلى منطقة ذي السفال عام ٩٥م بان هؤلاء الأفراد في هذه المنطقة وبعد مرور ٣٧ سنة على قيام الثورة إلا أن الشيخ يتولى حل كافة قضاياهم حتى الاجتماعية منها ويعودون إليه في كل صغيرة وكبيرة.

(٣) قارن: أحمد قائد الصايدي ، حركة المعارضة في اليمن ، ص١٧؛ و فلادلين جوساروف وآخرون ، اقتصاد الجمهورية العربية اليمنية، مرجع سابق، ص٦١.

واللحيّة وزبيد وبيت الفقيه وإب وذمار وبقية المدن الأخرى، ونتيجة لعدم وجود قاعدة صناعية وتجارية في اليمن آنذاك لا يمكن أن نطلق على أفراد هذه الفئة مصطلح "برجوازية"[1]، حيث اقتصر نشاطهم على شراء السلع الضرورية من مدن السواحل القريبة وبيعها في الداخل وكذلك تسويق المنتجات الزراعية مثل القطن والبن داخلياً وخارجياً.

ونتيجة للقيود الكثيرة التي فرضها النظام السياسي لم ينمُ الرأسمال التجاري ولم تتشكل طبقة برجوازية (تجارية – صناعية) وظل السوق ضيقاً ومحدوداً نتج عنه اقتصاد قوامه الكفاف ، كمااقتصر دور التجار التقليديين في الداخل على استيراد ما يلزم للفئات الحاكمة ومورس عليهم سياسات قمعية عطلت دورهم في التنمية، وهو ما اضطلع به التجار في المهجر وكذلك الذين اتخذوا من عدن مقراً رئيسياً لتجارتهم قبل الاستقلال ، حيث لعب هؤلاء دوراً رئيسياً في الثورة على النظام السياسي آنذاك ، وشكل هؤلاء التجار مع المثقفين الذين فروا من سطوة الإمام وقوداً للثورة وأدوات للتغيير الأكثر فاعلية في مساندة الثورة على مدى النصف الثاني من القرن العشرين برُمّته[2].

هـ- القبائل:

وهم سكان المناطق الشمالية والشمالية الشرقية ويعتمدون في معيشتهم على الزراعة الموسمية ، وظلت الأعراف القبلية في هذه المناطق أكثر فاعلية من كل القوانين والتشريعات التي سنتها الدول المتعاقبة على حكم اليمن عبر العصور[3]، وإن بدأ – فيما بعد – يضعف الموروث الثقافي التقليدي لديها نتيجة للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ولقد لعبت القبائل خلال الحكم الإمامي (١٩١٨-١٩٦٢م) دوراً سلبياً لصالح السلطة في عملية القمع والنهب للمناطق الفلاحية، بل سلط بعض جنود القبائل المنخرطين في الجيش الإمامي لقمع بعضهم بعضاً، ووجد في المناطق الشرقية وحدات قبلية بدوية يتركز عملهم الأساسي في نقل البضائع والمسافرين على قوافلهم التي يملكونها، ولكن استشراء الجهل في هذه الفئة ومعاناتها الطويلة من الفقر جعل أبناءها لا يمثلون نقطة خطيرة في مقاومة الإمامة وإسقاطها، وإن كان البعض منهم قد قاوم الاستعمار في المناطق الجنوبية خلال عقود الأربعينات والخمسينات والستينات من القرن العشرين.

---

(١) ألفرد هوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية ، مرجع سابق ، ص٥٧.

(٢) نفس المرجع ونفس الصفحة.

(٣) قارن ، فضل أبو غانم ، مرجع سابق ص٢٣١؛ قائد الشرجبي ، الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، رواد الحداثة، ١٩٨٦، ص٢٠٨.

و – الفلاحـــــــــون:

ويشكلون الغالبية العظمى من سكان اليمن حيث كانوا – ولا يزالون – أوسع القوى الاجتماعية انتشاراً وأكثرها تأثراً بالمتغيرات التي تطرأ على المجتمع صعوداً وهبوطاً، ويعتمدون في معيشتهم على الزراعة المستقرة حيث يزيد معدل سقوط الأمطار في المناطق الوسطى والساحلية الغربية والجنوبية مع زيادة في مساحة الأراضي الخصبة قياساً بالمناطق الجبلية الشمالية، ويتصف هؤلاء بضعف النظام القبلي والتنظيمات القبلية(1) وببروز العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية إلى حدٍّ كبير الأمر الذي جعل هذه الفئة تميل في تسيير أمور حياتها إلى الاعتماد على أنظمة الدولة المدنية.

وقد تعرضت هذه الفئة للنهب من قبل الجيش النظامي للإمام ، كما حُرمت من أي مستشفى أو مدرسة حديثة أو طريق معبد، الأمر الذي جعل أبناءها يهاجرون إلى كل مجتمعات العالم وشكل الميسورون منهم قوةً اجتماعية كبيرة في التحريض للثورة وتفجيرها عام ١٩٦٢م والدفاع عنها خلال العقود الأربعة الماضية.

ز – الحرفيـــــــــون:

لعبت هذه القوى الاجتماعية دوراً خاصاً في الحياة الاقتصادية البسيطة إبان الحكم الإمامي، حيث حاولت بمهاراتها ونشاطاتها العديدة أن تسد الحاجات الضرورية والممكنة للمجتمع المعزول عن العالم الخارجي ، ومن خلال تقسيم العمل نظر المجتمع إلى الأعمال الحرفية كالتالي:

- أعمال حرفية مقبولة اجتماعياً.
- أعمال حرفية يُنظر إليها بأنها غير مقبولة اجتماعياً "محتقرة"(2).

وقد اقتصرت الأعمال الحرفية المقبولة اجتماعياً على النجارة والتجارة والخياطة ، بينما نظرت القبائل والحضر إلى بعض الأعمال الحرفية بدونية واعتبار العاملين بها فئات ناقصة مثل:

- الحلاقين ، والحدادين.
- مزارعي الخضار والكراث والبصل وبائعيها في الأسواق.
- الحمامين الذين يقومون بالخدمة في الحمامات التركية القديمة.
- أصحاب المقاهي العامة.

---

(١) قائد الشرجبي، القرية والدولة في المجتمع اليمني، دار التضامن،١٩٩٠م، ص٢٣٦.

(٢) فضل أبو غانم، البنية القبلية في اليمن، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

- الجزارين[1].

وفي هذا الخصوص ظل لبعض القبائل نظرتها الخاصة بها، ففي حين كان معظم سكان الحضر والقبائل ينظرون إلى مهنة التجارة على أنها مهنة محترمة ظلت قبائل المنطقة الشرقية (مأرب ، والجوف) تصنفها على أنها "مهنة غير محترمة"[2]، وتباينت النظرة الدونية لمهنة الحدادة وزراعة الخضار والكراث والبصل والقات بين القبائل، ونتيجة لتلك النظرة الدونية للأعمال احتكر اليهود وبعض الحرفيين من الهنود معظم الأعمال الحرفية، وشعر لذلك كافة اليمنيين العاملين بتلك المهن بالدونية خصوصاً وقد زاد نظام الحكم من تأصيلها في الثقافة السائدة آنذاك، الأمر الذي جعل بعض أبناء تلك الفئات يلعبون دوراً خاصاً في تفجير الثورة عام ١٩٦٢م والدفاع عنها سعياً مشروعاً لإزالة الفوارق بين أبناء المجتمع.

ح _ اليهود :

انتشرت فئة اليهود في المدن والقرى اليمنية حيث اقتصر نشاطهم على ممارسة الأعمال الحرفية والتجارة، وظل المجتمع ينظر لهم نظرةً دونية مكن الحركة الصهيونية من العمل فيما بينهم لترحيلهم إلى فلسطين، حين شن نظام الحكم حملة تهجير قسرية لهذه الفئة ، ولم نجد لهم أثراً للمساهمة في تغيير الأوضاع السيئة التي طالت الغالبية الساحقة من السكان[3].

ط – العبيد :

هم جماعة استقدمت من خارج اليمن خاصة من الساحل الشرقي لأفريقيا للقيام بأعمال مختلفة لدى الأغنياء وكبار الملاك والأسرة المالكة آنذاك[4].

---

(١) نفس المرجع ، ص٢٣٦-٢٣٧.

(٢) فضل أبو غانم، البنية القبلية في اليمن، مرجع سابق ، ص٢٣٥.

(٣) قائد الشرجبي ، الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، مرجع سابق ، ص٢٤٦-٢٥٥ ، ٢٥٩-٢٧٧؛ نورية علي حمد ، التحولات الاجتماعية والاقتصادية والبناء الأسري ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢٥٩-٢٧٧.

(٤) قائد الشرجبي ، نفس المرجع ، ص ٢٥٦.

ي – الاخـــــــــدام :

وهم فئة اجتماعية تعد الأقل عدداً بين كافة الفئات الاجتماعية الأخـرى، وقـد اقتصـر نشاطها على ممارسة الأعمال الزراعية الموسمية في الريف والنظافة فـي المـدن، وعزلـت مساكنها عن بقية أبناء المجتمع ، بل حُرمت من أبسط حقوق الإنسان، وقد ظلت مهمشة لحقب زمنية طويلة ولم تلعب خلال هذا القرن أي دور يذكر[1].

وقفة نقدية :

ونجد أن التركيب الاجتماعي السـابق سـواءً فـي المنـاطق الجنوبيـة أو الشـمالية لم يرتبط بمحددات اقتصادية واضـحة نتيجـةً لغلبـة الأنمـاط الإنتاجيـة التقليديـة علـى بقية الأنماط الإنتاجية الحديثـة كـنمط الإنتـاج الرأسـمالي ، فكـان معظـم مـن تنـاول المجتمع التقليدي يخلط ما بينهما بالشكل الذي رأينـاه فـي تلـك التقسـيمات السـابقة فـأتى الخلط بين ما هو اقتصادي مـع مـا هـو اجتمـاعي فكانـت التقسـيمات يشـوبها اللـبس والغموض لذا نجد في التقسـيمات السـابقة جماعـات تنتمـي إلـى نمـط الإنتـاج شـبه الإقطـاعي مثـل جماعـة كبـار المـلاك والفلاحـين المعـدمين ، وجماعـات تنتمـي إلى الاقتصاد البدائي كالقبائـل والبـدو ، وهنـاك جماعـات تنتمـي إلـى نمـط الإنتـاج السـلعي الصـغير كـالفلاحين ومتوسـطي الحـرفيين والصـيادين ، وبعضـهم ينتمـي إلـى نمـط الإنتـاج الرأسـمالي كالبرجوازيـة وغيرهـا بمـا فـيهم الأجانـب فـي المناطق الجنوبية إبان الاستعمار.

---

(١) نفس المرجع ، ص ص٢٤٦-٢٥٥ ، ٢٥٩-٢٧٧؛ نورية علي حمد ، نفس المرجع والصفحة.

خامساً : التركيب الاجتماعي خلال عقدي الستينات والسبعينات

(بـــدايــــــة* التكويـــــن المعاصــــــر)

كنتيجة حتمية للظلم الشديد الذي مورس على معظم فئات المجتمع في شمال الوطن وفرض نمط إنتاجي شديد التخلف عليه تمترس خلف رؤية فكرية"[1] "نظرية الحكم عند الشيعة الزيدية الهادوية" لفلسفة الحكم ، إضافة إلى المد الثوري العالمي الذي قاده المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقاً، والشعور القومي الذي فجرته الثورة المصرية بقيادة جمال عبدالناصر بمنطلقاتها التحررية التي حركت الأمة العربية لطرد الاستعمار من المنطقة وإسقاط الأنظمة الرجعية فيها وتطور أدوات وأساليب العمل السياسي المنظم لدى كافة القوى الاجتماعية التي تتوق للتغيير. كل ذلك – مجتمعاً – مكن ثورة ٢٦سبتمبر١٩٦٢ من الانتصار على الحكم الملكي الإمامي – نظاماً وفكراً[2] ، الأمر الذي دفع ببعض القوى الاجتماعية التي احتكرت السلطة لأزمنة طويلة أن تتراجع ليتقدم غيرها مما جعل المجتمع برمته يدخل في عملية حراك اجتماعي قسري دفع من أجله الكثير من التضحيات، ففي حين مدت قوى التغيير يدها نحو قوى التحرر والتقدم في الوطن العربي والعالم، نجد قوى الملكية تمد يدها نحو الرجعية الملكية والاستعمار العالمي ليشهد اليمن بسبب ذلك حرباً داخلية[3] امتدت حوالي ثمان سنوات (١٩٦٢-١٩٧٠م) بين قوى التغيير والتحديث ممثلةً بالجمهوريين وقوى التخلف ممثلةً بالملكيين ، الأمر الذي عطّل الكثير من الطاقات وأهدر الإمكانيات حتى وصلت القوى المتحاربة إلى اتفاق الطائف عام ١٩٧٠م[4] الذي أقر بقاء النظام الجمهوري ، وإشراك بعض القوى المحاربة في صفوف الملكيين باستثناء أسرة بيت حميد الدين التي كانت تحكم اليمن منذ (١٩١٨-١٩٦٢م) ** .

• لا نعني ب"البداية" أننا نلغي الماضي، فالحاضر ماهو إلا انعكاس للماضي، ولكن نتيجة للمتغيرات المعاصرة فنحن نرى أنها أوجدت فئات اجتماعية جديدة لم يخبرها التكوين الاجتماعي الحديث للمجتمع اليمني قبل الثورة وبعدها مباشرة.

(١) يمكن الرجوع للاطلاع بتفصيل أكثر إلى كتاب ثورة ١٩٤٨ الميلاد والمسيرة، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط١، ١٩٨٢م، ص٢٠.

(٢) حول الموضوع: مجموعة من الكتاب ، ثورة ٢٦ سبتمبر ، مرجع سابق ص٤١-٤٣؛ ايلينا جولوبوفسكايا ، مرجع سابق، ص١٦٩، ٢٥٤.

(٣) ايلينا جولوبوفسكايا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، مركز البحوث اليمني مرجع سابق، ص١٣-١٩؛ مجموعة من الكتاب ، ثورة ٢٦ سبتمبر، مرجع سابق ، ص٨٧.

(٤) ألفرد هوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق ، ص٦٥.

•• اعتبر اتفاق الطائف عام ١٩٧٠م تراجع عن ثورة ١٩٦٢م وصورة مشوهة عن مسار الثورة وتحقيقها، انظر: مجموعة من الكتاب، ثورة ٢٦ سبتمبر، مرجع سابق ، ص٧٨.

وقد دخلت في صراع القوتين قوى خارجية بكل قدراتها وإمكانياتها المادية والمعنوية، ففي حين وقف الاتحاد السوفيتي ومصر بقيادة الزعيم جمال عبدالناصر مع الثورة بكل إمكانياتهما من أول يوم في قيام الثورة عام ٦٢م نجد السعودية والأردن وإيران والولايات المتحدة وبريطانيا تقف مع القوى الملكية المعادية للثورة في معركة طويلة انتهت بإعلان إيقاف الصراع العسكري وإعلان الجمهورية العربية اليمنية كنظام سياسي وحيد قائم في الجزء الشمالي من اليمن وعاصمته صنعاء ١٩٧٠ لتتقدم بذلك قوى التغيير ممثلةً بالجيش والمثقفين والتجار والمشائخ الجمهوريين وتداخل بين هؤلاء جميعاً ما كان يسموا بالقضاة والسادة وبني الخُمس** .

ولم تقتصر معركة قوى التغيير والثورة على الشطر الشمالي من الوطن اليمني آنذاك، بل سارعت مثيلاتها في الشطر الجنوبي لاستثمار ذلك الانتصار الذي تحقق في صنعاء عام ١٩٦٢م لتعلن في ١٤أكتوبر ١٩٦٣م انفجار الثورة المسلحة على الاستعمار البريطاني في جبال ردفان لتشتعل المنطقة في وجه بريطانيا وأتباعها في ما كانت تسميها – محميات الجنوب العربي – وسلاطينها وأمرائها ومشائخها وأعوانها لترحل مهزومة في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م وتعلن بذلك جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وعاصمتها عدن ، ورحل إلى الخارج كافة القوى الرئيسية التي تعاونت مع الاستعمار خلال فترة الاستعمار الممتدة (١٨٣٩-١٩٦٧م) ممثلةً بالسلاطين والأمراء والمشائخ وغيرهم ممن كان لهم ارتباط بالمستعمر لتتقدم قوى المثقفين الوطنيين والعمال والفلاحين من أبناء القبائل في عملية أخذت شكلاً انقلابياً على مجمل العادات والتقاليد والأنظمة المختلفة التي سادت في ذلك الجزء حتى بلغ الأمر حداً تساوت فيه أكثر الفئات الاجتماعية دونية مع الفئات الاخرى الأعلى مرتبة من خلال أيديولوجية يسارية غاية في الراديكالية. أعلنت على هديها "وبطريقة غير مدروسة" سلسلة من التأميمات للرأسمال الأجنبي والمحلي وتصفية القطاع الزراعي وتوزيعه بين الفلاحين(١)، وتمكنت القوى الجديدة من توحيد كافة السلطنات والإمارات والمشيخات التي كانت تربو على العشرين في كيان واحد لتفوت على الاستعمار البريطاني استكمال حلقات مشروعه الذي كان يقضي برص سواحل الجزيرة العربية الجنوبية بالدويلات التابعة له.

وعلى الرغم مما حدث خلال عقد الستينات من القرن العشرين في شطري اليمن من حراك اجتماعي للقوى الاجتماعية صعوداً وهبوطاً من خلال ما قامت به حكومة الثورة من تقوية القطاع العام وجعله الأساس في التنمية ، وتميز هذا النهج بتصفية الاستغلال وإزالة

** بني الخمس: هم الدواشين والجزارين والقشامين والحلاقين .

(١) مجموعة من المؤلفين السوفيت، تاريخ اليمن المعاصر ١٩١٧-١٩٨٢، ترجمة: محمد علي البحر، مكتبة مدبولي ص٢٠٩-٢١٣.

الفوارق والامتيازات بين الطبقات والفئات الاجتماعية التي كانت تدعي التميز على الآخرين بواسطة العرق أو السلالة أو المهنة وإحلال العدل الاجتماعي – كما جاء في أول هدف من أهداف الثورة اليمنية – "التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات".

كما أن حكومة الثورة أتاحت الفرصة للفئات الاجتماعية التجارية التقليدية يومها بحرية النشاط "يمكن أن نسميها تجاوزاً بالبرجوازية المحلية توخياً للطرح العلمي" إلا أن هذه الفئات المتبرجزة الناشئة تحالفت مع القوى القبلية فيما بعد لضرب القوى الراديكالية خوفاً مما كان يثار يومها من أفكار حول التأميم والتغيير خاصةً أثناء الاستقلال وبعده في الجنوب فأتت حركة ٥ نوفمبر١٩٦٧م ملبية لرغبات الغرب بإنشاء نظام اقتصادي مرتبط بالغرب[(١)] لينتهي ذلك العقد بدولتين وكيانين سياسيين جمهوريين ذوي اتجاهات مختلفة ليدخلا في صراع استمر من عام (٦٨-١٩٩٠م) [(٢)] ضمن إطار الصراع الدولي تمثل فيما كان يسمى بالحرب الباردة بين القطبين العالميين آنذاك "أمريكا والاتحاد السوفيتي". وعلى الرغم من أن الكيانين اليمنيين ولَجا عقد السبعينات بدرجة أقل راديكالية من عقد الستينات إلا أنهما دخلا " على الصعيد الذاتي لكل كيان" في عملية فرز جديد بين القوى الاجتماعية لكل كيان، حيث أزاحت القوى الاجتماعية الصاعدة في الشطر الجنوبي قوى السلاطين والأمراء والمشائخ وكبار التجار المرتبطين بالاستعمار، ولم يسلم من تلك الإزاحة المثقفون الوطنيون المحافظون[(٣)] ، وتأتي في الشمال حركة ١٣ يونيو بنفس الخط ، فهي لم تقضِ على الأنماط التقليدية السائدة المتمثلة في الإقطاع، أي أن الحركة لم تهدف إلى إجراءات برجوازية عميقة تجتث جذور الإقطاع" ، وإنما اتخذت بعض الإجراءات "منها ما يؤدي إلى نشاط البرجوازية المحلية ورأس المال الأجنبي" مثل:

١- تشجيع نشاط البرجوازية المحلية.
٢- ضبط وتنظيم الشؤون الاقتصادية الحديثة ومؤسساتها الجديدة.
٣- إصدار قانون تشجيع الاستثمار وتنظيمه في اليمن .
٤- قانون الاستيراد والتصدير.
٥- إنشاء البنك الصناعي.

---

(١) هانز ف. مولر ، اليمن الشمالي بين بقايا الإقطاع والرأسمالية ، بحث مقدم إلى مراكز الاستشراق الغربية ومعاهد الأبحاث الأجنبية، سبتمبر٨٩م، ص١٣.

(٢) انظر بتوسع أكبر : عادل الشرجبي ، الحركات الاجتماعية في اليمن ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع، ١٩٩٧م، ص٢٠٢-٢٠٣.

(٣) قارن: تاريخ اليمن المعاصر، مرجع سابق، ص٢١٨؛ وإيلينا جولوبوفسكايا ، مرجع سابق ، ٢٥٨.

٦- إصدار القانون التجاري.

٧- تنظيم الصناعة وتشجيعها.

٨- تنظيم وكالات وفروع الشركات الأجنبية[١].

واهتمت الحركة ببناء الجيش وحاولت أن تضعف القوى المشيخية[٢] (كان هدفها الرئيسي هو إنشاء دولة مركزية وتوحيد الجيش) من خلال إقصائها من السلطة السياسية لتتقدم عليها قوى المثقفين التحديثيين عند منتصف السبعينات وحرمانها من امتيازاتها المالية حتى قرابة نهاية ذلك العقد، لتعود قويةً أكثر مما كانت ليعتمد عليها النظام الذي جاء بعد ذلك ، حيث تحالفت هذه الفئة مع فئات أخرى جديدة ممثلة بكبار الضباط وكبار موظفي الحكومة[٣].

طبيعة تكوين هذه الفئات الجديدة:

يرجع ظهور هذه الفئات الاجتماعية الجديدة إلى :-

١- تدخُّل المؤسسة العسكرية في القطاع المدني.

٢- حصول المؤسسة العسكرية على النصيب الأكبر في الميزانية العامة للدولة.

٣- ثراء قيادات هذه المؤسسة العسكرية ودخولهم في المجال التجاري.

٤- ولوجهم في المضاربات العقارية وشراء وامتلاك مساحات واسعة من العقارات والأراضي في المدينة والريف بشتى الطرق[٤].

كما حصل المشائخ على جزء كبير من هذه الثروة بطرق مختلفة وكذلك كبار موظفي الدولة ، وبهذا تكونت ثروة بأيدي هذه الفئات الجديدة التي أزاحت بعض القوى الاجتماعية لتحل محلها في قمة التركيب الاجتماعي.

ونستخلص مما سبق أن هناك تراكماً رأسمالياً في أيدي هؤلاء جُمع بطرق غير اقتصادية تتمثل في استغلال السلطة والنفوذ والهيبة وبذلك ولجت هذه القوى الاجتماعية الجديدة ميدان الاقتصاد[٥].

---

(١) ايليناجولوبوفسكايا، مرجع سابق ، ص٢٦٢؛ هانز مولر ، مرجع سابق، ص١٤.

(٢) نفس المرجع والصفحة.

(٣) هانز مولر ، مرجع سابق ، ص١٨.

(٤) نفس المرجع ، ص١٨-١٩ .

(٥) نفس المرجع والصفحة.

ولم يقتصر دور هذه الفئة على المجال التجاري فقط إنما امتد إلى الإنشاءات والصناعة والزراعة وإلى الوكالات والشركات الأجنبية.

وعرّف الباحث الألماني (مولر) هذه الفئة بأنها " قوة اجتماعية تستغل نفوذها وسيطرتها في ظل غياب القانون لتكوين رأسمال تدخل به الحياة الاقتصادية، رافدة البرجوازية المحلية، ومنافسة لها، ولكنها منافسة لا تقوم في ظل شروط تنافسية متكافئة"(١).

زامن ذلك تغلغل أكبر للرأسمالية من خلال المعاهدات الدولية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمساعدات من الدول الرأسمالية وتشجيع قيام القطاع الخاص، كما صاحب كل ذلك هجرة أكبر من الريف إلى المدينة ، وهجرة خارجية وتحسن طفيف في فرص التعليم والصحة والسكن وإتاحة أكبر لفرص العمل في شتى المجالات استفاد منها أبناء الفئات الاجتماعية الأخرى في المجتمع(٢).

وترى الباحثة أن هذه الأوضاع قادت إلى تغيير النظرة التقليدية إلى الفئات الاجتماعية الأخرى التي تتصف بأنها في مستوى اجتماعي أدنى خاصةً في المدن، مع استمرارية نسبية النظرة التقليدية لهذه الفئات في القطاعات التقليدية في الريف(٣). وبتشدد أكبر في المناطق الشرقية والشمالية وفي بعض مناطق حضرموت. ومن الملاحظ على التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني أن كثيراً من أبناء هذه الفئات انتسب إلى التعليم وإلى مؤسسات الدولة المختلفة وخاصةً الجيش حتى يتجاوز وضعه الاجتماعي، وهذا حق طبيعي ومشروع لهذه الفئات في تغيير أوضاعها وترجمة لأول هدف من أهداف ثورة ٢٦سبتمبر.

كما أبدعت قوى التحديث خلال عقد السبعينات حركة تعاونية جماهيرية واسعة الانتشار مثلت حينها واحدة من أهم الآليات التي قادت عملية التنمية وشكلت بالقائمين عليها أداةً رئيسية لقوى التحديث والتغيير(٤) بين أفراد المجتمع، لينتهي بذلك عقد السبعينات الذي تـوّج بتراجع بعض القوى الاجتماعية ممثلةً في فئة المثقفين وتقدم قوى الجيش والقوى المشيخية في الشطر الشمالي وتصفية التيار اليساري المعتدل في الشطر الجنوبي لتدخل اليمن بشطريها في حالة من الإنهاك الذاتي لقواها الاجتماعية المختلفة التي قادت عملية التغيير خلال عقدي الستينات والسبعينات وتهميش لبعض الفئات الأخرى، وتستقبل اليمن عقد الثمانينات بوجه حمل معه العديد من النجاحات والإخفاقات عكست نفسها على تركيبه الاجتماعي.

---

(١)هانز مولر ، مرجع سابق، ص١٩.

(٢) انظر : دراسات في الاقتصاد اليمني ، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني ، ص٣٣٩.

(٣) انظر : عزت حجازي ، الطبقة المغلقة ، المجلة الاجتماعية القومية، عدد خاص ، الخريطة الاجتماعية لمصر، المجلد التاسع والعشرون، ع٣، سبتمبر ١٩٩٢م، ص١٦٨.

(٤) عزت حجازي ، مرجع سابق ، ص ١٦٨.

ومما سبق يمكن القول بأن التركيب الاجتماعي خلال عقدي الستينات والسبعينات قد تميز الخصائص التالية:

١. خروج المرأة إلى ساحات العلم والعمل.
٢. بروز فئات اجتماعية جديدة مثل ضباط الجيش وكبار الموظفين.
٣. تراجع فئات اجتماعية سابقة كالهاشميين والقضاة.
٤. تحسن النظرة إلى بعض المهن.
٥. مزاولة الكثير من الأفراد لبعض المهن التي كانت تعتبر غير محترمة كالفندقة وفتح صالونات التجميل والمطاعم والبقالات.
٦. التوجه نحو الاستهلاك الترفي.
٧. زيادة نسبة التحضر " عن طريق الهجرة من الريف إلى المدينة" ، وازدياد نسبة الهجرة اليمنية إلى الخليج العربي.
٨. تداخل سلسلة من الأحداث السياسية والاقتصادية التي انعكست بدورها على علاقات البناء الاجتماعي ويمكن الإشارة إلى ذلك في الجدولين رقم (١) و (٢) .

جدول رقم (١)

أهم الأحداث خلال عقدي الستينات والسبعينات

١٩٦٠		١٩٧٠	
١	ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢	١	اتفاقية إنهاء الحرب بين الجمهوريين والملكيين.
٢	ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣	٢	دخول القوى الاجتماعية في دوامة الصراع السياسي أو المواجهة العسكرية.
٣	حرب الدفاع عن الثورة لمدة ٨ سنوات ١٩٦٢-١٩٧٠م	٣	تعاقب على حكم اليمن في شماله وجنوبه ستة رؤساء جمهوريين ولليمن الشمالي النصيب الأكبر من ذلك.
٤	انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ في الشمال	٤	حركة ١٣ يونيو.
٥	الاستقلال من الاستعمار البريطاني ١٩٦٧م.	٥	الهجرة إلى دول النفط
٦	انقلاب ٦٩ في المناطق الجنوبية ووصول الماركسيين قمة السلطة.	٦	دخول الاستثمارات الأجنبية ولا سيما في شمال الوطن.

جدول رقم (٢)

يبين التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني كما صورته الأحداث

اليمن في جزئه الشمال قبل عام ٦٢م	اليمن الشمالي إبان ثورة ٦٢م	اليمن في جزئه الجنوبي قبل الاستقلال	اليمن الجنوبي أثناء وبعد الاستقلال
▪ السادة ▪ القضاة ▪ المشائخ ▪ القبائل ▪ الفلاحون ▪ التجار ▪ الحرفيون ▪ اليهود ▪ العبيد ▪ الأخدام	▪ فئة من كبار الضباط والمثقفين والمشائخ والقبائل وبعض التجار ؛ وبعض من كان يسمى بـ"بني الخمس" وكانت فئة غير واضحة المعالم يومها نتيجة للمد الثوري. ▪ القبائل . ▪ الفلاحون ▪ والحرفيون الصغار ▪ اليهود ▪ الأخدام	▪ الأجانب، أوروبيون ، هنود ، صومال. ▪ التجار وكبار موظفي الدولة ▪ العمال ▪ القبائل ▪ الفلاحون ▪ الصيادون ▪ البدو ▪ اليهود ▪ الأخدام ▪ الأحجور	▪ القوة المستنيرة التي قادت المجتمع إلى تلك الوضعية. ▪ الفلاحون ▪ العمال ▪ البرجوازية الوطنية. ▪ تميز المجتمع حينها بإزالة الفوارق الطبقية بين الأفراد نتيجة لطبيعة نظام الحكم.

الفصل الثالث

أبرز الدراسات السابقة في الموضوع

مع عرض تحليلي نقدي

الفصل الثالث

أبرز الدراسات السابقة في الموضوع

مع عرض تحليلي نقدي

مقدمـــة.

١ ـ الدراسات الأولية عن المجتمع اليمني.

٢ ـ الدراسات الرائدة عن المجتمع اليمني.

أ- أبعاد التكامل بين برامج التنمية والواقع الثقــافي الاجتماعي في المجتمع اليمني.

ب- الشرائح الاجتماعيـــة التقليديـــة فـــي المجتمـــع اليمني.

ج- تغير النسق الاجتماعي – الاقتصادي في ا لقريـــة اليمنية.

د- الانتلجنسيا اليمنية : النشوء والتطور.

- الاستفادة من الدراسات السابقة .

- الملاحظات العامة على الدراسات السابقة.

مُقَدِّمَة

عندما حددت الباحثة موضوع دراستها – التركيب الاجتماعي في المجتمع اليمني المعاصر خلال الفترة من ٨٠-٢٠٠٠م – وجدت أمامها محاولات جادة سابقة تناولت بالدراسة ،التركيب الاجتماعي تحت مسميات مختلفة وفي فترات زمنية متباينة ، منها ما تناول المجتمع بالدراسة والتحليل قبل ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م ومنها ما تناوله بعد قيامها ، إلا أن أغلب تلك الدراسات لم تتناول ذلك المجتمع إلا في تكويناته الجزئية ، لذلك رأت الباحثة أن تسلط الضوء على تلك الجهود البحثية بما قدمته من تصنيفات خاصة لمكونات هذا التركيب، ولتتعرف من خلال هذه الأبحاث على جوانب اللبس والوضوح في تشخيص تركيبة المجتمع اليمني خلال حقب زمنية مختلفة، مستفيدة من هذا العمل البحثي التراكمي في الوصول إلى تحديد تصور علمي للتركيب الاجتماعي المعاصر ، الأمر الذي دفع بالباحثة إلى التركيز على بعض الدراسات التي تناولت المجتمع اليمني وفقاً للأسس التالية:

١) المحاولات البحثية المباشرة التي اهتمت بدراسة التركيب الاجتماعي ككل دون اقتصارها على طبقة أو شريحة معينة سواءً في الريف أو الحضر.

٢) المحاولات البحثية غير المباشرة القريبة من الدراسة سواءً من حيث الموضوع أو الزمن.

٣) الدراسات التي اهتمت بأنماط الإنتاج المختلفة لقربها من موضوع الدراسة.

وتأسيساً على ما سبق صُنِّفت تلك الدراسات إلى :

١- دراسات أولية.

٢- دراسات رائدة.

١ـ الدراسات الأولية عن التركيب الاجتماعي: ـ

هناك إسهامات أولية حاولت أن تقوم بتصنيف التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني من قبل العديد من الباحثين والدارسين الأوائل ، وهو ما تعرض له كافة الباحثين خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين ، الأمر الذي جعل الباحثة لاتخوض كثيراً فيها ابتعاداً عن التكرار الذي تتسم به معظم الدراسات الاجتماعية ، ومع ذلك سنعرض لبعضها – على نحو مقتضب – بما يخدم الهدف من دراستنا.

من هذه الإسهامات دراسة محمد أنعم غالب الذي نظر إلى التركيب الاجتماعي قبل ثورة سبتمبر ١٩٦٢م على أنه مزيج بين الحالة الاقتصادية والمركز الوراثي الذي قد يتصل بالعنصر والعشيرة والقيَم الدينية والأسطورية ، وفي ضوء ذلك رأى أن هناك طبقتين : العامة ، والأرستقراطية ، وضمن هاتين الطبقتين هناك تقسيمات فرعية هي انعكاس للحرفة والثروة والعشيرة ، ويلعب الدين دوراً هاماً في تكوين الطبقة العليا وهي السادة ، والقضاة ، وطبقة العامة ، كبار ملاك الأرض ، وسواد الفلاحين ، وهناك فئات تعيش على هامش المجتمع وهم الأخدام ، ورأى أن الانتقال الرأسي إلى أعلى يكاد يكون معدوماً[١] .

ودراسة محمد سعيد العطار الذي يرى أن التركيب الاجتماعي ينقسم إلى ست طبقات اجتماعية رتبها بحسب أهميتها وقربها من السلطة بالسادة ، والأشراف ، ثم شيوخ القبائل ، فالتجار والحرفيين ، ثم العبيد ، وأخيراً الأخدام[٢].

وكذلك عبدالله بوجرا الذي تقارب مع العطار في نظرته للمجتمع اليمني في منطقة حضرموت ، وسلطان أحمد عمر الذي هيمنت الأيديولوجيا على نظرته للتركيبة الاجتماعية في المجتمع اليمني ، حيث رأى أن النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم نظام إقطاعي شديد التخلف عكس نفسه في الريف فأوجد طبقتين: كبار ملاك الأرض (المستغِلين) ، والأخرى طبقة الفلاحين (المستغَلين) ، كما نشأت في المدن برجوازية متخلفة وطبقة عاملة وإلى جانب ذلك وجدت فئات برجوازية صغيرة دنيا وجنود وطلبة ومثقفون[٣].

كما نظر بعض الباحثين الغربيين إلى المجتمع اليمني موصِّفاً إياه بحسب منطلقات النظرية الوظيفية أمثال توماس جرهولم Thomas Gerholm • وادوارد جلازر

---

(١) انظر : محمد أنعم غالب ، عوائق التنمية في اليمن – دراسة لعهد ما قبل الثورة ، الطبعة الثالثة، أوتوهازسوفيتس فيسبادن ، ١٩٧١، ص٣٣-٣٥.

(٢) محمد سعيد العطار ، التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن ، أبعاد الثورة اليمنية – سلسلة العالم الثالث، المطبوعات الوطنية الجزائرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٥، ص١١٦.

(٣) سلطان أحمد عمر ، نظرة في تطور المجتمع اليمني ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٩٧٠، ص٢٧٥.

• يمكن الرجوع إلى عدد من المراجع منها:

الذي رأى أن التقسيم الاجتماعي في المجتمع اليمني ينشأ عن الأوضاع السياسية والجغرافية والدينية ، وعلى هذا الأساس قسم مجتمع القرية إلى السيد – النقيب – العاقل – القبيلي – المزين فيما يتكون مجتمع المدينة عنده من السادة – العلماء والفقهاء ، العرب ، أبناء العبيد المحررين وفي آخر السلم الاجتماعي الأخدام ثم اليهود(1).

الأمر الذي جعل تلك الدراسات تتشابه وتتقارب كثيراً في رؤيتها للتركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني منذ القرن التاسع عشر وحتى بداية الثمانينات في القرن العشرين، إلا أن هذا لا يقلل من قيمتها العلمية ، فهي تعتبر بداية الطريق لدراسة التركيب الاجتماعي في اليمن.

٢ – الدراسات الرائدة عن التركيب الاجتماعي :

أ – الدراسة الأولى: أبعاد التكامل بين برامج التنمية والواقع الثقافي في المجتمع اليمني: *

لا تتناول الدراسة في مضمونها العام التركيب الاجتماعي بصورة مباشرة ، لكنها تناولت ذلك التركيب الاجتماعي كونه يشكل أساساً لتوضيح أبعاد التكامل بين برامج التنمية والواقع، لذلك انطلقت هذه الدراسة في تشخيصها وتحليلها من فرضية علمية ترى بأن القوى الاجتماعية متمثلة في البرجوازية القديمة في أوروبا المؤمنة بالعلم والعقل والعمل والإنتاج (الذي احتقره الإقطاع والنبلاء) هي التي قادت مجتمعاتها إلى الأمام ، وبهذا تختلف البرجوازية الغربية في طبيعتها ووسائل إنتاجها عن برجوازية العالم الثالث وهو ما استنار به الباحث في تحليله عن المجتمع اليمني.

قامت هذه الدراسة بتحليل التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني من خلال نظرة نقدية للنظرية الوضعية الوظيفية البرجماتية التي تناولت المسائل المتعلقة بالفئات والطبقات الاجتماعية وتفسيراتها المختلفة حيث اعتبرها الباحث مجافية للتفسير العلمي للمجتمع. فقد أشار إلى أن الفئات الاجتماعية تتسع وتتعدد وفقاً لطبيعة الظروف التاريخية والاقتصادية التي يمر بها التطور الاجتماعي في أي مجتمع إنساني سواءً كانت نامية أو متخلفة أو متطورة، وهناك أنماط اقتصادية اجتماعية عديدة تعكس كل منها نماذج مختلفة من الفئات والشرائح الهامشية التي تتناسب وطبيعة كل مرحلة وطبيعة تركيبتها السياسية الاقتصادية ،

---

(1) ادوارد جالازر ، ترجمة أحمد قائد الصائدي، رحلتي في بلاد أرحب وحاشد ، ، يونيو ١٩٩٩ ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، ص١٥-٢٠.

• حمود العودي ، أبعاد التكامل بين برامج التنمبة والواقع الثقافي الاجتماعي في المجتمع اليمني ، دراسة تطبيقية مقارنة على بعض المشروعات، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، قسم علم الاجتماع، ١٩٨٣م.

ولا ينكر الباحث أن هناك نظاماً طبقياً في المجتمعات المتخلفة أقل وضوحاً عما هي عليه في المجتمعات المتطورة(١). وينظر الباحث إلى الفئات الاجتماعية في المجتمعات النامية والمتخلفة على أنها إما تجسيد مشوه لأوضاع طبيعية إقطاعية في الوقت الحاضر ، أو تعبير عن بقايا ورواسب أوضاع طبقية وسياسية وأيديولوجية قديمة أكثر تخلفاً، كبقايا ذلك النظام العبودي أو المشاعات البدائية أو خمائر جديدة لنشوء طبقات جديدة كفئات التجار والمستخدمين والكَتَبة في مجتمع متخلف(٢).

كما أنه يرى بان المجتمعات السائرة إلى النمو تكون العلاقات الطبقية فيها أكثر وضوحاً من سابقتها(٣). واستخلص الباحث أيضاً إلى أن كل مجتمع يتضمن بجانب طبقاته الرئيسية، نماذج لطبقات فرعية قديمة أو جديدة مثل نماذج الإقطاع المتبقي في مجتمع رأسمالي أو اشتراكي أو نماذج البرجوازية والعمال في مجتمع إقطاعي ، كما يتضمن فئات طبقية هامشية للطبقات الرئيسية السائدة كالمثقفين والمحامين والأطباء والمهندسين. كما أشارت الدراسة إلى أن هناك رؤية غير علمية للفئات والطبقات الاجتماعية من قبل النظرية الوظيفية البرجماتية – كما أسلفنا سابقاً – لهذا فهي تزيف الواقع وترى أن الصفوة أو النخب السياسية تحل محل الطبقة الحاكمة وتفصلها عن المؤسسة العسكرية ورجال الأعمال المهيمنين على الثروة في مجتمع رأسمالي كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً باعتبار أن كل فئة أو صفوة أو نخبة مستقلة عن الأخرى بدلاً من كونهم جميعاً يشكلون تحالفاً للطبقة الرأسمالية المسيطرة(٤).

كما ينظر أصحاب هذا الاتجاه أيضاً إلى كل التجمعات والنقابات المهنية والفنية بما فيها العمال والفلاحين على أنهم عبارة عن فئات أو شرائح اجتماعية قائمة بذاتها حيث تقوم كل فئة أو شريحة بدور وظيفي معين في نطاق البناء الاجتماعي السائد، لا من أجل تغييره وتطويره بل من أجل المحافظة عليه وزيادة فعالية نظامه القائم وحفظ توازنه ، فالطبقات الاجتماعية تُختزل وفقاً لهذه الرؤية إلى مجرد صفوات وعبقريات بينما ينظر إلى الصراع الطبقي والاجتماعي على أنه مجرد أزمات عارضة وقتية ما يلبث المجتمع أن يتجاوزها ويستعيد توازنه من جديد(٥).

كما تذهب الدراسة إلى أن النظريات الوظيفية تستمد تفسيراتها للتفاوت الاجتماعي في المجتمعات من الطبيعة التي وهبت الإنسان قانون العرض والطلب لكي يوازن

---

(١) حمود العودي ، مرجع سابق ، ص٢٤٩.

(٢) نفس المرجع ، ص٢٥٠.

(٣) نفس المرجع والصفحة

(٤) نفس المرجع ص٢٥٢.

(٥) نفس المرجع ، ص٢٥٣.

بين احتياجاته الضرورية والكمالية التي لايمكن الحصول عليها بأنصبة متساوية لكل الناس أو حتى متقاربة حيث يؤدي هذا القانون مفعوله بانسجام وبصـــورة مقبولـــة وعادلـــة للمجتمـــع، فالطبيعة أيضاً قد جعلت من الأفراد والشعوب والأمم أناساً ذوي قدرات ومواهب متفاوتة إلـــى حد كبير وبما يتناسب عادةً وفرص التدرج الاجتماعي والاقتصادي حيث أن عوامـــل النـــدرة الزائدة في مراكز السلطة والملكية والقيادة مثلاً تقابلها عوامل ندرة مماثلة تقريباً في المواهـــب والعبقريات البشرية المناسبة لها[١].

واستخلصت الدراسة ثلاث نتائج رئيسية لهذه الرؤية تمثلت في أنها:

١- مضللة ولا علمية لأنها تتجاهل القوانين الاجتماعية للطبقات في المجتمع وتعمد إلى تشويهها وتحاول إحلال الفئات والشرائح الهامشية فـــي المجتمـــع محـــل الطبقـــات الرئيسية.
٢- رؤية استغلالية استعمارية تحافظ على المصالح الاقتصادية والسياسية لأصحابها.
٣- رؤية رجعية متخلفة لأنها تريد تثبيت الواقع الاجتماعي القائم كما هو بـــلا تغييـــر أو إضافة.

وانطلاقاً من دراسة الباحث وتحليله ونقده للنظرية الوظيفية في نظرتها للواقع الاجتماعي يبين وجهة نظره المتعلقة بالتركيب الاجتماعي الذي يتألف لديه من الآتي:

١ – الطبقة الإقطاعية:

حددت الدراسة الطبقة الإقطاعية – كطبقة مهيمنة في مقابل الطبقة الفلاحية المضطهدة ، حيث تمتلك الطبقة الإقطاعية قوى الإنتاج وأدواته تكرس علاقات الإنتاج الإقطاعية إلى حـــد كبير ، كما تسيطر وتقاوم أي تغيير يمكن أن ينال من مصالحها الطبقية وظلت كذلك إلـــى أن قامت ثورة ١٩٦٢م وإن كانت الأمور لم تحسم بعد[٢].

٢ – طبقة الفلاحين : –

اعتبرتهم الدراسة طبقة اجتماعية مستقلة بذاتها حيث شكلت هذه الطبقة، وما تزال تشكل، التجسيد الحقيقي لوجود المجتمع وتاريخه القديم والجديد، وتميزت بخصوصيات إيجابية نســبياً إذا ما قورنت بغيرها من المجتمعات العربية وغير العربية ، إلا أن هـــذه الطبقـــة اضـــطرت مختارة وغير مختارة للاستسلام السياسي والاقتصادي والثقافي إلى حد ما منذ زمن طويـــل ،

---

(١) حمود العودي ، مرجع سابق ، ص٢٥٣.

(٢) نفس المرجع ، ص٢٧٨.

ولكونها لم تستسلم بصورة مطلقة، فهي لا تزال تمتلك الوعي بذاتها والإحساس بما يقع عليها من ظلمٍ، وقادرة على ممارسة الرفض الاجتماعي بصفة دائمة ، والرفض السياسي المباشر من وقت إلى آخر بوعي غير زائف وبصورة ملحوظة[1].

٣- البرجوازية الطفيلية:

أشارت الدراسة إلى أن النشوء البرجوازي في المجتمع اليمني ، هو نشوءٌ حديثٌ نسبياً وأن مفهوم البرجوازية الناشئة تختلف في طبيعتها عن المفهوم المقصود به في أوروبا – كما أشار الباحث إليه في البداية – منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى آخره وينطبق عليها مفهوم الكمبرادور أو الوسيط. وهي فئة طفيلية مرتبطة بالخارج ومقطوعة الصلة بالداخل - كما يرى الباحث - خاصة في مدينة عدن إبان الاستعمار البريطاني، أو هي أكثر ارتباطاً با لخارج وأقل صلة بالداخل بشكل عام.

٤- الطبقة العاملة :

نشأت هذه الطبقة – بدايةً – في مدينة عدن لسد حاجة الاستعمار إلى اليد العاملة فيما يتعلق بمعامل تكرير النفط والتموين البحري وعمليات الشحن والتفريغ بالإضافة إلى متطلبات القاعدة العسكرية البريطانية التي اتخذت من مدينة عدن موقعاً رئيسياً لها ، حيث أنيط بها القيام بالأعمال الخدمية والإنشائية التي جذبت اليد العاملة الرخيصة من مختلف مناطق الشرق والشمال اليمني مكونةً قاعدة عمالية عريضة نسبياً حيث ظل هؤلاء العمال نصف فلاحين ونصف عمال في ظل السياسة الاستعمارية[2] وبحكم انقطاعهم الكلي عن أريافهم التي قدموا منها.

٤- الأشكال الطبقية الهامشية :

أشارت الدراسة إلى أن هناك لبساً يعتري هذا المفهوم في الدراسات السابقة كونها تشكل لديهم بديلاً عن الطبقات الاجتماعية الحقيقية . وينكر أصحابها وجود الطبقات نفسها ويعتبرونها المجسد الحقيقي للنظام الطبقي في المجتمع ، وترى الدراسة أنها تمثل من حيث الشكل ما يُعرف بفئة القضاة والسادة والهجر[3] والمشائخ بالوراثة وجميعهم يميلون إلى التكامل مع الطبقات العليا في قمة الهرم الاجتماعي ويشكلون جزءاً لا يتجزأ منها رغم

---

(١) حمود العودي ، المرجع السابق ، ص٢٨٨.

(٢) نفس المرجع ، ص٢٩٦.

(٣) نفس المرجع ، ص٣٢٥.

الأدوار المميزة لكل فئة من هذه الفئات داخل الطبقة نفسها ، ويقابلها في قاعدة الهرم فئات طبقية هامشية أخرى كالحلاقين والحدادين والأخضور* والدواشين والأخدام وغيرهم من أصحاب الحرف اليدوية والخدمات المنزلية.

كما بينت الدراسة أن التراتب الاجتماعي لهذه الفئات في أسفل السلم الاجتماعي لا يرجع إلى أسباب اقتصادية فقط بقدر ما تتداخل عوامل اجتماعية وتاريخية أخرى، حيث يمكن أن ينجح بعضهم في جمع وتكوين ثروة زراعية أو تجارية إلا أن ذلك لا يغير من وضعه الاجتماعي حيث تستمد وجودها واستمرارها وموقعها الاجتماعي بحسب نظام الوراثة ومفاهيم القدر، وتؤكد الدراسة أيضاً أن هذه المسميات الكثيرة هي مجرد جزئيات أساسية أو هامشية ملحقة أصولياً وأيديولوجياً بطبقات رئيسية محددة في المجتمع وضمن ائتلافها الفعلي وإذا اعتبرت طبقات لامتدت أرقام تعدادها عبثاً إلى ما لا نهاية تقريباً (على حد تعبير الباحث)(١).

تعقيب على الدراسة:

تعتبر الدراسة في مجملها رائدة سواءً في استخدامها للمنهج العلمي أو لتصديها في توصيف التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني شماله وجنوبه في فترة لم تكن الظروف السياسية تسمح بدراسة مجتمع منقسم في كيانه السياسي (جنوباً وشمالاً) وتسود نخبه الاجتماعية السياسية درجة من الصراعات والمواجهات الحادة.

- لم تُشِر الدراسة إلى تعدد الأنماط الاقتصادية السائدة التي بدورها تعكس تركيبة اجتماعية اقتصادية متداخلة بقدر تحديدها للطبقات الاجتماعية على أساس مادي ، معتبرةً بعض الفئات أو الشرائح الاجتماعية خمائر لطبقات اجتماعية أو رواسب لطبقات قديمة في طريقها إلى الزوال لتحل محلها طبقات جديدة أخرى . ونلاحظ بدورنا أن ثمة تعايشاً مستمراً ومتداخلاً بين كافة الأشكال الطبقية الجديدة والقديمة الأمر الذي يقود كثيراً من الباحثين إلى الحكم على هذا الواقع بالجمود في حراكه الاجتماعي إلى حدٍ ما ، لذا ترى الباحثة أن فهم الأنماط الاجتماعية الاقتصادية وتداخلها يشكل أساساً موضوعياً في توصيف التركيب الاجتماعي وفهمه.
- لم توضح الدراسة ماهي المحددات الأساسية التي اعتمد عليها الباحث في تصنيفه لطبقات المجتمع ، رغم وجود إشارات سريعة إلى أن هناك محددات اقتصادية كما فهم من خلال عرض الباحث ونقده للنظرية الوظيفية.

---

* هم القشامون من يقومون بزراعة الكراث والبقل.

(١) حمود العودي ، مرجع سابق ، ص٣٢٥.

- بالنظر إلى التصنيف الذي خرجت به الدراسة وتفصيلاتها العديدة نجد أنه لا يخرج عن كونه تصنيفاً لطبقتين رئيسيتين هما :

١- الطبقة الإقطاعية مكونة من كبار الملاك والعقاريين والسادة والقضاة والمحترفين للسلطة السياسية والجماعات الأرستقراطية...الخ.

٢- فئات طبقية هامشية كالحلاقين والحدادين والاخضور والدواشين والاخدام وغيرهم من أصحاب الحرف اليدوية والخدمات المنزلية. وتخلل هؤلاء تكوينات جديدة وقديمة كالعمال والفلاحين والتجار.

ونستخلص مما سبق بأن عامل الاستغلال شكل محدداً أساسياً في التمايز الاجتماعي - كما ظهر لنا - ولو أخذنا بهذا العامل كمحدد أساسي لخرجنا بعدد من الطبقات الاجتماعية ، فكل فئة متميزة اجتماعياً مستغلة مثل الرجل الذي يستغل المرأة وفئات الكبار الذين يستغلون الصغار ، وفئات وشرائح عديدة تتعرض للاستغلال من الفئات الأقوى في تسلسل مستمر ، فهنا سوف نكون أمام عدد كبير من الطبقات .

ب - الدراسة الثانية : الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني*

أشار الباحث إلى أن هذه الدراسة تحتوي على وقائع وأحداث تتوقف عند عام ١٩٦٢م، واعتبر أن انقسام المجتمع إلى طوائف وشرائح وطبقات اجتماعية تعد ظاهرة اجتماعية شغلت الكثير من المفكرين والدارسين عبر العصور. وأن انقسام المجتمع مرتبط أشد الارتباط بالنظام التربوي والاقتصادي(١)، كما استخدم الباحث مفهوم "شريحة اجتماعية" كمرادف لمفهوم "مجموعة اجتماعية" متبنياً تعريف "أميل وليم " للشريحة الاجتماعية ، حيث اعتبرت الدراسة أشكال الشرائح الأكثر شيوعاً من الناحية التاريخية هي الطوائف Castes ، والمراتب Etats ، والطبقات Classes ، كما ذهب إلى تقسيم الصفات المشتركة التي تميز المكونين لشريحة اجتماعية والتي تحدد مركزهم في المجتمعات المتدرجة إلى قسمين :

أ) صفات بيولوجية مثل : العرق ، والنوع، والعمر ، والقرابة.

ب) صفات اجتماعية مثل : الأنشطة الاقتصادية ، والمهنية ، والمعتقد السياسي أو الديني(٢).

• قائد نعمان الشرجبي ، الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، دار الحداثة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦.

(١) نفس المرجع ، ص٨.

(٢) نفس المرجع ، ص١٣

وترى الدراسة أن الشريحة التقليدية هي التي تتوارث المكانة الاجتماعية والمهن في الغالب ، مستعرضاً في الفصل الثاني من الدراسة أنماط الإنتاج الاجتماعي الاقتصادي لمجتمعات ما قبل الرأسمالية مروراً بأنماط الإنتاج العبودي والأسيوي ، الخراجي والإقطاعي مقارناً ذلك بالخصائص العامة للمجتمع اليمني وأنماط الإنتاج السائدة فيه . كما تناول بالدراسة والتحليل العديد من الدراسات التي تبنت تلك المقولات السابقة ، ورأى أن التكوين الاجتماعي للمجتمع اليمني هو ما قبل رأسمالي ويتصف اقتصاده بالكفاف معتمداً في ذلك على الزراعة، وتركز التنظيم الأساسي للإنتاج على القيمة الاستعمالية – على حد تعبير الباحث – وليس على القيمة التبادلية ، واتسم ذلك الاقتصاد أيضاً بمستوى ضعيف ومتخلف في إنتاجية العمل[1] ، حيث وصل مستوى الإنتاج إلى أدنى درجاته ، أما الصناعة فقد ظلت تقليدية ومعتمدة على الحرف التقليدية اليدوية ، إذ لم يوجد في تلك الفترة مصنع حديث ، ومثلت التجارة الخارجية عنصراً هامشياً في الإنتاج وظلت محتكرة من قبل الإمام وأقاربه وأعوانه.

كما لاحظ الباحث وجود رأسمالية صغيرة – تجارية أساساً – ولكنها وُجِدَت ضمن تكوين ما قبل رأسمالي سائد ومسيطر ، فغالبية كبار التجار هم في نفس الوقت من كبار ملاك الأراضي ومن كبار موظفي الدولة ، لذلك لاحظ الباحث انه لم يكن يبدو ما يُنبئ عن وجود عمليات دفع نحو تغيير ذلك التكوين نحو النمط الرأسمالي[٢].

كما أشارت الدراسة إلى غلبة سكان الريف على سكان الحضر في التركيب الاجتماعي وإلى ضعف الحكومة ، وبأن وحدة التنظيم الاجتماعي تتمثل في الأقسام الجغرافية والإدارية وهي أقسام قرابية وعصبية بالإضافة إلى سيطرة المفاهيم والعلاقات القديمة المتمثلة في شيوع النظام القبلي في معظم المناطق اليمنية – ما عدا بعض المناطق الجنوبية – والانتماء إلى أسر وسلالات كما هو شائع في المدن[٣] وقطاعات واسعة من الريف أيضاً، وتطرق الباحث في دراسته للمجتمع اليمني إلى العلاقات الوراثية وأثرها في استمرار المهن المتوارثة، وفي تميز ذلك التكوين بمحدودية الحراك الاجتماعي إلى أدنى حد ممكن ، كما شكل التعليم التقليدي أهم عوامل ذلك الحراك بل اعتبره الباحث العامل الوحيد للحراك الاجتماعي في مجمله .

وأشار الباحث إلى أنه "لا يوجد في اليمن أنماط اقتصادية اجتماعية في حالتها النقية وأن المجتمع اليمني يشكل تكويناً اجتماعياً قبل صناعي أو قبل رأسمالي اختلطت وامتزجت فيه سمات من أنماط إنتاجية عدة بالإضافة إلى التأثير الواضح للبناء القبلي – الديني على ذلك

---

(١) قائد نعمان الشرجبي ، مرجع سابق ، ص٨٥.

(٢) نفس المرجع ، ص٨٦.

(٣) نفس المرجع ، ص٨٦-٨٩.

التكوين[1] الأمر الذي جعله يسجل حيرته في عدم إطلاق تسمية ملائمة ومقاربة لماهية ذلك التكوين أو يرجعه إلى أي نمط إنتاجي سائد، لذلك اكتفى بإثارة بعض التساؤلات التي رأى الباحث بأنها ستحول دون وقوعه في الخطأ المنهجي ، فاعتمد في توصيفه للمجتمع على مفهوم الشرائح الاجتماعية التقليدية الذي رأى أنه يعد الأقرب انطباقاً على المجموعات الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني موضحاً أسباب عدم أخذه لمفهوم "الطبقة" عند محاولته تناول التركيب الاجتماعي من خلال تطبيق نظام أو نموذج التدرج الاجتماعي المعروف والشائع عند علماء الاجتماع حيث جزم بأن المجتمع اليمني هو مجتمع تقليدي (ما قبل صناعي أو قبل رأسمالي) فهو لا ينتمي بالتالي إلى النظام الطبقي الاجتماعي الحديث الذي يعتبر من أنظمة التدرج القائمة على الإنجاز حيث يشكل البعد الاقتصادي أساساً للتدرج الاجتماعي خلافاً للأنظمة التقليدية السابقة التي تقوم على أسس قانونية أو عرقية أو عنصرية في الأساس وبناءاً على ذلك تناول الباحث مفهوم الشريحة الاجتماعية لتحديد التركيب الاجتماعي للمجتمع على أساس موقعها في السلم الاجتماعي من الأعلى إلى الأسفل وعلى النحو التالي:

* **شريحة السادة :**

يرجع أبناء هذه الشريحة نسبهم إلى الرسول ﷺ وهي شريحة غير متجانسة من حيث الانتماء للمذهب الديني أو من حيث المكانة، فهم مختلفون من حيث المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وتعرض الباحث إلى علاقات الزواج لديهم ودورهم السياسي وبأنهم مثلوا صفوة أرستقراطية سياسية دينية في عهد النظام الملكي ، ومن خلال تميز أبناء هذه الشريحة بمستوى اقتصادي مرتفع أدى إلى تميزهم عن غيرهم من فئات المجتمع وشرائحه بحكم شغلهم للمناصب الإدارية العليا ، وبالرغم من ذلك فهناك العديد من الأسر متواضعة اقتصادياً والبعض الآخر يعاني الفقر وهكذا ، فالمستوى الاقتصادي في أوساط هذه الشريحة يتفاوت من أعلى درجات الغنى إلى الفقر المدقع[2].

* **شريحة القضاة :**

عرَّفَ الباحث هذه الشريحة بأنها مجموعة من الناس تحمل مؤهلاً في علوم الدين والشريعة الإسلامية إلى جانب علوم اللغة والآداب، حيث يمكن لمنتسبي هذه الشريحة أن يمارسوا مهنة القضاء أولا يمارسوها، وتتميز هذه الشريحة بحصول أبنائها الذكور على مؤهل

(١) قائد نعمان الشرجبي ، مرجع سابق ، ص٨٩.

(٢) نفس المرجع ، ص١٤٧.

ديني معين مع ارتدائهم – غالباً – للزي المميز للقضاة ، كما أن الولوج إلى هذه الشريحة والخروج منها أمر ممكن، وتتميز أيضاً بعدم التجانس بين أفرادها من حيث المستوى الاقتصادي والاجتماعي ودورها السياسي والثقافي والعلمي ، وتأتي مباشرة في الترتيب الثاني بعد السادة في التسلسل الاجتماعي التقليدي للمجتمع اليمني في المجال الزمني للدراسة[١].

* شريحة المشائخ :

اعتبر الباحث هذه الشريحة إفرازاً طبيعياً مباشراً للنظام القَبَلي السائد الذي يتطلب وجود زعيم أو شيخ على رأس كل قبيلة للقيام بالأعمال والمهام القيادية التي تتطلبها القبيلة، حيث يُعتبر الحاكم الفعلي لقبيلته ،(ممثلاً حلقةً وسيطة في نظام الاستغلال الإمامي لليمنيين) على حد تعبير الباحث[٢] ويأتون في المرتبة الثالثة بعد شريحة القضاة ، وهم أيضاً غير متجانسين من حيث المستوى الاقتصادي ، فمنهم من يعتبر من كبار مُلاك الأراضي الزراعية ومنهم من هو من متوسطي المُلاك بل إن بعضهم من يعتبر من صغار المُلاك وهم عادةً لا يعملون مباشرةً في أملاكهم مهما صغرت أو كبرت لأن ذلك في نظرهم لا يتناسب ومكانتهم الاجتماعية ، لذلك فهم يشركون أو يؤجرون أراضيهم للفلاحين[٣].

* شريحة كبار المُلاّك والتجار:

لاحظ الباحث التداخل الشديد بين مختلف الشرائح العليا في المجتمع اليمني قبل ثورة ١٩٦٢م ، لهذا رأى أن كبار مُلاّك الأراضي لا يشكلون شريحة قائمة بذاتها ، ذلك أن غالبيتهم من السادة والقضاة والمشائخ بالإضافة إلى وجود أفراد لا ينتمون إلى أي من الشرائح الثلاث السابقة ، حيث لا يحصل أي منهم على مكانته الاجتماعية المرموقة إلا بفضل قدراته المالية – على عكس السادة والمشائخ مثلاً الذين يحصلون على مكانتهم بالوراثة وقد استطاع معظمهم أن يحل محل الوكالات الأجنبية الهندية والإيطالية واليونانية والفرنسية وغيرها بعد الاستقلال من الحكم التركي ١٩١٨، ويحل محل التجار اليمنيين من كبار الموظفين والمتعاونين مع نظام الحكم الإمامي آنذاك[٤] ، حيث عمل هؤلاء على احتكار التجارة الخارجية التي كانت تقتصر على البن والقطن.

(١) قائد نعمان الشرجبي ، المرجع السابق ، ص١٥٦-١٦٨.

(٢) نفس المرجع ، ص١٨٥.

(٣) نفس المرجع ، ص١٦٩-١٨٦.

(٤) نفس المرجع، ص١٩٥.

* صغار التجار :

اعتبرهم الباحث شريحةً مستقلة بذاتها ويأتون في الترتيب بعد كبار المُلاّك والتجار، وهم أفراد ينتشرون في الريف والحضر ويملكون رؤوس أموال متواضعة ويستثمرونها في عملية البيع والشراء بالتجزئة من خلال حوانيت متواضعة منتشرة.

* الفلاحون:

اعتبرهم الباحث في موقع اجتماعي واقتصادي يلي صغار التجار في التركيب الاجتماعي الرأسي ، حيث ميّزهم بحسب نوع المحصول الذي يزرعونه والمساحة المملوكة من الأرض لدى كل منهم ، وقد شكل هؤلاء أكثر من ٨٠% من السكان ، ينظر المجتمع إليهم على أنهم إما فلاحون يزرعون المحاصيل الحقلية ، وهؤلاء يحظون بنظرة احترام ، أو فلاحون يزرعون الخضروات وهؤلاء يُنظر إليهم نظرةً دونية ويُنعتون بالقشامين نسبةً إلى زراعة القُشمي "البقل" أو الفجل والكرّاث والكزبرة والبصل والثوم(١).

* شريحة الصنّاع وأصحاب الحرف والمهن التقليدية:

رأى الباحث أن أفراد هذه الشريحة يواجهون باحتقار من جميع الشرائح الاجتماعية السابقة ، ويُنظَر إليهم على أنهم واحدة من الشرائح الدنيا في السلّم الاجتماعي بصرف النظر عما تملكه من مال وثروة ، وتضم هذه الشريحة الصنّاع التقليديين (النسيج – صياغة الذهب والمجوهرات والحلي – صناعة الأسلحة التقليدية – الحدادة – النجارة – ا لدباغة – الزيوت – الخياطة ...الخ) ، والحرفيين التقليديين (أمثال البناءين ، والمشتغلين بالبناء ولوازمه عموماً) ، وأصحاب المهن والخدمات التقليدية(الجزارين– الحلاقين – الحماميين...الخ)(٢).

* اليهود :

شكّل اليهود إحدى الشرائح الاجتماعية المحتقرة في المجتمع اليمني حيث اقتصر نشاطهم على الصناعات الحرفية التقليدية والمهنية والتجارة قبل ١٩٦٢م .

* العبيد :

أشار الباحث إلى أن شريحة العبيد في اليمن خلال المجال الزمني للدراسة كانت شريحة بسيطة أو قليلة العدد ، وقد ظلت محصورة في أوساط الأسرة المالكة ولدى بعض كبار ملاك الأراضي وعلى وجه الخصوص في منطقة تهامة.

---

(١) قائد الشرجبي، مرجع سابق، ص٢٠٩.

(٢) نفس المرجع ، ص٢٣٠.

* الأخـــــدام :

وهؤلاء يحتلون المرتبة السفلى والأخيرة في السلم الاجتمـــاعي التقليـــدي ، ويواجهـــون باحتقار شديد من كافة الشرائح الاجتماعية الأخرى ، حيث يعيشون على هامش المجتمع وهـــم بالكاد يعتبرون مواطنين.

* الشرائح غير التقليدية :

ويعني بهم من يمارسون مهناً أو أعمالاً غير تقليدية أو هي بالتحديد أعمالاً حديثة نســبياً ارتبطت باتصالهم بتلقي ثقافات وتعليم حديث ، كما أنهم لم يرثوا بالضرورة تلك المهـــن مـــن آبائهم ، وقد وصفها الباحث بأنها غير تقليدية وتنقسم إلى ثلاث شرائح.

* الضباط العسكريون :

وهم ذوو أصول اجتماعية غير متجانسة فمنهم ضباط من أسر هاشمية أو من قضـــاة أو من أسر مشائخ وتجار وفلاحين بل من شرائح اجتماعية دنيا(١).

* المثقفـــون العصريون:

يصفهم الباحث بأنهم من تلقوا تعليماً عصرياً حديثاً متوسطاً أو عالياً خارج الوطن ، وهم في أصولهم الاجتماعية غير متجانسين ، فغالبيتهم من أوساط برجوازية صغيرة(٢) بالإضـــافة إلى انحدار عدد لا بأس به منهم من شرائح اجتماعية أخرى مثل السادة والقضـــاة والمشـــائخ وكبار الملاك والتجار وأغنياء الفلاحين بل والفقراء منهم.

*العمال المأجورون:

تركز العمل المأجور في الغالب في مدينة الحديدة (كونها الميناء الرئيسي للبلاد) التـــي شهدت نشاطاً أكثر من غيرها من المدن في الحركة التجارية (استيراد وتصدير) والصـــناعات البسيطة التي تمثلت بالعدد الضئيل من معامل حبوب البن ودباغة الجلود والصباغة والحياكـــة وحلج القطن وطحن الحبوب واستخراج الملح والمواصلات والإنشاءات وبعض الخدمات.

وفي نهاية بحثه وضح الباحث في الخاتمة محددات دراسته لتلك الشرائح على الأســس الآتية: (٣)

- العامل السلالي والديني.

---

(١) قائد الشرجبي ، مرجع سابق ، ص٢٨٠-٢٨١.

(٢) نفس المرجع، ص٢٨٣.

(٣) نفس المرجع ، ص٢٩٣-٢٩٥.

- عامل الوراثة،
- عامل المهنة،
- العامل الاجتماعي،
- العامل الاقتصادي.

كما عاد – الباحث – بعد تقسيمه السابق للشرائح الاجتماعية على النحو الذي عرضناه إلى وضع تقسيم آخر أجمله في ثلاث شرائح:

- **شرائح عليا** : السادة ، القضاة ، المشائخ ، وكبار التجار.
- **شرائح وسطى** : الفلاحون ، والتجار ، وضم إليهم الضباط ، والمثقفين العصريين.
- **شرائح دنيا** : كل من مارس حرفاً تقليدية خدمية للآخرين ، وكذلك الصناع والمهنيون التقليديون ، والقشامون ، واليهود ، والعبيد.

مناقشة وتعقيب :

تُعتبر هذه الدراسة رائدة ، ذلك لأنها حاولت – برؤية اجتماعية – تشخيص وتحليل مكونات الواقع الاجتماعي للمجتمع اليمني في جزئه الشمالي قبل ثورة ٢٦سبتمبر ١٩٦٢م وبدرجة كبيرة من الجدية العلمية رغم الصعوبات العديدة التي واجهها الباحث شأنه شأن الكثير من الباحثين الذين تصدوا لدراسات كهذه خصوصاً فيما يتصل بهذا التداخل والتشابك في مكونات المجتمع المختلفة الأمر الذي قاده إلى خلط في تصنيفات التركيب الاجتماعي، لذلك نجد محددات دراسته قامت في بعضها على أساس المهنة وعامل الوراثة وفي بعضها على أساس التقسيمات السلالية والمذهبية غير الواقعية في تصنيف التركيب الاجتماعي ، حيث لا يمكن أن تكون السلالة في نهاية المطاف سبباً في جعل فئة معينة تمثل المرتبة الاجتماعية العليا ، وهو ما حاول تكريسه نظام الحكم الإمامي السلالي قبل ثورة ١٩٦٢م ليستحوذ بشكل شبه كلي على السلطة والثروة محافظاً بذلك على هيمنته واستغلاله للغالبية من السكان إدراكاً منه بأن العامل الاقتصادي يعد أهم العوامل التي تبقي أفراد هذه الفئة متميزة في دورها وسلطتها على أفراد المجتمع وليس الانتماء السلالي بدليل أن فقراء شريحة السادة كانوا في بعض أوجه حياتهم يتقاربون في معاناتهم مع الفئات المعدمة الأخرى في المجتمع.

- لم يطلق الباحث أي مفهوم على التكوين الاجتماعي لصعوبة ذلك – بحسب تعبيره – وجعل ذلك متروكاً أمام الباحثين من بعده مبيناً صعوبة إطلاق مفاهيم ومصطلحات علم الاجتماع على المجتمع التقليدي المدروس.

- عدد الباحث الكثير من الشرائح الاجتماعية واتضح عند ذلك أن هناك خلطاً بين الفلاحين والقبائل حيث أجملهم في شريحة الفلاحين.
- التقسيم الذي أورده الباحث تقسيم صامت ، ذلك لأنه لا يوضح المواقع الطبقية الحقيقية لهذا التركيب.
- ظهر واضحاً عندما تناول الباحث شريحة المشائخ أنه لم يفرق بين مشائخ الأرض ومشائخ القبائل ، حيث أن مشائخ الأرض يمتلكون أراضي زراعية واسعة ويتواجدون في المناطق الخصبة كذي السفال والعدين ووادي زبيد ووادي مور ووادي رماع ودلتا لحج وأبين وغيرها ، بينما نجد مشائخ آخرين يعتمدون على الوجاهة كمشائخ القبائل في المناطق الشمالية ، حيث أشار الباحث نفسه: "إذا ما حدث أن تولى المشيخة شيخ فقير – وهو امر وارد وإن كان نادراً فإن أفراد القبيلة وأبناء المنطقة قد يسارعون إلى مساعدته لتحسين مستواه الاقتصادي لكي يظهر بالمظهر المناسب والمشرف أمام مشائخ القبائل الأخرى على الأقل"(١) وهذا يعتبر فرقاً جوهرياً بين مشائخ الأرض ، ومشائخ القبائل.
- وصف الباحث مجموعة كبيرة من الشرائح الاجتماعية التي يتشكل منها التركيب الاجتماعي ولكنه عاد في نهاية الدراسة وأجملها في ثلاث شرائح الأمر الذي يقود إلى الارتباك في فهم ماهية هذه الشرائح ، وكما نعرف أن الشريحة هي جزء من الطبقة الاجتماعية كما أشار نيكوس بولانتزاس إلى أن الشريحة الاجتماعية لا تشكل قوى اجتماعية فيما بعد وإنما تشير إلى الفئات والأقسام التي تعيش على هامش الطبقات الاجتماعية والتي تعتبر ناتجاً ثانوياً لتركيبة أساليب الإنتاج وبالتالي لا تشكل قوى اجتماعية(٢).

وترى الباحثة أن هذه الدراسة وغيرها من الدراسات الأخرى ستستفيد منها وتعتبرها نقطة انطلاق في دراستها للتركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني المعاصر، ومع ذلك وجدت الباحثة في هذه الدراسة ما يميزها عن غيرها خصوصاً تناولها بصورة مباشرة للتركيب الاجتماعي للمجتمع قبل ثورة ١٩٦٢م على النحو الذي افتقرت إليه – بهذا الجلاء – بعض الدراسات الاجتماعية الأخرى.

---

(١) قائد الشرجبي ، مرجع سابق ، ص٧١.

(٢) نيكوس بولانتزاس ، مرجع سابق ، ص٩٨.

جـ - الدراسة الثالثة : تغير النسق الاجتماعي والاقتصادي في القرية اليمنية منذ الخمسينات وحتى الثمانينات في القرن العشرين - دراسة نظرية ميدانية*

تنصبّ الدراسة بشكل أساسي على دراسة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على القرية اليمنية في المحافظات الشمالية منذ الخمسينات وحتى الثمانينات من القرن العشرين ، حيث تعرض المجتمع اليمني في مرحلة ما بعد ثورة ١٩٦٢م إلى عملية تغير اجتماعي - اقتصادي سريع نسبياً سواءً في المدينة أو القرية التي هي موضوع الدراسة. ومن خلال دراسة الباحث لهذا النسق الاجتماعي تطرق أيضاً لدراسة التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني قبل وبعد ثورة ١٩٦٢م ، حيث أشار الباحث إلى أن التركيب الاجتماعي "اتسم بوجود تدرج اجتماعي وحقيقي قائم على التمايز والصراع الاجتماعي بأبعاده الأفقية والعمودية المختلفة"(١).

وتناول الباحث بإيجاز الدراسات السابقة التي تقاربت في موضوعاتها مع دراسته ، حيث انطلق من نقد سابقيه من نقطة مفادها أن معظم الباحثين (ولو بدرجات متفاوتة) غاب عنهم البعد الجدلي (التأثير والتأثر) بين العوامل الاقتصادية وغيرها من العوامل الأخرى، ومن خلال تحليله لتلك الدراسات توصل إلى أن بعض المفاهيم التي أطلقت على فئات اجتماعية بعينها كالسادة والقضاة لا تعتبر دقيقة في مضامينها خصوصاً إطلاق مفهوم الطبقة عليها، مؤكداً على مفهوم الفئة الاجتماعية في توصيفه لهم شأنهم في ذلك شأن فئات اجتماعية أخرى ، أما الأخدام والعبيد فهم لا يمثلون طبقة أيضاً حيث اعتبر ذلك مخالفاً للتعريف العلمي للطبقات ، ورأى أن العبيد بقايا رواسب طبقية اجتماعية لا وجود لها اليوم ، أما الأخدام فهم طائفة منبوذة وليسوا طبقة(٢).

وانتقدت الدراسة أيضاً العوامل غير الاقتصادية والدينية والعرقية والقبلية والوراثية ... الخ التي فسرت بها مستويات التدرج الاجتماعي في المجتمع اليمني على حساب العامل الاقتصادي التي تحول دون رؤية الصفات - الجوهرية - المشتركة بين الملاك الكبار سواءً كانوا من السادة أو المشائخ أو القضاة أو التجار والذين كانوا جميعاً يملكون مساحات واسعة من الأراضي المزروعة ويستغلونها بطرق المشاركة (المحاصصة) أو العمل المأجور

• محمد محمد أبو بكر الحداد، تغير النسق الاجتماعي - الاقتصادي في القرية اليمنية منذ الخمسينات وحتى الثمانينات - من القرن العشرين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة صنعاء كلية الآداب قسم علم الاجتماع ، ١٩٩٣.

(١) نفس المرجع، ص٧٩.

(٢) محمد الحداد ، مرجع سابق ، ص٨٢.

ولديهم فائض نقدي كبير ويسيطرون على قسم هام من التجارة ويمثلون المناصب الحكومية الهامة، وهذا أقوى من كل الألقاب والامتيازات الفرديـــة ذات الطـــابع الـــديني أو القبلـــي أو الوراثي أو العائلي التي كانت تبدو في الظاهر مميزة لبعضهم عن الآخــر[1] ، كمـــا ســـعت الدراسة إلى إجلاء الغموض والتداخل الذي اتصف به التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني قبل ثورة ١٩٦٢م باعتباره أقل وضوحاً وتبلوراً مقارنة بالمجتمعات الصناعية الرأسمالية المتقدمة، وكذلك بالمجتمعات الإقطاعية الكلاسيكية سواءً في نموذجها الغربي أو الشـــرقي (الأســيوي)، حيث انطلقت الدراسة في تفسيرها ذلك إلى أن العلاقات الإنتاجية والاجتماعية القائمـــة علـــى أنماط مختلفة من الملكية وبعض صور التمايز والصراع الاجتمـــاعي التـــي ســـاعدت فـــي صياغتها إلى جانب العامل الاقتصادي المتمثل بدرجة أساسية في التفاوت في ملكيـــة وســـائل الإنتاج (الأرض) وأنماط استغلالها وعوامل متفاعلة ومتداخلة مع العامل الاقتصادي كالنســـب والعصبية والقبلية والعشـــائرية والعلاقـــات القرابـــية ...الـــخ، وفوقيـــة كالـــدين والدولـــة والأيديولوجية...الخ بل وحتى جغرافية ، بالإضافة إلى عوامل أخـــرى كالمســـتوى المتـــدني لتطور القوى المنتجة ، وانتشار الأمية وانخفاض مستوى الوعي ، كل ذلك ساعد على جعـــل التركيب الطبقي للمجتمع اليمني قبل الثورة أقل وضوحاً وتبلوراً مقارنةً بالمجتمعات الصناعية الرأسمالية المتقدمة[2].

كما أشار أيضاً إلى أن فهم الصراع والتمايز الاقتصادي – الاجتماعي لا يتم من خـــلال العوامل غير الاقتصادية (قبلية وعشائرية دينية ، عرقية وقرابية) فقط بل وبدرجـــة أساســـية بفعل تأثير العامل الاقتصادي المتمثل في التفاوت في توزيع الملكية ، ولهذا رأت الدراســـة أن مفهوم الطبقة لديها يعني أنه مركب اقتصادي اجتماعي يتكون من ملكية وسائل الإنتاج والدخل والمكانة[3]. وفي ضوء ذلك المفهوم حدد الباحث القوى الاجتماعية الرئيسية المكونة للمجتمـــع اليمني قبل ثورة ١٩٦٢م فحدد بصورة عامة أربع مجموعات طبقية اجتماعية فـــي المجتمـــع اليمني وهي :

* الطبقة العليا :

وهي ذات الامتيازات المادية والمعنوية وتضم الأسرة المالكة من بيـــت حميـــد الـــدين، كبار السادة، كبـــار المشـــائخ، كبـــار القضـــاة، كبـــار مـــوظفي الدولـــة، كبـــار المـــلاك، كبار التجار.

---

(١) محمد الحداد نفس المرجع ، ص٨٣.

(٢) نفس المرجع والصفحة.

(٣) نفس المرجع ، ص٨٤.

* الطبقة الوسطى :

وتضم بقية السادة والقضاة ومتوسطي موظفي الدولة والفلاحين الأغنيــاء المتوســطين، ومتوسطي التجار ومن في حكمهم.

* الطبقة الثالثــة :

وتشمل الفلاحين الصغار والفقراء والمعدمين وصغار التجار وصغار الموظفين وعمال الموانئ والنقل ومن في حكمهم.

* الطبقة الدنيــا :

وتضم أصحاب المهن والحرف المتوارثة التي كان يُنظر إليهــا بنــوع مــن الاحتقــار والدونية كالحلاقين والخرازين والدباغين والحائكين والغزالين والحدادين والخزافين والقشامين وأصحاب المقاهي العامة والأخدام والدواشين والطبالين ، وقــد كــان الحــراك الاجتمــاعي العمودي بين أصحاب هذه المهن والحرف المتوارثة وبين بقية الجماعات والفئات الاجتماعيــة الأخرى من السادة والمشائخ والقضاة والفلاحين أمراً بالغ الصعوبة ، كما أنه لا يســمح لهــم بالوظائف الحكومية وخاصة الالتحاق بالجيش والأمن.

وترى الدراسة أن هناك تداخلاً وتفاعلاً جدلياً بين العوامل الأفقية والعوامل العمودية في تكوين التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني القائم على التمايز والصراع[١].

كما أكدت الدراسة أيضاً على أن عملية التمايز والصراع الاجتماعي والطبقي بين سكان المجتمع اليمني قد سارت بوتيرة أسرع مع التحولات الاقتصــادية والاجتماعيــة والسياســية والثقافية التي طرأت على المجتمع اليمني في مرحلة ما بعد الثورة ، ويأتي في طليعــة هــذه التحولات التغلغل المتزايد لنمط الإنتاج الرأسمالي التبعي والذي ظل ومــا يــزال يســهم فــي تكريس عوامل التمايز والصراع الاجتماعي الطبقي بين السكان بأبعاده الأفقية المختلفة، حيــث ساهم تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالي في البلاد مع غيره من العوامل الأخرى كالهجرة – مثلاً – في تحول الطبقة التجارية المحلية القائمة على الوساطة بــين الأســواق المحليــة مــن جهــة والأسواق الأوروبية والأمريكية من جهة أخرى ، من الغنى النسبي إلى الغنى شــبه المطلــق نتيجة لاحتكارها الجزء الأكبر من التجارة الخارجية القائمة على الاستيراد في المحــل الأول وفي تحول بعض كبار مُلاّك الأراضي من مشائخ وسادة وقضاة وأبنائهم فــي الاســتثمارات التجارية والعقارية والمصرفية وفي استهلاك كمالي مظهري طائش[٢].

---

(١) محمد الحداد مرجع سابق ، ص٩٢.

(٢) نفس المرجع ، ص ١٣٦.

أشارت الدراسة أيضاً إلى أن التمايز والصراع الاجتماعي والطبقي يعمل على تكريسه وتعزيزه أبعاد بنائية عمودية كالولاءات والتحيزات التقليدية من قبلية وعائلية وجهوية ومذهبية وسياسية ومهنية وغيرها من الولاءات الضيقة الأخرى التي تعمل على تعزيزها علاقات التبعية الاقتصادية وأنماط الإنتاج المتعددة والتفاوت في مستوى الحياة المعيشية بين المدينة والقرية وغيرها من العوامل الأخرى التي يعيشها المجتمع اليمني(١).

وبناءً على ما تقدم صنف الباحث الطبقات والفئات الاجتماعية الأساسية في المجتمع اليمني ما بعد ثورة ١٩٦٢م على النحو التالي:

* **الطبقة العليا :**

وهي تتمتع بالامتيازات الاقتصادية والسياسية وتستفيد على حساب الجماعات والفئات الفقيرة في ا لقرى والمدن وتميل في الغالب إلى الاستهلاك الترفي والمظهري غير الرشيد، حيث يعتبر هذا النوع من الاستهلاك لدى الجماعات الاجتماعية التي تتكون منها الطبقة – العليا – ذا تكون سابق على الرأسمالية يمتلك القوة والنفوذ والهيبة والجاه في المجتمع. وتضم هذه الطبقة كبار الملاك والحائزين الزراعيين وأصحاب الممتلكات العقارية الكبيرة وكبار التجار والمقاولين والمصرفيين وأصحاب الشركات الاستثمارية والفنادق الكبيرة والمصانع الخاصة المتوسطة – الصناعات التحويلية – وكبار موظفي القطاع العام والمختلط والخاص من عسكريين ومدنيين وغيرهم ، ويعتمد قطاع هام من أفراد هذه الطبقة في نفوذهم ومكانتهم الاقتصادية والاجتماعية على مركب من الثروة والجاه . كما هو الحال بالنسبة لبعض كبار مشائخ واعيان المناطق القبلية والفلاحية.

* **الطبقة الوسطى :**

وتضم جماعات اجتماعية غير متجانسة ، متوسطي الفلاحين ، متوسطي التجار ، متوسطي الموظفين في القطاع العام والمختلط والخاص كضباط الجيش والأمن والشرطة وكبار المهنيين من أطباء ومحامين ومهندسين ومحاسبين ومدرسين وأساتذة الجامعات والشرطة وغيرهم.

* **الطبقة الثالثة :**

وتضم جماعات وفئات اجتماعية عديدة ، كالفلاحين الصغار والفقراء وصغار التجار والموظفين الصغار في القطاع العام والمختلط والخاص وصغار الحرفيين والمهنيين ، عمال الصناعة والعمال الزراعيين الذين يعملون لدى الغير بأجر نقدي مستديم ومؤقت وغيرهم.

---

(١) محمد الحداد مرجع سابق ، ص١٣٦.

* الطبقة الدنيا:

وتشمل جماعات وفئات اجتماعية عديدة : الأخدام والجزارين والحلاقين والدواشين والخزافين والغزالين والنساجين والقشامين وغيرهم من أصحاب الحرف والمهن المتوارثة التي ينظر لها بدونية واحتقار بدرجات متفاوتة.

ويرى الباحث أنه بالرغم من أن أصحاب هذه الحرف والمهن المتوارثة قد تمكنوا نسبياً في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية الجديدة من الالتحاق في سلك التعليم والجيش والأمن ومن مزاولة مهن وحرف أخرى جديدة غير المهن والحرف التي زاولها آباؤهم ، فإن الحراك الاجتماعي العمودي بين معظم هذه الجماعات والفئات الأخرى التي تنتمي إلى فئات السادة والقضاة والمشائخ والفلاحين لازال ينطوي على نوع من الصعوبة بل وشبه الاستحالة(١).

تعقيب على الدراسة:

الدراسة في مجملها دراسة رائدة وهي أول دكتوراه يمنحها قسم علم الاجتماع في جامعة صنعاء ١٩٩٣، ودراسة ممتازة قدمت تفسيراتها العلمية وتوضيحاتها فيما يتعلق بمجتمع القرية اليمنية. وإذا وجه للباحث أية ملاحظات فإن ذلك لا يقلل من قيمة العمل بل محاولة الآخر الاسترشاد وتلمس الطريق.

- قسّم البحث التركيب الاجتماعي إلى أربع طبقات: عليا ووسطى وثالثة ودنيا ، حيث أجمل كافة فئات المجتمع في هذه الطبقات، وفي هذا قدر كبير من التسطيح والتبسيط غير الموضوعي الذي سبق أن تعرض له بالنقد عند تناوله لدراسات أخرى مماثلة.
- غلب على عرضه للتمايز والصراع الاجتماعي بعض الخلط في استخدام مفهوم الطبقات والفئات وتصنيف بعض الجماعات الاجتماعية أحياناً على أنها مجموعة طبقية وأحياناً أخرى على أنها طبقة اجتماعية – عليا – وسطى – ثالثة – دنيا.
- أشارت الدراسة إلى وجود قوى برجوازية تجارية نامية ، لكنها لم تُشر إلى طبيعتها وكيفية تكونها وتصنيفها وموقعها من التدرج الاجتماعي.
- أشار الباحث إلى أنه تناول في دراسته النسق الاجتماعي في القرية لكننا وجدناه تحدث عن المجتمع ككل ، فقد تناول التركيب الاجتماعي في القرية كما تناوله في المدينة بنفس المحددات وبنفس التشكيلة ، ولم نلاحظ أن هناك فرقاً بين التركيب الاجتماعي للقرية والمدينة (زماناً – ومكاناً).

---

(١) محمد الحداد ، مرجع سابق ، ص١٢٧.

- أجمل متوسطي موظفي الدولة جميعاً في الطبقة الوسطى ، مع أنه لـم يوضـح طبيعـة مواقعهم المتباينة في إطار بناء السلطة ومدى ارتباطهم المتباين بأشكال الاستغلال.
- تتفق الباحثة مع هذه الدراسة في تحديدها لنمط الإنتاج الرأسمالي ونمـط الإنتـاج شـبه الإقطاعي الذي تطرق له الباحث بشكل غير مباشر حيث يؤكد الباحث على طبيعـة هـذا النشاط الاقتصادي التبعي الذي يعمق الاستغلال والتمايز الداخلي والتبعية الخارجية.
- تتقارب الدراسة في إطارها العام مع الدراسات السابقة وإن اختلفت معها أو تميزت عنهـا في بعض الجزئيات التي لا تغير كثيراً من مضمونها العام مثل الاختلاف حـول مفهـوم الطبقة ، الشريحة ، الفئة ، والاتفاق من جميع الباحثين على أن هنـاك تمـايزاً اجتماعيـاً ملحوظاً وإن اختلفت تسميات هذه الفئات المتمايزة.
- حكمت الدراسة ولو بصورة نسبية كسابقاتها على التركيب الاجتماعي بـالجمود ، وهـذا يتنافى مع طبيعة الحياة الاجتماعية وقانون الجدل الاجتماعي التـاريخي ، بـدليل تفاعـل العديد من العوامل التي ترتب عليها قيام ثورة ١٩٦٢م حيـث وجـدنا أن قيـام الثـورة وحمايتها لم يقتصر على بعض أبناء الطبقات العليا فقط بل كان لأبناء الفقراء والفلاحـين المعدمين والفئات الدنيا التي صُنِّفت على أنها ناقصة ومحتقرة كان لهـؤلاء دور متميـز جعل أبناءهم يقفزون إلى المستويات الاقتصادية الاجتماعية العليا طوعاً وقسراً مما أسـهم ولا يزال يسهم في إعادة صياغة التركيب الاجتماعي على نحو آخر .
- كشف الباحث بأسلوب مميز عن طبيعة العلاقات التي سادت بين فئات وشرائح المجتمـع اليمني مستعرضاً الكثير من الجزئيات والظواهر التي ساهمت في تكـريس ذلـك الواقـع الاجتماعي بتمايزه وصراعه الاجتماعي المشوه.
-

د – الدراسة الرابعة : الانتلجنسيا اليمنيـة : النشـوء والتطـور مقارنة سوسيولوجية*

تناول الباحث في الفصل الأول من دراسته التنضيد الاجتماعي للمجتمع اليمني للفترة من أواخر القرن التاسع عشر حتى ١٩٤٣م ، وفي هـذا الموضـوع تعـرض الباحـث لـبعض الدراسات السابقة التي كان من أهمها دراسة حمود العودي، الذي رأى الباحث أنها استخدمت المقاربة الجدلية ذات المرجعية الماركسية المنحصرة في إطار النظريـة الجـاهزة، واعتبـر الدراسات ذات المرجعية البنيوية الوظيفية أكثر قُرباً للواقع الاجتماعي اليمنـي مثـل دراسـة

* عبداللطيف الأدهم ، الانتلجنسيا اليمنية : التطور والنشوء ، جامعة تونس الأولـى ، كليـة الدراسـات الإنسـانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، ١٩٩٧ ، رسالة دكتوراه غير منشورة.

فضل أبو غانم وقائد الشرجبي وبوجرا وسارجنت ، ورأى أنه لا يمكن تعميم كل المعلومات الواردة في كل دراسة لأنها (كل على حدة) ركزت على جزء من اليمن وعلى أوساط ريفية أو حضرية معينة[١]. إضافةً إلى ذلك كان لبعض هذه الدراسات مثل دراسة قائد الشرجبي حدودها النظرية أيضاً إذ تتداخل لديه المجموعات الاجتماعية التي يتكون منها نظام التراتب حيث دمج في الآن نفسه بين ما أسماه بشريحة كبار المُلاّك وكبار التجار وشريحة صغار التجار وشريحة الفلاحين وهي فئات اجتماعية مهنية مع مجموعات اجتماعية واقعية (على حد تعبيره) السادة والقضاة في حين أنه يتم التمييز في التحليل السوسيولجي بين التصنيف الذي أساسه الفئات الاجتماعية المهنية والتصنيف الذي أساسه مجموعات اجتماعية واقعية ، فالأول يحيل إلى مجموعات مجردة لأنه تصنيف يعده الباحث انطلاقاً من عدد من المعايير التي يختارها كالمهنة والدخل، والثاني يحيل إلى مجموعات واقعية لها أسس تصنيفها التي تُستَمَدّ من الواقع والتي تختلف من تنضيد اجتماعي إلى آخر[٢].

كما استعان الباحث في دراسته هذه بالطرح الفيبري وذلك للتمييز بين البُعد البنيوي والبُعد الدينامي لهذا التنضيد.

قسّم الباحث دراسته على أساس البُعد البنيوي فرأى أن التنضيد الاجتماعي للمجتمع اليمني يقع في إطار المجموعات الاجتماعية الواقعية (على حد تعبيره) وهي ليست فئات اجتماعية مهنية وإنما مجموعات اجتماعية واقعية واستعمل مفهوم الشريحة أيضاً ذلك أن تداول هذا المفهوم يدل على المكانة[٣] ، كما نوّه أنه لم يستخدم مفهوم طائفة لأنها ترتبط بنمط معين من التنضيد الاجتماعي المغلق الذي تشكل المهن في علاقتها بالطهر أساساً لتراتب الطوائف، كما أنه لم يستخدم مفهوم طبقة لأن هذا المفهوم (لديه) يدل على نمط من التنضيد الاجتماعي المفتوح ويشكل العامل الاقتصادي فيه أساساً بتصنيف المجموعات الاجتماعية ولتراتبها أيضاً ، واستخدم الباحث مفهوم التوزيع المراتبي للمجموعات الاجتماعية على أساس اجتماعي ثقافي ذي علاقة بتصور معين للشرف بالإضافة إلى العنصر المتعلق بمعايير ومظاهر تمايز المجموعات التي يتكون منها هذا التنضيد[٤] وهي كما يلي:

---

(١) عبد اللطيف الأدهم ، مرجع سابق ، ص١٧.

(٢) نفس المرجع ، ص١٨.

(٣) نفس المرجع ، ص١٩.

(٤) نفس المرجع والصفحة.

* **شريحة السادة :**

رأى الباحث أن هذه الشريحة استمدت مرتبتها الاجتماعية من نَسَبها الـذي يعـود إلـى الحسن والحسين ابنَي علي بن أبي طالب من زوجته فاطمة الزهراء وبالتالي البيت النبوي(١). ولدى الباحث ثلاثة معايير للتمايز فيما بين كافة الفئات الاجتماعية ، منها ماهو ذو مضـمون اجتماعي ، وآخر اقتصادي، وثالث رمزي، حيث اعتبر أن أهم معيـار للتمـايز الاجتمـاعي يتمثل بالزواج الداخلي خاصةً بالنسبة للإناث اللاتي كان يُمنع عليهن الزواج من خارج العائلة ، أما الذكور فكان بإمكانهم الزواج من الشرائح الاجتماعيـة الأخـرى مـا عـدا المحتقـرة. كما اعتبر الباحث أن هم معيار للتمايز الاجتماعي عند أبناء هذه الشـريحة يتمثـل بنظـرتهم الخاصة "للثقافة المشروعة" وما تحمله من مضامين حول المهن المرتبطـة بالمجـالات التـي تحتاج "إلى رأسمال ثقافي" حيث اقتصر عملهم في جُلّـه علـى شـغل المواقـع الحكوميـة والمتوسطة والصغيرة ومهنة التدريس والتجارة عند الغالبية منهم، أما بعضهم، وخاصةً مـن يعيش في الريف اليمني، فتُعطى له الهبات والإكراميات من المحاصيل الزراعية مـن نسـاء القرية لقاء عمل بعض الأدعية والتمـائم ، وكـان مـنهم أيضـاً مـن شـكلت المحاصـيل الزراعية للأرض التي يمتلكونها ويزرعهـا غيـرهم فـي أغلـب الحـالات مصـدراً مـن مصادر معيشتهم ، كما حدد الباحـث لنفسـه معيـاراً ثالثـاً أسـماه بالمعيـار المعنـوي أو الرمزي الذي يتمثل في بعض السلوكيات التي كانت الفئات الأخـرى تمارسـها تجـاه هـذه الفئة كتقبيل الأيادي والتسميات وتقديمهم فـي المأكـل والركـوب والمصـافحة وكـل مـا يوحي بشرف أو تشريف(٢).

* **شريحة القضاة :**

وتمثل المرتبة الثانية في التنضيد الاجتماعي ويشير الباحث إلى أنهم ينتمون إلى السلالة القحطانية وبعض منهم يرجع إلى قبيلة قريش العدنانية ولهم نفس المعايير الاجتماعيـة التـي تتميز بها شريحة السادة خاصةً في الزواج حيث يحق الزواج من بقية الشرائح ما عدا نسـاء شريحة السادة والشرائح المحتقرة ، وكانوا يقومون ببعض الأنشطة كالتحكيم فـي المنازعـات العامة المتعلقة بـالميراث والـزواج والطـلاق بالإضـافة إلـى كتابـة الأدعيـة والتمـائم وقراءة الأناشيد الدينية ومنهم من امتهن التجارة ، وكـذلك لهـا رموزهـا التمايزيـة فـي الملبس والسلوكيات.

---

(١) عبد اللطيف الأدهم ، مرجع سابق ، ص٢٠.

(٢) نفس المرجع ، ص٢٢.

* **شريحة المشائخ :**

ويقصد بها الزعامات القبلية وتمثل أفراد هذه الشريحة الاجتماعية المرتبة الثالثة، حيث يستمد هؤلاء مرتبتهم الاجتماعية من الزعامة الوراثية ومن أصلهم السلالي القحطاني، وكانوا يقومون بالأعمال التي تتناسب مع مكانتهم كالتحكيم بين القبائل ويحصلون على معيشتهم من الدولة أو السلطة الاستعمارية من رواتب مقابل ولائهم[١].

* **شريحة القبائل :**

وهم الأفراد الذين تتكون منهم الوحدات القبلية ، وتحتل هذه الشريحة المرتبة الرابعة وقد احتلت هذه الشريحة الاجتماعية هذه المرتبة لكون أفرادها لا يعودون بنسبهم إلى الأصل السلالي العلوي ومنه إلى البيت النبوي (حالة أفراد شريحة السادة) ويفتقدون الرأسمال الثقافي (حالة القضاة) والدور السياسي (حالة المشائخ) ولكونهم ظلوا مقابل ذلك يحتفظون مقارنة مع شريحة ناقصي الأصل وشريحة الأخدام بانتمائهم إلى خط نسبي يعود بهم إلى جدهم الأول قحطان[٢]، وعلاقات الزواج في هذه الشريحة لا تختلف عما كان سائداً في شريحة المشائخ والقضاة، وكانوا يمارسون مهنة الزراعة ورعي الأغنام والماشية ويقومون بزراعة الحبوب لأن بعض المحاصيل كانت تقوم بها إحدى الفئات الاجتماعية التي تنتمي إلى ناقصي الأصل. وفي بعض المناطق يملكون قوافل لنقل البضائع والمسافرين ويحتكرون حمل السلاح الناري[٣].

* **شريحة ناقصي الأصل:**

أصلهم غير معروف ولهذا يُسمَّون بناقصي الأصل ، وتنتمي إلى هذه الشريحة فئات مهنية مختلفة تتراتب داخلياً دون أن يغير ذلك من مرتبتها الاجتماعية ولا يمكنهم الزواج إلا من نفس شريحتهم حتى وإن تغيرت وضعيتهم الاقتصادية والسياسية ، والأعمال التي يقومون بها محتقرة في نظر الثقافة المشروعة وترتبط في الغالب بالعمل اليدوي وتدخل الدباغة والحياكة والصباغة والحلاقة والحجامة والجزارة وصيد الأسماك ضمن هذه المهن ، وما يميزهم أنهم لا يحملون السلاح الناري[٤].

---

(١) عبداللطيف الأدهم ، مرجع سابق ، ص٢٥.

(٢) نفس المرجع ، ص ٢٦.

(٣) نفس المرجع ، ص٢٦-٢٧.

(٤) نفس المرجع ، ص٢٨.

* شريحة اليهود :

وتحتل المرتبة السادسة في التنضيد الاجتماعي ، وقد أعاد الباحث احتلالها لهذه المرتبة إلى العامل الديني إلا أنه استدرك الأمر وأضاف أنه لم يبحث بشكل متعمق . كما يقومون بالعمل في كثير من المهن كالصناعات الجلدية والنسيجية والزراعية ومنهم من كان يعمل في أنشطة ذات أساس فكري[١] وفي التجارة.

* شريحة الأخدام:

يواجه أفراد هذه الشريحة بالاحتقار من كافة الشرائح الاجتماعية مما دفع ببعض الباحثين إلى اعتبارهم منبوذي المجتمع اليمني ، ويرجع أصلهم إلى السلالة الأثيوبية، ومرجعية ذلك مرتبط بالصراع الاقتصادي والديني والسياسي بين اليمن والحبشة ، ونظام الزواج لديهم داخلي ، ويقومون بأعمال النظافة والحمالة وكل الأعمال التي يُنظر إليها باحتقار[٢].

تعقيب على الدراسة :

- اتخذ الباحث من التفسير الفيبري الوظيفي منهجاً في تقسيم المجتمع وتوصيفه معتمداً في ذلك على المكانة والثقافة المشروعة والأصل السلالي (العرقي) للناس مبتعداً كلياً عن أي تحليل علمي لتبيان كيفية نشوء الفئات الاجتماعية المؤلفة للتنضيد الاجتماعي لديه وهيمنة بعضها على غيرها من الفئات الاجتماعية قروناً طويلة في تراتب اجتماعي رأسي مطلقاً في سياق دراسته لعدد كبير من التصنيفات اللامحدودة التي تجاهلت - كما أشار العودي - "القوانين الاجتماعية للطبقات الحقيقية في المجتمع محاولة إحلال الفئات والشرائح الهامشية في المجتمع محل الطبقات الرئيسية".
- تتشابه الدراسة في تصنيفها للمجتمع - رغم تناولها المجتمع قبل الثورة بعقود - مع العديد من الدراسات الأخرى اللاحقة ، وتظل للدراسة قيمتها الخاصة كونها حاولت التصدي لدراسة التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني في فترة زمنية لم تحظَ بالدراسة بشكل كبير من قَبل، حيث توفر للدارسين الآن فرصة للمقارنة بين ما كان عليه التركيب الاجتماعي للمجتمع في بداية القرن العشرين وما آل إليه في نهايته.
- أغرق الباحث في الوصف السطحي للمظاهر الشكلية للفئات المكونة للتركيب الاجتماعي قبل منتصف القرن العشرين على أساس محددات غير مادية موصياً بأن التركيب

---

(١) عبد اللطيف الأدهم ، مرجع سابق ، ص٢٩.

(٢) نفس المرجع والصفحة.

الاجتماعي ومكوناته ثابتة وأن لبعض شرائحه حقاً إلهياً والآخر حقاً عرقياً وأنها مغلقة لا مجال للتغيير في تراتبها (تنضيدها).

- خلطت الدراسة ، بين مشائخ القائل ومشائخ الأرض الذين يمثلون نمط إنتاج شبه إقطاعي يعكس بالتالي تركيبة اجتماعية مختلفة إلى حدٍ ما. كما خلط بين القبائل والبدو في حضرموت والمناطق الأخرى المتاخمة للصحراء.
- نقل الباحث صورة فوتوجرافية صامتة لا حركة فيها عن التركيب الاجتماعي تبدأ بشريحة السادة وتنتهي بشريحة الأخدام دون أي تحليل.
- لم يحدد الباحث الأسباب الجوهرية التي جعلت المجتمع ينقسم على هذا النحو من التنضيد الاجتماعي ، فقد اعتبر شرائحه عبارة عن جماعات واقعية يمكن دراستها دون اللجوء إلى كثير من النظريات الجاهزة (على حد قوله) مع أن الباحث نفسه استخدم المنهج الفيبري – الذي هو أيضاً منهجٌ جاهز.
- أوضح الباحث أن كثيراً من الفئات العليا وخاصةً فئة السادة اعتمدت في حياتها على جهود الشرائح الأخرى ، الأمر الذي جعلها شرائح غير منتجة وبالتالي قاد إلى خلخلتها وإخفاقها في قيادة المجتمع وعجزها في استيعاب حركته وتحسس آلامه.
- أغفل الباحث في دراسته بعض المعايير الأساسية اللازمة لتصنيف شرائح المجتمع ، مثل ملكية وسائل الإنتاج وموقع كل شريحة من سوق العمل وممارسة السلطة السياسية وحيازتها للثروة.

الاستفادة من الدراسات السابقة :

١) ومن خلال تلك الدراسات السابقة ستستفيد الباحثة في استخلاص أهم المعايير والمحددات الضرورية واللازمة لتشخيص وتحليل ودراسة التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني المعاصر مع إخضاع تلك المحددات نفسها للتحليل والدراسة لمعرفة مدى فاعليتها وتأثيراتها على الحراك الاجتماعي الذي تعرض له المجتمع اليمني في الثلث الأخير من القرن العشرين والنظر في وجود أو نشوء محددات أخرى أثرت على التركيبة الاجتماعية الراهنة.

٢) كشفت تلك الدراسات جوانب عديدة من حياة مجتمعنا اليمني محاولة فهم التركيب الاجتماعي المتداخل ومحللة لتركيبته الاجتماعية عمودياً وأفقياً منطلقة من أرضيات منهجية ومعرفية وأيديولوجية مختلفة ، الأمر الذي يجعل من دراستنا عملاً تراكمياً يضاف للجهود البحثية السابقة فيما بعد بغض النظر عن محدودية الفترة الزمنية المدروسة من قبل الباحثين أو اتصافها بعدم الشمولية في تغطية المجتمع اليمني خاصةً بعد الوحدة.

٣) ستستفيد الباحثة من دراستها لهذه الأبحاث معرفة ما طرأ على المجتمع من تغير في التركيب الاجتماعي أو معرفة مدى تداخل عناصر تركيبته القديمة مع تركيبته الجديدة مع تشخيص وتحليل القوى الاجتماعية التي يتشكل منها التركيب الاجتماعي وإدراك العوامل المختلفة التي جعلت من المجتمع اليمني ذا قابلية للتغير البطيء – على حد تعبير العديد من الباحثين – أو أن هذا التركيب لازال يحمل عوامل ضعف حراكه الاجتماعي والاقتصادي..

٤) أظهرت الدراسات السابقة (الفصل الثالث) أن هناك تراتباً اجتماعياً ، وتمايزاً طبقياً ، وإن اختلف الباحثون حول تسمية هذا التمايز والتراتب، وأن هناك إشكالية منهجية حول هذا التركيب الاجتماعي لازالت قائمة .

٥) أهم ما جاء في الدراسات السابقة أن ذلك التمايز والتراتب قائم لصالح الفئات ذات السلطة والمال ، فالتركيبة الاجتماعية القديمة للمجتمع المتمثلة بالهاشميين في أعلى الهرم والأخدام في أسفله تعني في نهاية الأمر أن هؤلاء "السادة" استفادوا من وجودهم في السلطة للاستحواذ أكثر على المال وبالتالي تحسين أوضاعهم .

الملاحظات العامة على الدراسات السابقة:

١) البعض منهم نقل نقلاً حرفياً عن الاتجاهات المثالية الوظيفية، دون تفهم لما يجري من تغيرات على التراث العالمي نفسه.

٢) الإغراق في تفصيلات جزئية لا تقدم شيئاً هاماً يُفهم منه الصورة العامة للمجتمع.

٣) عدم الاتفاق في استعمال المفاهيم والتباين الواضح فيما بينهم، فمنهم من أطلق مفهوم شريحة والآخر فئة وطبقة ومنهم من استخدم مفهوم التنضيد وهكذا ، الأمر الذي قاد إلى عدم وجود حد أدنى من الاتفاق على دلالتها.

٤) إهمال الدراسات الكلية عن المجتمع اليمني الشامل.

٥) عدم وجود قدر كاف من التواصل والاستمرارية والتراكم بين الدراسات المختلفة في الموضوع على نحو يسمح بإلقاء الضوء على التركيب الاجتماعي مما قاد إلى تكرار الدراسات السابقة ، كما رأينا ، ولهذا يعاد إنتاج الأفكار ذاتها[1].

---

(١) استفادت الباحثة من مقالة عزت حجازي حول الخريطة الاجتماعية لمصر . المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، المجلد الرابع والعشرون ، ع٢ ، مايو ١٩٨٧م ، ص٢٨.

الباب الثاني
الدراسة التطبيقية

الفصل الرابع
أثر المتغيرات الاقتصادية على التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني المعاصر

الباب الثاني
الدراسة التطبيقية

الفصل الرابع
أثر المتغيرات الاقتصادية على التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني المعاصر

مقدمة.

أهم القطاعات الاقتصادية المؤثرة في التركيب الاجتماعي المعاصر.

١-القطاع التجاري في عقد الثمانينات.

٢-القطاع الصناعي في عقد الثمانينات.

- متغيرات النشاط الاقتصادي في المناطق الشمالية (ج.ع.ي). سابقاً.
- متغيرات النشاط الاقتصادي في المناطق الجنوبية (ج.ي.د.ش) سابقاً.
- الأوضاع الاقتصادية بعد الوحدة (١٩٩٠-٢٠٠٠م)
  * الاتجاهات الاقتصادية والملامح العامة لعقد التسعينات.
  * القطاع التجاري في التسعينات.
  * أثر تلك المتغيرات على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

٣-القطاع الزراعي.

- أهمية القطاع الزراعي.
- بعض الاختلالات الاجتماعية التي واجهها الريف اليمني بشكل عام
- الأوضاع الاجتماعية في ريف المناطق الشمالية.
- الأوضاع الاجتماعية في ريف المناطق الجنوبية.
- أثر المتغيرات الاقتصادية على التركيب الاجتماعي المعاصر.

مقدمة

تلعب المتغيرات الاجتماعية – الاقتصادية دوراً كبيراً في التأثير على طبيعة التركيب الاجتماعي وحراكه الأفقي والرأسي بل وتشكيله أيضاً، وذلك على ضوء فاعلية مخرجات هذه المتغيرات ، الأمر الذي بدت انعكاساته جلية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين على التركيب الاجتماعي الذي نسعى هنا للكشف عن طبيعة العلاقة التي نشأت أو تنشأ بينه وبين هذه المتغيرات "الاقتصادية الاجتماعية".

ومما لا شك فيه أن الأداة الرئيسية المعنية بتنفيذ تلك المتغيرات والمتمثلة بجهاز الدولة قد سارعت في إنجاز العديد مما عنيناه بالمتغيرات – على الصعيد السياسي – كإلغاء الكيانين الرسميين في شمال الوطن وجنوبه ودمجهما في كيان واحد بكل ما ترتب عليه من تغييرات كبيرة طرأت على المجتمع اليمني، واستيعاب كل ما ترتب على ذلك من إعادة تشكيل وتراتب لفئات وشرائح عديدة في المجتمع على نحو سلمي أو قسري ، وقد أسهمت الدولة بالدفع في الاتجاه الذي يعزز من نشوء تلك المتغيرات من خلال التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية واستصدار وتطبيق قوانين ترشيد الاستهلاك وقوانين تنظيم الاستثمار سواءً فيما كان يسمى باليمن الشمالي أو الجنوبي "قبل الوحدة".

وبناءً على ذلك سيستعرض هذا الفصل العديد من المتغيرات الرئيسية التي ترى الباحثة أن لها أثراً كبيراً في التركيب الاجتماعي الذي آل إليه المجتمع حتى نهاية العقد الأخير من القرن الماضي "العشرين" ، ومن الأهمية هنا الإشارة إلى أن التركيب الاجتماعي الراهن لم يستكمل بناء ذاته بعد ، وصولاً إلى التكوين الثابت نسبياً الذي يهدف للوصول إليه ، وذلك بسبب ما يتعرض له المجتمع من تفاعلات شديدة مع مختلف المتغيرات التي تسعى لإيجاد وخلق تركيبة متناسبة مع طبيعة التكوين الاجتماعي السائد في المجتمع ، وهو ما يمكن ملاحظته في الأثر الذي تُحدِثه تلك المتغيرات من خلال بعض الملامح الواضحة التي برزت لتعبر عمّا ترتب عليه من تغيّر في طبيعة التركيب الاجتماعي السائد ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١- نشوء أحياء جديدة "قصور وفلل كبيرة" يملكها أفراد ذوو طبيعة رأسمالية كالتجار الكبار ، وكبار الضباط ، وكبار الموظفين، كحي حده والحي السياسي في صنعاء ، والمجلية وصالة في تعز ، والكرنيش في الحديدة ، وفوة في المكلا ، وساحل أبين في عدن ، والأحياء الجديدة التي نشأت فوق الأرض الزراعية في إب ، وغيرها من

الأحياء، ويُستدل من ذلك على وجود تراكم مالي* ، أدى إلى نمـو فئـات رأسـمالية مشوهة ، إذا جاز لنا التعبير ، حيث جاءت هذه الفئات من أصول اجتماعية مختلفـة ، تحاول أن تتجاوز وضعها بالمصاهرة والتزاوج والمشاركة التجارية فيما بينها ، وفـي المقابل نجد لهذه الظاهرة نقيضها حيث نشأت عند أطراف المدن الكبيـرة والصـغيرة أحياء كثيرة للفقراء (أحياء الصفيح والقش ومخلفات البناء والمخيمات ، وبدون الحـد الأدنى من الخدمات المطلوبة).

٢- نشوء ظاهرة البذخ الاستهلاكي في المجتمع اليمني لدى الفئات الغنية والتبـاهي بـذلك من خلال:

أ – امتلاك القصور الفخمة وأرصدة مالية في الخارج.

ب – امتلاك السيارات الفارهة التي لا يستخدمها حتى منتجوها في اليابـان والغـرب الأوروبي والأمريكي.

جـ– إقامة الأعراس والولائم بطرق تتنافى مع واقعنا الاجتماعي الاقتصادي المتـدني وقيم وأخلاقيات المجتمع التقليدية البسيطة .

د – شيوع استخدام الشغالات الأجنبيات حتى وإن كانت ربة البيت غير عاملة.

هـ– المظهر البذخي في الملابس واقتناء الذهب خاصة بين النسـاء والمبالغـة فـي اشتراط كميته عند زواج البنت على حساب الرجل .

و – نوعية القات في الاستهلاك اليومي و"المواقف" والمناسبات العامة.

ز – حيازة العقارات والأراضي والمضاربة بالدولار في الأسواق.

٣- بروز وتبلور نظام المدارس والمستشفيات والجامعات الخاصة لتسـد حاجـة الفئـات الرأسمالية الصاعدة وتلبي متطلبات التوجه الجديد لنظام السوق.

٤- ظهور الأسواق التجارية الكبيرة التي تبيع أحياناً بالدولار لتوفر بذلك لزبائنهـا أحـدث المنتجات الغربية من موضة ومساحيق تجميل ووسائل ترفيه وكماليات مختلفـة يقابـل ذلك كله ما يلي:

١) أحياء فقيرة ذات بناء عشوائي تفتقر إلى الخدمات الضرورية بشـكل ملحـوظ ، وتكاد تشكل حول المدن الكبيرة أحزمة للبؤس وجيوبا للتخلف والعـوز والفقـر والأمية وبكل ما يترتب على ذلك من نتائج مختلفة ، حيث بـدأ الـبعض مـن الفئات المعدمة في البحث في براميل القمامة لسد حاجته.

• ازدهرت التجارة المصرفية والعقارية في حقبة الثمانينات والتسعينات ، وتحول عدد كبير من الأفراد إلى العمل في هذا الجانب مكونين تراكماً رأسمالياً ، يختلف عن التراكم الرأسمالي الإنتاجي ، واستعانوا بفارق العملـة وغـلاء الأرض وشهادات الاستثمار في تكوين ثرائهم.

٢) نزوح أعداد كبيرة من الأرياف إلى تقاطع الطرقات والشوارع الكبيـــرة للمــدن للبحث عن فرص عمل وتكدسهم على نحو ملفت للنظر.

٣) انتشار المتسولين من أطفال ونساء في معظم الطرقات.

٤) ظهور جرائم السطو على المنازل والسيارات وقطع الطرق لنهــب ممتلكــات العابرين والمارة خصوصاً اختطاف الأجانب فــي بعــض المنــاطق الشــمالية الشرقية مقابل البحث عن المقابل المادي والمعنوي من الدولة.

٥) ظهور أسواق عديدة لبيع الملابس المستخدمة حتى يستطيع المواطن أن يشتري منها ما يريد ، حيث يمكن أن ترى بعضها مهترئة ومعروضة للبيع.

٦) انتشار سيارات الأجرة المتهالكة والتي تسير مخلفة أبخرة الدخان وراءها.

ومن خلال ما سبق نستطيع أن نستنتج :

أولاً : أن هناك تمايزاً اجتماعياً قائماً لصالح الفئات ذات السلطة والمال وواضحاً بــين مــن يملك ومن لا يملك "المال – السلطة" بغض النظر عن الأصل الاجتماعي القديم.

ثانياً : بدأ هذا التمايز الاجتماعي والاقتصادي بشكل جلي في المجتمع اليمنـــي، فـــي فتــرة ثمانينات القرن الماضــي كنتيجــة طبيعيــة للمتغيــرات الاجتماعيــة الاقتصــادية التي سبغته.

وعن ماهية وحيثيات هذه المتغيرات ودلالاتها الاقتصادية والاجتماعيــة علــى مختلــف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما يترتب عليها من تأثير عميق فــي التركيبــة المعاصرة للمجتمع اليمني فذلك ماسنتناوله – إن شاء الله – تفصيلاً في كل البنود التالية مــن هذا الفصل .

ـ أهم القطاعات الاقتصادية المؤثرة في التركيب الاجتماعي المعاصر:

تعتبر المتغيرات الاقتصادية من المتغيرات الهامة – إن لم تكن أهمها – التي أثرت ولا زالت تؤثر في تكوين الفئات الاجتماعية الجديدة في المجتمع اليمني المعاصر ، ممثلةً في القطاعات التجارية والصناعية والزراعية التي تتداخل فيما بينها عبر منظومة من العلاقات الجدلية مع التركيبة الاجتماعية الجديدة برمتها خاصةً في المدن ، وتبرز أهمية هذه القطاعات كمّاً وكيفاً وتأثيراً وتأثراً على النحو التالي:

١ – القطاع التجاري في عقد الثمانينات:

اتسم القطاع التجاري في الشطر الشمالي في عقد ثمانينات القرن الماضي بتبعية شديدة للخارج ، حيث تم آنذاك استيراد معظم احتياجات المجتمع من السلع والوسائل والخدمات بما قُدرت قيمة وارداته عام ١٩٨٠م بـ (٨,٤٥٤,٢٥٥) مليار ريال مقابل صادرات بقيمة (١٠٣,١٣٣) مليون ريالا وكذلك عام ١٩٨١م تم استيراد ما قيمته (٧,٣٤٠,٣٥٨) مليار ريال مقابل الصادرات بقيمة (٢١٦,٥٩٥) مليون ريال[1] ، وكذلك في عام ١٩٨١م تم استيراد ما قيمته (٧,٣٤٠,٣٥٨) مليارريال مقابل تصدير ما قيمته (٢١٦,٥٩٥) مليون ريال معتمداً في ذلك على تدفق موارد النقد الأجنبي والتحويلات الخاصة الوافدة من خارج البلاد ، حيث بلغت عام ٨٤م (١,٦٠٠) مليار دولار منها (١,١٠٠) مليار دولار على شكل تحويلات للمهاجرين من أبناء المناطق الشمالية لليمن وحوالي (٥٠٠) مليون دولار على شكل تحويلات من مهاجري المناطق الجنوبية حينذاك[2].

ونفس الوضع ينطبق على ما كان يُطلق عليه باليمن الجنوبي قبل الوحدة فقد بلغ إجمالي الاستيراد بالمليون دينار كما يلي:

---

(١) نشرة التجارة الخارجية لعام ١٩٨٣م ، الجهاز المركزي للتخطيط ، الجمهورية العربية اليمنية ، ص١.

(٢) داود أحمد عثمان ، خلل المسار الاقتصادي ، دراسات في الاقتصاد اليمني ، مجلة الثوابت ، ١٩٩٦، ص٥٣٧.

جدول (١/٤) يشير إلى إجمالي الاستيراد بالمليون دينار

العـــــام	المبلـــــغ*
١٩٨٠	٢٢٥,٣
١٩٨١	٢٣٢,٥
١٩٨٢	٢٥١,٥
١٩٨٣	٢٤٤,٨
الإجمـــــالي	٩٥٤,١

• المصدر: جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وزارة التجارة والتموين، تقييم السياسات في مجال التجارة والتموين ، ص٤.

إذ بلغ إجمالي ما تم استيراده حوالي (٩٥٤,١) مليون دينار (الـدولار يعـادل ٢,٨٩٥ دينار يمني) بعملة اليمن الديمقراطية[١] وهـو مـا يعـادل (٢٤٨٠٦٦) بالريـال اليمنـي و (٨٥٨٣،٥٩) بالدولار . وقد قاد ذلك الوضع خلال تلك الفترة الزمنية إلـى نشـاط ملحـوظ للقطاع التجاري منحصراً في مجال الاستيراد والتصدير ومصاحباً لضعف ملحوظ أيضاً فـي الجانب الصناعي الإنتاجي.

ومن الواضح أن عقد الثمانينات هو العقد الذي ظهرفيـة بقـوة نشـاط البنـك الـدولي وصندوق النقد الدولي ، حيث انحصر دورهما فيما سبق وعلـى نحـو ضـيق فـي تقـديم المساعدات الفنية والخبرات الإدارية في إنشاء البنك المركزي اليمني وفـي وضـع الأنظمـة الخاصة بجمع البيانات والإحصاءات المالية ، بالإضافة إلى المشورة الفنية المتعلقـة بأسـعار الصرف مقابل العملات لأجنبية[٢].

كما ترتب على ظهور بعـض الاخـتلالات الاقتصـادية التـي تفاقمـت فـي مطلـع الثمانينات بروز اتجاه بين الاقتصـاديين اليمنيـين والقـائمين عليـه، للاسـتعانة بوصـفات ونصائح ومشورات البنك الدولي بغية الوصول إلى وضـع اقتصـادي أفضـل عبـر عنـه بما أطلق عليه برنامج "التثبيت الاقتصادي" لصـندوق النقـد الـدولي لمواجهـة اخـتلالات الاقتصاد اليمني[٣].

• الدولار يعادل (٢,٨٩٥٢٤) دينار يمني بعملة اليمن الديمقراطية.

(١) ملامح التطور في اليمن الديمقراطية خلال ٢٠ عاماً، ٦٧-١٩٨٧م ، وزارة الثقافة والإعـلام ، دائـرة الإعـلام المحلي، الطبعة الثانية ، أكتوبر ١٩٨٨م ، ص٢٦.

(٢) طه الفسيل ، دراسات في الاقتصاد اليمني ، المرجع السابق ، مجلة الثوابت ، ص٤٦٤-٤٦٥ .

(٣) نفس المرجع ، ص٤٦٥.

ولعل أهم تلك الاختلالات تمثلت في العجـز الـدائم فـي الموازنـة العامـة وميـزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمـة العملـة الوطنيـة الأمـر الـذي أدى على نحو مستمر إلـى تـدهور مسـتويات المعيشـة ، بسـبب الثبـات النسـبي لمتوسـط نصيب الفرد مـن النـاتج المحلـي وتـدهور مسـتويات الخـدمات الصـحية والتعليميـة وتباطؤ معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي وتأثر القطاع الزراعـي بشـكل واضـح[1]، الأمر الذي قاد إلى ظهور برنـامج التثبيـت الاقتصـادي عـام (١٩٨٣-١٩٨٦م) والـذي تضمن ما يلي:

- ترشيد الاستيراد من أجل تخفيف الضغوط على الطلب المحلـي وعلـى النقـد الأجنبـي ومساعدة الدولة بخفض عجز ميزان المدفوعات الذي بدأت ملامحه في الظهور عند بداية الثمانينات[2].
- اتباع سياسة تقوم على خفض الإنفاق العام.
- تركز المحور الرئيسي للبرنامج على إجراء تخفيض في قيمـة الريـال مقابـل الـدولار وبصورة تدريجية، حيث أصبحت قيمة الدولار بالسعر الرسمي (٩,٧٦) ريالاً بـدلاً عـن (٤,٥٦٣) ريالاً للدولار.
- تشجيع القطـاع الخـاص والإقـلال مـن تـدخلات الدولـة فـي نشـاط السـوق ، حيث اقتصـر نشـاط الدولـة علـى المشـروعات الأساسـية مقابـل فـتح المجـال أمـام القطـاع الخـاص للمسـاهمة فـي تقـديم الخـدمات الصـحية والتعليميـة[3] والإنتاجية والتجارية.

ونتيجـة لشـروع الدولـة فـي تبنـي الأنظمـة الاقتصـادية الجديـدة المتمثلـة في نظام السوق نشـطت التجـارة الخارجيـة بشـكل ملحـوظ ظهـر مـا كـان يسـمى في الثمانينات برخص الاسـتيراد والتصـدير حيـث يمكـن ملاحظـة ذلـك مـن خـلال الجدول التالي:

---

(١) طه الفسيل ، دراسات في الاقتصاد اليمني ، مرجع سابق ، ص٤٦٥.

(٢) محمد الأفندي ، سياسة الاستقرار السياسي، بين الطموحات النظرية وإشكالية التطبيق، مجلة كلية الآداب ، جامعة صنعاء ، ع٢٠ لسنة٩٧ ، ص٦١٠.

(٣) علي عبدالرحمن البحر ، علاقة اليمن بمؤسسات التمويل الدولية، دراسات في الاقتصاد اليمني، بحوث وأدبيـات المؤتمر اليمني ، مجلة الثوابت ، ١٩٩٦، ص٤٦٦ .

جدول رقم (٤/٢) يوضح المبالغ المدفوعة على الصادرات والواردات خلال الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٩م)

(بالألف الريال)

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري
١٩٨٠	٨٤٥٠٠٤,٢٥٥	١٠٣١٣٣	-٨٣٥١١٢٢
١٩٨١	٧,٣٤٠٣٥٨	٢١٦٥٩٥	-٧١٢٣٧٦٨
١٩٨٢	٦٩٣٩٧٩٢	١١٣١٧٢	-٦٨٢٦٦٢٠
١٩٨٣	٧٢٩٣٠٢٧	٨٥٨٧٦	-٧٢٠٧١٥١
١٩٨٤	٨٣٣٣١٣٩	٨٤٠٧٥	-٨٢٤٩٠٦٤
١٩٨٥	٩٥٧٣٢٥١	٩٦٧١٣	-٩٤٧٦٥٣٨
١٩٨٦	لايوجد لها بيانات		
١٩٨٧	٩١٧٦٣٥٨	٣١٨٢٩٢	-٨٨٥٨٠٦٦
١٩٨٨	١٣٥٢٣٦٢٦	٤٦٠٧٣١٢	-٨٩١٦٣١٤
١٩٨٩	١٣٦٦٩٨١٠	٦٣٤٥٢٢٠	-٧٣٢٤٥٩٠

• المصدر: كتاب الإحصاء لعام ٨٥ ، ص١٨٧ . وكذلك كتاب الإحصاء لعام ٨٩ ، ص٢٤١.

من خلال قراءتنا لمفردات الجدول السابق رقم (٤/٢) يتضح لنا أن النشاط التجاري يقوم على استيراد البلاد لمعظم متطلباتها الضرورية والكمالية حيث لم يقتصر الاستيراد على بلد بعينه بقدر ما شمل معظم دول العالم الصناعية، وهذا ما سيتبين لنا من خلال نظرتنا لمعطيات الجدول الآتي رقم (٤/٣) الذي يبين حجم ما أنفق في النشاط الاستيرادي ومدى تبعية اقتصادنا للبلدان المنتجة للسلع في العالم.

جدول رقم (٤/٣) يوضح مؤشرات واردات اليمن (شمالاً وجنوباً)

ما بين عامي ١٩٨٨-١٩٩٠م

المبلغ بملايين الدولارات

السنوات / الدول	١٩٨٨		١٩٨٩		١٩٩٠	
	ج*	ش**	ج	ش	ج	ش
الدول العربية	١٣٢١٩٦٤	٣٢٠٨١٨٦	١١٦٩٩٥٢	٣٤٠٦٣١٢	١١٧٢٢٢٠	٣١٧٨٤٤٢
الدول الأسيوية غير العربية	١٤٠٩١٥٦	٣٠٠١٣٢٦	١٣٠٠٨٢٤	٣٣٥٧٣٤٠	١٢٧٠٣٦٠	٣١٥٠٤١٧
الدول الأفريقية غير العربية	٣٦٩٠٤	٢٥٨٦١	٤٧١٥٢	١٩٢٠٢	١٢٧١٢	٣١٠٩٣
البلدان الأوربية الأخرى	١٦١٣٩٢	٥٩٧١٠٥	١٠٠٦٦٠	٤١٢٧٢٤	٥٠٠٣٣٦	٥١٠٧٤٨
البلدان الأوربية الاشتراكية	١٢٥٥٣٨٠	٢٥٨٩٢٧	١٢٩٤٠٢٠	٤٦٤٨٦٦	٨٠٥١٩٦	١٨٨٦٤١
البلدان الأمريكية	٤٥٥٥٦	٧٨٧٩٥٦	٢٥٢٨٤	١٢٤٤٦٤٨	١١٧٥١٦	١١٧٨٠٣٥
استراليا والباسفيك	٥٣٢٧٨٤	٤٩٢٤٦٤	٣٧٢٥٦٨	٥٠٨٠٦٥	١٦٩٣٤٤	٨٨٥٠١٣

* المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٠م ، الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصـاء ، صنعاء ، سبتمبر ١٩٩١، ص١٦٩.

كما نستنتج من الجدول رقم (٤/٣) أن ثمة نشاطاً تجارياً مع الخارج قـد أخـذ يتطـور على نحوٍ متسارع خلال عقد الثمانينات مصاحباً ذلك (بسبب السياسـات الاقتصـادية التـي رسمت في حينها) إلى بروز فئات اجتماعية شبه رأسمالية معتمدة في نشاطها علـى القطـاع التجاري والربح السريع ، ولكونها وافدة من تكوينـات اجتماعيـة لا علاقـة لهـا بالنشـاط الاقتصادي ولا تملك أي خبرات تتسلح بها للخوض في نشاط جديد عليها كهـذا،(كمـا أنهـا تفتقر أصلاً لأي مدخرات نقدية كبيرة سابقاً – رؤوس الأموال) تسمح لهـا بالمشـاركة فـي النشاط التجاري أو الصناعي، وجدت هذه الفئات نفسها في شره شديد لجمـع المـال بشـتى الطرق الممكنة ، حيث نشطت تلك الفئات الجديدة في مجالات معينة تقع على هامش العمليـة الإنتاجية مثل عمليات الوساطة والمقاولات والمضاربات العقارية بالإضافة إلى الحصول على التوكيلات التجارية واحتكار منافذ توزيع السلع المستوردة الأمر الذي قاد الكثير مـن رجـال الأعمال والمستثمرين إلى العزوف عن الأنشطة الصناعية والإنتاجية بشكل عـام والانـدفاع

---

* المناطق الجنوبية /** المناطق الشمالية "سابقاً"

الشديد نحو التجارة والمقاولات والمضاربات والاستيراد والتصدير، حيث الأرباح الخيالية ودورة رأس المال الأسرع والأضمن[1]، ولعبت وحدات الجهاز المصرفي دوراً مهماً ومميزاً في ضخ السيولة إلى مجالات النشاط الطفيلي (استيراد للسلع الكمالية والمقاولات والمضاربات العقارية ، وتجارة الجملة) مما ساعد على إعادة الإنتاج الموسع لهذه الأنشطة وضخ السيولة، وفتح خطوط الائتمان والتوكيل المصرفي لتنمية هذه الفئات الرأسمالية[2] الوسيطة.

كما أن هذه الفئات لم تلعب الدور التقدمي الذي لعبته الرأسمالية الغربية ولم تُفرز – حتى الآن – فئة برجوازية بالمعنى الدقيق باعتبار أنها توظف أموالها في قطاعات تجارية سريعة الربح ، وقد لاحظ خضر زكريا على هذه الفئات بشكل عام بأنها " لم تحاول البحث عن ثروات بلدانها أو بناء صناعات أساسية استخراجية أو معدنية"[3].

٢- القطاع الصناعي في عقد الثمانينات:

اعتمد القطاع الصناعي في معظمه على الصناعات الخفيفة التحويلية التي لا تقود إلى نشوء قاعدة صناعية إنتاجية صلبة ولا إلى تكوين فئات عمالية واضحة ذات خبرات صناعية وإنتاجية ومهارات فنية لازمة، مما قاد إلى استقطاب عدد محدود من القوى المؤهلة وغير المؤهلة، بالإضافة إلى ذلك تعرضت هذه المنتجات الخفيفة إلى منافسة شديدة في السوق من قبل المنتجات المماثلة لها والمستوردة من الدول الأخرى. وفوق ذلك فأن كل المواد الخام الأولية المستخدمة في الصناعة التحويلية مستوردة من الخارج.

ويبين الجدول الآتي كيفية توزيع النشاط العمالي في المنشآت الكبيرة حسب النشاط الاقتصادي المناط بحسب ما ورد في نتائج المسح الصناعي لعام ١٩٨٤م على مستوى الجمهورية العربية اليمنية.

---

(١) محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية ، مرجع سابق، ص١٥٥.

(٢) نفس المرجع ، ص١٥٦ .

(٣) خضر زكريا ، دراسات في المجتمع العربي المعاصر ، مجموعة من المؤلفين ، الطبعة الأولى، ص١٥٨-١٦٠-١٦١.

جدول رقم (٤|٤) يوضح عدد المنشآت و كذلك عدد العاملين فيها

النشاط	عدد المنشآت	عمال يمنيون	
		ذكور	اناث
غذائية	٢٧	٣٩٣٥	٤٦٠
نسيجية	٣	١٢٧٢	٣٢٤
خشبية	١	١٠	-
ورقية	٣	٢٩	-
كيميائية	١٧	١٣٥٤	١٦٢
لافلزية	١٨	١٣٧٦	٤
معدنة	٢٤	٦٨٦	٢٠
المجموع	٢٩٣	٨١٦٢	٩٧٠

• المصدر : نتائج المسح الصناعي للمنشآت والصناعات الاستخراجية والتحويلية ٥ مشتغلين فأكثر ، عام ٨٤م والذي تم إجراؤه في الربع الأخير من عام ١٩٨٥م ، انظر الجدول رقم (٤-٤).

ونستنتج من الجدول رقم (٤/٤) ما يلي:

١- هشاشة البنيان الاقتصادي وعدم كفاءته لاحتواء اليد العاملة المعروضة في سوق العمل .

٢- يغلب على الإنتاج صناعات السلع الاستهلاكية.

٣- ضعف القاعدة البشرية العاملة في القطاع الصناعي من حيث العدد والإمكانيات "المهارة المهنية + التعليم".

كما يبين الجدول التالي عدد المنشآت الصناعية بحسب القطاعات للأعوام ٩٠/٨٨ متضمناً ذلك توجهات الدولة الاقتصادية والسياسات المرسومة التي قادت إلى تغليب قطاع على آخر.

جدول رقم (٥|٤) يبين عدد المنشآت الصناعية بحسب القطاعات للأعوام من ٨٨-١٩٩٠م.

السنة	١٩٨٨			١٩٨٩			١٩٩٠		
القطاعات	ش	ج	إجمالي	ش	ج	إجمالي	ش	ج	إجمالي
القطاع العام	١٥	٣٣	٣٨	١٤	٣٣	٤٧	١٣	٣٣	٤٦
القطاع التعاوني	١	٨	٩	١	٨	٩	-	٨	٨
القطاع المختلط	٢	١١	١٣	٢	١١	١٣	٢	١١	١٣
القطاع الخاص	١٠٩	٢٣	١٣٢	١١٤	٢٣	١٣٧	١٠٩	٢٣	١٣٢

* المصدر: اع ١٩٩٠ ، سبتمبر ١٩٩١م ، صنعاء ، الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء، ص٥٦.

ويتضح من الجدول رقم (٥/٤) أن المجتمع اليمني، بحكم خصوصيته، انتقل من مجتمع شبه مغلق ينتج سلعه الضرورية والبسيطة في الداخل مع استيراد ضعيف يلبي احتياجات النظام السياسي السابق "فترة ما قبل الستينات" حتى قيام الثورة، إلى مجتمع منفتح على الخارج بشكل كبير بعد الثورة "فترة السبعينات" وانفتاح أكبر خلال عقد الثمانينات والتسعينات، بالرغم من قيام بعض الصناعات التي تهدف إلى تغطية السوق بدلاً عن المنتجات المستوردة.

إلا أن سياسة الدولة نحو إطلاق حرية الاستيراد للقطاع الخاص ، خاصةً "فترة التسعينات" أدت إلى تدفق السلع المستوردة إلى السوق الداخلية ، ومنافسة غير متكافئة للمنتج المحلي مما عكس نفسه في نشاط التجارة الخارجية "استيراد – تصدير" وهو ما ستوضحه الفقرات القادمة.

ومن المعلوم أيضاً أن المجتمع اليمني قبل الوحدة عاش في ظل توجهين اقتصاديين مختلفين نسبياً أثر على كافة جوانب الحياة الاجتماعية للأفراد ، حيث يمكن أن نستنتج من الجدول السابق أيضاً أن المجتمع في الجزء الشمالي من الوطن "خلال عقد الثمانينات" كان يسعى نحو نظام السوق ، وقد صاحب ذلك ضعف ملحوظ في القطاع العام والتعاوني، بينما كان النظام الاقتصادي في الجنوب يتجه نحو الخيارات الاشتراكية(١) والاقتصاد الموجه وذلك

(١) Trands – indeveloping economic, 1991, A word Bank Publication . The Word Bank Washingtion. d.c. page 580.

ما يمكن تتبعه من خلال المتغيرات الاقتصادية المختلفة نسبياً بين الشمال والجنوب في "عقد الثمانينات" قبل الوحدة وعلى النحو التالي:

- متغيرات النشاط الاقتصادي في المناطق الشمالية (ج.ع.ي) سابقاً.

من الملاحظ أن النظام الاقتصادي لم يسر بوتيرة واحدة في الشطرين خلال الحقب الثلاث الماضية ، حيث تدخلت الدولة بشكلٍ مباشر خلال عقد الستينات والسبعينات في إقامة المشاريع الاستثمارية الصناعية في الشمال ، بينما نجد أن الأمر بدأ يتغير خلال عقد الثمانينات تجاه التنمية الصناعية ، حيث أصبح تدخل الدولة يتمثل في التحكم في سياسة الاستيراد وتوزيع التراخيص ونوعية الصناعات المسموح بإقامتها ، بينما سُمح خلال عقد الثمانينات في الجنوب بإطلاق المجال التجاري والاستيرادي أمام القطاع الخاص تحت إشراف الدولة وإصدار قانون ينظم النشاط الاستثماري عام ١٩٨١م .

وفي بداية التسعينات " بعد الوحدة" حصل تغير في سياسة الدولة "الجمهورية اليمنية" تجاه التنمية الصناعية بما يتفق مع المتغيرات العالمية اقتصادياً وسياسياً ، وبهذا انتقلت الدولة إلى ممارسة وظيفة الإشراف والتوجيه فقط وترك القطاع الخاص ليتولى مهمة الاستثمار الصناعي[١] مع الاكتفاء بالمحافظة على بعض الصناعات الرئيسية كصناعة الإسمنت والنفط والتبغ والكبريت والملح. ويبين الجدول التالي ما قصدناه أعلاه .

جدول رقم (٤/٦) يوضح غلبة القطاع الخاص على بقية القطاعات خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٦م)

القطاعات / السنة	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
القطاع العام	٤٨	٤٨	٥١	٤٢	٣٦	٣٨
القطاع التعاوني	٨	٨	٨	٠	٢	٤
القطاع المختلط	١٣	١٣	١٣	١٢	٨	٨
القطاع الخاص	١٣٧	١٣٢	١٣٥	١٢٢	١٣٧	١٣٠
إجمالي	٢٠٦	٢١١	٢٠٧	١٧٦	١٨٣	١٨٠

(١)عبدالله السنفي ، بيئة الاستثمار الصناعي في الجمهورية اليمنية، الواقع والاتجاهات المستقبلية ، المؤتمر العلمي الخامس ، كلية التجارة والاقتصاد ، صنعاء ، ٢٣-٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠م ، ص٦.

وبناءً على ما سبق يتضح أن القطاع الصناعي اتصف بما يلي:

- علاقات صناعية في طور النشوء وجنينية في معظمها.
- إنتاج صناعي بسيط واستهلاكي لا يرتبط باحتياجات المواطن الفعلية بقدر ما يؤدي إلى شيوع العقلية الاستهلاكية الشرهة.
- اتصف هذا الاقتصاد بعدم الاستقرار نتيجة للقرارات السريعة التي تجعل المواطن يعيش في دوامة مستمرة للبحث عن مصادر العيش وفُرص العمل.
- تغليب التجارة المرتكزة على قطاع الاستيراد والتصدير بشكل واضح على بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى.
- انتشار أصحاب المتاجر الصغيرة في كافة شوارع وأحياء مدن الجمهورية، الكبيرة والصغيرة بل وكثير من القرى.

واتجهت الدولة كما رأينا في عقد الثمانينات نحو منهجية التخطيط المركزي من خلال وضع الخطط الثلاثية أو الخمسية ، وتوجيه عملية التطور نحو إنشاء البنى الأساسية والخدمية في أولوياتها وقد صاحب ذلك تراجع في المجالات الإنتاجية الصناعية إلى مواقع ثانوية ، ونشط القطاع الخاص ،" خاصة فترة الثمانينات وبداية التسعينات " وأفسح المجال أمامه بشكل كبير ، واستمرار تدفق اليد العاملة إلى دول الجوار البترولية بكل ما لذلك من نتائج اقتصادية ، كان أهمها تحويلات المهاجرين النقدية إلى الوطن واحتكاك المهاجرين بثقافات عديدة ومهن جديدة ووسائل معيشية لا عهد لهم بها مما قاد إلى تخلخل نسبي في علاقات الإنتاج، وظهرت علاقات إنتاج جديدة نسبياً، ومن خلال ذلك برزت فئات وقوى اجتماعية جديدة تمتلك رأس المال سواءً في الريف أو الحضر وتتألف من أصحاب رؤوس الأموال التجارية وشبه الصناعية ، ووكلاء الشركات الأجنبية وأغنياء الفلاحين والقبائل[١] ، بالإضافة إلى التجار الجدد وكبار الموظفين والضباط والمشائخ الذين يمارسون التجارة بشكل مباشر أو غير مباشر خاصةً في حقبة التسعينات . يضاف إلى ما سبق بأن الفئات شبه الإقطاعية في الريف تحولت (بسبب ولوجها المجال التجاري) تحولاً بطيئاً إلى فئات رأسمالية مستفيدة من التحولات الاجتماعية الاقتصادية التي سادت خلال حقبة السبعينات والثمانينات ، والتي كان من أهمها المنافسة الشديدة التي تعرض لها المنتوج الزراعي المحلي خاصةً القمح من قبل القمح المستورد ،

---

(١) انظر : حليم بركات ، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات ، مركز دراسات الوحدة العربي ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠م ، ص٢٩١-٣٠٧.

وهي منافسة غير متكافئة بين الاستيراد الخارجي وبين المنتج المحلي وتدهور الإنتاج الزراعي للمواد الغذائية ، وإغراق السوق باستيراد أشباهها من الخارج بدرجة كبيرة وواضحة.

كما لعب تدفق المعونات الاقتصادية الخليجية دوراً هاماً في زعزعة الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية القائمة آنذاك لصالح فئات معينة ، حيث تدفقت تلك المعونات عن طريق مجلس التنسيق السعودي اليمني الذي تأسس عام ١٩٨٠م ، ومن خلاله نفذت مشروعات عديدة في قطاعات الصحة والتعليم والمواصلات[١] ومشروعات دولة الكويت والإمارات العربية المتحدة وغيرها بالإضافة إلى المخصصات والاعتمادات التي تعطى لكبار المشائخ والأعيان من السعودية وغيرها.

إلى جانب تلك المعونات تأتي عوائد العمالة اليمنية من دول الخليج والمهجر الأمريكي، حيث أشارت الدراسات الخاصة بالاقتصاد اليمني في جزئه الشمالي "فترة الثمانينات" إلى أنه يُعتبر اقتصاداً تابعاً للرأسمالية معتمداً بالكامل على تحويلات المهاجرين اليمنيين، ويشير تقرير البنك المركزي اليمني إلى أن تلك التحويلات كانت ثابتة وعند مستوى ١٢٠٠ مليون دولار سنوياً حتى ١٩٨٣م ولكنها أخذت في الانخفاض تدريجياً حتى وصلت إلى (٨٠٩) ملايين دولار ١٩٨٥م ثم إلى (٦٦٩) دولار عام ١٩٨٦م[٢].

- متغيرات النشاط الاقتصادي في المناطق الجنوبية (ج.ي.د.ش) سابقاً .

وفي المناطق الجنوبية ونتيجة لسيطرة التوجه الاجتماعي الاقتصادي القائم على أيديولوجية يسارية خلال الفترة المدروسة فقد غلب على النشاط الاقتصادي الدعم الكامل له من قبل الدولة استيراداً وإنتاجاً ، وهيمن القطاع العام على كافة القطاعات الأخرى، حيث أشارت إلى ذلك إحدى وثائق وزارة التجارة والتموين فيما كان يسمى باليمن الديمقراطية الشعبية بأنه خلال فترة الثمانينات تصاعد دور القطاع العام في مجال الاستيراد واستحوذ تدريجياً على هذا النشاط الذي بلغ (٩٠%)[٣] ، واعتبرت مساهمة الدولة في القطاع العام والقطاع التعاوني شكلاً من أشكال الملكية الاجتماعية وزادت مساهمة الدولة من (٢٤,٦%) من إجمالي الإنتاج الاجتماعي في عام ١٩٧٣م إلى (٤١,٦) في عام ١٩٨٠م ، وكذلك التوسع في عدد التعاونيات العاملة حيث زاد عددها من ٦٥ تعاونية في ١٩٧٠م إلى

---

(١) حسن أبو طالب ، الوحدة اليمنية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص١٤٨.

(٢) محمد أحمد الزعبي ، ملامح واتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في لجمهورية اليمنية في الفترة ١٩٦٢-١٩٨٦م ، دراسات يمنية ، العدد ٣٩ ، كانون الثاني - يناير / آذار - مارس ١٩٩٠ ، ص١٩٨.

(٣) محمود منصور عبدالفتاح ، التنمية الريفية في جمهورية اليمن الديمقراطية ، المجلة الاجتماعية القومية ، ع٣ ، سبتمبر ٨٥م ، ص٣٥، المركز القومي للبحوث.

نحو ١١٩ تعاونية في عام ١٩٨٠م[١]. ومن الأهمية هنا الإشارة إلى نه سبق أن صدر قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٧٠م والذي حدد الملكية للأراضي الزراعية ، ومن ثم تنظيم الأراضي المصادرة وضمها إلى مزارع الدولة والمزارع التعاونية الإنتاجية التي عمل بها فلاحون فقراء ومواطنون مهاجرون من البوادي والأرياف ، وكنتيجة لتطبيق هذا القانون بلغت المساحة الموزعة نحو ٥٣ ألف هكتار كالتالي:

أ- مزارع تعاونية	٦٤٦ هكتار
ب- مزارع الدولة	٢٤٤ هكتار
ج- مزارع أفراد	٥٠,٠٠٠ هكتار
الاجمالي	٥٣,٠٨٦ هكتار[٢]

وبهذا النمط الإنتاجي ظل العمل قائماً حتى العقد الأخير من القرن العشرين، إلى جانب ذلك فقد اعتمدت الدولة في الجنوب آنذاك في جزء كبير من إيراداتها على المعونات والمساعدات الوافدة من دول المعسكر الاشتراكي خاصة الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية وغيرهما، وهو ما لم يستمر على وتيرة واحدة ، حيث تراجع ذلك الدعم بشكل ملحوظ عند منتصف الثمانينات[٣] .

ولتنظيم وترتيب الوضع الاقتصادي آنذاك فقد تكفلت خمس شركات حكومية بنشاط التجارة الخارجية وهي :

- شركة التجارة الخارجية.
- مؤسسة الأقمشة والكهربائيات.
- مؤسسة اللحوم والخضروات.
- شركة مواد البناء.
- النصر للتجارة الحرة بالنقد الأجنبي (مماثلة لما كان موجوداً في الاتحاد السوفيتي آنذاك "البريوسكا")[٤] .

ونتيجة لاحتكار الدولة وسيطرتها على النشاط التجاري عبر هذه الشركات فقد حد ذلك من ظهور فئات شبه رأسمالية على غرار ما حدث في المناطق الشمالية ،

---

(١) محمود منصور عبدالفتاح ، التنمية الريفية ، مرجع سابق ، ص ٣٥.

(٢) نفس المرجع ، ص٤١-٤٢.

(٣) مجموعة من الباحثين ، التحولات السياسية ، مرجع سابق ، ص٦٠.

(٤) مقابلة للأخ عبدالله محمد عثمان ، وزير سابق فيما كان يسمى باليمن الديمقراطية ، الآن وكيل وزارة الصناعة، ٢٠٠١/١/١٦م.

وعلى الرغم من ذلك فقد سمح على نحو ضيق للقطاع الخاص بالنشاط الاستيرادي عن طريق استصدار شهادات الاستثمار التي كانت تُمنح لهم من قبل الدولة حيث بلغ المرصود للقطاع الخاص في برنامج الاستيراد لعام ١٩٨٣م حوالي ١٤ مليون دينار ، ويشكل ذلك (٥ %) من حجم الاستيراد الكلي[1] وهو ما يعادل (٤٠٥٣٠٠٠٠) دولاراً أمريكياً . ويوضح الجدول التالي حجم الصادرات والواردات منذ عام ٨٠-٨٦م بالمليون دينار.

جدول رقم (٨|٤) يبين قيمة الواردات والصادرات

السنة / الصادرات والواردات	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الواردات	٢٣٦,٣	٢٤٢،٩	٢٦١,٤	٢٦١,٢	٢٨٣,٦	٢٤١	١٨١,٦
الصادرات	١٤,٥	٧,٥	٨,٢	١٠,١	٩,٥	١١,٦	٦,٣
عجز (-)	٢٢١,٨	٢٣٥,٤	٢٥٣,٢	٢٥١,١	٢٧٤١	٢٢٩,٥	١٧٥,٣

• المصدر: وثيقة عن دور القطاع التجاري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن الديمقراطية ، وزارة الصناعة والتجارة والتموين ، الندوة العلمية المنعقدة خلال الفترة ٢٣-١٩٨٧/٥/٢٤م ، حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي ومشكلات التنمية في البلدان ذات التوجه الاشتراكي، ص٩.

ومن خلال الجدول السابق يتضح الآتي:

(١) إشراف تام من قبل الدولة على القطاع التجاري مما يجعلنا أمام نظام رأسمالية الدولة عند كثير من منظّري علم الاقتصادي السياسي.

(٢) شحة شديدة في الصادرات وقلة في الواردات اللازمة لتغطية السوق وضعف مصادر التمويل بالنقد الأجنبي والإبقاء على النشاط الاقتصادي عند درجة الكفاف.

(٣) عجز دائم في ميزان المدفوعات وصل في عام ١٩٨٤م إلى ٢٧٤,١ مليون دينار وظل ذلك العجز متذبذباً حتى اندماج الكيانين في كيان الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م .

(١) تقييم السياسات في مجال التجارة والتموين ، وثيقة صادرة عن وزارة التجارة والتموين فيما كان يسمى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، ص٤ – الملحق .

ومما زاد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية أن المناطق الجنوبية تُعد أرضاً قليلة الخصـــوبة مقارنة بالمناطق الشمالية التي تزداد معدلات سقوط الأمطار فيها ، كما تتصـف بقلــة عــدد السكان مقابل الأرض الشاسعة غير المروية ، ومع ذلك فقد سعى النظام السياسية آنذاك إلــى إيجاد مجتمع مدني من خلال فرض سيطرة قوانين الدولة على البادية والأرياف والمدن ونشر التعليم والقضاء على الأمية والعمل بنظام المؤسســات فــي كافــة منــاحي الحيــاة وربــط ذلك بمركزية شديدة للدولة ، ومع ذلك ظل نمط الحيــاة فــي الأريــاف والعلاقــات القبليــة قائمة رغم تلك التطلعات والتوجهات وقد بلغ حجم التبادل التجاري مــع الــدول الاشــتراكية عام ١٩٨٣م ٣٩,٥ مليون دينار مقارنة بعام ٨٢م ، حيث بلغ ٣٥,٢ مليــون دينــار ، وهــو مــا يشــير إلــى وجــود نمــو متصــاعد فــي حجــم التجــارة الخارجيــة مــع الــدول الاشتراكية فقط.

الجدول رقم (٤/٩) يوضح حجم التبادل التجاري مع الدول الاشتراكية

السنــــــــة	الاستيراد بالألف دينار
١٩٨٠	٢٥,٧٥٠
١٩٨١	٢٧,٠٣٥
١٩٨٢	٣٥,٤٠٢
١٩٨٣	٣٩,٤٠٤

* المصدر : وثيقة السياسات في مجال التجارة والتموين ، ص١٠.

- القطاع الصناعي :

اقتصر نشاط القطاع الصناعي – في الجنوب– علــى إنتــاج ســلع بســيطة كصــناعة السجائر والكبريت والمنتجات البلاستيكية والطلاء والمنتجات الجلدية والغذائية وغيرهــا ممــا يشير إليها الجدول رقم (٤/٩) الذي يبــين طبيعــة الصــناعات والقطاعــات الســائدة منــذ (٨٠-٨٦م) والمقدرة كلفتها بالدينار.

جدول قم (٤/١٠) يوضح أنواع القطاعات ونوعية الإنتاج و كلفته بالدينار

السنة/ المصنع	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
القطاع العام							
مصنع الدباغة الوطني	١١٥٣٦٣	٣١٢٩٠	٢٣٦٩٧	١٢٤١٣	٩٥٠٨	٦١٨٧١	١٦٧١٩
المؤسسة العامة للملح	٢١٥٤٢٧	٢٩٤٥٦٨	٢٥٢١٤٦	٣٠٣٩١١	٢٥٤٥٣٦	٣٤١٥٧٤	٢٠٦٠٦٦
مصنع الغاز	٦٩١٨	١٧٩٥٥	١٥١٠١	٥٥٦٨٢	٥٧٨٠	٥٤٤	–
مصنع الجندي للبلاستيك	٤٩١٦٢	١٩٦٥	٤٤٥٥	–	٤٢٧٥٠	٤٣٥٤٩	١٩٢٥
المؤسسة العامة للألبان	٦٣٩٧	–	–	–	–	–	–
القطاع المختلط							
مصنع السجائر والكبريت	٤٤٨٠	٦٦٦	٦٨٦٤٤	١٠٩١٩٣	٦٥٣٥	٣٧٩٦٨٨	٣٧٦٠٣٥
الكبريت	–	–	٨٥٥٠	–	٣٦٢٥٢	٤٩٣٣٠	١٤٤٦
مصنع الشباشب المطاطية	–	–	–	–	٢٣٧٦	١٧٦٨٢٤	–
مصنع الطلاء بلانكش	٢٨٠٩٩	٤٩٨٢	٣١٥٣٣	٨١٧٧	٢٥٨٠	٢٥٦٩	–
مصنع الإسفنج	١١٥٧	١٠٥٠٩	٢١٧٠٣	٢٤٤١٠	٢٥٢١٥	٣٥٢٠٨١	–
مصنع العطور	١١٩٧	–	–	–	–		–
مصنع الألمنيوم	١٣٩٥٣	٨٧٧	٥٦٠٩	١٠١٢	٤٠٩١		–
تعاونية							
صناعات جلدية	–	–	–	–	–	–	٤٧٢٥٠
القطاع الخاص							
مصنع السجاد الوطني	٣٥٠١٣	١٦٨٨	١٧٠٥٦	٤٤٠٨	–	٣٢٧٦٧	٦١٥٨٨
مصنع أكياس الورق	٧٩٦٣١	١٢٨٨٦	٤٥٦١	٧٦٥٠	٢٠٨٥٧	٢٣٠٢٢	٢٣٤٩٢
مصنع الحقائب والأحزمة	٣٨٨٩٤	٢٧٤٨٠	–	–	–	–	–
المؤسسة العربية لأكياس الورق	٤٠٦٥	–	–	–	–	–	–
الشرق الأوسط للبلاستيك	–	–	–	–	–	٢٠٥٣٧	٩٧٦٦
مصنع العطرية*	–	–	–	–	–	–	٢٢٥
معامل أسياخ اللحام	–	–	–	–	–	–	١٤٦٩٤

• المصدر: جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، الغرفة التجارية الصناعية الوطنية ، ندوة تنمية الصادرات الوطنية والنظام العربي لضمان ائتمان الصادرات العربية ، لفترة ٢٢-٢٣ ديسمبر ٨٧م ، عدن ص٢٥-٢٦.

• العطرية : تعني الشعيرية.

وبقراءة سريعة للجدول السابق يتبين لنا ماهية الصناعات التي تواجدت في المناطق الجنوبية قبيل الوحدة وضعف القاعدة الصناعية الإنتاجية اللازمة واعتماد المجتمع في حاجياته بدرجة ليست قليلة على وارداته من الدول الاشتراكية الأمر الذي قاد إلى ضعف تكون قاعدة عمالية واسعة نسبياً على غرار ما كان عليه الأمر قبل الاستقلال ، كما حاولت الدولة آنذاك الاستفادة من الثروة السمكية الهائلة التي تزخر بها مياه خليج عدن والبحر العربي حيث شكلت صادرات الأسماك أهم الصادرات إلى الخارج سواءً صادرات مواد مصنعة أو أسماك مجمدة، ويبين الجدول التالي صادرات الأسماك من حيث قيمتها وكمياتها منذ عام ١٩٨٠م – ١٩٨٦م .

جدول رقم (٤/١١) يوضح صادرات الأسماك – قيمتها – كمياتها

السنة	الكمية	القيمة بالدولار
١٩٨٠	٦٧٢٩	١٨٠٨٢,١٨٠
١٩٨١	٣٨٩٢	٨,٠٠٨,٤٧٨
١٩٨٢	٣٩٨١	٨,١٦٧,٣٨٦
١٩٨٣	٢٥٣١	٦,٥٥١,٥٢٧
١٩٨٤	٤٨٤٠	٩,٧٦٩,٦٦٩
١٩٨٥	٥٦٣٨	١٥,٦٣١,٢٠٦
١٩٨٦	٥٨٦٨	١٤,١٢٧,٨٤٠

• المصدر: برنامج ندوة الصادرات الوطنية والنظام العربي ، ص١-٢.

وقد وصلت الأسماك المصدرة إلى أسواق أوروبا وخاصةً فرنسا وإيطاليا وكذلك اليابان وسنغافورة والاتحاد السوفيتي وأخيراً جمهورية مصر العربية(١).

واتصف اقتصاد الجنوب (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية – سابقاً) بالتالي:

١- موارد داخلية ضئيلة.
٢- صادرات وطنية من المنتجات الصناعية محدودة الحجم والقيمة.
٣- بقاء القطاع الصناعي محدداً ومقصوراً على بعض الصناعات(٢) التحويلية الأمر الذي جعله متخلفاً عما كان مرجواً منه.

---

(١) برنامج ندوة الصادرات الوطنية والنظام العربي ، ص١-٢.

(٢) نفس المرجع ، ص٣٥.

وبحلول عام ١٩٨١م صدر القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٨١م[1] الذي هدف إلى تشجيع الاستثمار، في محاولة لوضع معالجات للأوضاع الاقتصادية المتعثرة، حيث سمح هذا القانون للرأسمال الوطني والمغترب والعربي والأجنبي المساهمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية ، واعتبر ذلك انعطافاً حاداً لدى بعض تكوينات النظام السياسي ، ونقلةً نوعية في توجهات النظام الاشتراكي هناك ، نحو الاقتصاد شبه الرأسمالي ، كما رافق ذلك تقارب بين النظامين الحاكمين آنذاك في الشمال والجنوب.

ومن الطرافة أنه فيما كان النظام في الجنوب آنذاك يسمح بالاستيراد يُصدر في شمال الوطن قانونٌ جديدٌ يقنن ويرشد الاستيراد ولا يسمح به إلا من خلال الحصول على تراخيص الاستيراد التي تمنحها الدولة والتي تم توزيعها بطرق ليست خاضعة لشروط ومعايير نظام السوق بقدر ما كانت تخضع لمعايير ولمنافع شخصية ، لتصبح بمثابة التأسيس الرئيسي للفساد المالي والإداري اللاحق.

- الأوضاع الاقتصادية بعد الوحدة (٩٠-٢٠٠٠م):

اتضح مما سبق مدى تقارب وتماثل المشاكل الاقتصادية التي واجهها شطرا اليمن خلال عقد الثمانينات ، وتمثلت أهم معالمها في وجود عجز دائم في الموازنة العامة وفي الميزان التجاري ، وتوحد الكيانين في كيان واحد في ١٩٩٠/٥/٢٢م حاملاً الكيان الجديد، الاختلالات الاقتصادية الاجتماعية للكيانين السابقين حيث يمكن عرض وتحليل أهم ملامح الوضع الاقتصادي لهذه المرحلة على النحو التالي:

- الاتجاهات الاقتصادية والملامح العامة لعقد التسعينات:

لم يقف الأمر عند الاختلالات الاقتصادية الاجتماعية التي عانى الكيانان بل ظهرت كثير من الأزمات فيما بعد ، والتي كان من أهمها استحكام الأزمة السياسية بين صناع الوحدة وتحولها إلى صراع عسكري مما فاقم الأوضاع الاقتصادية والمالية حتى كاد الاقتصاد ينهار، فتحمل الاقتصاد اليمني نتائج الأزمة السياسية والصراع المسلح الذي اندلع بين الفريقين عام ١٩٩٤م والتي قدرت خسائره بحوالي عشرة مليار دولار[2]، كما تحمل اليمن في عقد

---

(١) قانون الاستثمار ، دراسة الأوضاع الاقتصادية والاستثمارية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٨٦م ، ص٨٢.

(٢) انظر : عبدالباري الشرجبي ، الآثار الاقتصادية لحرب ترسيخ الوحدة ا ليمنية ، مرجع سابق ، الثوابت ، ص٣٧٤،٣٨٧.

التسعينات عودة ما يقارب من مليون مهاجر نتيجة لأزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠م وتوقفت التحويلات ممن بقي منهم في دول الخليج، وصاحَب ذلك أيضاً توقُّف المعونات والهبات والقروض الميسرة التي كانت تحصل عليها اليمن من هذه الدول ، ناهيك عن تحميل الاقتصاد عبء تسديد خدمة الديون المستحقة (١).

وقد انعكس ذلك الوضع أيضاً في استمرار الخلل الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي الذي عانى منه اليمن بعد الوحدة حيث تواضعت نسبة القطاعات الإنتاجية ليبلغ متوسط الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠م حوالي ١,٩% خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٤م ثم انخفض إلى حوالي ١,٤% "بدون قطاع النفط" وارتفع في المقابل متوسط معدل النمو السكاني إلى ٤% خلال الفترة نفسها(٢) وقد صاحب هذا الوضع تفشي ظاهرة الاستهلاك الترفي لتواكب الفئات الجديدة الصاعدة كنتيجة طبيعية لهذه الاختلالات الاقتصادية .

واستمر عجز الموازنة العامة في النصف الأول من عقد التسعينات وتزايدت بذلك معدلات العجزعام ١٩٩٢م إلى ١٠,٢ مليار ريالاً بنسبة ٨,٢% من إجمالي الناتج المحلي ليصل عام ١٩٩٤م إلى ٩١,٣% بالإضافة إلى ما سبق فإن كثرة الاستيراد من الخارج والذي بلغ ١٧,٥ %من الناتج المحلي الإجمالي الذى تصاحب مع ضعف في مجال التصدير وزيادة في الواردات قد أدى إلى عجز في الميزان التجاري بلغ في عام١٩٩٠م مثلاً ٤٣,٣%(٣).

وفيما يتعلق بموازنة الدولة خلال الفترة (٩٠-٩٤)م فقد بلغت نسبة العجز (٤١,٤٠%) ، (١٨,٥%) ، (٦٠,٨%) (٨٢,١٥%) ، (٥١,١٣%)على التوالي ويلاحظ أنه في عام ١٩٩١م انخفضت هذه النسبة إلى ١٨,٥ % أي أن هناك تحسناً ملحوظاً في الميزانية العامة للدولة ، يعود إلى بداية تصدير النفط(٤) وتدفق عائداته.

ولتجاوز تلك الاختلالات اتجهت الدولة نحو نظام الخصخصة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ نهاية عام ١٩٩٤م من خلال مجموعة من القرارات الصادرة من مجلس الوزراء أهمها قرار مجلس الوزراء رقم (١٥٠) لعام ١٩٩٤م بشأن خصخصة المؤسسات والمرافق العامة ، وقرار مجلس الوزراء رقم (٨) لعام ١٩٩٥م ، المتضمن للإجراءات التنظيمية والتنفيذية للخصخصة ، وقرار مجلس الوزراء رقم (٦) المتضمن إنشاء المكتب الفني للخصخصة الذي يعمل تحت إشراف رئيس الوزراء ، وتوج كل ذلك بإصدار القانون

---

(١) طه الفسيل، مرجع سابق ، ص٤٧.

(٢) نفس المرجع والصفحة.

(٣) عبدالله حسين بركات ، عجز الموازنة العامة ، أسبابه وعلاجه ، دراسات في الاقتصاد اليمني ، ص٣٣٧.

(٤) نفس المرجع ، ص٣٣٤.

رقم (٤٥) لعام ١٩٩٩م بشأن الخصخصة[1]. وقد تم فعلاً خصخصة جزء من القطاع الصناعي وتسريح جزء من العمال من تلك المرافق المخصخصة منها على سبيل المثال لاالحصر مصنع الثورة للمنتجات الحديدية في عدن والذي استوعب بعد الخصخصة ٨٥ عاملاً فقط من أصل ٢٦٨ عاملاً ، ومصنع الأحذية في عدن أيضاً والذي استوعب ١٥ عاملاً من أصل العمالة البالغة ٩١ عاملاً ، وتعاونية الصناعات الجلدية التي استوعبت ٥ عمال من أصل العمالة البالغة (٧٧) عاملاً، وتم تصفية البنك الصناعي ، وبقية البنوك قيد الدراسة أو في طريقها إلى الخصخصة منها البنك الأهلي اليمني (قيد الإجراءات النهائية للخصخصة) البنك اليمني للإنشاء والتعمير (قيد الدراسة) الشركة اليمنية للتأمين وإعادة التأمين (مرشحة للخصخصة) وكذلك بنك الإسكان ، والبنك الزراعي (قيد الدراسة)[2] .

ولم يقتصر الأمر على تلك القطاعات وإنما تجاوزها إلى قطاع النقل والمواصلات والتعليم والصحة والسياحة والخدمات الأخرى وكذلك القطاع الزراعي وقطاع النفط والمعادن لتشمل الخصخصة بقية القطاعات الأخرى كقطاع السياحة والصحة والإنشاء والإسكان[3] ، الأمر الذي ترتب علية تسريح العمالة من المشروعات التي تم تحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص وذلك لوجود عمالة فائضة في هذه المؤسسات ، وهو مايؤدي إلى تزايد صفوف العاطلين عن العمل وتزايد الكثير من الأمراض الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع ، كانتشار ظاهرة البطالة والسرقة والتسول ، ويتحمل الفقراء ومحدودو الدخل العبء الأساسي للكلفة الناجمة عن تطبيق هذا البرنامج.

المقصود بالفقراء هنا كما أشار إلى ذلك رمزي زكي هم (أفراد الفئات والشرائح الاجتماعية الذين يعيشون على خط الفقر أو تحته أو فوقه بمسافة قريبة . وهم تحديداً يمثلون فقراء الريف الذين لا يملكون أرضاً ويعملون في أراضي الغير إما بشكل دائم أو موسمي، وصغار الملاك الذين يزرعون حيازاتهم الصغيرة من أجل تمويل استهلاكيهم العائلي ، وعمال الحكومة والقطاع العام ذوي الأجور المنخفضة والمحدودة ، ويضاف إليهم العاطلون عن العمل والمهمشون في المدن ممن يعملون في أنشطة تافهة في القطاع الهامشي لحساب أنفسهم وممن يعملون بشكل موسمي وغير منتظم فضلاً عن المسنين والعجزة والمرضى الفقراء وأصحاب المعاشات والإعانات الاجتماعية المحدودة)[4] حيث تحولت ظاهرة الفقر إلى مشكلة

---

(١) مصطفى حسين المتوكل ، خلق آفاق جديدة أمام القطاع الخاص ، المؤتمر العلمي الخامس الذي نظمته كلية التجارة والاقتصاد ٢٣-٢٥ أكتوبر ٢٠٠ ؛ مستقبل اليمن في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية ، ص٤.

(٢) مصطفى المتوكل ، المرجع السابق ، ص١٨.

(٣) نفس المرجع ، ص١٨-٢٠.

(٤) رمزي زكي ، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية ، دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولى ، ص١٨٢.

حقيقية في المجتمع اليمني الآن وفي طريقها إلى التفاقم ، وظهرت فئات اجتماعية قليلة العـــدد تتمتع بكل الامتيازات يقابلها فئات اجتماعية تعاني الفقر والفاقة، وتؤكـد تلـك الظـواهر أن المجتمع يسير في طريق التمايز الطبقي بين من يملك ومن لا يملك ، وبدأت تتأكد مقولـة: إن الغنى يتمركز ودائرة الفقر تتوسع، وهو ما يؤثر سلباً على الفرد والمجتمع.

- القطاع التجاري في التسعينات :

بالرغم من تلك الاختلالات الاقتصادية التي وجدت إلا أن القطاع التجاري نشط بصورة ملحوظة عند مقارنته ببقية القطاعات الإنتاجية الأخرى، حيث يمكن ملاحظة ذلك مـن حجـم الواردات والصادرات التي يتضمنها الجدول التالي :

جدول رقم (٤/١٢) يبين الصادرات والواردات للأعوام ١٩٩٠-١٩٩٩م

القيمة بالمليون ريال

السنة	الواردات	*الصادرات	الميزان التجاري
١٩٩٠	١٨٨٦٧,١	٨,٣١٥ ٥	-١٠،٥٥١٠،٦
١٩٩١	٢٤،٣١٤،٣	٦،٠٧٥٠،٩	-١٦،٣٩٦،٢
١٩٩٢	٣١،٠٧٥،٦	٣،٩٥١،٥	-٢٥،٣٨٢،٣
١٩٩٣	٣٣،٨٨٣،٢	٤،٤٩٤،٦	-٢٦،٥٥٠،٦
١٩٩٤	٢٥،٠٧٠،٢	٩،٩٣٥،٧	-١٣،٨٥٤،٦
١٩٩٥	٦٤،٥٩٠،٦	٧٤،٧٨٥،١	١٤،٨٤٣،٢
١٩٩٦	١٩١،٨٦٢،٣	٢٢٥،٩٦٠،٥	٥٩،٩٦٧،٤
١٩٩٧	٢٦٠،٣٣١،١	٢٩٨،١٤٤،٥	٦٣،٣٨٤،٨
١٩٩٨	٢٩٤،٥٠٩،٧	١٧٩،١١٧،٨	-٩١،٠٢٩،٥
١٩٩٩	٢٩٤,٥٠٩,٧	١٧٩,١١٧,٨	-٩١,٠٢٩,٥
٢٠٠٠	٣٧٥،٧٨٢،٩	٦١٣،٩٣٧،١	٢٨٣٨٢٦٠٨**

• المصدر: الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، ملخص إحصاءات التجـارة الخارجيـة ٩٥-١٩٩٩م ، إبريل ٢٠٠٠م ، ص١٢.

• صادرات الشركات ا لنفطية من النفط الخام غير مشمولة في الأعوام ٩٠-٩٤م.

•• كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٠م ، الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء، ص٤١٣.

من قراءتنا للجدول رقم (٤/١٢) يتبين أن المجتمع اليمني يعتمد اعتمـاداً كبيـراً علـى التجارة الخارجية، (فاستخدام الواردات + الصادرات إلى الناتج المحلـي الإجمـالي يعتبـر معياراً لبيان درجة الاعتماد على التجارة الخارجية والانفتاح نحو الخـارج) وطبقـاً للبيانـات السابقة الرسمية فإن اليمن تعتبر من أكثر الدول اعتماداً على التجارة الخارجية حيـث بلغـت الواردات خلال الأعوام ١٩٩٥-١٩٩٩م (٦٤٥٩١ ، ١٩١٨٦,٢ ، ٢٦٠٣٣١ ، ٢٤٩٥١٠، ثم ٣١٢٧٤٩) مليون ريال على التوالي ، ويعود ارتفاع قيمة الواردات من عام إلى آخر إلى تدني وتدهور أسعار صرف الريال مقابل الدولار، وتفاوته خلال الخمس السنوات المشار إليها جاء نتيجة لتنفيذ الحكومة لسياسة الإصلاحات الاقتصادية والمالية منذ عام ٩٥م حيث تراجع سعر الريال مقابل الدولار من ٤ريالات عام١٩٨٠م إلى ١٦٠رياﻻًعام٢٠٠٠م.وهـي أرقـام رسمية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء. إلا انها كما نرى متواضعة نسبةً إلـى كميـة السلع المستوردة المتواجدة في السوق ابتداءً من الإبرة إلى السيارة (ليس أمام الباحـث إلا أن يتعامل مع تلك الأرقام كونها أرقام رسمية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء) الأمر الذي قاد بدوره إلى وجود اختلالات اقتصادية مستمرة.

كما يلاحظ أن الميزان التجاري حقق فائضاً خلال السنوات ٩٥-٩٧م بلغ (١٤٨٤٣,٢ ، ٥٩٩٦٧٠٤ ، ٦٣٣٨٤٠٨) بالمليون الريال على التوالي ، ونتيجة لتدني أسعار النفط الخـام عالمياً في عام ١٩٩٨م واعتماد اليمن بدرجة أساسية على تصدير النفط الخـام ، فقـد شـهد الميزان التجاري عجزاً بلغ (٩١٠٢٩,٥) مليون ريال لنفس العام، ونظـراً لارتفـاع أسـعار النفط عالمياً خلال العام ١٩٩٩م فقد تحسن الميزان التجـاري وحقـق فائضـاً تجاريـاً بلـغ (٦٧,٢٦٠٨) مليون ريال[١].

ونتيجة لإعتماد المجتمع على الاستيراد لتغطية احتياجاته الأساسـية والكماليـة يلاحَـظ العجز الدائم في الميزان التجاري وميزان المدفوعات خلال الأعوام (١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٣) ليرتفع عام(١٩٩٥م) ثم ينخفض عام (١٩٩٨م) ثانية ليعاود الارتفاع ، حيث لم تفلـح مـوارد النقد الأجنبي في تغطية ذلك العجز نتيجة الارتفاع في فواتير الواردات التي ليس لهـا تغطيـة اقتصادية قوية ، الأمر الذي فتح باب الاستيراد والوكالات التجارية بلا قيود إضافة إلى الخلل في هيكل الاستثمار وهيكل الإنتاج لصالح القطاعات الخدمية .

كما تتسم تجارة اليمن الخارجية بدرجة عالية من التركز نحو الدول العربية حيث بلغـت الواردات من الدول العربية مـا نسـبته (٣٢,٨١% ، ٢٧,٥٤% ، ٢٧,٢٣% ، ٢٩,٤٧% ، ٣٧,٧٢%) من إجمالي الواردات إلى اليمن خلال الأعوام الخمسة (٩٥-٩٩م) على التوالي ،

---

(١) ملخص إحصاءات التجارة الخارجية ، مرجع سابق ، ص٨-٩.

أما البلدان الآسيوية غير العربية فمثلت الـواردات اليمنيـة منهـا مـا نسـبته (٢٨,١٣% ، ٢٩,٩٤% ، ٢٤,٠٦% ، ٢٤,٨٧% ، ٢٢,٣١%) من إجمـالي الـواردات اليمنيـة خـلال الخمسة الأعوام (٩٥-٩٩م).

ثم تأتي دول الاتحاد الأوروبي "دول المجموعة الأوروبية" والبلدان الأمريكيـة ضـمن الدول الأكثر مساهمة في التجارة الدولية لليمن خلال الأربعة الأعوام (١٩٩٥-١٩٩٩م حيـث مثلت الواردات (٣٤,٤٣% ، ٣٦,١٢% ، ٣٧,٨٩% ، ٣٧,٤٤% ، ٣٠,٨٠%) من إجمالي الواردات خلال الخمسة الأعوام (٩٥-٩٩م)(١). وأهم ما تستورده اليمن من سلع هي الـدقيق والقمح والسكر وزيوت الوقود ، والأدوية(٢) ، إلى جانب استيراد كافة السلع الكمالية وغيـر الكمالية، وهوما قاد إلى نشاط التجارة الخارجية

وتتركز صادرات اليمن على النفط الخام والبن بنسبة ضئيلة ، حيث يعتبر النفط من أهم صادرات الـيمن ويمثـل مـا نسـبته (٩٥,٢٧% ، ٩٦,٦٠٢% ، ٩٥,٣٢% ، ٩٢,٨٨% ، ٩٥,٨٧%) خلال الخمس السنوات الماضية (٩٥-٩٩م) على التوالي ، وما حدث من تحسـن في ميزان المدفوعات، إنما يرجع إلى تصدير النفط والاعتماد عليه كما رأينا وليس إلى تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة ، حيث لا يعتمد هذا التحسن الطفيف على قاعدة صلبة من الطاقـات الإنتاجية والموارد المحلية بقدر اعتماده على الخارج، كما أن تمركز التصـدير علـى سـلعة واحدة بينما يستورد كل ما يحتاجه المجتمع يقـود بالنتيجـة إلـى اخـتلالات فـي البنـاء الاقتصادي والاستدانة المستمرة والدائمة.

وفي خضم ذلك الوضع المتردي نشطت التجارة الخارجية وأنشئت الشـركات التجاريـة والتوكيلات لتتناسب مع التوجه الجديد للدولة وأهم تلك الشركات والتي يفوق رأسـمالها علـى عشرة مليون ريال ، تتمثل في ٥١ شركة تتنوع بين شـركات صـناعية وتجاريـة وخدميـة وتوكيلات وهي على النحو الموضح في الجدول التالي:

(١) ملخص التجارة الخارجية ، مرجع سابق ، ص٨-١٠

(٢) نفس المرجع ، ص٨-٩.

جدول رقم (١٣|٤) أسماء الشركات التي يفوق رأس مالها عن عشرة مليون ريال

م	الشـــــــركة	رأس المـــــال
١	مجمع الصناعات الغذائية	٧٥,٠٠٠,٠٠٠
٢	مجمع الرشيد الصناعي	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
٣	الشركة المتحدة للصناعات الكيماوية	١٢٨,٠٠٠,٠٠٠١
٤	شركة المهندس للمقاولات	٣٥,٠٠٠,٠٠٠
٥	شركة اليمن للطرق والجسور	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٦	شركة اليمن لتموينات البواخر الملاحية	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
٧	صوامع ومطاحن عدن	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
٨	مطاحن البحر الأحمر	بدون
٩	الشركة اليمنية لصناعة المضخات	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
١٠	العربية للإنشاءات والاستثمار	٦٠,٠٠٠,٠٠٠
١١	الوطنية المتحدة للصناعات لمتنوعة	٢١,٠٠٠,٠٠٠
١٢	العليمي لمخازن التبريد "الحديدة"	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠
١٣	سبأ للمقاولات	٢٧٠,٠٠٠,٠٠٠
١٤	الاستثمارات السياحية	٧٧٤,٠٠٠,٠٠٠
١٥	بروكتر وجامبل	٣٥,٠٠٠,٠٠٠
١٦	مجموعة محمد سيف ثابت	٢,٠٠٠,٠٠٠
١٧	شركة أبولو للسفريات	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
١٨	شركة وديان للتجارة	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
١٩	المصنع الوطني للطلاء والكيماويات	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٠	المتحدة للهندسة والسيارات	٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢١	الشركة الوطنية للتجارة	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٢	آزال للدواجن	١٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٣	شركة التبغ والكبريت الوطنية	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٤	الشركة اليمنية لصناعة وتجارة الأدوية	٢٦٨,٠٠٠,٠٠٠
٢٥	الشركة اليمنية لمطاحن وصوامع الغلال	$ ٢٥,٠٠٠,٠٠٠
٢٦	الشركة اليمنية البريطانية لتسويق الزيوت	$ ١,٥٠٠,٠٠٠
٢٧	الشركة اليمنية الكويتية للتنمية العقارية	٢٧٦,٠٠٠,٠٠٠

م	الشـــــــــركة	رأس المـــــــال
٢٨	شركة الطلاء والأملشن	٧٤,٤٧٦,٠٠٠
٢٩	المقاولون العرب	١,٥٠٠,٠٠٠ $
٣٠	ستالكو للملاحة	١٠,٠٠٠,٠٠٠
٣١	أروى لصناعة المياه المعدنية	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠
٣٢	الشركة اليمنية لتجارة وصناعة الإسمنت	٢٠,٠٠٠,٠٠٠ $
٣٣	الشركة الأهلية للمياه المعدنية	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
٣٤	العالمية لتشغيل محطات الحاويات	١,٠٠٠,٠٠٠ $
٣٥	العربية للتأمين	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠
٣٦	الألبان والأغذية الوطنية	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٣٧	الصناعات المتنوعة ومواد التعبئة	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠
٣٨	الوطنية لصناعة الزيوت والشحوم	٤٠٠,٠٠٠ $
٣٩	هاسكو وشل للتسويق	٣,٢٠٠,٠٠ $
٤٠	الشركة اليمنية لصناعة الزيوت	٦,٢٥٠,٠٠٠ $
٤١	شركة إسمنت عدن	٦٠٠,٠٠٠ $
٤٢	الشركة اليمنية للنقل وخدمات حقول النفط	١٠٠,٠٠٠ $
٤٣	الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية	١٠٠,٠٠٠ $
٤٤	شركة الآفاق العربية للخدمات	٢٠,٠٠٠،٠٠٠
٤٥	شركة درهم للصناعة	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٤٦	شركة سبأ للفنادق	١٤,٠٠٠,٠٠٠
٤٧	شركة صنعاء للمرطبات	٤٠,٠٠٠,٠٠٠
٤٨	مجموعة العالمية للسفريات	١٠,٠٠٠,٠٠٠
٤٩	جيد ومسعود للتجارة	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٥٠	أرحاب للهندسة والمقاولات	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
٥١	الرويشان للاستثمار	٥,٠٠٠,٠٠٠

* المصدر : الإدارة العامة للشركات والوكالات ، إدارة الشركات للتجارة ، وزارة التموين والتجارة.

- من الجدير ذكره بعد عرضنا للكشف المذكور الإشارة إلى أنة تتواجد أيضاً الكثير مـــن الشركات والمجمعات التي يقدر رأسمالها بأقل من عشرة ملايين ريال ، إلا أن المهم من

كل ما سبق أن معظم تلك الشركات ، (الكبرى والصغرى) شركات خدمية ، وصناعية تستورد معظم خاماتها من الخارج مما يعرضها للمشاكل الاقتصادية دائماً.

- أن نشوء مثل تلك الشركات يدل على أن المجتمع يتعرض بشدة لكثير من المتغيرات حيث يبدو جلياً وجود أفراد يملكون أموالاً تفوق عشرات الملايين وأكثر، وهذا معناه أن هناك فئات رأس مالية طفت على السطح مما يجعلنا نأخذ ذلك الوضع بعين الاعتبار.
- ارتبطت تلك الشركات الإنتاجية بالأنشطة التي تحتفظ بسيولتها دوماً كالإقراض والمضاربة والمجالات العقارية المختلفة والصناعات الخفيفة التي تحقق ربحاً مالياً سريعاً.
- ونتيجة لعملية التحول نحو نظام السوق ونمط النمو المقترن به فقد أثر ذلك في تنامي عدد تلك الفئات ، حيث فتح باب الاستيراد والتصدير للقطاع الخاص والتوكيلات الأجنبية ليمثل آلية شبه مضمونة للثراء السريع(١) وصعوداً لتلك الفئات على حساب فئات اجتماعية عريضة في المجتمع.

- أثر تلك المتغيرات على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية:

ونتيجة لتلك التوجهات تزايدت الأسعار وجُمدت الأجور الحقيقية - بغض النظر عن الزيادة الطفيفة التي لا تتناسب مع ارتفاع تلك الأسعار- وارتفاع معدلات البطالة أدى كل ذلك إلى ظهور فئات وشرائح اجتماعية كثيرة لا تستطيع إشباع حاجاتها الأساسية ، فأسعار الطعام ترتفع بسرعة كبيرة بحيث لا تستطيع "الفئات الفقيرة" الحصول على اللحوم والفواكه والخضروات، كما أن الحصول على سكن ملائم تتوافر فيه أبسط الشروط الإنسانية تغدو مسألة صعبة المنال بالنسبة للفقراء ومحدودي الدخل خاصةً بعد ترك الإيجارات السكنية لتحددها قوى العرض والطلب ، حيث يتم استثمار أموال تلك الفئات الصاعدة في بناء العمارات والفلل الفاخرة باهظة الأسعار والتكاليف العمرانية ، ويتم نتيجة لذلك بروز وتفاقم أحزمة الفقر وعشش الصفيح وظهور أزمات مناطق الإسكان العشوائي* ، وكذلك الخدمات الصحية والتعليم التي ترتفع رسومها وخفض الإنفاق العام الموجه لهذا الغرض والاتجاه(٢) إلى خصخصة التعليم في مجتمع لازالت الأمية فيه مرتفعة حيث تمثل نسبة الأمية لكلا الجنسين ٤٧,٣٧%** .

---

(١) يمكن الرجوع للاطلاع بصورة أوسع من المجتمع المصري في : عبدالسلام علي نوير ، الحراك الاجتماعي والتغير السياسي في مصر، ١٩٧٤م-١٩٨٧م ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ١٩٩٣م ، ص١٤٥-١٤٦.

* مذبح ، حي شميله - صنعاء/القلوعة - عدن وغيرها.

(٢) يمكن الرجوع أكثر إلى : رمزي زكي ، التضخم والتكيف الهيكلي ، مرجع سابق ، ص١٩١-١٩٣.

** كتاب الاحصاء السنوي- الجهاز المركزي للاحصاء ١٩٩٨،ص١١

في الوقت الذي تردى فيه مستوى الحاجات الأساسية لقطاع عريض من الأفراد تطفو على السطح فئة مترفة ظهرت نتيجة لسرعة التفاوت الذي يحدث في توزيع الدخل والثروة وطغيان تجارة الاستيراد وأنماط استهلاكية ترفية لأصحاب الدخول المرتفعة حيث أشار رمزي زكي بأنه " في ضوء آليات السوق الليبرالية غير المنضبطة يتغير نمط توزيع وتخصيص الموارد وتنفرد القلة من أصحاب القوة الشرائية الأكبر بتوجيه جهاز الإنتاج والتجارة الخارجية لتلبية مطالبهم"(١)

- شيوع تجارة الجملة والتجزئة:

نتيجة للتوجه الاقتصادي وغلبة التجارة الخارجية عليه انتشرت في كافة أنحاء الجمهورية محلات البيع بالجملة والتجزئة ، ويمكن ملاحظة ذلك بسهولة حيث أنشأت الأسواق المركزية في كافة مدن وقرى البلاد مع تحول أبناء المجتمع إلى أفراد مستهلكين لكل أنواع السلع وموزعين لها لا أكثر.

إن انتشار المتاجر والدكاكين بهذا المستوى ليس مؤشراً على قوة القطاع التجاري للبرجوازية الصغيرة بل يدل على ضعفها نتيجة لتشتت رأس المال على عدد كبير من المتاجر(٢).

- غلبة الطابع التجاري على بقية القطاعات :

توسعت فئة التجار بشكل كبير ، وهم أصحاب رؤوس الأموال الجدد الذين يستمدون نفوذهم من خلال ارتباطهم بالمواقع المسيطرة على قمة البناء التكنوقراطي للدولة "وهي فئات لم تنمُ في أحضان السوق بل نضجت وتخمرت في المكاتب والثكنات العسكرية"(٣)

كما أثر استيراد السلع على المحاصيل الزراعية والحيوانية ، فقد تم استيراد (٧٥٤) ألف طن عام ١٩٩٥م من القمح ، وظلت الدولة تستورده بكميات هائلة حتى بلغ ما تستورده ١٩٩٩م (١،١٨٧،٠٠٠) ألف طن بقيمة (٢٣،٥٨٦،٠٠٠) ريال يمني(٤). بالإضافة إلى استيراد الكثير من الحيوانات، منها الأبقار التي قدرت إعدادها بـ(٢،٣٢٥،٥٢٣) بقرة بقيمة (٢،٦٤٩،٦٢٢،٠٠٠) ريالاً يمنياً، أما الألبان والأجبان والبيض فالدولة تستورد (١،٨٠٧،٤١٩) بقيمة (٢،٦٤٩،٦٢٢،٠٠٠) ريالاً يمنياً(٥). مما أدى إلى عزوف الفلاحين في

---

(١) رمزي زكي ، المرجع السابق ، ص١٩٣.

(٢) أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١م ، ص٢٩٢ . وكتاب الإحصاء السنوي ١٩٩٨، ص١١.

(٣) محمود عبدالفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص١٢٢.

(٤) ملخص إحصاءات التجارة الخارجية ٩٥-١٩٩٩، الجهاز المركزي للإحصاء ، ص٣٠-٣١.

(٥) نفس المرجع ، ص٤٩.

الأرياف عن زراعة الكثير من المحاصيل الزراعية وأهمها القمح ، وتربية العديد من الحيوانات التي يعتمدون في معيشتهم عليها بسبب إغراق الأسواق بالمستورد منها ، واعتماد المدينة والريف عليها وهجرة الفلاحين إلى المدن واستمرار إغراق السوق بالعديد من البضائع الرديئة وتسرب العديد من المنتوجات المزيفة والسلع المجهولة مصادرها والآلات والأجهزة التي لم يؤهل السوق لصيانتها وإصلاح إعطابها.

- غياب القوانين التي تحد من التلاعب في السلع:

إن غياب قوانين المواصفات والمقاييس للسلع والبضائع وانعدام الآليات والأجهزة والمرافق اللازمة لاختبار مدى كفاءة ما يستورد إلينا ، كل ذلك مكن العديد من المصنوعات والمنتوجات ضعيفة الجودة بل غير المستوفية لشروط السلامة من التواجد في الأسواق اليمنية بشكل كبير.

كما أدى الوضع الاقتصادي المتردي إلى توسع دائرة الفقر وتمركز دائرة الغنى حيث ظهرت فئات لا تملك قوت يومها في مقابل قلة مترفة إلى حد كبير في قمة الهرم الاجتماعي.

وقد أشارت إلى ذلك دراسة للبنك الدولي عن الواقع اليمني تفيد "أن ٣,١ مليون من عدد السكان لا يستطيعون الحصول على المتطلبات الغذائية ، ويعيش ما نسبته ٨٣% من هذا العدد في المناطق الريفية ، ويتركز هؤلاء في مناطق صنعاء، و إب وتعز بنسبة ٤٣% بينما يعيش ما نسبته ٢٨% منهم في محافظات الحديدة وذمار وحضرموت"(١)

- اتساع دائرة الفقر :

تأثرت الفئات ذات الدخول المتدنية ، فهبط مستواها ، وتضررت من الناحية التعليمية والصحية نتيجة للسماح للقطاع الخاص باستغلال أمواله في قطاع الصحة والتعليم فالمستفيد الأكبر من تلك التوجهات الاقتصادية هم الأغنياء(٢).

كما أفرزت حرب ١٩٩٤م بؤراً للفقر ، وعملت على خلخلة التركيب الديمغرافي من خلال انتقال جماعات من مناطقها إلى أخرى ووفاة كثير من الرجال الذين يعولون أسرهم . الأمر الذي أثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهم ، ونتيجة لتلك الحرب وغيرها

---

(١) عزيز داود ، دراسة حول التوجهات والاستراتيجيات والبرامج لمواجهة الفقر في الواقع اليمني، الثوابت، ع٩ ، إبريل – يونيو ١٩٩٧م ، ص٨٤.

(٢) نفس المرجع ، ص٨٥-٨٦.

انتشرت البطالة في المجتمع اليمني حيث بلغت في التسعينات نحو ٣٥% من حجم القوى العاملة[١] ، وترجع أسباب ذلك إلى:

أ - عدم قدرة سوق العمل على استيعاب القوى العاملة.

ب - عودة المهاجرين أثناء أزمة الخليج الثانية عام ٩١م .

ج - تخبط الخطط الاقتصادية وعدم تلبيتها لاحتياجات المواطنين.

د - هبوط القيمة الشرائية للريال.

هـ - التوجه الاقتصادي الجديد الذي أثر بشكل ملحوظ على شيوع ظاهرة الفقر في المجتمع اليمني ، حيث نرى لأول مرة عمال نظافة من غير فئة الأخدام يعملون في جمع القمامة وتنظيف الشوارع ومجاري الصرف الصحي وغيرها وهو ما يعتبر مؤشراً على تخلخل التركيب الاجتماعي السابق وبروز هوة أو فجوة كبيرة بين من يملك ومن لا يملك والاتجاه بالمجتمع نحو التكوين الطبقي واضح القسمات والمعالم في المستقبل المنظور.

و - يعتبر القطاع الحكومي الموظف الأكبر للعاملين في المجتمع ، إلا أنه لا يستوعب كافة العاملين كما يتصف بتدني الأجور.

ز - يتضح أيضاً ضعف احتواء القطاع الخاص للعمالة اليمنية نتيجة لضعف القاعدة الصناعية لهذا القطاع.

---

(١) عزيز داود ، المرجع السابق ، ص٨٥-٨٦.

٣ - القطاع الزراعـــــي:

يُعتبـــر القطـــاع الزراعـــي مـــن القطاعـــات الإنتاجيـــة الهامـــة فـــي المجتمـــع اليمني؛ لأن معظم السـكان يعملـون فيـه ويعيشـون فـي الريـف بنسـبة تصـل إلـى (٧٤,٤٤%) مقابل (٢٥,٥٦%)[١] يعيشون فـي الحضـر ويـوفر فـرص عمـل لحـوالي (٦٣،٣%) من القوى العاملة ، إلا أن مساهمته في الإنتاج المحلي الإجمالي قد انخفضت فـي السنوات الأخيرة لعدة اعتبارات،منها أن المجتمع اليمني من البيئات قليلة المـوارد الطبيعيـة وصعبة الاستثمار والتي لا ينتج فيها فائض اقتصادي كبير إلا بجهـد اجتمـاعي مضـاعف، وتعتمد الزراعة على أمطار موسمية محدودة تتراوح بين (٢٠٠ إلى ١٢٠٠) مليمتر في السنة مع انعدام وجود الأنهار والبحيرات ، بالإضافة إلى غلبة التكوين الجبلي الصخري المتضرس لأكثر من (٦٠%) من مساحة المرتفعات الداخلية ، مع وجود التصحر والجفاف لأكثـر مـن (٥٠%) من مساحة المنخفضات في الشرق والشمال الشرقي والجنوب[٢] .

وتبلغ مساحة الجمهورية اليمنية حوالي (٥٥٥) ألف كيلو متر مربع أي حـوالي (٥٥,٥) مليون هكتار "بدون الربع الخالي والجُزُر" ، وتقدر الأراضي التي تُزرع سنوياً بحوالي (١,٦) مليون هكتار أي ما نسبته (٣,٧%) من إجمالي الرقعة الأرضية ، أما الأراضـي الهامشـية التي تُزرع مرة كل (٣ – ٥) سنوات فتقدر بحوالي (٢) مليون هكتار وتشكل (٣,٧%) مـن إجمالي المساحة[٣] .، وتقدر الأراضي المزروعة بنسـبة (٧١%) مـن المسـاحة الصـالحة للزراعة بالجمهورية اليمنية[٤]. أي أن هناك أكثر من (٣) ملايين هكتـار غيـر مزروعـة ، وتتصف الزراعة بأنها زراعة كفاف[٥].

وتقدر الرقعة الأرضية الحرشية والشجرية بما يزيد عن (١,٥) مليون هكتـار ، وبـذلك يصبح إجمالي الأراضي القابلة للزراعة ما يقارب من (٥,١) مليون هكتـار بنسـبة (٩,٥%) من إجمالي الرقعة الأرضية ، إلا أن قلة تساقط الأمطار وشحة مياه الغيول أدى إلى انخفـاض الرقعة المزروعة سنوياً حيث بلغ متوسط الأرض المزروعة خلال عقد الثمانينـات (١٠٥٦)

---

(١) كتاب الإحصاء السنوي ، وزارة التخطيط ، ١٩٩٠ ، ص١١.

(٢) تعزيز التعاونيات الزراعية العربية في التنمية الريفية المستدامة لقُطر اليمن ، حمود العودي، الجمهورية اليمنية ، الاتحاد التعاوني، صنعاء ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية والزراعة ، السودان، ص١٢.

(٣) عبد المؤمن أحمد هاشم ، السكان والتنمية الزراعية ، وزارة الزراعة والموارد المائية ، الهيئة العامـة للبحـوث والإرشاد الزراعي، مشروع دمج الثقافة السكانية في القطاع الزراعي ، المعمل الفني للطباعة / تعز، بدون تاريخ، ص٥ .

(٤) النتائج النهائية لحصر الحيازات الزراعية، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ، الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء، ديسمبر ١٩٩٢، ص١.

(٥) استراتيجية التنمية الزراعية ، وزارة الزراعة والري ، الجمهورية اليمنية ، ص٢.

ألف هكتار بنسبة (٦٦%) من إجمالي الأراضي التي يفترض زراعتها ، ولا يرجع انخفاض الأراضي الزراعية فقط إلى شحة المياه بل وإلى أسباب اجتماعية مثل الهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر بالإضافة إلى الهجرة الخارجية، وكذلك التفتت الحيازي للأرض والنزاعات بين القبائل(١).

- أهمية القطاع الزراعي:

يُعد ا لقطاع الزراعي من الركائز الأساسية للاقتصاد في المجتمع اليمني بعد النفط ، وتشير استراتيجية التنمية الزراعية ، بأن هذا القطاع يحتل المرتبة الأولى في تكوين الناتج القومي ، حيث تصل نسبة إسهامه إلى (٢٤%) تقريباً ، مما جعل الاهتمام يتجه نحو زيادة المساحة المستغلة والمزروعة وزيادة الإنتاج الزراعي كمّاً ونوعاً، وذلك بهدف الحد من الاعتماد على الاستيراد وخاصةً المحاصيل الاستراتيجية، كالقمح والأرز التي تشكل عبئاً ثقيلاً على الميزان التجاري باحتلالها للمرتبة الأولى في قائمة الواردات من حيث الحجم والقيمة(٢).

- بعض الاختلالات الاجتماعية التي يواجهها الريف اليمني بشكل عام.

وبنظرة شاملة لبنية المجتمع اليمني نجد غلبة التكوين الاجتماعي الاقتصادي التقليدي الذي لازال يعكس نفسه على القطاع الزراعي وكذلك على بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى، مما يقود إلى ظهور الكثير من القضايا الاجتماعية المثيرة للجدل ، والتي منها ما يلي:

أ - الخصوبة:

يشهد الريف اليمني معدل زيادة عالية في الخصوبة الكلية للمرأة والتي تقدر بـ(٨) (٣) أطفال للمرأة خلال حياتها الإنجابية ، وقد أسهم هذا المعدل في زيادة أعداد السكان بحسب الإسقاطات السكانية لعام (١٩٩٨م) إلى (١٧,٠٧١) (٤) مليون نسمة، وهو ما ينعكس على القطاع الزراعي نفسه من حيث أن نمو هذا القطاع الزراعي لا يتناسب

---

(١) عبد المؤمن هاشم ، مرجع سابق ، ص٥-٦.

(٢) استراتيجية التنمية الزراعية ، وزارة الزراعة ، مرجع سابق ، ص٢.

(٣) عبد المؤمن هاشم ، مرجع سابق ، ص١١.

(٤) كتاب الاحصاء السنوي ١٩٩٨، الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء ، صنعاء ، يونيو ١٩٩٩، ص١١.

مع معدلات النمو السكاني التي تقدر بـ (٣,٧%) الأمر الذي لم يتنبه لـه المخطط إلا في السنوات الأخيرة حيث أن الخطط الإنمائية السابقة في السبعينات وحتى الثمانينات لم تحقق معدلاً ملحوظاً في النمو حيث قدر بـ (١%) في الخطة الأولى و (٢,٤%)[١] في الخطة الثانية، ولم تكن تلك الزيادة في السكان تشكل معضلة أمام تنفيذ الخطط الإنمائية فركزت الكثير من الصناعات في المدن الرئيسية وكذلك الاهتمام بإنشاء القطاعات الخدمية المختلفة في المدن، مما أدى إلى اختلال في التوازن ما بين الريف والحضر، الأمر الذي قاد بدوره إلى هجرة واسعة من الريف إلى المدن جراء ذلك الاختلال.

ب - التعليم :

شهد قطاع التعليم تقدماً ملحوظاً بعد ثورة ١٩٦٢م ، إلا أن التعليم يشتق خصائصه وصفاته من السياق التاريخي والاجتماعي للمجتمع نفسه، لذلك فإن نظام التعليم ماهو إلا محصلة لنظامه الاجتماعي بما يتضمنه من أفكار وقيم وفلسفات وسياسات وتنظيم يمكن النظر إليه من خلال بنية هذا التعليم[٢] ، ولهذا يأتي التعليم في الريف معبراً حقيقياً عن الواقع القائم فيه لصالح الحضر ، حيث لا زالت الأمية مرتفعة بين الذكور بنسبة (٤١,٨٢%) في الريف مقابل (٢٣,١٤) في الحضر، أما الأمية بين الإناث فقد بلغت (٨٤,٩٣%) في الريف تقابلها في الحضر (٤٨,٠٨%)[٣] بحسب تعداد ١٩٩٤م إلى جانب التوزيع غير المتوازن لصالح الحضر في إقامة المدارس وأعداد المدرسين ، حيث أنشئت الكثير من المدارس عن طريق التعاونيات والمبادرات الأهلية والتي لا تخضع للمقاييس والمواصفات المشروطة لبناء المدارس ، وبالرغم من وجود تلك المبادرات واهتمام الدولة في بناء المدارس وحرصها على التحاق أبناء الريف في التعليم إلا أن ذلك لازال مقصوراً على الذكور دون الإناث، ويرجع ذلك إلى :

١) الزواج المبكر للفتاة.
٢) عدم السماح للبنات بالاستمرار في الدراسة مع الذكور.
٣) اعتماد القطاع الزراعي على النساء والأطفال في العمل الزراعي الريفي.
٤) قلة وجود مدرسات للقيام بالعملية التعليمية.

---

(١) عبد المؤمن ، مرجع سابق ، ص٤-٥.
(٢) أحمد علي الحاج محمد ، التعليم اليمني، دار الشوكاني للطباعة والنشر ، بدون تاريخ ، ص٧ .
(٣) كتاب الإحصاء السنوي ، ١٩٩٩ ، مرجع سابق ، ص١٥.

٥) عدم ملاءمة اليوم الدراسي للمرأة الريفية[١].

جـ- الخدمات الصحية:

يتصف الريف بضعف الخدمات الصحية إلى حدٍ كبير قياساً بالمدن بالرغم من أن عدد السكان في الريف يفوق عدد السكان في الحضر ، وتنفق الدولة بشكل عام على القطاع الصحي (١٣٠٦٢) مليار ريال يمني أى حوالى(٣,٧%) من إجمالي الإنفاق الحكومي لعام ١٩٩٨ ، حيث انخفضت حصة قطاع الصحة من الإنفاق الحكومي بنسبة (٠,٣%) خلال السنوات التسع الأخيرة[٢]، وأشارت إحدى النشرات الإحصائية الى أنه حصل تراجع في عدد السكان لكل سرير، كما حدث تراجع في عدد السكان لكل طبيب، فإذا كان ذلك الوضع عاماً فى المجتمع اليمنى، فإن الريف له نصيب الأسد في كل ذلك الوضع الصحي المتدني ، حيث بلغ عدد المستشفيات في الريف (٢١) مستشفى، مقابل (٢٦) فى الحضر، ، وبلغ عدد المراكز الصحية (٣٠) مركزاً مقابل (١١) مركزاً في الحضر مع ملاحظة أن الأسرّة في المراكز الحضرية يفوق الأسرّة في الريف بحوالي (٤٠) سريراً[٣] ، وهو ما يقودنا إلى القول بأن الأوضاع الصحية مترديه في الريف عنها في الحضر ، كما أن طبيعة الأمراض التي تنتشر في الريف تختلف نسبياً عن الأمراض في الحضر نتيجة للوعي الاجتماعي الصحي الأكثر تدنياً وندرة الخدمات الصحية فيه.

د - الهجـــرة :

نتيجة للأوضاع الاجتماعية الاقتصادية المتردية في الريف اليمني اندفع أبناء تلك المناطق إلى الهجرة إلى المدن أو إلى الخارج لتزايد فرص العمل بالأجر خارج القطاع الزراعي وتمركز المشروعات الصناعية والقطاعات الخدمية في المدن خاصةً مدينة صنعاء ، وقد ظهر أثر الهجرة واضحاً في نمو المدن الرئيسية كصنعاء التي ازدادت بمعدل نمو سنوي قدره (١٠%) خلال الفترة (١٩٧٥/١٩٨٦م) وكذلك بقية المدن الرئيسية في اليمن ، مما يؤدي إلى إهمال الأراضي الزراعية وتحولها إلى أرض بور إلى جانب تولي المرأة والطفل مشاق زراعة وحرث الأرض*.

---

(١) الجهاز المركزي للإحصاء ، التطورات الاجتماعية ، نشرة غير منشورة ، ١٩٩٩، ص٢٨.

(٢) نفس المرجع والصفحة.

(٣) عبدالمؤمن هاشم، مرجع سابق ، ص١٧.

* سنتناول الهجرة كمتغير اجتماعي في الفصل الخامس المتعلق بالمتغيرات الاجتماعية بصورة تفصيلية.

- **الأوضاع الاجتماعية في ريف المناطق الشمالية:**

أشار كثير من الباحثين إلى أن العلاقات الإقطاعية لازالت مسيطرة في منطقة تهامة حيث الملكيات الزراعية ذات الطابع شبه الإقطاعي بنسبة (٨٠%)، كما أشارت إحدى الدراسات إلى أن "هناك أربعين عائلة تملك (٥٠-٧٠%) من الأراضي الزراعية في منطقة تهامة ومنها على سبيل المثال عائلة الهيج في وادي مور الذين قدرت أملاكهم بحوالي (٢٠-٢٥) ألف معاد ، أي ما يساوي عشرة آلاف هكتار" [١].

كما توجد ملكيات كبيرة للارض في المجتمع اليمني تصل إلى ما يزيد على ثلاثة ملايين ونصف مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة حيث تستولي على معظمها (١٠%) من السكان وتقدر بحوالي (٨٠%) من مساحة الأراضي المزروعة وغير المزروعة، وحصر (٩٠%) من صغار الفلاحين وفقرائهم في بقية المساحات بنسبة (٢٠%) من مجموع الأراضي .

وتُعتبر علاقة الملكية السائدة مظهراً من مظاهر الاستغلال في اليمن خصوصاً في المناطق الوسطى الجبلية وسطح الهضبة، فبالرغم من أن مجموع ما يملكه الفلاحون من الأرض المزروعة يتجاوز (٦٠%) من الأرض التي يملكها صغار المزارعين ، إلا أنهم يخضعون اجتماعياً لقانون المُلاك والتجار بطريقة أو بأخرى[٢].

ويوضح الجدول التالي رقم(٤/١٤) تلك العلاقات الإقطاعية في الملكية للأرض واستمرارية ذلك النمط الإنتاجي "الإقطاعي" إلى لآن ، والمتمثل في امتلاك أسرة واحدة في وادي مور لأكثر من (٩) ألف هكتار ، الأمر الذي قاد إلى وضعية اجتماعية اقتصادية متدنية عانى منها الإنسان اليمني في تلك المناطق وأدى إلى انتشار الفقر بين أفراده على نحو مريع.

---

(١) عبده علي عثمان ، محمد العمراني ، التفاوت الاجتماعي والفقر في المجتمع اليمني ، ملزمة غير منشورة ، ص١١.

(٢) حمود العودي، أبعاد التكامل بين برامج التنمية والواقع الثقافي – الاجتماعي ، ص٢٨٧.

جدول رقم (٤|١٤) يوضح بعض النماذج للأسر التي تملك أكثر من (٢٠) هكتار.

العائلة	المنطقة	عدد الحيازات	
١- عائلة هيج	وادي مور	١٠,٠٠٠	هكتار
العائلة الأولى	زبيد	١٧٩٩	"
" الثانية	"	٧١٩	"
" الثالثة	"	٤٣٢	"
" الرابعة	"	٤٣٢	"
" الخامسة	"	٣٦٠	"
" السادسة	"	٢١٦	"
" الأولى	جبله	١٠٠	"
" الثانية	"	٦٠	"
" الثالثة	"	٦٧	"
" الرابعة	"	٥٣	"
" الخامسة	"	٢٧	"
" السادسة	"	٢٧	"
" السابعة	"	٢٠	"
ثلاث عائـــلات	عزلة الجبلي	٥٣٣	"

• المصدر : عبده علي عثمان ومحمد العمراني وناصر الذبحاني ، التفاوت الاجتماعي والفقر فـي المجتمـع اليمنـي ، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، صنعاء ، أكتوبر ، ص٢٣-٢٤.

ويشير الجدول أعلاه إلى استمرار العلاقات الإقطاعية التي لازالت موجودة في المجتمع اليمني (خاصةً في المناطق الساحلية) بالرغم من نشوء العلاقـات الرأسـمالية فـي الريـف والحضر من خلال التحول إلى نظام السوق* والتعليم والارتباط بالمؤسسة العسكرية منذ قيـام ثورة ١٩٦٢م ، وتراجع كثير من أنماط التعامل السنوي والمقايضة(١).

• التحول إلى نظام الاقتصاد النقدي.

(١) ريتشارد توبوبلار، ظواهر التغيير الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع اليمني ، مجلة اتحاد التعـاون اليمنـي ، السنة الثالثة ، العددان الخامس والسادس، يصدرها الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير ، لجنة الثقافـة والإعلام ، يناير / يونيو ١٩٨١م ، ص٨٩.

كما ظهرت المزارع الكبيرة "في فترة الثمانينات وحتى الآن" ذات الطابع التجاري حيث اتصفت باستخدام التكنولوجيا الحديثة ، وهي وموزعة بين مزارع خاصة بالدولة وأخرى للقطاع الخاص* . ويتمتع أصحابها بالإعفاءات الجمركية والكثير من التسهيلات الأخرى، وتنحصر هذه الحيازات الزراعية الكبيرة في أصحاب رؤوس الأموال الجدد والتجار وكبار موظفي الدولة من ضباط ومدنيين وبعض الأفراد العائدين من المهجر.

أساليب العمل في الأرض الزراعية :

يخضع الفلاح والمُزارع لوضعية وشروط الأُجَراء مما يزيد الوضع الاقتصادي للفلاح سوءاً مع استمرار بعض الأساليب التي لازالت متبعة في القطاع الزراعي بين المالك "مالك الأرض" والفلاح ، منها على سبيل المثال:

١) في الأراضي المروية والخصبة وبعض مناطق الهضبة الوسطى يقدم المالك للفلاح وسائل الإنتاج: الأرض وأدوات الزراعة والبذور والحيوانات العاملة ويكون نصيب المالك ثلاثة أرباع المحصول وما تبقى للفلاح.

٢) في وسط الهضبة حيث الأراضي المروية ، يقدم المالك الأرض فقط ويقوم الفلاح بكل ما تتطلبه الأرض من وسائل الإنتاج الأخرى، حيث يكون نصيب المالك الفعلي للأرض نصف المحصول بعد خصم ضريبة الدولة.

٣) وفي الأراضي الجافة – خاصةً في المناطق الجنوبية حيث تعتمد على الأمطار ،ويعمل الفلاح فيها على هيئة محاصصة، حيث يقدم المالك للفلاح الأرض ليعمل فيها ويكون نصيب المالك الثلث أو الربع(١) .

توزيع ملكية الأراضي الزراعية عموماً في اليمن:

توزع ملكية الاراضي في اليمن على النحو التالي:

- ٨٢,٧٧% ملكية خاصة
- ٣ % مملوكة للدولة
- ١٥–٢٠% ملكية للأوقاف(١)

---

* أشارت استراتيجية التنمية الزراعية في ص٧ بأن دور القطاع الخاص في المجال الزراعي لازال ضعيفاً حيث أوكلت له خطط التنمية تنفيذ حوالي (٣٦%) ، إلا أن هذا القطاع تخوف من عدم المردود السريع للربح في هذا المجال، أيضاً في طبيعة التسهيلات اللازمة من قبل الدولة والتي لم تكن متيسرة للجميع .

(١) سيف أحمد الشامي، العلاقات الزراعية في المجتمع اليمني ، بحث مقدم لقسم علم الإجتماع، ص٩.

الحيازة الزراعية والعلاقات الزراعية:

تعني الحيازة الزراعية مساحة الأرض التي تُستغل بشتى الطرق المعروفة، ويسمى الحائز بالحائز الزراعي الذي يستغل أرضاً زراعية أو صحراوية عن طريق امتلاكها أو استئجارها أو ارتهانها أو واضعاً اليد عليها أو وكيلاً لغيره[٢].

أنواع الحيازة الزراعية في المناطق الشمالية :

تتنوع الحيازة في المناطق الشمالية على النحو التالي:

١) حيازة بطرق الملك تثبتها الوثائق "البصائر" عن طريق الشراء أو بالميراث.

٢) الحيازة بطرق الإيجار الذي يتم بين المالك والمستأجر ويعتبر حائزاً لها طالما أنه يقوم بزراعتها بموجب عقود مبرمة بينهما.

٣) الحيازة عن طريق الرهن ، ويكون المرتهن هو الحائز في هذه الحالة، ويتم بين الراهن والمرتهن بموجب عقد يكون سند للمرتهنين في الحيازة الزراعية ويسمى الرهن الحيازي..

٤) الحيازة عن طريق وضع اليد بموجب عقود عرضية سائدة إلا أن الملكية تصبح معلقة في هذه الحالة مالم ترتبط بوثائق شرعية صحيحة.

٥) حيازة غير المستندة على حق : وهي ظاهرة الاغتصاب والتعدي على ملك الغير وهي ملكية غير مشروعة[٣].

أشكال العلاقة بين المالك والمستأجر:

من السائد في المجتمع اليمني أن الفلاح أو المزارع يقوم بخدمة الأرض وزراعتها والاعتناء بها ثم الحصاد ، ويعطي الفلاح جزءاً من المحصول للمالك، وعموماً يقدر نصيب المستأجر إجمالاً بحوالي (٢٥-٣٠%) من محصول الأشجار. وبحوالي (٥٥-٧٠%) من محاصيل الحبوب[٤] وبحسب الأرض كونها مروية أو مطرية "عقر" ، ومن هذه الأشكال ما يلي:

---

(١) محمد العمراني، مرجع سابق ، ص١٠ ؛ عبدالله المجاهد ، التعاون الزراعي مدخل للتنمية في الجمهورية العربية اليمنية، كتاب الغد (٥) ، ص١٥٢.

(٢) عبدالله محمد المجاهد ، التعاون الزراعي ، مرجع سابق ، ص ١٩٧٨ ، ص١٤٨-١٥.

(٣) نفس المرجع والصفحات.

(٤) نفس المرجع ، ص١٥٦.

١) في أراضي المرتفعات والقيعان يرتفع نصيب الشريك أو الأجير إلى (٧٥%) من المحصول، وكذلك في الأراضي المطرية أيضاً إلا أنه يتحمل أعباء الزراعة كاملة كذلك الزكاة . ويختلف الأمر في الأراضي التي تملك مصدراً للري إذ قد يصل نصيب الشريك أو الأجير فيها إلى ٥٠%.

٢) في أراضي تهامة ، وخاصة الأراضي غير المنتظمة الاستواء يحصل الشريك على ثلثي المحصول في الأراضي الخصبة والمروية وينخفض نصيب الأجير إلى ثلث المحصول، حيث يحصل الأجير على (٢٥%) من المحصول ويتحمل تكاليف الزرع والحصاد ، بالإضافة إلى ظاهرة الوسيط الذي يحصل على (٥٠%) من المحصول نتيجة لخدماته المختلفة المتمثلة في تقديم الأسمدة والبذور والمضخات ....الخ من الخدمات[١].

والجدول رقم (٤|١٥) يبين توزيع الحائزين بحسب حجم الحيازة.

حجم حيازة الأراضي الزراعية بالهكتار	عدد الحائزين	%	إجمالي المساحة	%	متوسط الحيازة
أقل من نصف هكتار	٤٥٥,٨٥١	٥٢,١	٩٠٧٤٠	٥,٨	٠,٢٠
من ٠,٥ إلى أقل من هكتار	١٤٣,٤٢٣	١٦,٢	٩٨٥٥٠	٦,٣	٠,٧
من ١ إلى أقل من ٢ هكتار	١١٥,٥٢٤	١٣,٢	١٥٢٣٦٤	٩,٧	١,٣
من ٢ إلى أقل من ٣ هكتار	٥٩,٦٥٥	٦,٨	١٣٤٧٤٤	٨,٦	٢,٢٦
من ٣ إلى أقل من ٤ هكتار	٢٢,٣٣٥	٦،٦	٧٤٢٤٤	٤,٧	٣،٣
من ٤ إلى أقل من ٥ هكتار	١٩,٤٦٢	٢,٣	٧٩٧٦٤	٥,١	٤,١
من٥ إلى أقل من ١٠ هكتار	٣٤,١٨٠	٤,٠	٢١٥٧٥٩	١٣,٧	٦,٣
من ١٠ إلى أقل من ١٠ هكتار	١١,٢٨٣	١,٣	١٢٩١٠٧	٨,٢	١١,٤
من ١٥ إلى أقل من ٢٠ هكتار	٣,٢٤٤	٠,٤	٥١٧٢٧	٣،٣	١٥,٩
أكثر من عشرين هكتار	٩,٣١٤	١،١	٥٤٢٨٥٤	٣٤,٦	٥٨,٣
المجموع	٨٧٤,٢٦١	١٠٠	١,٥٦٩,٨٥٤	١٠٠	١,٨

• المصدر: الجدول : تم إيجاد لنسب فيه عن طريق الأستاذ محمد العمراني، والجدول موجود بدون نسب في كتاب النتائج النهائية لحصر الحيازات الزراعية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، صنعاء ، سبتمبر ، ص١٦،٩٦ ، محمد العمراني، مرجع سابق ، ص٤٧.

ومن خلال الجدول السابق يمكننا أن نستخرج الملاحظات الأساسية التالية:

١) قلة من الحائزين تملك أكثر من عشرين هكتاراً، وتحوز على مساحة تقدر بـ (٥٤٢,٨٥٤) هكتاراً تمثل (٣٤،٦%) من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة ، وعدد حائزيها (٩٣١٤) حائزاً يمثلون (١،١%) من إجمالي الحائزين حيث يصل متوسط حيازة كل واحد منهم إلى (٨٥,٣) هكتاراً.

---

(١) عبدالله المجاهد ، مرجع سابق، ص١٥٥.

٢) تفاوت شديد في الحيازات الزراعية بين الأفراد ؛ فهناك من يملك أقل من نصف هكتار ويقدر عددهم بـ (٤٥٥٨٥١) حائزاً وهم فئة كبيرة في المجتمع اليمني وتبلغ متوسط حيازتهم بـ (٠,٢٠%) هكتار ويمثلون (٥٢,١%) من إجمالي الحائزين.

٣) هناك ملكيات قزمية وملكيات صغيرة ، تتميز عادةً – كما أشار إليها سعيد جواد – (بعدم كفاءة إنتاجيتها وعدم توفر المياه وسوء تنظيمها وتعذر إمكانات تطويرها"[1] وذلك بسبب عدم قدرة المالكين الصغار الاستفادة من مؤسسات الدولة في هذا المجال ، ولضعف إمكانياتهم المادية ايضاً، وهذا يعني أن الغالبية العظمى من سكان الريف يتصفون بمستويات معيشية منخفضة وبحال شديد التخلف، وذلك مرتبط بانخفاض الدخل الزراعي وانتشار أشكال مختلفة من البطالة والنزوح إلى المدينة والقيام بالأعمال الهامشية في المدن[2] حيث تمثل هذه الملكية من إجمالي الأراضي الزراعية (٩٠٧٤٠) هكتاراً بعدد مالكين يصلون إلى (٤٥٥٨٥١) حائزاً أي ما يعادل (٥٢,١%) بالإضافة إلى المتغيرات الجديدة التي طرأت على الواقع الاجتماعي اليمني، التي أدت إلى ارتفاع نسبة معدلات الفقر في الريف، حيث أشارت الوثائق إلى أن نسبة الفقر ارتفعت من (١٩%) عام ٩٢ إلى (٣٣%) عام ١٩٩٨م وسكان المجتمع اليمني البالغ عددهم(١٨) مليون نسمة حيث يمثل سكان الريف (٧٦%) أى ما يقابل(١٣,٦٨٠,٠٠٠) نسمة كما أن (٨٠,٢١%) من الفقراء يعيشون في الريف إذ يصل عددهم إلى (٤,٧٥٢,٠٠٠) نسمة [3].

٤) تشكل نسبة صغار المالكين من (١) إلى أقل من (٢) هكتار (١٣,٢%) من الحائزين لمساحة تمثل (٩,٧%) من مجموع المساحة الكلية للأرض الزراعية.

ويمكن أن نستنتج من الجدول السابق أيضاً:

- أن هناك تفاوتاً في حيازات الأرض تعكس نفسها على التركيب الاجتماعي في الريف ، حيث نجد أن كبار الملاك الذين يصل عددهم إلى(٩٣١٤) حائزاً يملك كل واحد منهم (٢٠) هكتاراً فأكثر وتتضمن هذه الفئة أيضاً ملاكاً في المدن، كالمشائخ وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين، وهم إما يؤجرون أراضيهم للغير، أو يستغلونها كمزارع كبيرة تستخدم فيها الآلات الحديثة وتزرع فيها المحاصيل النقدية حيث تحول عدد كبير منهم إلى زراعة تلك المحاصيل التي كانت تعتبر عيباً اجتماعياً حتى ستينات القرن العشرين.

---

(١) سعيد جواد ، الصراع الاجتماعي في الريف العربي، دار ابن خلدون،١٩٧٤، ص٣٣.

(٢) نفس المرجع والصفحة .

(٣) عبده علي عثمان وآخرون ، التفاوت الاجتماعي والفقر في المجتمع ، مرجع سابق ، ص٦٣.

- أن الفلاحين الأغنياء هم من يملك من (١٠) هكتاراً إلى (١٥) هكتار.
- أن متوسطي الملاك (٥-١٠) هكتار يعيشون في القرى ويشغل بعضهم مناصب إدارية إلى جانب نشاطهم الفلاحي.
- أن صغار الحائزين ، وهم من يحوزون على الأقل من نصف هكتار إلى أقل من ثلاثة هكتارات، يمثلون الغالبية العظمى من الحائزين على الأرض الزراعية، ويمثلون (٥٢,٢%) من الحائزين. الزراعيين.

كما يوجد من لا يملك على الإطلاق ، وكل ما يملكوه هو القيام بالعمل عن طريق المحاصصة مع ملاك آخرين.

وتلعب الثروة الحيوانية دوراً هاماً في حياة الأفراد في الريف من حيث الانتفاع بها، إما عن طريق حلبها وذبحها أو تربيتها وبيعها ، ولا تؤثر هذه الثروة الحيوانية بوضعها الراهن على مكانة الفرد من وجهة نظر الباحثة.

وتتدخل ظروف اجتماعية وطبيعية في وضعية الفلاح اليمني باعتباره أتى من بيئات ذات طبيعة قاسية تتطلب منه جهداً كبيراً لذلك نجده يستخدم في الفلاحة كافة الوسائل المتاحة من الآلات الحديثة والقديمة بسبب صعوبة الأرض ووعورتها، إذ قد يضطر الفلاح لاستخدام المحراث والثور كوسيلة من وسائل الإنتاج، باعتبار أن التربة ليست بحاجة للآلة الكبيرة كما أن المدرجات تحول كثيراً دون الوصول إلى تلك الأراضي لوجودها على سفوح الجبال حتى القمم التي لم تشق الطرق إليها.

الظروف البيئية لليمن:

لتلك الظروف الاجتماعية* والاقتصادية التي سبق ذكرها أثر على الفلاح اليمني، تمثل في أنه لم يحقق تراكماً** رأسمالياً يُذكر بحيث يمكنه من تطوير أدواته الإنتاجية، وزاد من تفاقم تلك الأوضاع – خاصةً خلال فترة السبعينات والثمانينات – الهجرات الكبيرة من الأرياف إلى دول الخليج للاستفادة من الطفرة النفطية هناك، مما أفقد الأرض الزراعية قيمتها الاقتصادية*** ، وانعكست تلك الظروف بعد ذلك على مجمل تكوينات المجتمع

---

* تفتت الحيازة الأرضية بين الأفراد يؤثر على الوضع الاقتصادي للفلاح بصورة متذبذبة.

** طبيعة قاسية حكمت على الفلاح بوضعية اجتماعية معينة؛ فالمدرجات لا تسمح باستخدام الميكنة الحديثة ، وكذلك الأراضي الصغيرة الموجودة في أماكن وعرة.

*** القيمة التي كانت تعني للفلاح كل شيء في حياته فكانت الأرض قبل ثورة ١٩٦٢م ترادف(العرض) فكان البيع والشراء لا يتم إلا في حدود ضيقة جداً، إلا أن الظروف الاقتصادية بعد الثورة تغيرت نتيجة لهيمنة العلاقات الرأسمالية وظهور الأجر النقدي. خاصة في المدن.

الأمر الذي أفرز بدوره أوضاعاً جديدة ساهمت في إحداث تغييرات جوهرية[1] في حياة الفلاحين وفقراء المدن الذين حققوا فوائد عديدة وكبيرة جراء هجرتهم إلى الدول النفطية حيث اكتسبوا مهناً جديدةً وأموالاً مكنت قطاعاً منهم من تبوء مكانة مختلفة عما كان عليه قبل الهجرة، إذ وجد أن كثيراً ممن كانوا يوصفون اجتماعياً بالفئات الدنيا في المجتمع – و"بني الخُمُس" مثلاً تغيرت مكانتهم السابقة التي مُيِّزوا بها على مدى عهود طويلة- إلى مستويات اجتماعية أخرى في حراك اجتماعي رأسي وأفقي. هذا الحراك وإن كان بطيئاً في الريف إلا أن إيقاعه كان سريعاً في المدن خاصةً الكبيرة منها كصنعاء وتعز والحديده وعدن وإب، ويُعد الريف المخزون الكبير للعمالة المختلفة في المدن وهي عمالة غير مدربة تصل تقريباً إلى (٨٠%) مما هو معروض في سوق العمل، وجلّهم فلاحون قادمون من الريف.

كما تسببت هجرات أبناء الريف إلى تراجع واضح في الإنتاج الزراعي للحبوب بالإضافة إلى الاستمرار في استيراد القمح بكميات كبيرة بلغت عام ٢٠٠٠م حوالي (١١٤٧٥٩٣طناً) بمبلغ (٢٤٢٠٦ مليار ريال) من الخارج وتم بيعه بأسعار منافسة للقمح المحلي وضعف الأساليب الزراعية المستخدمة[2]في إنتاجه. وتغلبت زراعة القات على ما سواها، وهي زراعة تستهلك أكثر من (٦٠%) من مخزون المياه الجوفية ولا تغطي الحد الأدنى من احتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة، لذلك ترك الكثير من أبناء الفلاحين والقبائل الأراضي الزراعية متوجهين إلى المدن للبحث عن أي فرص للعمل يمكن أن تتاح لهم حيث انخرطوا في الجيش والأمن كجنود وممارسة العديد من المهن والحرف المختلفة التي سهل عليهم تعلمها وممارستها، حيث أصبح منظرهم مألوفاً في تقاطع الشوارع في المدن وهم مكدسون في انتظار من يطلبهم للعمل خصوصاً أعمال البناء والتشييد وغيره.

كما يستفيد المهاجرون من الريف من خدمات المدن المفقودة لديهم من تطبيب وتعليم وغيره، بالإضافة إلى توفر فرص الهجرة نحو الخارج وهو هاجس ظل يداعب خيالات العاطلين عن العمل بشكل مرضي ومستمر، ومن جانب آخر فإن الفلاحين الذين لم يتركوا أريافهم يعتبرون أن مردوداً أعلى يمكن تحقيقه من زراعة القات لذلك استبدلوا المحاصيل الزراعية الموسمية ليزرعوا بدلاً عنها قاتاً دائم الخضرة أو محاصيل أخرى سريعة الفائدة.

– الأوضاع الاجتماعية في ريف المناطق الجنوبية:

مر الريف اليمني في المناطق الجنوبية بمنعطفات حادة استهدفت إعادة تشكيل ملكية وحيازة الأراضي الزراعية تمثلت في الآتي:

---

(١) حمود العودي، مرجع سابق، ص٣٢٧.

(٢) استراتيجية التنمية الزراعية ، وزارة الزراعة والري، ص١٢.

١- أصدرت الدولة قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٦٨م الذي حددت بموجبه الملكية الفردية بـ (٢٥) فداناً من الأراضي المروية و (٥٠) فداناً من الأراضي غير المروية ولكنه لم يطبق بسبب معارضة بعض أعضاء الجبهة القومية(١) "يسار الجبهة القومية"* آنذاك.

٢- صدر عام ١٩٧٠م قانون الإصلاح الزراعي الثاني الذي تم بموجبه مصادرة جميع الأراضي والممتلكات العائدة للسلاطين والأمراء والمشائخ وكبار الملاك حيث تضمن القانون أن لا يمتلك الشخص أو الأسرة أكثر من (٢٠) فداناً، وهو ما يوازي (٨,٥) هكتاراً من الأرض المروية، و (٤٠) فداناً من الأراضي غير المروية، تقدر بـ (١٧) هكتاراً ولا يجوز للأسرة أن تمتلك أكثر من ٤٠ فداناً من الأراضي المروية على أن تصادر كل الأراضي والمساحات التي تزيد عن ذلك لصالح الدولة بهدف إعادة توزيعها على من لا يملكون مقابل تسديد ثمنها خلال (٢٥) سنة بأقساط ميسرة ، وفي شكل سندات حكومية اسمية(٢).

كما سيطرت الدولة - بموجب هذا القانون - على الموارد المائية المختلفة ومصادر المياه الرئيسية وتركيبات الري في إطار توجه أيديولوجي للدولة كان يسعى للحد من الصراع الطبقي ونقل جزء من الملكية إلى الفلاحين باعتبار أن الأرض وسيلة من وسائل الإنتاج(٣) التي تشرف عليها الدولة بالإضافة إلى ميكنة الزراعة ورفع إنتاجية الأرض الزراعية وتحسين البذور عن طريق المشاركة الشعبية(٤)، الأمر الذي قاد بدوره إلى تمكين فقراء الريف في الجنوب إلى امتلاك الأرض، وزحف جزء منهم إلى المدن للعمل في الجيش والوظائف المدنية والمهن اليدوية الأخرى، وتزامن صدور ذلك القانون مع قوانين وإجراءات أخرى قادت قسراً إلى تراتب اجتماعي مغاير لما كان عليه الواقع من قبل، حيث انتصرت تلك القوانين للفئات الدنيا في المجتمع مثل الفلاحين الفقراء والعُمال والصيادين والنازحين من المناطق الشمالية إلى عدن، بل والفئات التي عُومِلت بدونية على مدى أزمنة طويلة مثل الأخدام والعبيد إذ مكنت الدولة حينها أبناء هذه الفئات من الالتحاق بالمدارس والمعاهد

---

(١) جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، مركزاً متقدماً للتطور الاشتراكي في الجزيرة العربية، هيلين لاكنر، ترجمة: بشير محمد خان، ١٩٨٠، دار إثاكا للنشر ، لندن، ص٢٣٧.

• كان محور خلاف بين يسار الجبهة القومية وقحطان الشعبي.

(٢) هيلين لاكنر ، المرجع السابق ، ص٢٢٨.

(٣) استفادت الباحثة من كتاب أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري، دار المعارف ، ١٩٨٠م، ص٤٠٦-٤١٣.

(٤) Ahmed Ali Abdulsadiq. Problems of development planing in The P.D.R.Y, P 12

وأتاحت الفرص أمامهم للانخراط في الأعمال الأخرى المتاحة ، وقد قابل ذلك إزاحة قسرية للفئات التقليدية من السلطة والثروة والامتيازات الأخرى التي تمتعوا بها خلال العهود السابقة في ظل الاحتلال البريطاني ، إلا أن الوضع الاجتماعي/ السياسي تغير الآن، حيث أُعيدت الكثير من "الأراضي الزراعية – والممتلكات الأخرى" لأصحابها وأعيد توزيع ما تبقى بشكل آخر بحسب ما تراه الدولة.

أثر المتغيرات الاقتصادية على التركيب الاجتماعي المعاصر:

يتكون معظم سكان المجتمع اليمني من ا لفلاحين والقبائل كما طرح سابقاً وترتبط حياتهم الاقتصادية والاجتماعية بالاقتصاد الزراعي وبالريف، وغالباً ما يعاني هؤلاء من مشكلتي ا لفقر وانخفاض مستوى الإنتاجية – كما رأينا سابقاً– ويرتبط ذلك بـ:

- انخفاض مستوى المعيشة وتدني مستوى إشباع الحاجات الأساسية[١] ، نتيجة لتحيز السياسات الوطنية نحو قطاع التصدير الأمر الذي أدى إلى تزايد اتساع الهوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية فيما يتعلق بالدخول والخدمات الاجتماعية والمرافق النوعية العامة للحياة[٢].
- نشوء العلاقات الرأسمالية في الريف اليمني ونمو فئات برجوازية زراعية جديدة على حساب الفئات الاجتماعية التقليدية ، كما زادت المساحات المملوكة لهذه الفئات ، حيث ظهرت المزارع الكبيرة ذات التوجه الرأسمالي والتي تستخدم الميكنة والبذور المحسنة، وتداخلت تلك الفئات مع بقية الفئات المهيمنة من بيروقراطيين وضباط الجيش والتجار، ويعيش جزء من هذه الفئات الريفية الثرية في المدن حيث وجدت لها أشكالاً جديدة من الأنشطة الاقتصادية أتاحت لهؤلاء الذين انفصلوا عن الزراعة بأن يدخلوا في علاقات إنتاجية جديدة[٣]، الأمر الذي يجعلها تنقل وبصورة دائمة قيمة الفائض من الإنتاج الزراعي إلى الحضر مما يعيق دوره في التحديث وتنمية الريف بحيث يصبح هؤلاء – كما أسماهم عبد الباسط عبد المعطي في المجتمع ا لمصري– "الملاك الغائبين"[٤]

---

(١) محمد أحمد الزعبي، موضوعات عامة حول التخلف والتنمية في العالم الثالث والوطن العربي، منظور سوسيولوجي، ملزمة وزعت لطلاب سنة رابعة ٨٧-١٩٨٨م، ص٧.

(٢) نفس المرجع ، ص٧.

(٣) عبدالحكيم الشرجبي، الآثار الاجتماعية للتغلغل الرأسي في القرية اليمنية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس ، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ١٩٩٢، ص٢٣٥.

(٤) عبدالباسط عبدالمعطي، في بنية المجتمع المصري، دار المعرفة الجامعية، ص١٩٩٨، ص٧٨.

ونشأ نتيجة لهذه التطورات تغير اجتماعي تمثل في وجود حراك اجتماعي رأسي وأفقي في آن واحد: حيث أدت هجرة الكثير من سكان الريف إلى المدن إلى تكدس العمالة غير المدربة فيها والتي يحلو للبعض تسميتها "أشباه البروليتاريا" أو البروليتاريا الرثّة.

- ظلت زراعة الحبوب المختلفة زراعة محترمة فى نظر المجتمع ويمارسها مزارعو اليمن زراعةً وبيعاً باستثناء قبائل مناطق الجوف ومأرب وشبوه حيث ظل أبناء هذه المناطق ينظرون إلى البيع -بشكل عام- والشراء في الأسواق والزراعة حتى نهاية القرن العشرين نظرةً دونية شأنهم في ذلك شأن نظرتهم الدونية لمن يسكنون "القرى" مستقرين، حيث تغلب على سكان هذه المناطق قيم البدو الرُحّل وطريقة معيشتهم ونظام حياتهم، كما نظر سكان المدن والأرياف في المناطق الشمالية إلى زراعة البقوليات (الخضروات، البقل والكراث) وبيعها على أن ذلك من شأن الفئات الدنيا في المجتمع وهو ما استمر حتى عقد الثمانينات، حيث وجدنا فئات واسعة من خارج الفئات التي مارست زراعة وبيع تلك الخضروات والمسماة بالقشامين تدخل في نشاط واسع لزراعتها، وذلك بفعل رواج تعاطيها وإدرارها أموالاً جيدة على أصحابها*.
- لم يقتصر الأمر فقط على بيع الخضروات بل تعداه إلى بيع القات حيث تغيرت نظرة المجتمع لذلك وبات القات من المحاصيل النقدية التي يتهافت على زراعتها الفلاحون والمشائخ وشرائح واسعة من ملاك الريف، دون حرج، مما أدى إلى تراكم مالي أغرى كثيراً من المزارعين إلى الاتجاه نحو زراعة القات الذي شاع تعاطيه على نطاق واسع في العقود الأخيرة.
- اضطر الفلاح ذو الحيازة الصغيرة – نتيجة لتدهور القطاع الزراعي – إلى بيع أرضه إلى كبار الأغنياء في الريف.
- ما استجد في أوضاع الفترة المدروسة "الثمانينات والتسعينات" هو اطراد الضغط الرهيب على الأرض الزراعية وبخاصة بعد أن اتسع نطاق استخدامها في غير الزراعة – بناء وإقامة مشاريع ومنشآت استثمارية.
- زيادة الاعتماد على الواردات في توفير السلع والخدمات الأساسية بدلاً من تطوير قطاع "الصناعة – الزراعة"(١).

• الإخباريون كبار السن في تلك المناطق .

(١) عزت حجازي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد التاسع والعشرون ، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٩٢، ص٥٨-٦٣.

الفصل الخامس

أثر المتغيرات الاجتماعية على التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني المعاصـــر

الفصل الخامس

أثر المتغيرات الاجتماعية على التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني المعاصر.

مقدمة :-

أولاً: التعليـــــم :

١- التعليم : أوضاعه – مشكلاته.

٢- مدى استجابة النظام التعليمي القائم لسوق العمل.

٣- أثر الموروث الثقافي على مسار التعليم .

٤- أثر التعليم في التركيب الاجتماعي.

ثانياً: الهجـــــرة وآثـــارها :

١- الهجــــرة .

٢- الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الهجرة .

٣- إسهامات المهاجرين ودورهم في الاقتصاد.

٤- أثر الهجرة على التركيب الاجتماعي.

ثالثاً: المتغيرات السياسية :

١- ملامح الأوضاع الاجتماعيـــة والسياســـية للمنـــاطق الشمالية

- طبيعة القوى الاجتماعية السياسية للمناطق الشمالية خلال عقد الثمانينات ٨٠-١٩٩٠م.

٢- ملامح الأوضاع الاجتماعية والسياسية في المنـــاطق الجنوبية ٨٠-١٩٩٠م.

- طبيعة القوى الاجتماعية السياســـية فـــي المنـــاطق الجنوبية خلال عقد الثمانينات .

٣- التحالفات والأوضاع الجديدة ٩٠-٢٠٠٠م.

- أثر المتغيرات الاجتماعية على التركيب الاجتماعي.

مُقدّمة

تلعب المتغيرات الاجتماعية المتمثلة "بالتعليم والهجرة والسياسة " دوراً كبيراً في التأثير على التركيب الاجتماعي في مجتمعنا اليمني الذي يشهد بدوره تغيراً شديداً في كثير من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على نحو جدلي واضح .

فالتعليم يتفاعل مع نظم المجتمع ويتبادل معها علاقات التأثير والتأثر[١] وهو ما يمكن أن يلاحظ بجلاء في التبني له من قبل القوى الاجتماعية التي قادت عملية التغيير في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م والتي وضعت نصب عينها التعليم غاية ووسيلة للانتقال بالشعب اليمني من حياة الفقر والجهل والتخلف إلى مستقبل أفضل؛ لذلك فقد نص الهدف الثالث للثورة السبتمبرية على: "رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً " كما استُصدرت العديد من القوانين الخاصة بالتعليم ومن أهمها قانون مجانية التعليم[٢] حتى الجامعة الأمر الذي دفع بالحراك الاجتماعي إلى مستويات غير مسبوقة و أدى إلى ظهور فئات اجتماعية جديدة تزايدت امتيازاتها ومصالحها وقوي أثرها في المجتمع ، حيث أظهرت الدراسة الميدانية أن معدل (٢٣,٣%) من العينة المدروسة آباؤهم فلاحون بسطاء تمكنوا بفضل مجانية التعليم من تغيير أوضاعهم ، فالتعليم بصوره المختلفة التي انتهجته قوى الثورة أتاح لأبناء الفلاحين والفقراء الدخول في الحراك الاجتماعي باتجاهاته الرأسية ، إلى جانب ذلك لعبت الهجرة أيضاً دوراً لا يستهان به في الحراك الاجتماعي

---

(١) أحمد علي الحاج محمد ، التعليم اليمني ، جذوره تشكله واتجاهاته ، دار الشوكاني للطباعة ، بدون تاريخ ص٨ .

(٢) علي هود باعباد ، النهضة التعليمية خلال خمسة وعشرون عاماً من مسيرة ثورة ٢٦ سبتمبر ، اليمن الجديد ع ١١-١٦ ، نوفمبر ١٩٨٧ ص٦٧.

على الرغم من ذهاب البعض في النظر إلى ذلك على أنه حراك فـردي، إلا أنه من وجهة نظر الباحثة يقود في نهاية المطاف إلى الاسهام فـي تغييـر الأوضاع القائمة والمتمثلة في الدعم المالي للمجتمع مع اكتسـاب المهـاجر للعديد من الخبرات والتجارب الأمر الذي يجعله يرفض واقعه الاجتمـاعي السابق ليعيش حياةً اجتماعية أفضل.

كما لعبت العوامل السياسية بمنعطفاتها العديدة دوراً قوياً ومؤثراً فـي الحراك الاجتماعي الذي أسهم في إعادة صياغة التركيب الاجتماعي وتشكيله في المجتمع اليمني ابتداءاً بالفعـل التغييـري الحـاد (المتمثـل بـالثورات والانتفاضات والانقلابات المسلحة عبر النصف الثاني من القرن العشرين) ، الذي صعّد فئات اجتماعية جديدة إلى قمة السلطة غير التي عرفت في السابق "والتي ادعت الحق في الحكم" ، وانتهاءً بالاحتكام إلى مفردات العمل السياسي ذي التوجهات الديمقراطية " بعد إعلان الوحدة" حيث سمح بالعلنية الحزبيـة والتعددية في الرؤى والاحتكام إلى صناديق الاقتـراع وحريـة الصـحافة والتمثيل النيابي كما سمح لأول مرة للمرأة أن تشارك منتخبة ومرشحة فـي شمال اليمن وكذلك كخطوة عادلة سمح لفئة الأخـدام مـن المشـاركة فـي الانتخابات البرلمانية مما يعني أن المجتمع برمته دخل في عمليـة حـراك اجتماعي نتيجة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من ملازمـة ذلك للنمو الكبير للمؤسسة العسكرية وبقاء دورها الأكثر أهميـة بـين كـل التجمعات البشرية المنظمة في المجتمع .

أولاً: التعليـــــــم :

١- أوضاعه – مشكلاته :

أسهم التعليم بعد قيام الثورة في نمو وعي الأفراد في المجتمع وطور من اهتماماتهم بشأن الكثير من القضايا وثيقة الصلة بحياته ، فمن الطبيعي أن يسعى الأفراد المتعلمون إلى تغيير واقعهم وتحسين أوضاعهم والاستفادة من كل ما هو متاح في المجتمع.

وباعتبار أن التعليم له وظائف مختلفة على المستوى العام ، فإن من جملة وظائفه أنه أداة لإتاحة قدر من الحراك الاجتماعي يؤدي إلى ظهور طبقات وفئات جديدة خاصة في بناء الطبقة الوسطى تتجه للتحولات الاقتصادية والاجتماعية (١)، ولهذا سعت الدولة إلى التوسع في العملية التعليمية رأسياً وأفقياً ليشمل كافة المناطق والمستويات خلال الفترة المدروسة (٨٠-٢٠٠٠م) واهتمت وزارة التربية والتعليم نسبياً بتحسين وضع المعلم اليمني من خلال تنفيذ قانون المعلم ورفع أجره والاهتمام بالتعليم المهني والفني والزراعي وبما يقتضيه سوق العمل.

ومع الإيمان بأهمية التعليم ودوره في التغيير فقد التحق به أعداد كبيرة من الناس وخاصة في التعليم العام وعلى حساب التعليم المهني والفني والزراعي ، كونه نشاط إنساني يتأثر بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية المسيطرة والتي ترى في التعليم العام وجاهة اجتماعية أكثر من غيره، مما جعل التعليم العام الثانوي ومن ثم الجامعي يتضخم وبالتالي لا يلبي احتياجات سوق العمل المحدود (مخرجات التعليم). ومع ذلك فأن التعليم يواجه بالكثير من الصعوبات والتحديات التي منها :

أ) أن المجتمع لا يزال يعاني من انتشار الأمية بين أفراده حيث تبلغ نسبة الأمية في الحضر للذكور ٣٠,٥٥% وللنساء ٣٨,٧٧% أما في الريف فقد بلغت ٣٤,٩٩% للذكور مقابل ٧٣,٢٩% بين النساء والنسبة الاجمالية للأمية في المجتمع ككل بلغت ٣١,٢٥% بين الذكور و٦٤,١٥ % (٢) بين النساء وهي نسبة عالية لها مدلولاتها الاجتماعية وتأثيرها على مجمل الحياة الاجتماعية.

ب) تشير الأرقام الإحصائية إلى تدني مستوى الاستفادة من برامج التنمية المختلفة، خصوصاً في المجال التعليمي، بالرغم من الجهود المبذولة ، فلا تزال معدلات الالتحاق بالمدارس متدنية قياساً بالدول العربية المجاورة ، حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد المدارس

---

(١) حامد عمار ، في بناء الإنسان العربي ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ ، دار سعاد الصباح ص٥٠.

(٢) كتاب الإحصاء السنوي ١٩٩٨م ، الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء إبريل ١٩٩٩م ص١٥.

الأساسية في الجمهورية اليمنية يصل إلى ١٠٨٢٠ مدرسة يدرس فيها ما نسبته ٦٨,٦% من إجمالي الطلاب الذكور البالغ عددهم ١،٧٢٩،٦٦١ طالباً، والإناث بنسبة ٣١,٤% حيث بلغ عددهن ٧٩٣،٢٦٣ طالبة ، وبلغ إجمالي عدد الطلاب في المرحلة الأساسية ٢،٥٢٢،٩٢٤ طالباً وطالبة ويبلغ إجمالي عدد الأطفال في الفئة العمرية (٦-١٥ سنة) حوالي ٤٥٨٠٠٠ طفلا ، بينما تصل نسبة الاستيعاب إلى ٦٢,٨١ % أي أن هناك ٣٧,١٩% من تلك الفئة العمرية (٦-١٥) خارج إطار العملية التعليمية ، ومعنى ذلك أن التعليم لا يشمل كل الأطفال الذين هم في سن التعليم (١) مما شكل عبئاً على المجتمع ورافداً أساسياً للأمية.

ج) الإرث الثقافي المتخلف الذي ورثناه عن النظام السياسي (الملكي) السابق المناهض للمثل والقيم الحميدة التي تقف على رأسها قيم التعليم بشكل عام وتعليم المرأة بشكل خاص ، بالإضافة إلى المضامين الطبقية التي حملها ذلك التعليم المتخلف الذي قصر التعليم الرسمي على الفئات العليا بهدف الاستئثار بالوظائف الرسمية . وبالرغم من التغيير الذي طرأ على التركيب الاجتماعي (بفضل الثورة اليمنية) القديم المتمثل بشكل صارم في السيادة، لفئة السادة التي تمتعت بكل الامتيازات خاصة الفئات العليا منها ، ثم فئات القضاة ، المشايخ ، القبائل و الفلاحين ، الحرفيين ، بني الخُمس "المزاينة" الأخدام ، اليهود ، إلا أن رواسبه لا زالت تلعب دوراً غير إيجابي في اتجاهات الناس نحو التعليم المهني والحرفي لذلك يفضلون توجيه أبنائهم نحو التعليم العام ، كونه يكسب صاحبه الوجاهة والمكانة الاجتماعية المرموقة في المجتمع؛ ولذا فإنه يعتبر واحداً من الأسباب التي أدت إلى تضخم التعليم الرسمي ومن ثم الأكاديمي العام وتضييق مساحة التعليم الحرفي والمهني بصورة مخلة وغير مرتبطة باحتياجات التنمية، بمعنى أن الموروث الثقافي الاجتماعي أثر في اتجاهات الناس نحو التعليم (٢) بشكل سلبي .

د) ظهرت فئات اجتماعية تتمتع بالثروة والسلطة أخذت تدفع باتجاه إيجاد مدارس خاصة لإعداد أبنائها وبما يؤهلهم لتولي المراكز القيادية في المجتمع (٣) على حساب التعليم الحكومي الرسمي العاجز عن استيعاب الإعداد المتزايدة من السكان مع نقص الموارد المتاحة .

---

(١) كتاب الإحصاء السنوي ١٩٩٨م مرجع سابق ص١١٥ مع تصرف من قبل الباحثة لتوضح أن هناك نسبة من تلك الفئة العمرية ٦-١٥ خارج إطار العملية التعليمية .

(٢) أحمد الحاج محمد ، التعليم اليمني ، مرجع سابق ص١٥-١٦.

(٣) نفس المرجع ، ص١٦-١٧.

هـ) جمود النظام التعليمي وانحصار تغييره "في كثير من جوانبه" على الشكل فقط مما جعله يعيد إنتاج التخلف الاجتماعي ويقيم حواجز بين المتعلم وإدراك واقعه مما يسهم في تزييف وعيه وتحويله من إنسان خلاق إلى مخلوق مقلد وعاجز(١).

و) تم تقسيم العملية التعليمية على أساس سياسي وإيديولوجي لخدمة مصالح حزبية ومذهبية بدلاً من توحيدها "خاصة الحقب الماضية للوحدة " على أساس وطني وقومي عام يصب في نهاية المطاف في مسار التقدم الاقتصادي- الاجتماعي، حيث عانى المجتمع اليمني في الحقب الماضية من العوامل التشطيرية التي أضرت بالتعليم و أهدافه .

ز) سطحية التعليم وبعده عن تناول القضايا ذات الصلة بالواقع ومشكلاته المختلفة ومنها ما يتعلق بالتركيب الاجتماعي.

ح) الانفصام بين العلم النظري والتجربة المعاشة والخوف من التصدي للتيارات السائدة المهيمنة.

ط) التأثير القوي للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة التي تشد التعليم والمتعلم إلى الخلف أحياناً كثيرة وإلى الأمام أحياناً قليلة الأمر الذي يفقد المجتمع توازنه ويعرقل مساره التقدمي ومشروعه الحضاري .

٢- مدى استجابة النظام التعليمي القائم لسوق العمل .

شهد التعليم توسعاً في إعداد الملتحقين ، إلا أن هذه الزيادة كانت ولاتزال لصالح التعليم الثانوي المرتبط بالتعليم الجامعي ، مما يعني أن نظرة الأفراد "غير الموضوعية" لا تزال مسيطرة حيث ينظرون إلى التعليم المهني والفني نظرة. دونية، وهو ما يتنافى مع التوجهات الاقتصادية الجديدة التي تتطلب مهناً أخرى غير التي كانت سائدة من قبل . فلم يعد المجتمع في حاجة إلى كتبة وموظفين تقليديين بقدر حاجته إلى متخصصين وتقنيين ومهنيين تتطلبهم خطط التنمية وسوق العمل ومخرجات العلم والتكنولوجيا التي تغزو مجتمعنا كل يوم.

٣- أثر الموروث الثقافي على مسار التعليم

لا زالت الموروثات الثقافية والاجتماعية السائدة تلعب دوراً كبيراً في مسارات التعليم المهني والحرفي إلى جانب قصور التعليم نفسه في هذا الجانب (المهني، الحرفي) وعدم الترويج له كما ينبغي في المناهج الدراسية ووسائل الإعلام وإيضاح

---

(١) مصطفى حجازي . التخلف الاجتماعي وسيكولوجية الإنسان المقهور ، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٠، ص١٨-١٩.

المردود المادي والمعنوي له ، حيث وجدنا أن التعليم القائم حسّن من أوضاع كثير من الأفراد، إلا أنه لا زال يعمل على تعزيز الوضع القائم "المتخلف" ويعطل الإبداع ويساعد في تكريس أنماطاً اجتماعية شبه جامدة في شتى مناحي الحياة (وخاصة في التركيب الاجتماعي) ، فلم يسمح بتكوين طبقة متوسطة حقيقية في المجتمع نتيجة لعلاقته الجدلية مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أن البطالة قد شملت كافة التخصصات ، (وإن كانت أقل في العلوم الإنسانية) فالوظائف الجديدة المعتمدة لوحدات الجهاز الحكومي في موازنة عام ١٩٩٩م (عند إجراء عملية موازنة العرض من مخرجات التعليم والباحثين عن عمل حتى نهاية يونيو ١٩٩٩م) لم يتمكن من استيعاب سوي عدد ٢٢٣٠٠ خريج وخريجة اكملوا تعليمهم في الأعوام ١٩٩٤-١٩٩٨م أي بنسبة ٢٥% من إجمالي الخريجين للأعوام المذكورة، والعدد المتبقي منهم ٢٠٥٠ خريجاً وخريجة ظلوا خارج نطاق الاستيعاب، وجلهم من خريجي ١٩٩٨م وعدد بسيط منهم من مخرجات سنوات سابقة(١) .

جدول رقم (١-٥) يوضح العرض والطلب لاحتياجات التعليم .

التخصص العام	تربية	طب مساعدي أطباء	اقتصاد إدارة وآداب – علوم، شريعة وقانون	هندسة	زراعة	نظم معلومات وحاسوب	إعلام	نفط وجيولوجيا
العرض	٧٩٢٠	١٤٧٧	٤٥٩٠	٥٨٦	٤٦٣	١٥٧	٩٨	١٣٤
الطلب	٦٨٠١	٨٤٠	٦٨١	١٠٠	٣٠	١٠٠	٩٠	—
العجز	+	+	+	+	+	+	+	١٣٤
الفائض	١١١٢	٦٢٨	٣٩٠٩	٤٨٦	٤٣٣	٥٧	٥٨	صفر

المصدر: مجيد عبدالرحمن القباطي ، حسين محمد الأهجري ، التعليم العالي وسوق العمل في الجهاز الحكومي، ورقة مقدمة إلى دورة المجلس الخاص بالتعليم العالي وسوق العمل في ٢٢ -٢٣ نوفمبر ١٩٩٩م ص٧.

وتبين من الجدول رقم (١-٥) أن القطاع الخاص "المواكب للتغيرات الاقتصادية " لم يستوعب بدوره إلا أعداداً قليلة من خريجي عام ١٩٩٨، وبالتالي فإن سوق العمل يتطلب التخصصات العلمية، على ما يبدو أكثر من غيرها مثل نظم المعلومات والحاسب الآلي والتخصصات في مجال النفط ، وتراكم أعداد الخريجين من التخصصات النظرية بدون فرص عمل لصالح التخصصات العملية والتطبيقية في سوق العمل المختلفة.

(١) مجيد عبدالرحمن القباطي ، حسين محمد الأهجري ، التعليم العالي وسوق العمل في الجهاز الحكومي، ورقة مقدمة إلى دورة المجلس الخاص بالتعليم العالي وسوق العمل في ٢٢ -٢٣ نوفمبر ١٩٩٩م ص٧.

وتشير الأرقام السابقة إلى تنامي معدلات البطالة في أوساط خريجي التعليم الجامعي والتي ينتمي أصحابها بطبيعة الحال إلى الفئات المتوسطة ، ويعكس ما لحق بالاقتصاد اليمني خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من تعثر تمثل في بعض أوجهه في تقليص الدور الاستيعابي للدولة لفائض العمالة وهو الأمر الذي صاحب عملية تحرير الاقتصاد أو ما سمي بالتثبيت الهيكلي للاقتصاد مع عجز القطاع الخاص لاستيعاب تلك العمالة.وعلى الرغم من تطوره المحدود وتنامي دورة فإنه لم يستطع أن يحل محل الدولة التي انسحبت مفسحة المجال أمامه . لتُهدر -جراء ذلك- طاقات شابة ولتنتشر البطالة بين المتعلمين الذين يتعرضون للفاقة والحاجة وليقود ذلك التعليم في الأخير إلى ضعف وهشاشة الفئات الوسطى (المعتمدة على التعليم والتوظيف الحكومي في نموها) [(١)].

وتشير البيانات الي أن هناك تزايداً مستمراً للعاطلين عن العمل بين خريجي التعليم العام يصل إلى ٢١,٧% عام ١٩٩٤م وإلى ١,٥ %بالنسبة لخريجي التعليم العالي ما بعد الجامعة حيث نجد أن معظم المتعطلين تقل أعمارهم عن ٣٠ عاماً [(٢)].

٤- أثر التعليم في التركيب الاجتماعي :

كان للسياسات التعليمية الواسعة بعد الثورة * والاستقلال ** أثر في توسيع قاعدة الهيكل البيروقراطي، لذا توسعت الوظائف الحكومية وارتفعت مستويات الدخول لدى قطاع كبير من الناس خلال العقود الثلاثة الماضية وظهور فئات جديدة -عن طريق التعليم والتوظيف الحكومي- تسمى بالفئات المتوسطة باعتبار أن التعليم يشكل محكاً أساسياً للحراك الاجتماعي داخلها وخارجها ، حيث مثلت مجانية التعليم آلية أساسية لنموها وصعودها ، وقد شهدت الفئات الوسطى في المجتمع اليمني ازدهاراً في فترة ما بعد الثورة وسبيعنات القرن العشرين ، حيث استفاد أبناء الفئات الدنيا من المد الثوري الناصري (الذي عم المنطقة آنذاك) والمتمثل في مجانية التعليم الذي مكن من سحب الكثير من أبناء الفئات الدنيا إلى الفئات المتوسطة التي ظلت تحافظ على مكانتها وتوسعها وصعودها

---

(١) انظر ، ثناء عبدالله الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠١م. ص٧٢.

(٢) محمد عبد الرشيد سوق العمل وأثاره على إعداد وتوزيع الكوادر المتخصصة في الجمهورية اليمنية ، ندوة التعليم العالي وسوق العمل ٢٢-٢٣ نوفمبر ١٩٩٩م الجمهورية اليمنية المجلس الاستشاري لأمانة العاصمة – وزارة التنمية و التخطيط ص١١.

* ثورة ٢٦ سبتمبر في المناطق الشمالية .

** ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ الاستقلال من الاستعمار البريطاني في المناطق الجنوبية .

من خلال السحب إلى الفئات العليا ، ومع ذلك فقد تضررت في ثمانينات القرن الماضي " هذه الفئات الوسطى" عندما رفعت الدولة يدها عن الدعم الاقتصادي تاركة المجال الوظيفي للقطاع الخاص [1] الذي لم يثبت بعد كفاءته لإدارة العملية الاقتصادية على النحو الذي يحقق تنمية وتقدماً منشوداً .

والتعليم " بصورته القائمة الآن" سيقود إلى إضعاف عنصر الإبداع الذاتي والاعتماد على النفس بإشاعة حالة من الاتكال على النموذج المثالي الجاهز للغرب ، حيث وجدت فئات اجتماعية جديدة صاعدة متعلقة بالسلع الاستهلاكية أكثر من تعلقها بأنماط التفكير العميق الجاد ، فهي سطحية وأشد تعجلاً للثراء والتقليد للغرب في الشكل "في المأكل، قص الشعر، وفي الإقبال على التعليم باللغة الإنجليزية وإرسال الأبناء للمدارس الأجنبية " المدرسة الأمريكية ، المدرسة التركية ، المدرسة الفرنسية ..الخ" وفي الاحتفالات بأعياد الميلاد ورأس السنة إلى آخر ذلك من التقليعات الغربية [2] حيث أشار جلال أمين إلى ان هذه الفئات الصاعدة تعتبر حديثة العهد بالدخول العالية وبالتعليم على حدٍ سواء وهي فئات أكثر صلة بالقرية[3] ولهذا ترى في تلك التقليعات نوعاً من الترقي الاجتماعي ورمزاً اجتماعياً يميز بينها وبين الفئات الأخرى ، ولم يتوقف الأمر فقط عند تلك التقليعات الشكلية وإنما تجاوزه إلى القطاعات الاقتصادية الهامة، فقد تردى إشباع الحاجات الضرورية لقطاع كبير من الناس مع ملاءمة الجانب الاقتصادي "القطاع التجاري أو التجارة الخارجية " لتلك الفئات وتطويعه لخدمتها وتلبية احتياجاتها الاستهلاكية المظهرية على حساب الحاجات الأساسية للفقراء ومحدودي الدخل المتمثل في الضغط الملموس التي تقوم به الحكومة في مجال الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة والإسكان[4].

ونتيجةً لذلك نشط القطاع الخاص والفئات الثرية الصاعدة في توجيه جزء من ثرواته إلى بناء المدارس الخاصة والجامعات لتلبية الاحتياجات لهذه الفئات بالإضافة إلى الاهتمام باللغات الأجنبية على حساب اللغة العربية والتي تمثل لهم مستوى اجتماعي أقل، وبالتالي فإن التعليم القائم بمخرجاته الراهنة يسهم في اتساع دائرة الفقر وتمركز دائرة الغنى على النحو الذي يمكن أن يؤدي باستمراريته على تلك الوتيرة إلى تهديد الاستقرار الاجتماعي بالخطر.

وبالرغم من كل ذلك فقد أسهم التعليم في تغيير النظرة إلى التركيب الاجتماعي السابق وفي إثبات أن المكانة الاجتماعية ليست حتمية كما روجت لها " الثقافة الإمامية"

---

(١) يمكن الرجوع إلى كتاب ، ثناء فؤاد عبدالله ، الدولة والقوى الاجتماعية مرجع سابق ص٧٦.

(٢) استفادت الباحثة من كتاب جلال أمين ، نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر ، مكتبة مدبولي، ١٩٨٩، ص٢٠٩-٢١٠.

(٣) نفس المرجع والصفحات.

(٤) رمزي زكي ، التضخم والتكيف الهيكلي ، دار المستقبل ١٩٩٦م ، ص ١٩٣ -١٩٤.

وإنما هي وليدة ظروف اجتماعية اقتصادية في فترات تاريخية ماضية، كما قاد إلى تغير نسبي في رؤية الأفراد إلى بعض المهن والحرف، التي يسعى التعليم الحديث للاهتمام بها سواءً في التقسيم الرأسي أو الأفقي له وعلى مستوى المجتمع اليمني بما يلبي حاجات التنمية الاجتماعية – الاقتصادية الشاملة.

ثانياً: الهجـــــرة وآثارهـــا:

١- الهجـــــرة :

تعتبر الهجرة منفذاً سريعاً للصعود الاجتماعي لا يتطلب تحقيقها قدراً كبيراً من المال أو التعليم لذا تحركت موجات من المهاجرين إلى المملكة السعودية ودول الخليج عقب الطفرة النفطية في السبعينات، حيث كان معظم المهاجرين من الفلاحين الزراعيين أو الحرفين الذين هاجروا لكسب الرزق وليرسلوا من ثم مدخراتهم وتحويلاتهم إلى أهاليهم في اليمن مما قاد إلى تغيير أوضاعهم في الداخل ، وهو ما شجع الكثير على الهجرة طلباً لتحسين الوضع[١] البائس الذي عانت منة معظم شرائح المجتمع.

لذا نجد أن أخطر تأثيراتها تتمثل في كسر الحواجز الجامدة التي تفصل بين التركيبات الاجتماعية الفئوية السابقة والتي أخذت في التفكك بشكل ملحوظ ، حيث عمل كثير من المهاجرين في أعمال مختلفة متجاوزين موقف المجتمع في الداخل منها والنظرة الدونية لها مما يدل علي حدوث حراك أفقي ورأسي بين المهاجرين الذين عاد معظمهم حاملاً معه ذلك التغير الجوهري في مكانته ودوره ، وفي النتائج النهائية لحصر المغتربين العائدين بعد ١٩٩٠/٨/٢م يتبين أن مهنة الجزارة كانت قبل الهجرة للعينة الممسوحة بـ٤١١ لتزداد في المهجر إلى ١١٧١ وكذلك كان عدد من يبيع الخضروات ٤١٠ ليرتفع في المهجر إلى ٤١١٣ للعينة الممسوحة . أما في الوطن وعندما سئلوا عن المهن التي يرغبون العمل بها ،فقد قل العدد فيما يتعلق بمهنة الجزارة حيث وصل إلى ٨١٧ وكذلك بيع الخضروات إذ بلغ من يرغب بمزاولتها ٦٠٥ وليرتفع العدد فيما يتعلق بالأعمال الحرة ليصل العدد إلى ٤١٧٥ وكذلك مهنة المقاولة ليصل إلى ٢٥٦٩ [٢] .

ولان معظم من هاجر كانوا من المزارعين والفلاحين وأنصاف عمال فقد أتاحت لهم الهجرة فرصة الحصول على فرص عمل أخرى وهو ما يسمى بالتنقل المهني،

---

(١) انظر محمود عبدالفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي ، مرجع سابق ص ١٨١.

(٢) المغتربون ، النتائج النهائية لحصر المغتربين العائدين بعد ١٩٩٠/٨/٢١م الجمهورية اليمنية وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، صنعاء ، أكتوبر ١٩٩١. الفصل الثالث ، جداول النتائج النهائية للحصر ص٤٠ رقم ١٩، ١٨، ٢٠.

حيث تمكن عدد كبير منهم من تعلم مهن جديدة وخاصة تلك الحرف المرتبطة بأعمال البناء والتي تتيح فرصاً جيدة لأجر أفضل داخل سوق العمل أثناء الهجرة وبعد العودة[١]، كما أتاحت الهجرة إلى دول النفط لفئة الأخدام والصبيان في المناطق الجنوبية جمع بعض المدخرات التي ساعدتهم على شراء مزارع صغيرة وإقامة بعض المحلات التجارية الأمر الذي قاد إلى رفض أبناء هذه الفئة لدى عودتهم من الهجرة العمل في أعمالهم التقليدية الدونية التي كانوا يمارسونها قبل الهجرة [٢] .

٢- الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الهجرة :

أسهمت الهجرة في أحداث بعض التغيرات في الريف والحضر على السواء مما ترتب عليه ما يلي :

- انحسار مساحة الأرض الزراعية .
- التوسع في زراعة القات.
- التوسع في استيراد القمح بجميع أنواعه وضعف الاعتماد على القطاع الزراعي باعتباره أحد مصادر الدخل الرئيسية لسكان الريف مما قاد إلى توسع الهجرة الداخلية أكثر نحو المدن .
- استقرار معظم المهاجرين عند عودتهم في المدن [٣].
- انتشار ورش النجارة وتشكيل الألمنيوم وصناعة الطوب والبلاط والسباكة والحدادة وغيرها.
- ظهور تجار التجزئة والجملة في كافة أنحاء الجمهورية .
- افتتاح الفنادق الصغيرة واللوكندات، والكوافير، وصالونات الحلاقة.
- ظهور التجمعات العمالية " أنصاف العمال أنصاف الفلاحين لدى الجولات "تقاطع الشوارع " الرئيسية في المدن الكبيرة .
- ظهور أسواق الحراج لبيع كل ما هو مستخدم من أثاث وثياب وآلات مختلفة وغيرها.
- اعتماد معظم استثمارات المهاجرين على الأنشطة التجارية والمضاربات العقارية.

تجدر الاشارة هنا إلى أن الهجرة لم تقتصر فقط على المعدمين بل شملت صغار الحائزين ايضاً نتيجة للتضخم وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي وانخفاض العائد من الزراعة .

---

(١) عبدالباسط عبدالمعطي ، مرجع سابق ص.
(٢) محمود عبدالفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية ، مرجع سابق ص ١٨٤.
(٣) علي حمود الفقيه ، الهجرات اليمنية، ومستقبل الهجرة ، كتاب الثوابت ، دراسات يمنية في الهجرة والاغتراب، صنعاء ، ٥-١٧ مايو ١٩٩٩م، ص١٥٤،١٥٢.

٣- إسهامات المهاجرين ودورهم في الاقتصاد :

أسهم المهاجر اليمني في دعم الاقتصاد إسهاماً رئيسياً ، ويعود الفضل الأكبر له في نشوء الركائز الأساسية لكثير من المشروعات الحيوية مثل :

١- دعم الموازنة السنوية للدولة من خلال ضخ التحويلات النقدية بالعملات الصعبة إلى البلاد .

٢- الإسهام في مشاريع المدارس والطرقات والمياه والكهرباء ومشاريع الصحة في الريف والحضر.

٣- الإسهام في القطاع التجاري بشقيه الداخلي والخارجي .

٤- التوسع في العمران في الريف والحضر خاصة بعد أزمة الخليج عام ١٩٩٠م (١) .

وقد بلغت تحويلاتهم النقدية للفترة من ٨٠- ١٩٩٨

كما يبينه الجدول رقم (٢-٥):

العـــــــام	المبلغ بالمليون دولار
١٩٨٠	٢,٠١١,٣
١٩٨١	١,٤٨١,٤
١٩٨٢	١,٧٨٦,٨
١٩٨٣	١,٨٦٦,٩
١٩٨٤	١,٢٥٩,١
١٩٨٥	١,٣٣٧٩
١٩٨٦	١,٣٠٣,٨
١٩٨٧	١,٧٢٦,٤
١٩٨٨	٧١٨
١٩٨٩	١٢٥٩
١٩٩٠	١٤٩٨،٢
١٩٩١	٩٩٨،٣
١٩٩٢	١٠١٨،٢
١٩٩٣	١٠٣٨،٦
١٩٩٤	١٠٥٩،٣
١٩٩٥	١٠٨٠،٥
١٩٩٦	١١٣٤،٥
١٩٩٧	١١٦٨،٦
١٩٩٨	١٢٠٢,٤

المصدر: ندوة المجلس الاستثماري وزارة شئون المغتربين ، صنعاء ١٠-١٢- ١٩٩٩م. من صور الهجرة اليمنية وحقائق الاغتراب إبراهيم الرشيد ص١١.

(١) إبراهيم عبدالرشيد ، تحديات العولمة ورأس المال المغترب جريدة الثورة ، صفحة اقتصاد وتنمية . ص١١ فبراير ٢٠٠١ . العدد ١٣٢٤١.

ولم يقتصر تأثير الهجرة على الأوضاع الاقتصادية فقط بل تعدى ذلك التأثير إلى الأوضاع الديموغرافية ، فعودة ما يقارب المليون نسمة من دول الخليج إثر أزمة الخليج كما أشرنا سابقاً قد أثر بالضرورة على التركيب السكاني وأدى إلى زيادة عدد السكان بحدود ٧%[١] .وهي زيادة فجائية أربكت الخطط التنموية المعدة مسبقاً.

٤- أثر الهجرة على التركيب الاجتماعي :

خلخلت الهجرة الحواجز القائمة في التركيب الفئوي الاجتماعي التقليدي السابق ، حيث أشار محمود عبدالفضيل " بأن التركيب الاجتماعي التقليدي في المجتمع اليمني يجعل مكانة الشخص الاجتماعية مرتبطة قسراً بالمولد، ولقد جاءت عملية الهجرة لتساعد بدورها على كسر الحواجز الطبقية الجامدة بين الفئات الدنيا والفئات الوسطى والعليا [٢] ، وفي هذا الصدد أيضاً يشير أحمد القصير إلى أن الهجرة أدت إلى نشوء حرف ونشاطات اقتصادية جديدة ترتب عليها وجود حركة سكانية تمثلت في الهجرة من الريف إلى المدينة للعمل في المنشآت والقطاعات الجديدة. ومن أهم نتائج ذلك أن حراكاً اجتماعياً قد حدث ليتيح للبعض الابتعاد عن التقسيم الفئوي السابق في القرية خاصةً لمن كانوا يسمون بالمزاينة [٣] وأصحاب المهن الدونية الأخرى الذين استخدموا مدخراتهم أثناء عودتهم من دول النفط في بناء مشروعات اقتصادية صغيرة ، مثل مصانع الطوب وورش النجارة وتشكيل الألمنيوم وتجارة التجزئة وافتتاح المطاعم وأفران الخبز وورش صيانة السيارات وغيرها، الأمر الذي أكسب المهاجر مكانة اجتماعية جديدة (بحكم الوضع الاقتصادي الجديد) جعلته يتنصل من التقسيم الفئوي السابق، ولم تقتصر تأثيرات الهجرة فقط على ذلك الجانب بل تعداه إلى مجال الإنتاج الزراعي حيث أدرك أبناء القبائل أن زراعة الخضروات وتسويقها لم يعد عيباً[٤] كما كان، بالإضافة إلى ما أشار إليه سابقاً محمود عبد الفضيل بأنها " ساعدت على فض الاشتباك وإلغاء التداخل القائم بين التقسيم الفئوي وبين التقسيم الطبقي للمجتمع اليمني[٥].

---

(١) علي حمود الفقيه ، مرجع سابق ص١٥٤.

(٢) محمود عبدالفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي ، مرجع سابق. ص١٨٣.

(٣) أحمد القصير ، اليمن ، الهجرة والتنمية ، الثقافة الجديدة ، ١٩٨٥. ص ١٣٤ -١٣٥ .

(٤) نفس المرجع ، ص١٨٤.

(٥) محمود عبدالفضيل ، المرجع السابق ، ص ١٨٤.

كما أن عودة ما يقارب المليون مهاجر إثر أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠م قد أثر بالضرورة على التركيب الاجتماعي حيث وجدت فئات اجتماعية توالدت في المهجر وحمل أبناؤها الكثير من قيم تلك المجتمعات وبالتالي لم تعد ترى قيمة كبيرة للتقسيم الفئوي السابق ولا تعمل به .

ثالثاً: المتغيرات السياسية :

١- ملامح الأوضاع الاجتماعية والسياسية فى المناطق الشمالية ٨٠-١٩٩٠م

شهد مطلع عقد الثمانينات في المناطق الشمالية عملية تبادل وجهات النظر على مستوى الكيانين ، تمثلت في فتح باب الحوار بين القوى المتباينة سواءً داخل الكيان الواحد أو بين القوى الاجتماعية السياسية في الكيانين من حيث تقارب أو تعارض وجهات النظر والرؤى والمصالح (١) بعد أن شهد المجتمع اليمني معارك طاحنة في معظم مناطق حدود الشطرين بين القوى الشمالية الراديكالية المناوئة لنظام الحكم في صنعاء والتي ترفع" شعارات التحديث"، وقوات النظام حتى وصلت تلك المعارك إلى عمق النظام في الشطر الشمالي ، بالإضافة إلى مواجهة النظام أيضاً لقوى أخرى في المناطق الشمالية الشرقية والشمالية الغربية جراء تخوف تلك القوى من التوجهات الجديدة للدولة وضياع مصالحهم (٢)، كما تحالفت قوى اجتماعية تجارية في الداخل مع القوى المشيخية المتخوفة من قيام الوحدة والقضاء على مصالحها(٣) ، الأمر الذي دفع بالنظام السياسي في نهاية مايو ١٩٨٠إلى اصدار قرار بتشكيل لجنة عليا للحوار الوطني ، وكانت المهمة الأساسية للجنة هو إعداد مشروع الميثاق الوطني" الوثيقة البرنامجية للقوى الوطنية في الجمهورية العربية اليمنية"(٤) حيث تمكن النظام السياسي آنذاك من تحقيق نجاح كبير في تهدئة الأوضاع إلى حد ما ، فقد علق كاتب

---

(١) حسن أبو طالب ، الوحدة اليمنية ، مرجع سابق ص٨٠.

(٢) a) Robert Burrow's . The Yemen Arab Republic and The Ali Abdallah salih Regime . 1978 –1984 . The Middle east Jornal . 1985. Vol39. No3. P307.

b) Robert Burrow's . The Yemen Arab Republic . The Politics of Development 1962-1986, westview press. Boulder. Colorado. Croom Helm. London and Serdney. P 95-99.

(٣) ايلينا جلوبفساكيا ، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢ –٨٥. مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء ١٩٩٤ ص٣٣٧-٣٣٨.

بعض الذين هربوا بأموالهم من المناطق الجنوبية بعد الاستقلال وقيام الدولة هناك بتطبيق نظام التأمين ، ففرت هذه القوى إلى الشمال .

(٤) نفس المرجع ص٣٣٩ –٣٤٠.

غربي في مجلة الشرق الأوسط على تلك الأوضاع بقوله: " لقد بدا ظاهراً للعيان أن مجمل القضايا السياسية التي شغلت اهتمام النظام ببساطة قد دخلت في منعطف غير متوقع ، حيث كتب لها القدر أن تحسم على غير ما كان قد رسم لها خصوم ذلك النظام فقد نجح في استخدام الحكمة والربط اللازم بين العديد من الأمور مع جراءة حالفها الحظ في أكثر من مسعى وهو ما قاد إلى معالجة الكثير من المعضلات بسهولة وهدوء غير معهودين ، مغلباً سياسة الشد والجذب التي حققت نتائج مرضية لصالح النظام إلى حد كبير(١) " . وتحقق للمجتمع نوع من الاستقرار السياسي الذي انعكس فيما بعد على الأوضاع الاجتماعية التي منها :

١) تراجع دور المثقفين المحدثين بمختلف اتجاهاتهم الفكرية (قومية ، يسارية، ليبرالية).

٢) بدأت مرحلة جديدة للحركة التعاونية اليمنية لتشهد تحولاً جوهرياً في تسميتها ومضمونها ، فقد سميت بالمجالس المحلية للتطوير التعاوني لتفقد اثر ذلك مضامينها السابقة في إشراف الجماهير المباشر عليها وانتخابها لقيادتها ، حيث كانت تمثل أهم المنظمات الشعبية التي ركزت مهمتها في إقامة المشروعات الخدمية للمواطنين علاوة على المشاركة الشعبية في اليمن(٢) .مع الجهد الرسمي في عملية التنمية .

٣) تعاظم دور المؤسسة العسكرية كقوة نظامية قياساً بالمؤسسات المدنية الأخرى.

٤) تعزيز سلطة الدولة النسبي على كافة المناطق وشعور المواطن بالاستقرار السياسي النسبي أيضا.

٥) اهتمام الدولة بالبرامج الإنمائية الزراعية ،ودعمها للقطاع الزراعي .

٦) إقرار الدستور وإجراء الحكومة للانتخابات النيابية والإعلان عن قيام المؤتمر الشعبي عام ١٩٨٢م ، كإطار يضم كل الفرقاء السياسيين .

٧) رد الاعتبار للقيادات المشيخية بعد إقصائها خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، فما أن استقرت الأمور ، حتى تمفصلت المؤسسة العسكرية بالمؤسسة القبلية، بدخول رموزها (المؤسسة القبلية) في الجيش والدولة ليقوى حضورها ونفوذها وليصبح أبناؤها بعد ذلك مهندسين وأطباء وتجاراً وأساتذة في الجامعات(٣) وتتخذ لنفسها موقفاً مرناً في الكثير من القضايا الخلافية بين الناس،

---

(١) Robert Burrowes, O.Pcit, page 306.

(٢) قائد نعمان الشرجبي ، القرية والدولة في المجتمع اليمني ، ومرجع سابق ص٣٣٣.

(٣) بلقيس أبو إصبع ، التنمية السياسية الحاكمة في اليمن – ٧٨ –٩٠ ، مكتبة مدبولي . ص١٨٦.

دفع بعضهم للاعتقاد بأن القبيلة من التنظيمات المتحركة والمتأثرة بالتغير[١] في المجتمع اليمني.

٨) استخراج الثروة النفطية وتصديرها وجني عائداتها.

٩) المشاركة في تحقيق الوحدة اليمنية [٢].

*** طبيعة القوى الاجتماعية السياسية خلال عقد الثمانينات/ المناطق الشمالية :**

نتيجة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي سادت فترة الثمانينات والتي تجاذبتها الكثير من الأحداث في الداخل أو الخارج إضافة إلى تدهور الوضع الاقتصادي كنتيجة طبيعة لتلك الأحداث ، أعلنت الحكومة لمواجهة ذلك-في مطلع الثمانينات- سياسة التقشف والعمل بنظام "ترشيد الاستهلاك " الأمر الذي أدى إلى نشاط حركة التجارة الخارجية والداخلية عن طريق ما كان يسمى "برخص الاستيراد والتصدير" التي أتاحت لقوى جديدة لا صلة لها بالنشاط التجاري، الحصول على تسهيلات وامتيازات مكافئة لها لمواقفها الداعمة للدولة ،وهو ما جعل من التجارة والمقاولات مجالاً مفتوحاً لكل الفئات الصاعدة من مشائخ وأفراد قبائل وبعض وجهاء ونشطاء القبائل ذات النفوذ وقطاع واسع من التكنوقراط وقيادات العمل السياسي وكبار الضباط والقيادات الدينية ، وأصبحت بذلك (هذه القوى الاجتماعية السياسية) تتماسك وتتطور في أساليبها وأدواتها لتكون نواة لتركيبة طبقية جديدة في المجتمع ، ولتتوج عملها وتحالفاتها بإعلان تنظيمها السياسي المتمثل بالمؤتمر الشعبي العام سنة ١٩٨٢ الذي مثل بتكوينه العام إطاراً ضم معظم هذه القوى السياسية الجديدة الفاعلة في الشطر الشمالي [٣].

ومما لا شك فيه أن تلك المتغيرات مجتمعة قد تفاعلت فيما بينها وأثرت على التركيب الاجتماعي لتسهم بشدة في ظهور وتقدم فئات اجتماعية جديدة وتراجع فئات أخرى كان لها وجود بارز في التركيب السابق مع احتفاظ قوى اجتماعية بمكانتها و تعززها من خلال التحالفات الاجتماعية والسياسية المتاحة في المجتمع ، كما شهدت فترة الثمانينات نمواً مشوهاً للعلاقات الرأسمالية من خلال التوسع في التجارة الخارجية وارتباط فئة التجار والملاك الكبار بالاحتكارات الأجنبية وتمركز معظم نشاطهم في عملية الاستيراد والقيام ببعض الصناعات التحويلية والتجميعية التي تعتمد على المواد الخام غير المحلية .

---

(١) محمود عبدالفضيل ، مرجع سابق، ص ٦٠ .

(٢) محسن الظاهري ، الدور السياسي للقبيلة في اليمن ٦٢-١٩٩٠، مكتبة مدبولي ١٩٩٦، ص١٧٨.

- البيع والشراء ، والزواج ، والنسب . والأصل.

(٣) بحث هانزمولر ، باحث ألماني، اليمن الشمالي بين الإقطاع والرأسمالية ، سبتمبر ١٩٨٩ ، ص ١٨-١٩.

٢- ملامح الأوضاع الاجتماعية السياسية في المناطق الجنوبية٨٠-١٩٩٠م.

عانت المناطق اليمنية في الشمال والجنوب على حد سواء من انعدام الاستقرار السياسي في عقد السبعينات من القرن الماضي إلا أن الأمر اختلف في المناطق الشمالية في فترة الثمانينات حيث ولجت (المناطق الشمالية) في استقرار سياسي نسبي، بينما ظلت المناطق الجنوبية بقواها المختلفة(الاجتماعية السياسية) تتصارع فيما بينها وتتآمر على إزاحة بعضها بعضاً من مواقعها ليتوج عملها ذلك بإزاحة عبد الفتاح إسماعيل من منصبه كرئيسٍ للجمهورية "رئيس مجلس الشعب الأعلى " وترحيله إلى موسكو وتسميته رئيساً للحزب* . ليتولى الرئاسة من بعده علي ناصر محمد الذى زار المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٠ كأول زيارة له بعد توليه ذلك المنصب بزمن وجيز ليمثل بذلك نوعاً من الانفتاح على الطرف الآخر الذي كان عبد الفتاح إسماعيل يرفضه تماماً ، معززاً بانعقاد مؤتمر استثنائي للحزب الاشتراكي اليمني في أكتوبر ١٩٨٠ الذي كرس لتلافي الكثير من الصعوبات التي يواجهها الحزب والمجتمع على حدٍ سواء [(١)] من جراء المواقف التى حملها سلفه المُزاح، وجاءت قرارات هذا المؤتمر لتؤكد على تعزيز مبادئ الاشتراكية العلمية والأممية والبروليتارية مع التشديد على ضرورة تعزيز الوحدة الفكرية والسياسية والتنظيمية للحزب ومحاربة الاتجاهات اليسارية المغامرة ** واليمينية [(٢)] .

وعلى الرغم مما طرحتة وثائق ذلك المؤتمر من شعارات ضد المعسكر الآخر إلا أن ثمة ميلاً واضحاً عُبر عنه من قبل رئيس الجمهورية وبعض أعضاء الحزب الفاعلين نحو المعسكر الرأسمالي الذي رفض من قبل "وكان ضحيته عبدالفتاح إسماعيل"الأمر الذي أدخل القوى الاجتماعية السياسية في منعطفات حرجة لتتراجع بدورها إلى مواقع اجتماعية مثلت حالة انتكاسة في الفكر والممارسة، كما جاءت هذه الأحداث معبرة عن أزمة رؤية، بدت واضحة إثر استكمال توحيد كافة فصائل اليسار جنوباً وشمالاً في أداة واحدة أطلق عليها الحزب الاشتراكي اليمني الذي قاد الدولة والمجتمع في الجنوب منذ نهاية السبعينات وحتى إعلان الوحدة حيث تفاعلت تلك الأزمة بقوة مع معطيات الواقع المشوه اقتصادياً واجتماعياً وزاد من تأثيرها عدم أهلية القوى الاجتماعية المهيمنة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً للخروج

---

* منصب غير متعارف عليه في أدبيات النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني ولا يخول صاحبة لاى صلاحيات أو نفوذ .

(١) على الصراف ، اليمن الجنوبي ، الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة . رياض الرئيس ، المكتب والنشر لندن – قبرص ١٩٩٢ ص٣٠٣.

** اعتبر سالمين يساري مغامر . وعبدالفتاح يساري انتهازي .

(٢) علي الصراف المرجع السابق ص٣٠٦.

من تلك الأزمة بشكل سليم ، الأمر الذي خلق شرخاً في الدولة والمجتمع أدى إلى انقسامه عند منتصف عقد الثمانينات إلى قوتين رئيسيتين أصابتهما حمى " الإجهاز على الآخر " كما أدى ذلك إلى عملية استقطاب ليس على أساس فكري سياسي بل على أساس جهوي ومناطقي ، الأمر الذي شوه خريطة المجتمع السياسية والاجتماعية ليتفجر الصراع السياسي العسكري في ١٩٨٦/١/١٣ بين الفريقين داخل الحزب على أرضية متخلفة "قبلية جهوية،" حيث قاد رئيس الجمهورية فريق قبائل أبين وشبوة من طرف وقاد الأمين العام السابق للحزب الاشتراكي العائد من موسكو قبائل ردفان ويافع والضالع من طرف آخر ، واقتتل الحزب فيما بينه ليدخل في أسوأ صراع عسكري شهدته اليمن في تاريخها الحديث والمعاصر [١] .

- طبيعة القوى الاجتماعية السياسية في المناطق الجنوبية:

يرجع الكثير من أسباب الصراع السياسي إلى طبيعة القوى الاجتماعية السياسة التي تداخلت فيما بينها بحكم النظام السياسي القائم وتوجهاته الإيديولوجية اليسارية الذي قاد تلك القوى لتتضم إلى الحزب الاشتراكي اليمني ممثلة بالجيش ومثقفين (يساريين ويمنيين وقوميين) وجماعات قبلية تكنوقراط وعمال وفلاحين وبدو رحل ، حيث كان من الصعوبة بمكان أن يجتمع كل هؤلاء حول فكر واحد مهما كانت ادعاءاتهم فى تبني الاشتراكية العلمية والتقدم والمساواة ، وبذلك تكون القوى الاجتماعية السياسية التقدمية قد تراجعت على نحو مأساوي كشف عن خلل جوهري كبير في بيئتها الاجتماعية وأدواتها التنظيمية [٢] حيث أشار الفرد هوليداي في بحث قُدم إلى ندوة اليمن المعاصر في بريطانيا(٥-١٨يوليو/ تموز سنة ١٩٨٣)، بأن الحزب الاشتراكي ، جاء بتركيبة وبرنامج على غرار النمط السوفيتي إلا أنه بسبب التوجه القبلي والطائفي والشخصي الذي استمر دون أن يقضى عليه، فإن تحويل الحزب كان أقل نجاحاً وكان السوفيت على معرفة بذلك [٣] .

---

(١) انظر :

أ - مجلة قضايا العصر ، مرجع سابق ص١٢٩ - ١٤٠.

ب- عادل الشرجبي الحركات الاجتماعية جامعة القاهرة كلية الآداب قسم علم الاجتماع رسالة دكتوراه غير منشورة ١٩٩٧. ص٢١٦.

ج- علي الصراف ، اليمن الجنوبي ، مرجع سابق ص٣٤٢ - ٣٥٣.

(٢) المستقبل العربي ، العدد ٦٢ -٤ ١٩٨٤ . ص١٨٥ ،.

(٣) نفس المرجع ، ص١٨٠.

الأمر الذي قاد المنتصرين في تلك الحرب المأساوية (١٣-١/١٩٨٦م) بعد انتهائها لأن يقفوا لمكاشفة أنفسهم بخطأ ممارستهم والبحث عن أنجح الوسائل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، فما كان منهم إلا الاتجاه بصدق وجرأة شديدة نحو النظام السياسي في الشطر الشمالي بهدف توحيد الكيانين شمالاً وجنوباً في دولة واحدة ليتم الدمج في كيان واحد سمي بـ"الجمهورية اليمنية" ، عاصمتها صنعاء، في ٢٢ مايو عام ١٩٩٠م.

٣ - التحالفات والأوضاع الجديدة ٩٠-٢٠٠٠م(في الجمهورية اليمنية)

مثل تحقيق الوحدة اليمنية اندفاعةً قوية للتحديث السياسي وتلبية ملحةً لمطالب كل القوى السياسية الحديثة في اليمن بمختلف مشاربها وأفكارها، من حيث التعددية السياسية الحزبية وتبني الدولة للديمقراطية وسعيها لإنشاء المؤسسات المدنية التي تفرض هيبة الدولة وتنظم حركة السلطة إزاء المجتمع، الأمر الذي أثار كثيراً من المواجهات الكبرى مع القوى التقليدية التي كانت مستفيدة من واقع التشطير وترى في الوحدة مشروعاً يحد من مصالحها وينتزع منها مكامن قوتها[1] وقد واجهت دولة الوحدة (بداياتها) الكثير من الصعوبات والإخفاقات أهمها : عودة ما يقارب ٨٠٠ ألف مهاجر من دول الخليج عقب أزمة الخليج الثانية سنة ١٩٩٠ التي أثرت على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وما نجم أيضاً عن تلك الأزمة من توقف المساعدات المالية التي كانت تمنح من دول النفط، إضافة إلى ولوج النظام السياسي نفسه في أزمة نظام بين من حققوا الوحدة اليمنية لتنتهي عسكرياً بحرب صيف ١٩٩٤م التي كان لها نتائج سلبية على الواقع الاجتماعي الاقتصادي، ودخل المجتمع برمته في تحالفات أخرى وأوضاع مستجدة منها :

- تراجع دور المثقفين التحديثيين.
- بروز قوى اجتماعية ذات مرجعية دينية تحالفت مع الجيش والمشائخ والتجار أطرت في حزب الإصلاح.
- تراجع دور العمال والطلاب والفلاحين .
- تقدم بشكل ملحوظ دور المرأة جراء تبني المجتمع والنظام السياسي للخيار الديمقراطي وهو ما جعل كافة القوى الاجتماعية المتنافسة في الانتخابات البرلمانية تحشد قطاع المرأة للاستقواء على المنافسين.
- الدفع بفئة الاخدام لممارسة حقهم الانتخابي باعتبارهم مواطنين لهم الحق في الانتخابات وكذلك اليهود.

(١) حسن أبو طالب ، الوحدة اليمنية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤. ص٣٦٦.

ومن التحالفات القديمة التي أخذت شكلاً جديداً ، تحالف المؤسسة القبلية مع غيرها من القوي الفاعلة فى المجتمع حيث يبدو جلياً ان القبيلة لازالت تلعب دوراً مهماً في صياغة القوى الاجتماعية السياسية المختلفة في اليمن عموماً، لذلك نجدها تتحالف بصورة أكبر عما كان عليه الامر في الثمانينات مع النظام القائم وذلك بإدماج أبنائها في المؤسسة العسكرية والتجارية والتعليمية مع منح مستمر من قبل النظام امتيازات متعددة لزعاماتها، بهدف احتوائها ودرء خطرها (١) إذ تحولت هذه الزعامات إلى" أصحاب رؤوس أموال " لتعمل في تجارة الاستيراد والتصدير والمقاولات والمالكة للكثير من الأرض (إلى جانب استصلاح بعض المساحات الزراعية من قبلهم) التي تحولت إلى مزارع ذات طابع شبه رأسمالي يستحوذ عليها أصحاب رؤوس الأموال الجديدة مع حلفائهم من كبار الضباط العسكريين وكبار التجار ، الأمر الذي أدى إلى تلاحم وتداخل هذه الفئات ليتخذ تراكم رأس المال طابعاً خاصاً حيث تم على أرضية تشابكت علاقات الإنتاج السابقة للرأسمالية مع علاقات الإنتاج شبه الرأسمالية القادمة مع التطورات التي أثرت على المجتمع. وتعبر تلك المظاهر عن الطابع الخاص للمجتمع اليمني وعملية التشكل للتركيب الاجتماعي، فلا ينبغي ان ننتظر - في ظل ظروف كهذه- تبلور طبقات واضحة المعالم كالطبقة الرأسمالية أو الإقطاعية أو الطبقة العاملة (٢) نتيجة لتعايش العلاقات ما قبل الرأسمالية مع العلاقات شبه الرأسمالية بدلاً من تدميرها، الامر الذي سيقود إلى عدم تبلور طبقي واضح المعالم للطبقة العاملة كما هو عليه الحال فى المجتمعات الرأسمالية، فهم لا يمتلكون أسساً إيديولوجية موحدة ولا متجانسة(٣)، ويعدون عمالاً أنصاف مهرة في معظم المهن التي يزاولونها بعد عودتهم أثر أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠م،لذلك نجدهم يتركزون فى المطاعم و في المصانع الصغيرة، التحويلية والتجميعية كصناعة البسكويت والزيوت والصابون والاسفنج والعصائر وغيرها من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي لا تلبي الحاجات الضرورية للمجتمع، كما أن معظمهم فلاحون أتوا من الريف.

---

(١) محمد محسن الظاهري ، الدور السياسي للقبيلة في اليمن ، مرجع سابق ص ٢٠٤.

(٢) استفادت الباحثة بطريق غير مباشر من محمد عبدالحميد ابراهيم محمود ، أثر التحولات الاجتماعية على بينة الطبقة الوسطى بالمدينة المصرية خلال الفترة من ٧٠-١٩٩٠م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب قسم علم الاجتماع ١٩٩٦م ص١٩٠.

(٣) محمود عبدالفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات ا لطبقية ، مرجع سابق ، ص١٢٩.

أثر المتغيرات الاجتماعية على التركيب الاجتماعي المعاصر:

مما سبق تتضح الملامح الأولية العامة الجديدة التي طرأت على مجتمعنا اليمني والتي أثرت في تركيبته الاجتماعية الراهنة حيث يمكن أن نستخلص منها ما يلي :

١- تشير وتؤكد بيانات التجارة الخارجية ومشروعات تجارة الجملة ونشاط بنوك الاستثمار والشركات الجديدة والوكالات على نمو القطاع التجاري الرأسمالي وسيطرته على التجارة الداخلية وحركة السوق ومتطلبات وأذواق المستهلكين[١]،وبالتالي سطوة نمط إنتاجي على بقية الأنماط الإنتاجية الأخرى القديمة المتعايشة معه ،ومن ملامحه الرئيسية أنه رأسمالي تجاري تابع .

٢- أن ثمة فرزاً طبقياً جديداً في المجتمع – بدأت تظهر ملامحه بجلاء- يقوم على أساس ملكية وسائل الإنتاج الممثلة برأس المال والسلطة والاستقواء بالمؤسسة العسكرية .

٣- كانت المكانة الاجتماعية وادعاء الانحدار من نسل النبي محمد صلى الله عليه وسلم (السادة) والأصل النقي العربي (المشائخ + القضاة) هي التي تميز الفئات العليا في الماضي ،وقد تغيرت الأوضاع في وقتنا الرهن حيث ارتبط الجاه والمكانة الاجتماعية برأس المال والثروة ولتصبح ملكية وسائل الإنتاج أو عدم ملكيتها محددات رئيسية للفرز الطبقي في المجتمع المعاصر، وبذلك فأن الفئات الصاعدة الجديدة التي تمتلك النفوذ الاقتصادي والسياسي تمكنت من تكوين قاعدة اجتماعية جديدة في المجتمع [٢] واحتلال مواقع إدارية وسياسية مميزة في قمة جهاز الدولة الأمر الذي يعزز من مكانة ودور رأس المال وهو ما أدركه أبن خلدون بمقولته المعروفة "بان الجاه مفيد للمال" وبالتالي فقد استفادوا من ذلك الوضع وتحولوا إلى أصحاب رؤوس أموال جدد في المجتمع اليمني المعاصر.

٤- لا تزال الهجرة من الريف تلعب دورا هاماً في بناء خصائص الفئات العمالية في المحافظات والحواضر اليمنية، حيث تشير الإحصاءات إلى أن (٥٧٤٢١) ألف مهاجر إلى المحافظات والحواضر أتوا من الريف بنسبة ٦١% من إجمالي الهجرة الوافدة ،واستقطبت أمانة العاصمة أعلى نسبة للهجرة الوافدة حيث بلغت ما نسبته ٥٢%[٣] من إجمالي الذكور المهاجرين الأمر الذي ترتب عليه ما يلي :

---

(١) عبد الباسط عبد المعطي ، في بنية المجتمع المصري، مرجع سابق ص ٦٣:٦٨ .

(٢) استفادت الباحثة ، من محمود عبد الفضيل ،الطبقات والمراتب والتصنيفات الطبقية في الوطن العربي ،بعض الاعتبارات المذهبية ، المستقبل العربي ع ١٠٠، ١٩٨٧,٦ ص ٣٥ .

(٣) الهجرة الداخلية في اليمن ، الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية الجهاز المركزي للإحصاء ، صنعاء ديسمبر ١٩٩٩ ص٢٢-٢٣.

- ☐ تفريغ القرى من الأيدي العاملة الزراعية الماهرة .
- ☐ تكوين فئة عمالية جديدة في المدن يتصف أصحابها بأنهم أنصاف عمال، وأنصاف فلاحين، ويحملون قيماً وعادات مغايرة لقيم وعادات عمال المدن .

٥- من خلال الجداول المذكورة في الفصل الرابع وبياناتها (كذلك الفصل الخامس) نلاحظ غلبة المشروعات غير الانتاجية التي تلبي احتياجات الفئات العليا على غيرها وقلة المشروعات المرتبطة باحتياجات الجماهير من إسكان وصحة وتعليم .

٦- منحت الدولة -عند إعلان الوحدة اليمنية - للناس حق تنظيم أنفسهم في أحزاب سياسية علنية ، الأمر الذي قاد إلى نشوء أعداد كبيرة من تلك الأحزاب أكبرها ثلاثة أحزاب رئيسية استقطبت معظم الفئات الاجتماعية الفاعلة، حيث انخرط في حزب المؤتمر الشعبي العام معظم الفئات المتطلعة إلى السلطة والنفوذ والثروة من كبار الضباط والمشائخ والتجار والملاك والتكنوقراط والوجاهات الفعلية الصاعدة ، بينما ضم حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يلتقي مع حزب المؤتمر الشعبي في رؤاه الاقتصادية والاجتماعية ، كبار علماء الدين وعدداً كبيراً من تجار الجملة والاستيراد التقليديين والمشائخ والأعيان وشرائح اجتماعية محافظة وملاك أرض، بينما التف حول الحزب الاشتراكي المثقفون والعمال والطلاب وأعداد من الموظفين وقطاع كبير من السكان في المناطق الجنوبية التي كان يحكمها الحزب قبل تحقيق الوحدة عام ١٩٩٠م ... الأمر الذي يقودنا إلى ملاحظة ان ثمة فرزاً واستقطاباً اجتماعياً يتخلق ليحقق اصطفافا اجتماعياً للفئات الاجتماعية المختلفة يعكس وعيها بمصالحها ورؤاها ومواقعها في التركيبة الاجتماعية التي تتداخل مكوناتها لتخلق مستوى من التوازن الاجتماعي اللازم لكافة فئات المجتمع .

٧- ظهور التفاوت الاجتماعي بشكل واضح.

الباب الثالث

الدراسة الميدانية

الفصل السادس

ملامـــح التغييـــــر

رؤية اجتماعية تحليلية

الباب الثالث

الدراسة الميدانية

الفصل السادس

ملامح التغيير – رؤية اجتماعية تحليلية

مقدمة :ـ

أولاً: الإجراءات النظرية:

١- مسلّمات الدراسة.

٢- محددات الدراسة وهدفها.

٣- بعض الدراسات السابقة "الميدانية".

٤- المفاهيم التي وردت في الدراسة.

٥- التركيب الاجتماعي المقترح.

ثانياً: الإجراءات العملية:

٦- الإجراءات العملية والميدانية لتنفيذ البحث.

٧- الخصائص العامة لعينة البحث.

٨- نتائج البحث الميداني / تفسير وتحليل المعطيات الكمية.

٩ - استطلاع كمي بأهم التغيرات التي طرأت على التركيب الاجتماعي المعاصر من خلال إجابات المبحوثين على السؤال رقم (١٨).

- خلاصة واستنتاجات عامة.

مُقَدِّمَة

تستطلع الباحثة في هــذا الفصــل موقــف الأفــراد مــن التركيــب الاجتماعي الذي ارتأتــه الباحثــة والتأكــد مــن صــحة محــدداتها التــي وضعتها لاستجلاء مكونات ذلك التركيب المســتهدف بهــذا البحــث مــن خلال الدراسة النظرية والميدانية والبحث في إجابات المبحوثين للتأكد مــن صحة فرضياتها وتساؤلاتها، الأمر الذي دفع بالباحثة للقيام بتنفيــذ دراســة تطبيقية مكرسة لهذه الغاية معتبرة إياها محاولة من قِبَلِها لمعرفــة التركيــب الاجتماعي في المجتمع من جهة وحركة التغير من جهة أخرى، خصوصــاً وأن المجتمــع متــداخلٌ فــي انتماءاتــه ومتمفصــلٌ فــي أنماطــه الإنتاجية المختلفة "مــا قبــل رأســمالي، ورأســمالي" وهــو مــا يجعــل للدراســة التطبيقيــة والميدانيــة أهميــةً خاصــة للمســاعدة فــي استجلاء وفهم الواقع الاجتماعي علــى نحــو واضــح وخاصــةً تركيبــه الاجتماعي ومحدداته. بالإضافة إلى تناولها المسلمات التي توصل إليها معظم البــاحثين اليمنيــين، باعتبارهــا خلاصــةً لمــا توصــلت إليــه الدراســات الســابقة وأساســاً لانطــلاق هــذه الدراســة الميدانيــة، المكرســة لمعرفــة ماهيــة التركيــب الاجتمــاعي وتوصــيفه وتصــنيفه فــي ضــوء المتغيــرات الاجتماعيــة الاقتصــادية الســائدة، والاســتعانة بمخرجات بعض الدراسات غير اليمنية على مجتمعات مشابهة مثل، لبنــان، فلسطين، مصر.

أولاً: الإجراءات النظرية:

١- مسلّمات الدراسة:

اعتمدت الباحثة جملةً من المسلمات التي توصلت إليها الدراسات السابقة لدراستها، معتبرة إياها سنداً للفروض التي وضعتها.

- إن الواقع الاجتماعي السائد في المجتمع اليمني لا يزال متداخلاً ومتمفصلاً في بنيته الاجتماعية، لذلك تبدو الصعوبة واضحة في الفصل بين تكويناته وتداخلاته، بما في ذلك الفصل بين الريف والحضر، لغلبة الطابع الزراعي(١) عليه.
- ينتمي المجتمع اليمني إلى منظومة المجتمعات النامية ويتصف بأنه من أقل المجتمعات نمواً حيث يأتي في المركز (١٧١) بين بقية الدول الـ (٢٠٦)(٢) في موقعها التنموي، حيث تتعايش فيه مختلف أنماط الإنتاج، فمن شبه إقطاعي "الفصل الرابع من هذه الدراسة" حيث تمتلك عائلة واحدة ٧٠% من الأراضي الزراعية في منطقة تهامة، إلى شبه رأسمالي، خاصة من حقبة الثمانينات وحتى الآن، حيث يجمع ما بين ما قبل الرأسمالية والرأسمالية، وهو ما تتصف به معظم المجتمعات النامية بشكل عام وخاصةً المجتمع اليمني فنظامه الاجتماعي السياسي يجمع بين الملكية الخاصة، وملكية الدولة وبين أنماط إنتاج تقليدية أخرى وهو بذلك يعد أقرب إلى مركب انتقالي(٣).
- أظهرت الدراسات الاجتماعية السابقة "الفصل الثالث" أن هناك تراتباً اجتماعياً وتمايزاً طبقياً واضحاً، وإن تباينت مسمياته لدى الباحثين.
- أثبتت الدراسات النظرية والمشاهد السائدة في المجتمع أن التركيب الاجتماعي الراهن في طريقه إلى التمايز الطبقي الذي تعززه حركة انتقال الثروة بين الأفراد والجماعات وهو ما يقود بدوره إلى اتساع دائرة الفقر وتمركز دائرة الغنى، وهو ما أشار إليه عبدالباري الشرجبي عندما أكد على "أن كثيراً من الدراسات والبحوث تشير إلى تدهور مستوى معيشة المواطنين إجمالاً في اليمن في السنوات الأخيرة". والذي يتسم فيه الوضع الاقتصادي المتدني بتراجع متوسط دخل الفرد وزيادة حدة المعاناة المعيشية للمواطنين(٤). وتدهور مستوى المعيشة، وهو ما يقود إلى زيادة حدة الفقر في المجتمع

---

(١) استفادت الباحثة من: حليم بركات، المجتمع العربي، مرجع سابق، ص١٣٣.

(٢) صفاء الكولجي، سليمان الضوء، الفقر والموارد البشرية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد٢، يناير، مارس، ٢٠٠٢م، ص١١٥.

(٣) حليم بركات ، مرجع سابق، ص١٣٣.

(٤) عبدالباري الشرجبي، الفقر وبرنامج الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية، ع٤ يوليو-ديسمبر ١٩٩٧، ص٢٤.

لحساب قلة فيه*، وبالتالي، فإن أغلب السكان يحصلون على نسبة منخفضة من الدخل المحلي، وبأن الإسقاطات للأعوام ٩٦-٢٠٠٠م رفعت نسبة الفقراء المدقعين من ٣٠,٣% عام ١٩٩٥م إلى ٤٢,٦% عام ٢٠٠٠م و أن الفقراء الذين نسبتهم ٢١,٣% من السكان يستهلكون ٥٠% من إجمالي الاستهلاك"(١).لذلك تُعتبر اليمن من أفقر دول العالم وفقاً لتصنيف البنك الدولي، ويشغل لديه المركز (١٧١) بين بقية الدول (٢٠٦) في موقعها التنموي، حيث بلغ نصيب الفرد ٣٥٠ دولاراً أمريكياً، وهو أقل من المتوسط في الدول ذات الدخل المنخفض، ويهبط بدرجة كبيرة عن متوسط الدخل في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(٢). وبذلك نجد أن الغالبية العظمى من السكان، غالبية فقيرة، وأن الوضع القائم يقود إلى تزايد مستمر لهذه الحالة بما يركز من دائرة الغنى لدى فئة قليلة من السكان واتساع دائرة الفقر لدى الغالبية فيه.

- ثمة تفاوت في توزيع السلطة بين الأفراد لصالح الفئات المالكة لرأس المال والأرض الزراعية الكبيرة والصناعيين والتجار والمشائخ وكبار الموظفين، وهي سمة تتصف بها معظم الدول النامية.
- هناك جماعات من السكان ليس من السهل إدراجهم في أية طبقة أو فئة وهم ما اصطلح على تسميتهم بالقطاع غير النظامي. والمهمشين(٣).
- يزاول الفرد في المجتمع أكثر من عمل في آن واحد سواءً تحت ضغط الحاجة أو لأن تقسيم العمل لم يتقدم بعد على نحو كافٍ، أولم ينضج بدرجة كافية لتكريس مفهوم التخصص لذلك يجد الفرد نفسه عاملاً في أكثر من نمط إنتاجي واحد، فقد يكون مالكاً لمشروع خاص به، وموظفاً حكومياً أو ضابطاً في القوات المسلحة أو تاجراً أو مزارعاً في نفس الوقت أو مدرساً وصاحب دكان للبيع مثلاً.
- يحتل القطاع الزراعي والريف حيزاً كبيراً في الاقتصاد الوطني لكونه يشغل أكبر نسبة من القوى العاملة التي تحصل - جرّاء عملها- منه على نسبة منخفضة من الدخل المحلي الذي يتناقص بدوره سنوياً، مقابل تزايد الدخل في قطاعات الخدمات والصناعة والتجارة مما يقود إلى تباين واسع نسبياً في الدخول، حيث توصلت إحدى الدراسات إلى تقدير هذا التفاوت كما في الجدول التالي:

---

* المحافظات الفقيرة جدا هي: حضرموت و البيضاء وحجة ، تليها تعز وأبين والجوف ، وتأتي في المرتبة الثالثة شبوة ، والحديدة وإب ولحج ، ثم تأتي المحافظات التي ينتشر فيها الفقر بدرجة أقل من المتوسط العام وهي صنعاء ، عدن ، الضالع ، صعده ، المحويت وذمار، و تنحصر مشكلة الفقر في أمانة العاصمة والمهرة ومأرب وعمران مقارنة بغيرها من المحافظات. كما أشار إلى ذلك المسح الوطني لظاهرة الفقر في صفحته ٥٥.

(١) عبدالباري الشرجبي ، المرجع السابق، ص٢٨.

(٢) صفاء الكولجي، سليمان الضوء، مرجع سابق، ص١١٥.

(٣) الخريطة الطبقية، مرجع سابق، ص٢٣.

جدول رقم (٦/١) يوضح التباين الشديد في الدخول .

السكان المرتبطون بالقطاعات	نسبتهم	نسبة الدخل من الدخل المحلي
السكان المرتبطون بالزراعة	% ٧٤	% ١٨
السكان المرتبطون بالصناعة	% ٧	% ٢١
السكان المرتبطون بالتجارة	% ١٨	% ٢٣
السكان المرتبطون بالقطاع الخدمي العام	% ١٩	% ٢٤

* صاغت الباحثة الجدول من خلال موضوع ومعطيات عبدالباري الشرجبي، الفقر وبرنامج الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، مجلة دراسات اجتماعية، مرجع سابق، ص٢٦.

وبالتالي فإن الإسهامات الزراعية والصناعية في التصدير تبلغ حوالي ١٠% من إجمالي الصادرات في السنوات الأخيرة[1] ،ليجعل المجتمع على نحوٍ كبير يعتمد على الاستيراد لسد الحاجة والعجز في المواد الاستهلاكية والغذائية المختلفة بما في ذلك القمح والدقيق، والزيوت وغيرها.

ويهدف هذا الفصل في مجمله إلى :

١) معرفة التركيب الاجتماعي الذي آل إليه المجتمع اليمني وآلياته ومسمياته عن طريق الدراسة الميدانية "كمحاولة من قبل الباحثة" لفهم ذلك التركيب وعلاقته بالفرضيات.

٢) ملامسة الواقع الاجتماعي في أهم مكوناته "التركيب الاجتماعي المعاصر" من خلال التناول المنهجي له. ومعرفة ما طرأ عليه من تغير.

كما سعت الدراسة إلى الاستفادة من تلك المسلمات في الاسترشاد بها في توصيف وتصنيف التركيب الاجتماعي والمحددات الأساسية (من وجهة نظر الباحثة) المؤثرة في عملية تكوين ذلك التركيب.

٢- محددات الدراسة وهدفها.

ترتكز محددات الدراسة على محورين أساسيين يأتي في مقدمتهما المحددات الاقتصادية المباشرة، ثم تأتي بعد ذلك محددات أخرى غير اقتصادية، تؤثر بدورها أيضاً في التركيب الاجتماعي على النحو التالي:

- **المحددات الاقتصادية:**
  - الموقع في بناء السلطة*.
  - الثروة ومصادرها.

(١) عبدالباري الشرجبي، مرجع سابق، ص١٢.

* أي وجود الأفراد في الهياكل العليا لمؤسسات الدولة المختلفة وكذلك في ا لقطاعات الخاصة والعامة.

ويتفرع من هذين المحددين، محددات مختلفة منها:

- العمل بأشكاله المختلفة.
- ملكية الأرض والعقارات في المدن والريف.
- الاستعانة بالقروض الأجنبية والمشروعات الخاصة.

□ محددات غير اقتصادية وتؤثر في التركيب الاجتماعي.

□ التعليم.
□ المصاهرة والقرابة.
□ الميراث.
□ الجيش.

كانت تلك هي المحددات التي ترى الباحثة أنها ذات أهمية في التأثير على التركيب الاجتماعي الراهن وهو ما ساعدها في تصنيف ومعرفة مكونات ذلك التركيب خلال الفترة الزمنية المستهدفة بالدراسة.

٣- بعض الدراسات الميدانية السابقة*:

وُجدت دراسات ميدانية سابقة لباحثين غير يمنيين مكرسة لمناطق ومجتمعات عربية قريبة الشبه بالمجتمع اليمني من هذه الزاوية أو تلك، حيث يمكن الاستفادة منها عند المقاربة والقياس والاستدلال، و منها:

الدراسة الأولى: الطبقات الاجتماعية في لبنان، مقاربة سوسيولوجية*.

أشارت الدراسة إلى أنها:

١) عملٌ سوسيولوجيٌ ميدانيٌ جماعيٌ، تم تنفيذه في لبنان خلال عامي، (١٩٧٢-١٩٧٣م)، حيث تضمن العمل إجراء مقابلات مفتوحة، ومطولة وتعبئة استمارات ذات أسئلة مغلقة.
٢) بلغ حجم العينة المدروسة (١٥٠) عائلة من مختلف الطوائف والفئات الاجتماعية اللبنانية.
٣) تضمن العمل استمارة بحث مقننة ومفتوحة تحتوي على (٥٨) سؤالاً.

* لجأت الباحثة للدراسات الميدانية السابقة لكي تستفيد منها في دراستها الميدانية.
- كلود دوبار، سليم نصر، الطبقات الاجتماعية في لبنان مقاربة سوسيولوجية تطبيقية، ترجمة جورج أبي صالح، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١م.

الهدف من الدراسة:

إجراء مقاربة نوعية متعمقة لعينة محددة من العائلات للوصول إلى أشكال نمطية من المسارات الاجتماعية والأوضاع الطبقية والتصورات الأيديولوجية التي تعطي تشكيلاً أولياً لغنى وتعقد وتوترات المجتمع اللبناني حتى أواسط السبعينات.وقد استدرك البحث الوقوع في الخلل المنهجي بالآتي:

١) أتى اختيار الباحث لهذا الأسلوب من العمل ليس بهدف الوصول إلى نتائج كمية أو إحصائية عن مجمل الأوضاع الاجتماعية والطبقية في لبنان بقدر تركيزه على المقاربة السوسيولوجية المستهدفة بالدراسة.

٢) لم يسمح ذلك العمل بإعادة تشكيل الصورة المعقدة للعلاقات والصراعات والحركات الاجتماعية في لبنان في العقود التي سبقت زمن الدراسة.

٣) لم يسع ذلك العمل إلى الشمول وجل ما كان ينشده هو أن يشكل مقدمةً للتحليل الاجتماعي الذي سيليه.

كما تناولت الدراسة في فصولها النظرية التالي:

□ **القسم الأول:**

دراسة تاريخية (الفصل الأول – الثاني – الثالث، الرابع) تناولت التشكيلة الاجتماعية العثمانية، والبنى الاقتصادية والمراتب الاجتماعية، ومن ثم الآثار الأولية للاختراقات الرأسمالية، كما تناولت لبنان الوسطى ولبنان الطرفي (١٧٠٠-١٩٢٠) وكذلك البنى الزراعية في جبل لبنان ومراتبه الاجتماعية في القرن التاسع عشر بما في ذلك المراتب الاجتماعية والبُنى الزراعية في لبنان الطرفي وتركز الفصل الثالث والرابع حول عائلة العصب وتفككها وتحولات علاقات الاستزلام ومخلفاتها مروراً بدراسة أصول البرجوازية اللبنانية للفترة (من١٨٤٠ وحتى ١٩٤٥).

□ **القسم الثاني:**

تناولت الدراسة البُنى الاجتماعية – الاقتصادية للبنان المستقل للفترة (من١٩٤٥ وحتى ١٩٧٥) بما في ذلك القطاع المالي التجاري المهيمن، وكذلك أثر القطاع الصناعي في الاقتصاد اللبناني واتصافه بالضعف والهشاشة، مروراً بالتقسيمات الثنائية المتناقضة وهيمنة الرأسمالية الغربية على الصناعات اللبنانية في إطار تقسيم العمل الدولي، بالإضافة إلى تناول الزراعة والمجتمع الريفي من حيث تطور القطاع الزراعي وبنياته الحالية وعلاقات الإنتاج.

□ **القسم الثالث: الدراسة الميدانية:**

تناولت الدراسة الميدانية كيفية بروز الطبقات الاجتماعية في لبنان من خلال تحليل المقابلات والتعليقات التي عكستها تطبيقات الاستمارة على البرجوازية القديمة والجديدة، الفئات المتوسطة، شبه بروليتاريا الخدمات الطبقة العاملة وأوضاعها، البروليتاريا الطرفية، طبقة الفلاحين وتنوعها. ويمثل ذلك الفصل مضمون الدراسة الميدانية التطبيقية للبحث بشكل عام.

□ **القسم الرابع:**

تحديد المسارات الطبقية والسلوك الاقتصادي للعائلات المبحوثة مروراً بمنظومة المواقف والبُنى الأيديولوجية وتطور الصراعات الطبقية، وتفاقم الأزمة الاقتصادية الاجتماعية التي قادت إلى انفجار الحرب الأهلية عام ٧٤م.

الدراسة الثانية : البناء الطبقي للفلسطينيين*:

تركز البحث على محورين أساسيين أحدهما نظري والآخر ميداني، وقد اشتمل الجزء النظري على الآتي:

الفصل الأول:

مدخل نظري حول دراسة الطبقة عبر تاريخ الفكر الاجتماعي مروراً بدراسة الطبقة من منظور تاريخي، الاهتمامات بالدراسات الطبقية كنتيجة لانتشار مفاهيم الفكر الماركسي آنذاك ليعالج بذلك قضية الطبقة والتدرج الطبقي في علم الاجتماع المعاصر.

الفصل الثاني:

تناولت الدراسة تاريخ الوجود الطبقي في المجتمع الفلسطيني ما قبل ١٩٤٨م، وتركيب السكان العاملين، خواص التركيب الاجتماعي، ظروف نشوء البرجوازية وتطورها، والطبقة العاملة.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية.

تمثلت الدراسة الميدانية بالآتي: انحصرت العينة في جمهور الفلسطينيين المقيمين في لبنان بغض النظر عن الجنسية التي يحملونها.، بلغ حجم العينة من حيث العدد (٣٠٠) حالة ، موزعة بالتساوي بين الفئات التالية على أساس معيار التحضر.

---

* سمير أيوب، البناء الطبقي للفلسطينيين، صامد، بيروت ، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.

١- التجمعات الريفية.

٢- التجمعات الحضرية.

٣- التجمعات الحضرية – الريفية.

وقد اقتصرت وحدة الدراسة على الفرد وليس الأسرة كما جاء في الدراسة السابقة.

الأدوات المستخدمة:

- الوثائق والسجلات الرسمية.
- سجلات ووثائق الأمم المتحدة.
- استمارة خاصة لجمع البيانات من الواقع.
- دليل المقابلة.

تنفيذ العمل:

استغرق العمل الميداني للبحث شهراً واحداً، وتم اختيار الأشخاص المبحوثين من مواقع جغرافية مختلفة في التجمع السكني المحدد للدراسة ومن أعمار مختلفة ومهن متنوعة وبنسبة نساء تصل إلى (٢٥%) من حجم العينة.

كما استخدم الباحث أيضاً المقابلة المقننة ليستكمل التحقق الميداني على جمهور البحث بما في ذلك استطلاع رأي القيادات الفلسطينية، مع استخدام الباحث للملاحظة الشخصية من قبله.

وتناول الباحث في الفصل الرابع أيضاً ملامح الاقتصاد اللبناني والوضع القانوني للفلسطينيين فيه، مروراً بتحليل البيانات الميدانية التي جمعت عن طريق الاستمارة التي تم تحليلها في الفصل الخامس، مستعيناً أيضاً بالمقابلة المقننة التي تم تحليلها ومناقشة نتائجها في الفصل السادس.

الدراسة الثالثة: محددات البناء الطبقي وديناماياته في المجتمع المصري تحليل سوسيولوجي في الفترة ١٩٥٢-١٩٨١م*.

تقوم الدراسة في مجملها على تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتتألف من ستة فصول، تناول الباحث فيها التالي:

---

* السيد محمد السيد الرامخ، محددات البناء الطبقي وديناماياته في المجتمع المصري، تحليل سوسيولوجي في الفترة ١٩٥٢-١٩٨١م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ١٩٩٣م.

الاتجاه المادي النقدي ومحددات البناء في الفصل الأول مروراً بالفصل الثـاني الـذي تناول فيه محددات البناء الطبقي في المجتمع المصري للفترة (من ١٩٥٢ – ١٩٨١م)، كما تناول في هذا الفصل عدة محاولات لتصنيف التركيب الاجتماعي للمجتمع المصـري لبـاحثين آخـرين، ليستند عليهما عند محاولته وضع رؤية خاصة به للمجتمع المصري تمثل إضافة علميـة فـي رسالته، بما في ذلك تصنيف مكونات البناء الطبقي في المجتمع المصري للفترة (من ١٩٥٢- ١٩٨١م) من خلال مسلّمات أساسية ومحكات انطلق منها الباحث في تصنيف دراسـته، كمـا شمل الفصلان الخامس والسادس ديناميات البناء الطبقي للفترة من (١٩٥٢-١٩٨١م) ، وهـي فترة تقاسمها نظامان سياسيان تباينا في توجهاتهما الاقتصادية والسياسية في مصر الأمر الذي عكس نفسه بشدة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للناس.

طبيعة الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة ، كما أشار إليها الباحث ، إلى الدراسات الوصفية التحليليـة التـي تعتمد على جمع الحقائق والمعلومات وتحليلها وتفسيرها "من معطيات جـاهزة" لاسـتخلاص دلالاتها ونتائجها.

الإجراءات المنهجية:

١- استخدم الباحث المنهج التاريخي للربط بين الأحداث والمتغيرات وما ترتب عليها مـن تحولات كيفية ذات صلة بمكونات البناء الطبقي وخصائصه.
٢- تحليل البيانات الجاهزة المعطاة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وكـذلك الدراسات السابقة وغيرها من البيانات الإحصائية.
٣- تحليل الوثائق عن القيادة السياسية لثورة (١٩٥٢م) ثم ورقة أكتـوبر التـي أصـدرتها القيادة السياسية عام (١٩٧٤م) بالإضافة إلى قوانين الإصلاح الزراعي التي صـدرت في عقدي الخمسينات والستينات بالإضافة إلى القوانين التـي صـدرت إبـان عصـر الانفتاح الاقتصادي.

أساليب التحليل:

اعتمدت الدراسة على الجمع بين أساليب التحليل المسـتخدمة فـي علـم الاجتمـاع والمتمثلة في التحليل الكمي، كما تعبر عنه الجداول الواردة في الرسالة، ومـا تتضـمنه مـن إحصاءات وأرقام، والتحليل الكيفي والذي حاولت فيه الدراسة الكشف عـن الـدلالات التـي تعكسها أو تتضمنها تلك الأرقام والإحصاءات من ناحية، وكذلك الكشف عن تلـك الـدلالات

الاجتماعية والاقتصادية السياسية والطبقية من ناحية أخرى، فضلاً عن كل ذلك تتحدد وحدة التحليل بالطبقة الاجتماعية، ومستوى التحليل في المجتمع المصري: ريفه وحضره.

وبالنظر إلى الدراسات السابقة أمكننا الاستفادة منها بالآتي:

١- أكدت على أهمية الدراسة الميدانية في مجال كهذا وهو ما ساعدنا في استخدامها كأداة وطريقة لدراسة التركيب الاجتماعي ومحدداته للمجتمع اليمني.

٢- مثلت الدراسات الثلاث، فيما احتوته من عناصر ومحددات ومسلمات، قيّمة، استفادت منه الباحثة في توجيه واختيار عينتها ومحدداتها.

٣- أكدت الدراسات السابقة أيضاً على أهمية التركيب الطبقي في المجتمعات النامية بالرغم من تمفصل تكويناته وتداخل فئاته "كالمجتمع اللبناني مثلاً".

٤-المفاهيم التي وردت في الدراسة الميدانية:-

* الموقع في بناء السلطة:

يلعب هذا المحدد دوراً رئيسياً "في نظر الباحثة" في تحديد ملامح التركيب الاجتماعي، حيث يذهب عبدالباسط عبدالمعطي في هذا الشأن إلى "أن السلطة تتضمن بعداً طبقياً"[١] وإنه من الممكن أن تستولي جماعة ما على فائض عمل جماعة أخرى ليس بسبب امتلاك الأولى لوسائل الإنتاج، وإنما بسبب احتلالها مواقع مؤثرة في هيكل السلطة والهياكل التنظيمية للإنتاج، إلى جانب أن تلك الجماعة بحكم سيطرتها على القرارات الاقتصادية الهامة المتعلقة بالإنتاج والتراكم والتصرف في الفائض الاقتصادي تصبح فئة أو طبقة مميزة عن بقية الفئات والطبقات الاجتماعية الأخرى[٢]، وهناك تعريفات أخرى تنطلق من منطلقات وظيفية منها تعريف ماكس فيبر (Max Weber) الذي يرى أنها تتمتع بإمكانية فرض إرادة شخص ما على سلوك الأشخاص الآخرين"[٣]، كما يجب فهم السلطة في علاقتها بالفئات الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع على ذلك النحو، فالوجود المتميز لفئة ليس بكاف لتحقيق مصالحها الخاصة بل لابد أن يكون هذا الوجود متميزاً[٤] من خلال تحقيق مصالحها الخاصة أو تحقيق مصالح المجتمع ككل عن طريق الدولة وأجهزتها بما يفي بهذه المصالح المختلفة، بمعنى أن السلطة

---

(١) عبد الباسط عبدالمعطي، مرجع سابق، ص١٤-١٥.

(٢) إبراهيم العيسوي، نحو خريطة طبقية، مرجع سابق، ص٢٢.

(٣) جون كينث جالبرت ، تشريح السلطة، ترجمة: عباس حكيم ، مطبوعات مؤسسة كورجي، ١٩٨٥م، ص١٨.

(٤) عبدالباسط عبدالمعطي، مرجع سابق ، ص١٤.

وغاياتها في أي مجتمع هي بالضرورة ذات مضمون طبقي، لأن العلاقات الإنتاجية تنعكس مباشرةً على السياسة ومخرجاتها، أي أن هناك قلة تحكم بالضرورة وتمثل رموزاً بشرية لقوة هذه الفئات المشكلة في المجتمع والتي أصبح لها بعداً طبقياً، والتي يُعَرِّفها "أي السلطة" عبدالباسط عبدالمعطي تعريفاً إجرائياً (بأنها قدرة الطبقة الاجتماعية المحددة على تحقيق مصالحها الموضوعية، وهي قدرة تتحدد بنمط إنتاجي سائد في تكوين اجتماعي محدد بممارسات هذه الطبقة ووعيها وعلاقتها بالطبقات الأخرى التي تعايشها المرحلة ذاتها"[1]

كذلك عرّفها ، رالف دارندورف: (تشير السلطة إلى أنها علاقة سيطرة وخضوع ويكون المسيطر قادراً، بحكم وضعه الاجتماعي،على السيطرة على سلوك الخاضعين من خلال مجموعة من الأفعال والإجراءات كأوامر التحليل والتحريم والمنع سواءً كانت أوامر مباشرة، أو غير مباشرة) [2].

ومن وجهة نظر الباحثة فإن" السلطة تلعب دوراً في بروز بعض الفئات الاجتماعية ومساعدتها في عملية الترقي الاجتماعي، فامتلاك السلطة بما تحويه من هيبة تمنح للأفراد فُرصاً عملية في تحسين أوضاعهم الاجتماعية في المجتمع، ويمكن أن تعرف السلطة بما يتوافق مع معطيات الدراسة وأهدافها الأساسية بأنها "النفوذ والقوة الاجتماعية التي يكتسبها الفرد من خلال موقعه في السلم الوظيفي الرسمي كالموظفين الكبار في مؤسسات الدولة المختلفة من مؤسسات مدنية أوعسكرية، أوقطاعات مختلفة"

كما أن وجود الأفراد في قمة هرم الهيكل الوظيفي يكسب بعض الفئات والأفراد هيبة ومكانة اجتماعية اقتصادية متميزة عن غيرها من موظفي ا لدولة باعتبار أن هذه الفئات التي تقع على خطوط التماس مع اتخاذ القرار لها صفات متميزة عن غيرها من الفئات الاجتماعية بشكل عام، وهو ما يعني أن موقع الأفراد في بناء السلطة داخل العمل مؤثر في التركيب الاجتماعي من خلال الهيمنة والسيطرة الفعلية في اتخاذ القرار والمشاركة في صنعه بل وفي عملية الحراك الاجتماعي الذي يرى البعض أنها تتصف بالجمود النسبي في المجتمع اليمني.

* الثـــروة :

أكد حليم بركات بأن رأس المال بدأ يتفوق على بقية العوامل الأخرى في المجتمعات الحضرية، من حيث تأثيره في التكوين الطبقي في الزمن الحاضر وأسسه المستقبلية المتوقعة وفيما تتخذ العلاقة بين المنصب والثروة أبعاداً جديدة في أبنية المواقع الطبقية "وهو ما أشار

---

(١) عبدالباسط عبدالمعطي، نفس المرجع، ص١٥.

(٢) عبدالملك علوان المقرمي، بناء القوة المدنية اليمنية، جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب ، قسم الدراسات العليا والبحوث، ١٩٨٦م، ص٣١.

إليه ابن خلدون بقوله بأن "الجاه مفيد للمال" فإننا نجد أن النسب بدأ يخسر الكثير من أهميته خارج وداخل الجماعات التقليدية[1] "السادة القضاة، المشائخ، ...الخ" كما أشار "حليم بركات" إلى أن هناك عوامل أثرت في تركيبة المجتمع العربي وبدأت تحوله إلى مجتمع طبقي من خلال:

- استخدام الميكنة الزراعية.
- استخدام وسائل الاتصال.
- قيام زراعة متصلة ومرتبطة بالسوق.
- دفع الأجور مقابل العمل[2].
- تعبيد الطرق وسهولة الانتقال.
- نشر التعليم.

إن ما نعنيه أكثر هنا هو الثروة بمفهومها العام وليس الدخل الفردي، إذ اتسعت دائرة الفقر وتمركزت دائرة الغنى، حيث تشير الكثير من الكتابات إلى أن نسبة الفقر المطلق في المجتمع اليمني بلغت (٣٣%)[3] من عدد السكان وهي تزداد باطراد مستمر نتيجة للسياسة الاقتصادية المتبعة، حيث تم إحالة عدد هائل من الموظفين إلى نظام التقاعد وتوسعت سياسة الاستيراد، وتم رفع رسوم الكهرباء والمياه وكافة الخدمات الاجتماعية المعاصرة، وكذلك، تم تعديل تسعيرة منتجات البترول[4] لتتناسب مع الأسعار العالمية، وبالرجوع إلى تقرير البنك وصندوق النقد الدوليين نجد أنه قد أغفل الحالة الحقيقية لليمن، وأن هناك تفاوتاً كبيراً بين الناس في الدخول سواءً داخل المجتمع اليمني أو الدول الأخرى[5] المجاورة، وأن ثمة فئات اجتماعية واسعة تعيش على الكفاف وأخرى قليلة تتمتع بكل الامتيازات المتاحة في المجتمع اليمني، ونتيجة لتلك الأوضاع ظهر على السطح تفاوتٌ اجتماعيٌ بين الناس خاصةً في المجالات الأساسية كالصحة والتعليم والغذاء والعمل ومكرس ذلك التفاوت باستئثار الأخيرة على:

- حيازة الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وتوزيعها.
- ملكية العقارات والأراضي في المدن والريف. حيث ظهرت لأول مرة المزارع الرأسمالية الكبيرة في تهامة وذمار، ومارب والجوف وغيرها.

---

(١) استفادت الباحثة من حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، مرجع سابق، ص٣٢٧.

(٢) حليم بركات، مرجع سابق، ص٣٢٧.

(٣) عبده علي عثمان وآخرون، التفاوت الاجتماعي والفقر في المجتمع اليمني، سبتمبر ٢٠٠٠، ص٣.

(٤) الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد والبنك الدولي، البنك المركزي، اليمني، سبتمبر ٢٠٠١، ص٦-٤.

(٥) عبدالباري الشرجبي، مجلة الدراسات الاجتماعية، مرجع سابق، ص٥٧.

- ملكية وسائل الإنتاج من مصانع تحويلية ومؤسسات تجارية.
- القروض والتسهيلات التجارية "تراخيص الاستيراد" التي كانت تُمنح للبعض والتي عادت على أصحابها بالثروة.

تضافر ذلك الوضع مع أوضاع اجتماعية اقتصادية أخرى، أدت إلى وجود فئات تملك وتسيطر على فئات أخرى تملك أقل أو لا تملك على الإطلاق.

*** العمـــــل:**

ونـــقصد به العمل اليدوي أو الذهني، أو كليهما معاً، ويشمل العمل بالتجارة والزراعة والصناعة والأعمال المكتبية وغيرها من المجالات المختلفة للعمل وما يتضمنه ذلك الوضـــع من قيم مرغوبة أوغير مرغوبة(١).

*** الهجـــرة :**

تعني : انتقال الفرد من مكان إلى آخر من أجـــل تحســين الوضـــع الاقتصـــادي أو الاجتماعي سواءً كانت هجرة داخلية نحو المدن أو خارجية.

وقد لعبت الهجرة دوراً كبيراً في التأثير على الواقع الاجتماعي والاقتصادي سواءً من خلال التحويلات النقدية للمغتربين في دول المهجر أو ما عكسته من أثر على الفـــرد نفســه، حيث ساهمت في تحقيق حراك اجتماعي رأسي وأفقي للأفراد، حتى نهاية عقد الثمانينات مـــن القرن الماضي، ليتراجع دورها منذ بداية عقد التسعينات بسبب ما تعرض له المجتمع العربـــي من متغيرات كان أهمها حرب الخليج الثانية.

*** الميراث :**

حصول الفرد على الثروة من خلال الأبـــوين أو الأقـــربين وفـــق أحكـــام الشـــريعة الإسلامية.

*** التعليـــــم:**

هو مختلف أنواع الكسب المعرفي والعلمي، الأكاديمي منه أو غير الأكاديمي، الـــذي مكن بدوره قطاعاً واسعاً من الناس من تحسين أوضاعهم المادية والمعنوية، بل ونقل معظمهم إلى مستوى اجتماعي واقتصادي أفضل، وظل التعليم، يمثل قيمةً أساسية في المجتمع، وتراجع دوره فيما بعد، وفقد قدرته إلى حد كبير، ليس فقط في تحسين أوضاع الفئات الوســطية فـــي

---

(١) انظر إلى السيد الرامح، محددات البناء الطبقي وديناميات في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص٢٠٤.

المجتمع، بل أنه لم يعد قادراً على إبقاء تلك الفئات في مواقعها التي اكتسبتها خلال عقدي الستينات والسبعينات.

* **المصاهـــرة:**

هي عملية يتم بها تقارب الأفراد والأسر تقارباً ليس تلقائياً، بقدر ما يستهدف تحقيق مصالح وتحالفات وحماية متبادلة عند بعض الفئات التي صعدت إلى رأس الهرم الاجتماعي.

٥- تصور حول تركيب اجتماعي جديد:

وامتداداً لما سبق، اقترحت الباحثة تصوراً افتراضياً للتركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني، لتتمكن بدورها من إثبات فرضيتها تلك ومدى تطابقها مع الواقع الاجتماعي وذلك من خلال الدراسة الميدانية.

من خلال النظر في الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع نستطيع أن نفترض الآتي: أخذ التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع تشكيلةً مغايرةً لِما كان عليه من قبل مستنداً في ذلك على محددات اقتصادية في معظمها ومتآزرة مع محددات (غير اقتصادية) أخرى، الأمر الذي أدى إلى وجود فئات ذات توجهات طبقية، وهو ما يمكن أن يفهم منه أن التركيب الاجتماعي ينحو نحو التركيب الطبقي خاصةً خلال الفترة المدروسة (١٩٨٠-٢٠٠٠م) والذي يمكن أن نصفه بالتالي:

١) المركب الرأسمالي ذو التوجه الطبقي يتكون من كبار موظفي الدولة، التجار التقليديين والجدد. رجال الصناعة وأصحاب الأرض الزراعية وكبار المشائخ.، وكما يبدو أيضاً أن الفئات الرأسمالية المذكورة متمفصلة فيما بينها، لذلك نجد أن الرأسمالي التجاري يتداخل مع كبار ضباط الجيش وكبار موظفي الدولة والمشائخ في الواقع المعاش وكذلك مع الرأسمال الصناعي والزراعي، وهو ما جعل الباحثة تطلق عليهم مسمى المركب الرأسمالي ذي التوجه الطبقي، كونه لم يستكمل بعد بناء ذاته، على نحو كامل، خصوصاً وأن هذه القوى الاجتماعية الصاعدة تعد فاعلة ومعتمدة في حضورها ووجودها على امتلاك السلطة والثروة بشتى الطرق والوسائل.

٢) واستناداً إلى أن الواقع الاجتماعي وإفرازاته، وانتشار التعليم منذ قيام الثورة وحتى الآن، وتكفل الدولة مجانية التعليم والتوظيف قبل فترة الدراسة قد أوجد مركباً وسطياً لم يستكمل بناءه بعد، نتيجة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة خلال فترة الدراسة

(١٩٨٠-٢٠٠٠م) ولذلك فإن الباحثة سوف تعتمد مقولات "رمزي زكي" عن الطبقة الوسطى بأنها تتميز بـ (الطابع اللامتجانس لشرائح الطبقة الوسطى، وما يعكسه ذلك من تفاوت واضح في مستويات دخولها ومستويات معيشتها ووزنها الاقتصادي والاجتماعي ووعيها الطبقي، لذا فإن السياسات الليبرالية الجديدة: برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، قد أثرت على هذه الشرائح بشكل متباين)[١]., ومن ثم يتضح أن عامل التعليم والموقع في بناء السلطة يؤديان إلى وجود فئات وسطية تتمثل في التكنوقراط بشتى مستوياتهم وأصحاب المتاجر الصغيرة والصناعات الصغيرة أيضاً. ونتيجة للاتجاهات الجديدة للدولة، فإن ذلك المركب يتعرض إلى التذبذب بين مكوناته وبين المكونات الأخرى، حيث أن الشرائح العليا منه يتيح لها قربها من صناع القرار بالصعود، ونتيجة لتدهور مستويات الدخول الحقيقية لبعض شرائحها فإن ذلك قد جعلها تهوي إلى أسفل خاصةً بعد رفع الدعم السلعي الذي كانت تقدمه الدولة للمواد الأساسية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار تعرفة الكهرباء والتلفونات والمواصلات[٢].

٣) المواقع الطبقية المركبة: فضلت الباحثة الالتجاء إلى مفهوم مواقع طبقية مركبة للأسباب التالية:

- خليط غير متجانس.
- ضعف الإنتاجية.
- عدم الاستقرار في النشاط الإنتاجي.
- تدني الأحوال المعيشية.
- تدني مستويات التعليم والتدريب.
- لقرب المفهوم من واقع تلك الفئات ولاشتراكها في معظم تلك العناصر.

وتشمل صغار الموظفين – المدرسين في المدارس الحكومية والجنود والبياعين الصغار، عمال المطاعم والبناء والحرف، والمحلات الصغيرة، والعمال وهم في معظمهم عمال مهاجرون من الريف إلى المدينة نزحوا بحكم ضغط الظروف المعيشية القاسية في الريف، والعائدة من المَهاجر، حيث تعمل هذه الفئة في شتى المهن، كالتجارة والحدادة، والنجارة وأعمال البناء العديدة وفي الورش والمعامل والمصانع التحويلية وغيرها من الأعمال، وبحكم ضعف وهشاشة القاعدة الصناعية في المجتمع اليمني لا يزال دورها ضعيفاً وهشاً، (ولذلك فإنهم أقرب إلى ذلك الموقع من أن يكونوا طبقةً خاصة بهم كما وجدنا ذلك في تراث علم الاجتماع باتجاهاته المختلفة)، وارتباطهم لا يزال قائماً، لدى جزء كبير من هذه

(١) رمزي زكي، وداعاً للطبقة الوسطى، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص١٣٧.
(٢) يمكن الرجوع المرجع السابق، ص١٣٨، ١٤١.

الفئات مع الريف الذي لم يعد قادراً على استيعابهم، كما أن جزءاً منهم بدأ يرتب أوضاعه الجديدة ليستقر في المدينة نهائياً.

* **جماعات هامشية:**

وهي جماعات عديدة تنتشر في ضواحي المدن الكبيرة فشل المجتمع في دمجها مع فئاته الأخرى دمجاً نهائياً، ويسمون الأخدام الذين يقومون بأعمال النظافة فقط وبدخول متدنية وثقافة مهيمنة جمدتهم عند مستوى اجتماعي متدنٍ سواءً من قبلهم أو من قبل بقية فئات المجتمع الأخرى.

ثانياً: الإجراءات العملية:

٦- الإجراءات العملية والميدانية لتنفيذ البحث:

قامت الباحثة في هذا الجزء بعرض النتائج الميدانية المكملة للجانب النظري للبحث بغية استجلاء الهدف الرئيسي لهذه الدراسة المتمثل في (معرفة وتحليل التركيب الاجتماعي الراهن للمجتمع اليمني في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية الراهنة ومضامينها ومكوناتها الاجتماعية والاقتصادية المختلفة) وكذلك "دراسة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للفترة ما بين ١٩٨٠-٢٠٠٠م بالمقارنة مع المتغيرات السابقة التي كانت سائدة منذ مشارف الخمسينات حتى أواخر السبعينات وصولاً إلى تحقيق رؤية اجتماعية متكاملة للتركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني المعاصر"

وبناءً على ذلك تمت دراسة هذا التركيب الاجتماعي بصورة أساسية على المستويات الآتية:

١) دراسة الأوضاع الاجتماعية والسياسية للمجتمع اليمني قبل الثورة، في المناطق الشمالية، وقبل الاستقلال في المناطق الجنوبية.
٢) الأوضاع الاقتصادية وأثرها على التركيب الاجتماعي.
٣) عرض للتركيب الاجتماعي السابق، (التقسيم الفئوي).
٤) أبرز الدراسات السابقة.
٥) دراسة تحليلية للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاصرة والحديثة.
٦) الدراسة الميدانية، وتحليل المضمون، من أجل تلمس الطريق المؤدي لفهم الواقع الاجتماعي، باعتبار أن العلاقة بين التركيب الاجتماعي والواقع الاجتماعي علاقة جدلية.

ولتحقيق ذلك اعتبر الفرد هو مجال التطبيق، كونه ممثلاً عن فئته أو التراكب الاجتماعي لمجموعته (ذكراً كان أم أنثى) تجاوز عمره العشرون، وبذلك كانت العينة المدروسة من كافة فئات المجتمع مع مراعاة مبدأ العشوائية المقصودة لأغراض[1] البحث في اختيار العينة.

* المجالات الأساسية للدراسة:

المجال المكاني: انحصرت الدراسة في إطار الأمانة (مدينة صنعاء) باعتبارها ممثلة لكل فئات المجتمع والمبررات هي:

- التركز السكاني الحضري.
- تنوع سكانها القادمين من مختلف مناطق اليمن.
- توفر وسائل الإعلام والخدمات المختلفة.
- التباين السكاني الواضح من حيث الدخل والتعليم والمستوى الاجتماعي والانتماءات القديمة.
- إنها تمثل مركز جذب لكثير من مهاجري الريف.
- تأثر السكان فيها بالمتغيرات الجديدة إلى حدٍ كبير.
- استئثارها بالجزء الأكبر من الجهد الرسمي.
- تنوع فئاتها الاجتماعية وتداخلها مع بعضها البعض.
- وضوح تمفصل الريف بالمدينة فيها.

المجال البشري:

من خلال معطيات الدراسات السابقة والفصول النظرية ومحددات الدراسة ومسلماتها صممت استمارة البحث وطبقت على عينة قوامها (٤٠٠) حالة من كافة فئات المجتمع القديم والجديد من وجهة نظر الباحثة، والغرض منها التوصل إلى مؤشرات وليس الوصول إلى تعميمات عامة خصوصاً وأن الدراسات التي تتعلق بالتركيب الاجتماعي المعاصر بشكل مباشر، غير متوفرة وهي عينة مقصودة لأغراض تتواءم مع متطلبات الدراسة بهدف التأكد مما ورد في الدراسة من افتراضات خاصة بالتركيب الاجتماعي، آخذةً بعين الاعتبار المستوى الاجتماعي والتعليمي الذي وصل إليه الفرد.

طريقة جمع وعرض البيانات:

اتبعت الباحثة في جمع وعرض معطيات وبيانات الدراسة مجموعةً من الطرق والوسائل المنهجية المعتمدة في علم الاجتماع، منها:

(١) سمير نعيم أحمد ، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية ، مكتبة الحرية الحديثة ؛ وليم ابراهيم ، جامعة عين شمس ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨ ، ص١٤٨.

١- استعراض الدراسات السابقة بهدف الاستفادة منها.

٢- تحليل وتفسير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء.

٣- تصميم وإعداد استمارة استبيان تحتوي على إجابات ترتيبية تمكن من التعامل معها على أساس رقمي.

وتم التعامل مع معطيات الدراسة الميدانية بطريقتين ، هما:

أولاً: التحليل الإحصائي الكمي لمعطيات البحث الميداني من خلال عينة الدراسة: حيث بلغت العينة (٤٠٠) حالة.

وقد تم الاستعانة بالطرق الإحصائية المستخدمة في بناء المقاييس المعتمدة في علم النفس مما مكن الباحثة بواسطته من قياس ما افترضته الباحثة من تركيب اجتماعي في الواقع، وقد تم تحكيم الاستمارة* ، ومن ثم تصميمها من قبل الباحثة آخذة بعين الاعتبار كافة الملاحظات عليها من قبل المحكمين. وقد اعتمدت الباحثة في التحليل الإحصائي على استخراج قيمة كل من المنوال والوسط الحسابي المرجح، حيث تم توظيف المنوال على سبيل المثال في تحديد التركيب الاجتماعي لكل فئة (**حيث لوحظ أن الفئات الاجتماعية التي تتساوى في قيمة المنوال تختلف في قيمة الوسط الحسابي)** لهذا تم توظيف التساوي في قيمة المنوال كمحدد يجمع الفئات المتساوية في تركيب اجتماعي معين ثم يأتي بعد ذلك دور المتوسط الحسابي المرجح في تحديد ترتيب كل فئة ضمن التركيب الاجتماعي الذي تحدد باستخدام المنوال، وكانت نماذج الإجابات عبارة عن مقياس ترتيبي يشتمل على أشكال مختلفة تشتمل على ترتيب تصاعدي أو تنازلي ، منها:

١) مقياس من النوع: عليا – متوسطة – دنيا – هامشية.

٢) مقياس من النوع:– مهم جداً، مهم، مهم لحد ما، غير مهم.

٣) مقياس من النوع:– تتسع بشده– تتسع لحد ما– تقل لحد ما– تقل كثيراً.

٤) مقياس من النوع:– مؤثرة كثيراً، مؤثرة، مؤثرة لحد ما، غير مؤثرة.

٥) مقياس من النوع:– صعود – استقرار– هبوط.

٦) مقياس من النوع:– ترفع كثيراً– ترفع لحد ما– تقلل لحد ما– تقلل كثيراً.

---

* من قبل مجموعة من الأساتذة الدكاترة في جامعة صنعاء منهم: أ.د/ نورية علي حمد، د/ قائد الشرجبي، د/ عبدالباري الشرجبي، والأساتذة المشرفون على الطالبة وهم أ.د/ عبده علي عثمان، أ.د/ حمود العودي، وآخرون من خارج الجامعة.

وهذا المقياس يسهل التعامل معه كمياً بأرقام ترتيبية مثل ٤، ٣، ٢، ١، للمقياس الرباعي التنازلي ثم نوجد تكرار كل ترتيب من واقع بيانات الاستمارة مما يسهل معه حساب قيمة كل من المنوال ، والوسط الحسابي للمقياس.

المنوال Mode:

هو القيمة الأكثر شيوعاً او الأكثر تكراراً في البيانات. وقد تم توظيفه على سبيل المثال في تحديد الفئات الاجتماعية، حيث وجدنا أن الفئات المتساوية، في قيمة المنوال مختلفة في قيمة الوسط الحسابي المرجح.

الوسط الحسابي المرجح Weighted Arithmetic Mean : وهو عبارة عن :

[مجموع القيم الترتيبية × تكرارتها] ÷ مجموع التكرارات

ويعبر عنه بالصيغة الرياضية :

$\overline{س}$ = مجـ (س × ك) ÷ ن

وقد تم الإستعانة بحزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS** في إدخال البيانات وتحليلها إحصائياًباستخدام الجداول والرسوم البيانية والنسب المئوية والمتوسطات ومصفوفة معاملات الإرتباط **Correlation Coefficients Matrix**.

ثانياً: تحليل مضمون إجابات المبحوثين على السؤال رقم (١٨) في استمارة الاستبيان:

تحاول الباحثة في هذا السؤال استطلاع إجابات المبحوثين على أهم ما طرأ على التركيب الاجتماعي من تغير وصولاً إلى تلافي القصور في استمارة الاستبيان، واعتبر السؤال رقم (١٨) سؤالاً مفتوحاً يجيب عليه المبحوث بما يراه من تغير.

وقد وجدت الباحثة في تحليلها لهذا السؤال عناصر مهمة تخدم البحث وهدفه الرئيسي المتصل بدراسة التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني المعاصر وتبيان أهم المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرض لها التركيب الاجتماعي، وقد قامت الباحثة بتوزيع الإجابات على ثلاثة محاور أساسية هي:

١- ملامح التغير في التركيب الاجتماعي من قبل المبحوثين وتحتوي على عدة عناصر مثل:

- صعود فئات اجتماعية وصفت سابقاً بأنها دنيا.
- صعود المشائخ وزيادة نفوذهم بالإضافة إلى كبار الضباط والقبائل وكبار التجار.

- هبوط فئات أخرى وصفت سابقاً بأنها ذات مكانة عالية.
- ضعف الطبقة (فئة) الوسطى.
- ظهور طبقات معدمة.
- بروز تجار الجملة وبائعي القات.
- تحول المجتمع إلى طبقتين غنية/ فقيرة.
- تحول المجتمع إلى مجتمع طبقي بسبب التوزيع غير العادل للثروة.
- دور المال والسلطة والنفوذ في عملية الحراك الرأسي.
- اتساع الهوة الاقتصادية بين الناس.
- وجود حراك رأسي وأفقي.
- دور التعليم العالي والوظائف الكبيرة في عملية الحراك الاجتماعي.
- جمود التركيب الاجتماعي.

٢- العوامل المؤثرة في التركيب الاجتماعي من قبل المبحوثين وتحتوي على العناصر التالية:

- دور الهجرة في التأثير على المكانة.
- تغير نسبي لصالح العمل.
- المصاهرة.
- الانخراط في العمل الحزبي والانفتاح على الآخر (العولمة).
- الفساد والكسب غير المشروع والثراء وتأثيره في تغيير المكانة.
- دور الوحدة في تغيير المكانة.
- تدهور مستويات معيشة الأفراد ، خاصةً المواطنين نتيجة لتدني الدخول مع ارتفاع الأسعار.
- التباين بين الريف والمدينة وضعف اهتمام الدولة بالريف.

٣- أهم المظاهر الاجتماعية المصاحبة للتغير في التركيب الاجتماعي من قبل عينة الدراسة ويحتوي على العناصر التالية:

- ظهور قيم اجتماعية سالبة لم يخبرها التكوين الاجتماعي من قبل مثل: فقدان التعليم لقيمته واحترامه.، شيوع السرقات والرشاوى والوساطة والمحسوبية.
- تفشي ظاهرة البطالة في المجتمع اليمني.

- امتلاك السيارات الفارهة والعمارات والفلل الضخمة والتفاخر بما يملكون.
- خروج المرأة للعلم والعمل.
- إهمال الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع.
- ظهور الأسواق الراقية لتتناسب مع الفئات الصاعدة.
- وجود أحياء سكنية راقية.

وتأسيساً على ذلك تم تحليل تلك العناصر المذكورة كمّاً وكيفاً وصولاً إلى تحديد التغيرات التي طرأت على التركيب الاجتماعي من قبل عينة الدراسة.

*** استطلاع كمي لأهم التغيرات التي طرأت على التركيب الاجتماعي المعاصر (١٩٨٠-٢٠٠٠م) من قبل عينة الدراسة: (قسمت المحاور إلى ثلاثة جداول).**

استمارة الاستبيان احتوت على (١٨) سؤالاً تمحورت حول:

المحور الأول منها:

- الحالة الاجتماعية.
- بيانات الحالة التعليمية.
- مهنة المبحوث ووالده.

المحور الثاني :

- الدخل والممتلكات.

المحور الثالث:

- موقع الفئات الصاعدة والقديمة.
- المحددات الرئيسية في المجتمع.

المحور الرابع:

- انعكاسات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على التركيب الاجتماعي، ومظاهر تلك الانعكاسات.

المحور الخامس:

- أثر المهن في تحديد المكانة الاجتماعية.

والسؤل المفتوح رقم (١٨) يدور حول أهم التغيرات التي طرأت على حياة الجماعات والأفراد بحيث أثرت على التركيب الاجتماعي.

ظروف الدراسة:

لا تخلو أية دراسة، ميدانية أو نظرية من صعوبات مختلفة ويمكن تلخيص الصعوبات التي صادفت هذه الدراسة منذ بدايتها بما يلي:

١- عكست طبيعة هذا الموضوع نفسها على البحث والباحثة سواءً في الإلمام بجوانب الدراسة أم في الحصول على المراجع، أم في قبول بعض الأساتذة في قسم علم الاجتماع لهذا الموضوع، باعتباره موضوعاً صعباً وشاملاً يصعب دراسته، بالإضافة إلى أن المجتمع اليمني لا يعكس تركيباً اجتماعياً واضح المعالم ويعتبره البعض مجتمعاً هلامياً.، مما حدا بالباحثة للسفر إلى جمهورية مصر العربية لجمع المادة العلمية من هناك مرتين، وشراء المراجع المختلفة المتعلقة بالموضوع ونقلها عبر الجو إلى جانب متابعة المعارض الخاصة بالكتاب في صنعاء بالإضافة إلى المكتبات العامة والخاصة وكذلك الأفراد.

٢- شحة الموارد المالية المقررة لمثل هذه الدراسات العلمية، ماجستير – دكتوراه.

٣- افتقار المكتبة الخاصة بالجامعة أو غيرها إلى المراجع الجيدة والجديدة في كافة المجالات.

٤- واجهت الباحثة عدداً من الصعوبات خلال إعداد وملء الاستمارات بواسطة المقابلة، منها:

- اعتبرت الاستمارة دليلاً للباحثة لمعرفة بعض الجوانب المتعلقة بالتركيب الاجتماعي، فوجدت أمامها صعوبات منهجية أهمها كيفية تطويع التركيب الاجتماعي رقمياً كونه هلامي الشكل كما قال بعضهم، ودراسته ميدانياً ثم إحصائياً.
- استمرت مراجعة الاستمارة مع المشرفين والمحكمين والإحصائي إلى أن أخرجت للتطبيق ستة (٦) شهور.
- عند السؤال عن مهنة والد المبحوث فضل مجموعة منهم عدم ذكر مهنة الوالد، مما جعل بعضهم ينعت الباحثة بالمريضة نفسياً جراء تتبع مسائل كهذه.
- رفض بعض الأفراد الاستجابة للباحثة بحجة أن ذلك تدخل في شؤون الآخرين ونبش لمسلمات قديمة في أذهانهم.

٧- الخصائص العامة لعينة البحث:

جدول رقم (٢ / ٦) : يحتوي على ملخص عام لأهم خصائص العينة المدروسة

البيـــــان	النتيجة العامة عـدد	النتيجة العامة نسبـة
حجـم العينـــة:	٤٠٠	١٠٠%
ذكور	٣٠٠	٧٥%
إناث	١٠٠	٢٥%
متوسط العمر:	٣٩ سنة	
للذكور	٤٠ سنة	
للإناث	٣٦ سنة	
محل الإقامة :		
ريف	١٧	٤,٣%
حضر	٣٨٣	٩٥,٨%
الحالة الاجتماعية للمبحوثين:		
عازب	٤٨	١٢,٠%
متزوج	٣٣٥	٨٣,٨%
مطلق	١٠	٢,٥ %
أرمل	٧	١,٨ %
عازب	٤٨	١٢,٠%
الحالة التعليمية للمبحوث:		
أمي	٢٨	٧,٠ %
يقرأ ويكتب	٤٤	١١,٠%
شهادة ابتدائية	١٩	٤,٨ %
شهادة إعدادية	١٥	٣,٨ %
شهادة ثانوية	٥٧	١٤,٣%
شهادة جامعية	١٥٤	٣٨,٥%
دراسات عليا	٨٣	٢٠,٨%
الحالة التعليمية لوالده:		
أمي	١١٦	٢٩,٠%
يقرأ ويكتب	١٨٦	٤٦,٥%
شهادة ابتدائية	١٢	٣,٠%
شهادة إعدادية	١٠	٢,٥%
شهادة ثانوية	٣٦	٩,٠%
شهادة جامعية	٣٤	٨,٥%
دراسات عليا	٦	١,٥%
مهنة المبحوث:		
موظف	٢٤٢	٦٠,٥%
عمل حر	٦٢	١٥,٥%
ربة منزل	٤١	١٠,٣%
عامل	١٨	٤,٥%
في الجيش	١٧	٤,٣%
متقاعد	٧	١,٨%
موظف كبير	١٣	٣,٣%
مهنة والد المبحوث:		
مزارع	٩٣	٢٣,٣%
عمل حر	٩١	٢٢,٨%

البيـــــــان	النتيجة العامة	
	عـدد	نسبـة
موظف	٦٧	%١٦,٨
في الجيش	٤٤	%١١,٠
عامل	٣٥	%٨,٨
قاضي	١١	%٢,٨
متقاعد	١١	%٢,٨
موظف كبير	١٦	%٤,٠
غير مبين	٣٢	%٨,٠
مقدار الدخل الشهري للمبحوث:		
أقل من ١٠٠٠٠	٣٥	%٩,٢
من ١٠٠٠٠-٢٠٠٠٠	١٣٣	%٣٤,٨
من ٢٠٠٠٠-٣٠٠٠٠	٧٦	%١٩,٩
من ٣٠٠٠٠-٥٠٠٠٠	٦٣	%١٦,٥
من ٥٠٠٠٠-١٠٠٠٠٠	٥٧	%١٤,٩
أكثر من ذلك	١٨	%٤,٧
مصادر الدخل الشهري:		
الراتب ومصادر أخرى	٣٣٣	%٨٣,٢
مشاريع تجارية صغيرة	٥٠	%١٢,٥
أسهم شركات وبنوك	١٧	%٤,٣
ممتلكات المبحوثين :		
أراضي بناء	٧٥	%١٨,٨
أراضي زراعية	١٨٩	%٤٧,٣
سكن ملك	٣١٠	%٧٧,٥
بيوت للإيجار	٧٧	%١٩,٣
مشاريع تجارية كبيرة	٢	%٧

٨- نتائج البحث الميداني: تفسير وتحليل المعطيات الكمية[١].

١) تبين من خلال الجدول رقم (٣ / ٦) والشكل رقم (١ / ٦) الخاص بتحديد نوع العينة، أن النساء مثلت ٢٥% من حجم العينة بواقع عدد ١٠٠ امرأة ومثل الذكور ٣٠٠ مبحوث من حجم العينة البالغ عددها ٤٠٠ مبحوث أي بنسبة ٧٥%.

٢) تبين من الجدول رقم (٤ / ٦) والشكل رقم (٢ / ٦) الذي يوضح التوزيع العمري للمبحوثين أن الأعمار تراوحت ما بين (٢٠-٦٥) عاماً بمتوسط حسابي قدره (٣٩) وانحراف معياري (٨,٨) سنة، حيث تم اختيار العينة من أعمار كبيرة نسبياً على اعتبار أنها معنية تأثراً وتأثيراً بالتغيرات الجارية في التركيب الاجتماعي المعاصر أكثر من غيرها.

٣) لاحظت الباحثة في العينة المدروسة أن ثمة (١٧) مبحوثاً من سكان الريف يعيشون مؤقتاً في الأمانة، إما للعمل أو للدراسة، ويمثل ذلك ما نسبته (٤,٣%) من العينة المدروسة كما يتبين من الجدول رقم (٥ / ٦). ونستشف من الجدول السابق أن الأمانة (صنعاء) تمثل مركزاً اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً، ويحتل الجانب الاقتصادي الدافع الأول الذي يجذب الأفراد إليها من كافة مناطق الجمهورية، الأمر الذي قاد إلى التنوع الاجتماعي والسكاني الذي تتسم به الأمانة وينعكس هذا التنوع على عينة الدراسة.

٤) وما يلفت النظر في الجدول رقم (٦ / ٦) والشكل رقم (٣ / ٦) أن هناك (٤٨) مبحوثاً عازباً بنسبة (١٢%) من العينة المدروسة، وقد أشرنا فيما يتعلق بالأعمار، إلى أن الحد الأدنى من الأعمار لا يقل عن عشرين عاماً ويفهم من ذلك أن ثمة تغييراً أصاب الأفراد في هذه الناحية حيث وجدت أعداد كبيرة من الأفراد تجاوزوا سن العشرين خارج إطار المؤسسة الزواجية، وهو ما يشار إليه اليوم بتأخر سن الزواج، وهي مشكلة بدأ يعاني منها المجتمع اليمني، خاصة بين النساء المتعلمات؛ بالإضافة إلى مشكلة الزواج المبكر عند شرائح أخرى. وترى الباحثة أن ذلك يرجع إلى وضعية اجتماعية متمفصلة بين القطاعات الحديثة والتقليدية، من حيث تعليم الفتاة في المدينة وولوجها سوق العمل وتخلفها وبقاؤها خارج إطار العملية التعليمية في نفس الوقت في قطاعات أخرى، مما يقود إلى هذا الوضع المزدوج، حيث نعيش المشكلتين معاً الآن.

٥) وتشير الجداول (من رقم ٧ إلى ١٠ / ٦) والأشكال البيانية الموضحة لها (من رقم ٤ إلى ٧ / ٦) إلى وجود تباين في تعليم ومهن المبحوثين وآبائهم، وهو ما يفيد

---

(١) انظر جداول البحث في الملحق.

في تلمس المتغيرات التي أثرت في التركيب الاجتماعي جراء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية من خلال:

- تعليم الأبناء "المبحوثين".
- تعليم الآباء "آباء المبحوثين".
- مهنة المبحوثين.
- مهنة آباء المبحوثين.

* أشار الجدول رقم (٧ / ٦) إلى أن أغلب المبحوثين حاصلون على شهادات جامعية بنسبة (٣٨,٥%) و (٢٠,٨%) حاصلون على شهادات عليا "تنوعت بين ماجستير – دكتوراه" .
* أشار الجدول السابق إلى استمرار الأمية وانتشارها، حيث أفاد (٢٨) مبحوثاً بأنهم لا يقرأون ولا يكتبون، ومثلت نسبتهم (٧%) من عينة الدراسة، أما من يقرأ ويكتب فقد كانت نسبهم (١١،٠%) ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

– أن تعليم المبحوثين "الأبناء" يفوق تعليم الآباء حيث وجدنا من خلال الدراسة الميدانية أن الحاصلين على شهادة جامعية من الأبناء يمثلون (٣٨,٥%) بينما وجدنا الآباء الحاصلين على نفس الشهادة يمثلون (٨,٥%) كما يتبين من الجدول رقم (٨ / ٦) بينما وجدنا من يقرأ ويكتب بنسبة (٤٦,٥%) للآباء ومن يقرأ ويكتب في جيل الأبناء يمثل (١١%) فقط من جملة العينة.

ونستنتج مما سبق أن ذلك التفاوت التعليمي بين الآباء والأبناء لصالح الأبناء في المجتمع اليمني يرجع في الأساس إلى التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي واكبت الثورة "شمال الوطن وجنوبه"، التي كان من أهم أهدافها مجانية التعليم التي تمتع بها جيل الستينات والسبعينات من القرن العشرين، حيث كان التعليم أحد المهام الرئيسية للدولة، فكانت تتكفل بكل متطلباته. إلى جانب بعض الأنظمة الاشتراكية في العالم التي أتاحت فرصة نوعية عديدة لأبناء المجتمع من الدراسة في مجتمعاتها بالمجان، مما قاد إلى نمو الفئات الوسطى في المجتمع اليمني، التي يرى كثيرٌ من الباحثين أنها نمت عن طريق التعليم والتوظيف الحكومي(١).

٦) ويتضح من خلال الجدولين الخاصين بالمهنة (رقم ٩ و ١٠ / ٦) أن القطاع الحكومي هو الغالب في التوظيف بنسبة (٦٠,٥%) من المبحوثين "الأبناء" تليه عمل حر بنسبة (١٥,٥%) ثم بقية المهن الأخرى، وهي ما تعكس غلبة التوظيف الحكومي، وغطت

---

(١) انظر: عادل غنيم، حول قضية الطبقة الجديدة في مصر، الطليعة، فبراير، ١٩٦٨م، السنة الرابعة، ص٨٦.

الدراسة ما نسبته (٣,٣%) للوظائف الكبيرة وبنسبة (٤,٣%) في الجيش من جملة العينة المدروسة.

٧) مُثلت النساء في العينة بـ (١٠٠) امرأة بطريقة عشوائية مقصودة لأغراض البحث، فتبين أن هناك ٤١ امرأة لا يعملن خارج نطاق المنزل "ربات بيوت" بالرغم من حصول البعض منهن على شهادات ثانوية وجامعية (بنسبة ٣١,٧%) إلا أنهن يفضلن العمل المنزلي، وهذا قد يعود إلى العادات والتقاليد التي لا تزال تنظر إلى عمل المرأة بأنه غير مهم وأن المردود الاقتصادي من عملها غير مجدٍ.

٨) وفيما يتعلق بمهنة والد المبحوث فقد عكس ذلك الوضعية الاجتماعية التي كانت قائمة قبل ثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤أكتوبر حيث أجاب (٩٣) مبحوثاً في الجدول رقم (٦/١٠) بأن آباءهم مزارعون ويمثلون ما نسبته (٢٣,٣%) من العينة المدروسة، تلتها أعمال حرة بنسبة (٢٢,٨%) من العينة وتنوعت هذه الأعمال الحرة بين بائع تجزئة أو تاجر صغير أو صاحب مطعم، أو جزار أو حلاق...الخ.

٩) وجد في العينة أن ٣٢ مبحوثاً لم يعط إجابةً عن التساؤل الخاص بمهنة الوالد حيث تبين من خلال الملاحظة أثناء البحث الميداني أن المبحوث أصبح في وضع اجتماعي أفضل من أبيه وبالتالي فضل عدم ذكر مهنة والده.

١٠) وفيما يتعلق بمقدار الدخل الشهري للمبحوث اتضح ما يلي:

- عكست الأرقام في الجدول رقم (١١ / ٦) والشكل رقم (٨ / ٦) الرواتب الرسمية للدولة فمعظم أفراد العينة يحصل على (١٠٠٠٠- ٢٠٠٠٠ريالاً) ، حيث بلغت نسبتهم (٣٤,٨%) من العينة، ويتناسب هذا الرقم المعطى مع رواتب الدولة التي تمنحها لموظفيها في الوزارات المختلفة حيث لا يتجاوز الـ ٣٠ ألف ريالاً شهرياً.
- وجد أفراد يحصلون على (٥٠٠٠٠-١٠٠٠٠٠ ريالاً) ويمثلون ما نسبته (١٤,٩%) من العينة، وتبين أن هناك نسبةً ضئيلة تحصل على أكثر من (١٠٠٠٠٠ ريالاً) شهرياً ويمثلون (٤,٧%) من العينة.وقد لوحظ على إجابات التساؤل الخاص بمقدار الدخل ما يلي:

- لا تعطى إجابات دقيقة حقيقية عن الدخول، لأن هناك دخولاً غير منظورة وأحياناً غير مشروعة.
- يتبين أن لدى البعض دخولاً تأتي بطرق مختلفة لا يريد المبحوث الإفصاح عنها وبالتالي لا توجد علاقة واضحة بين الدخول وتحديد المكانة بصورة مباشرة فالاعتماد عليه يعتبر مضللاً.

١١) تنوعت مصادر الدخل ما بين الراتب الحكومي الشهري والدخل من الأعمال الحرة "عقارات، تجارة، وكالات، عيادات، مكاتب محاماة...الخ". حيث أفاد (٥٠) مبحوثاً أن لديهم مشاريع تجارية صغيرة، كانت نسبتهم (١٢,٥%) من العينة بالإضافة إلى أن (٤,٣%) من العينة يملكون أسهماً في شركات تجارية وبنوك كما هو مبين في الجدول رقم (١٢ / ٦)، فالاعتماد على الدخل وحده لن يفي بحاجة الناس، لهذا لجأ الأفراد نحو البحث عن المشاريع المختلفة لسد حاجتهم الضرورية ولملاحقة الغلاء المستمر في المعيشة.

١٢) بين الجدول رقم (١٣ / ٦) أن معظم الأفراد يملكون سكناً خاصاً بهم بنسبة (٧٧,٥%) من العينة ومنهم من يملك أراضٍ تصلح للبناء عليها بنسبة (١٨,٨%) من العينة. وعمن يملك أراضاً زراعية فقد أتت العينة بنسبة (٤٧,٣%) وهذه النسبة المعطاة تفيدنا بأن كثيراً من المبحوثين ذو أصول ريفية انتقلوا إلى المدن للدراسة والعمل فيما بعد فاستقروا في المدن، وخاصة مدينة صنعاء، وبالتالي حقق هؤلاء نقلة اجتماعية في حياتهم، نتيجة لمجانية التعليم وحق العمل فيما بعد، ولهذا أشارت الكثير من الدراسات الاجتماعية المهتمة بدراسة التركيب الاجتماعي، بأن الطبقات الاجتماعية، تظهر في المدن وتعتبر المركز الأساسي لنموها وبروز خصائصها، ومن الحقائق المسلم بها بأن المدينة هي الوعاء الذي يبرز الفروق الاجتماعية بين فئات المجتمع[1] أكثر من غيرها.

١٣) * **ملامح التركيب الاجتماعي المعاصر:**

بعد التحليل الكمي للخصائص العامة لعينة الدراسة ارتأت الباحثة تقسيم المعطيات الخاصة بالتركيب الاجتماعي إلى ثلاثة محاور هي:

- ملامح التركيب الاجتماعي المعاصر.
- أهم التغيرات التي طرأت على التركيب الاجتماعي.
- المظاهر المصاحبة للتركيب الاجتماعي.

أولاً: الصعوبات التي واجهت الباحثة:

قبل الولوج إلى التحليل الكيفي عن ملامح التركيب الاجتماعي ومحدداته سنعرض لأهم الصعوبات المنهجية التي واجهت الباحثة، والمتمثلة بالآتي:

---

(١) انظر: كلثم علي غانم الغانم، التحضر والتحولات في التركيب الطبقي، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٨٦م، ص٢٠٠.

* الأرقام (١٣،١٤،١٥) امتداد للتسلسل الخاص بمعطيات النتائج الميدانية.

أ) تعايش الأنماط والأساليب الإنتاجية مع بعضها بحيث لا يوجد نمط إنتاجي نقي وبالتالي لا توجد طبقات واضحة المعالم لذلك أسميناه تركيباً اجتماعياً.

ب) تبين أن هناك أنواعاً متعددة من الجماعات المتداخلة تعمل على إضعاف أهمية ووحدة الطبقات المختلفة، فالولاء للأسرة والقبيلة يتم على حساب الولاء الطبقي[1].

ج) ثمة فجوة واسعة وعميقة بين من يملك ومن لا يملك في المجتمع العربي ومنه المجتمع اليمني، تتوسطها فئات تنمو وتتقلص بحسب ما هو سائد من أوضاع اقتصادية واجتماعية، وتظهر هذه الفجوة من خلال توزيع ملكية الأرض والثروة وامتلاك مواقع النفوذ والمكانة الاجتماعية، وبالتالي يتكون تركيب هرمي غالبية الشعب منه[2].

د) لا تزال أسس التمايز العائلي تلعب دوراً نسبياً في تحديد مكانة الأفراد بواسطة توارث المكانة، وبسبب هذه العلاقة توهم الكثير أن الحراك الاجتماعي الرأسي غاية في الصعوبة، إلا أن هذه الدراسة التي بين أيدينا مع باحثين آخرين أشاروا إلى وجود حراك اجتماعي رأسي في المجتمع اليمني، مرتبطاً ببناء السلطة وامتلاك الثروة في واقع تكويني اجتماعي متمفصل بين أساليب إنتاجية مختلفة مما يجعل الحراك ممكناً بين الفئات والشرائح[3]، وهذا ما اشار إليه أحمد القصير عندما قال بأنه "ربما لا يدري بعض الباحثين أن التغيير في المكانة الاجتماعية والانتقال من شريحة إلى أخرى أسرع من التغيير في القيم" [4]، وهو ما يحدث الآن في مجتمعنا.

هـ) اعتقاد الكثير من الباحثين القريبين من هذا المجال بأن صفة الهلامية غالبة على التركيب الاجتماعي إلا أن ذلك الاعتقاد لا يحمل معيار الصدق (١٠٠%) للاعتبارات التالية:

* ملامح التركيب الاجتماعي واضحة للعيان.
* نشاط الجانب التجاري في المجتمع قاد إلى وجود فئات لها صفات مشتركة ومميزة عن غيرها في الواقع الاجتماعي.
* وضوح التمييز بين من يملك ومن لا يملك.

---

(١) ثناء عبدالله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص٦٦-٦٧.

(٢) نفس المرجع و الصفحات.

(٣) عبدالحكيم أحمد الشرجبي، أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على أنساق القيم في المجتمع اليمني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، ١٩٩٦، ص١٢٢.

(٤) أحمد القصير، شرخ في بنية الوهم، دار ثابت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص٢٤٠.

* الواقع الاجتماعي برمته يقود إلى تبلور فئات اجتماعية بدأت تتمحور حول ذاتها ولذاتها ولو بصورة جنينية فالمجتمع كما أسلفت الباحثة يعيش مرحلة انتقالية هي التي تجعل الباحثين ينظرون إلى ذلك الواقع بأنه هلامي الشكل.
* اتفاق الناس بأن المجتمع يتغير بشدة من حولهم وأن التركيب السابق لم يعد له قوته ووجوده وهو ما أثبته تحليل المضمون في هذه الدراسة.
* يتسم التركيب الاجتماعي بدرجة عالية من التنوع والتداخل حيث تتعايش كافة الفئات والشرائح التي عرفتها التكوينات الاجتماعية المختلفة[1]، ومع ذلك فإن المجتمع اليمني يعيش مرحلة تتبلور فيه علاقات الإنتاج الرأسمالية، خاصةً فترة الدراسة (١٩٨٠-٢٠٠٠م) الأمر الذي يسمح لنا بتحديد ملامحه وسماته.

ثانياً: محددات التركيب الاجتماعي:

١) سعت الباحثة في هذه الدراسة إلى التعرف على أهم محددات التركيب الاجتماعي (محددات القوة والنفوذ) من قبل المبحوثين في الواقع لتتأكد من صدق ما افترضته فيها، بالإضافة إلى معرفة أهم المحددات التي لها أثر قوي على التركيب الاجتماعي، وللوصول إلى ذلك تم استخدام المنوال الذي حدد الإجابات الأكثر شيوعاً بين المبحوثين ومن ثم المتوسط الحسابي الذي رتبها ترتيباً تنازلياً ليبين أهم المحددات من قبل المبحوثين حيث وضح جدول رقم (١٤ / ٦) أهم محددات التركيب الاجتماعي ووضح جدول رقم (١٥/ ٦) المحددات الثانوية للتركيب الاجتماعي لدى عينة الدراسة.

٢) ومن قراءتنا للجدولين السابقين تبين أن المال والسلطة هما من أهم المحددات الرئيسية، ثم تدرجت المحددات إلى أقل المحددات أهمية في التركيب الاجتماعي والتي تمثلت في الهجرة إلى المدينة، وبذلك أصبح المال والسلطة أهم المحددات، وليس العرق أو السلالة أو النسب فقط هو المؤثر في المكانة الاجتماعية للفرد، حيث عملت تلك المحددات الرئيسية على خلخلة التقسيم الفئوي السابق وأوجدت تركيباً اجتماعياً من نوع خاص. وهو ما أكدته أيضاً الدراسة في جانبها المتعلق بتحليل مضمون الإجابات على التساؤل رقم (١٨) في الاستمارة، فقد تطرقت الإجابات لأهمية المال والسلطة بـ(٤٤) مرة أي بنسبة (١٤,٣%) من جملة العناصر التي شملها التحليل في المحور الأول الذي تناول أهم التغيرات في التركيب الاجتماعي. وبالتالي ليست المكانة الاجتماعية للفرد حتمية كما روجت لها الثقافة السابقة بقدر ما هي وليدة ظروف اقتصادية اجتماعية في فترات تاريخية محددة.

---

(١) عبدالحكيم الشرجبي، مرجع سابق، ص١٢٣.

ثالثاً: ملامح التركيب الاجتماعي:

اتضح من خلال الجداول أن هناك تركيباً اجتماعياً صاعداً يختلف في مكوناته ومسالك صعوده عن الفئات العليا في التركيب الفئوي السابق، وذلك على النحو التالي:

(١) المركب الرأسمالي ذو التوجه الطبقي كما تظهره الجداول:

كشفت الدراسة النظرية والميدانية بشقيها الإحصائي وتحليل المضمون، أن هناك تركيباً اجتماعياً جديداً يختلف عن سابقه في الشكل والمضمون ومترجماً أميناً للمحددات الاقتصادية التي افترضتها الباحثة وأكدتها عينة الدراسة حيث أشار الجدول رقم (١٦ / ٦) إلى أن هناك فئات اجتماعية جديدة صاعدة تمتلك المال والسلطة تختلف عن سابقتها وواضحة للعيان في الواقع المعاش لها أساليبها ومدلولاتها.

ويضم هذا الجدول المذكور أصحاب رأس المال وكبار موظفي الدولة، المشائخ، رجال الصناعة، الوكلاء التجاريين، ملاك الأرض والمقاولين، وغيرهم، وجميعهم متداخلون كما بينته المصفوفة* رقم (١ / ٦) وغير متجانسين ويكونون مركباً رأسمالياً ذا صفات طبقية معتمداً على الثروة والنفوذ (المال والسلطة) في المجتمع ، وامتلاك وسائل الإنتاج المختلفة، المتمثلة في الأرض والثروة وإدارتها في المجتمع ويتعدد نشاط هذا المركب في كافة المجالات الاقتصادية الممارسة بالإضافة إلى علاقته بالسلطة، في العمل وخارجه وفي إدارته للثروة، ويمتلك أيضاً القوة الاقتصادية والاجتماعية وبدرجات متفاوتة بين مكوناته المختلفة، حيث أشار أحد الكتاب الروس إلى أن القوة الاجتماعية تكمن في امتلاك الثروة واحتكار وسائل الإنتاج والمراكز الرئيسية في مجال التنظيم والتوزيع(١).

وبرز نشاط المركب الرأسمالي بدرجة أساسية في مجال التجارة الخارجية بالذات بمساعدة الدولة، خاصةً فترة الثمانينات، وولوج الدولة كشريك في العملية التجارية في التسعينات، وكذلك دخول المؤسسة القبلية ممثلةً برموزها في العملية التجارية، كل ذلك ميز هذا المركب الرأسمالي في المجتمع اليمني وجعله أكثر وضوحاً عما كان عليه الوضع في التركيب الاجتماعي قبل فترة الدراسة.

---

* أستخدم معامل ارتباط بيرسون لتوضيح ذلك التداخل من حيث القوة والإتجاه حيث تبين قوة التداخل في الاتجاه الطردي بمعنى أن زيادة السلطة تؤدي إلى زيادة المال وتسمى إحصائياً "مصفوفة الإرتباط".

(١) زينيدا غولنكوفا، ت، حنا عبود، النظريات والممارسات الاجتماعية، المؤتمر السوسيولوجي العالمي العاشر، دار دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، ص١١٩.

مكوناته الاجتماعية :

لم يأتِ هذا المركب ذو التوجه الطبقي من أصل اجتماعي اقتصادي واحد بقدر ما هو مكون من عدة روافد، قديمة وحديثة جمعتها المصلحة والظرف التاريخي المناسب، ويتمثل هذا المركب في بعض الفئات القديمة كالتجار "البيوتات التجارية القديمة في الداخل والخارج" والمشائخ وبعض الهاشميين وملاك الأرض، ومن الفئات الاجتماعية الجديدة الصاعدة والتي يأتي في طليعتها أفراد وجماعات انتقلوا من الريف إلى المدينة، واستطاعوا الانخراط في النشاط السياسي والاقتصادي من خلال التنظيمات السياسية(١) المختلفة وغيرها. وقد نمت بصورة واضحة وجلية في عقدي الثمانينات والتسعينات.

كما برزت فئة المشائخ كقوة مؤثرة في المجتمع، باعتبار أنهم أكثر الناس قدرةً على التفاعل والتعامل مع القبائل والفلاحين، وأن الدولة لا تستطيع في الوقت الراهن الاستغناء عنهم كوسطاء في تسيير شؤون القبائل وإدارتهم(٢). بل إن مكانتهم تعززت أكثر حيث أصبحوا جزءاً من السلطة، بتعيينهم في المناصب الرسمية العليا للفاعلين منهم، بالإضافة إلى السماح لبقية شيوخ وزعماء القبائل في مختلف أنحاء اليمن من ممارسة امتيازاتهم السياسية في شتى مؤسسات الدولة، ودفع الرواتب المجزية والمكافآت المالية العالية(٣) لهم، باعتبار أن القبيلة وحدة إدارية حكومية(٤) وهم ممثلون عن هذا الكيان.

وقد ازداد نماء هذه الفئات بصورة واضحة وجلية منذ عقد الثمانينات، حيث قررت الحكومة آنذاك الحد من عملية الاستيراد من الخارج، بإعادة صياغة نظام الاستيراد فأصدرت رخص الاستيراد* الذي مكن بدوره من إيجاد رأسمالية جديدة من خلال وضع أموال في أيدي من ليس لهم إلا القليل منه فانجذبت جراء ذلك الفئات التي كان لها صلة بالساسة وذوي النفوذ كي يحصلوا على التصاريح والتراخيص، والتي كانت تتمتع بقيمة نقدية عالية "في المناطق الشمالية والجنوبية مع الاختلافات الطفيفة" حيث كان يتم بيعها

---

(١) استفادت الباحثة من كتاب : أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٨١م، ص٣٠٨-٣٠٢.

(٢) نفس المرجع والصفحات.

(٣) محمد محسن الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في اليمن ١٩٦٢-١٩٩٠م، مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، ص١٩٠.

(4) Jeffrey R. Meissner, Tribesat the core: Legitimacy structure and power in Zaidi Yemen Columbia Univ. 1987. P.231.

* وبنفس المنوال اتبعت الدولة في المناطق الجنوبية قبل الوحدة عام ١٩٨١م نظام السماح للقطاع الخاص بالاستيراد من الخارج واستصدرت بذلك الرخص الذي مكن فئات بعينها من الاستفادة من هذه الرخص، ولكنها كانت في المناطق الشمالية أوسع، حيث اتسع مجال الاستيراد والتصدير بحكم طبيعة النظام السياسي آنذاك، أشير إلى ذلك في الفصل الرابع من الدراسة التي بين أيدينا.

لرجال الأعمال اليمنيين لحاجتهم إليها ليتمكنوا من الدخول في الصفقات التجارية المربحة، وأدت هذه العملية بدورها إلى انتقال الأموال وحركتها من جماعات إلى أخرى وبالتالي نشوء فئات رأسمالية[1] جديدة مكونة من كبار موظفي الدولة وملاك الأرض والمشائخ...إلخ الذين تحولوا إلى مقاولين وتجار مستوردين وأصحاب مصانع وأصحاب رؤوس أموال كبيرة في المجتمع.

الخصائص العامة للمركب الرأسمالي ذي التوجه الطبقي:

١) غير متجانس في جذوره الاجتماعية وتؤلفه المصلحة الذي يتحقق عن طريقها الربح والثراء السريع.

٢) غلبة النشاط التجاري فيه على بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

٣) الميل كثيراً إلى الاستيراد على حساب الإنتاج[2].

٤) يمثل هذا المركب نسبةً ضئيلة من السكان، حيث اشار كثير من المبحوثين إلى ذلك في إجاباتهم على السؤال المفتوح رقم (١٨) في الاستبيان حيث حددت بنسبة (٥،٠%) من مجموع السكان..

٥) عكست التحولات الاجتماعية والاقتصادية خلال المرحلة المدروسة الترابط بين السلطة والثروة من خلال أربعة ظواهر أساسية هي:

أ – نمو الفئات الرأسمالية خاصةً في قطاع تجارة الاستيراد والتصدير، وتجارة الجملة والصرافة والمقاولات.

ب– النمو السريع لكبار موظفي الدولة الذي أتاح فرص الترقي الاجتماعي بشتى الطرق.

جـ– التحول إلى نظام السوق والخصخصة بالرغم من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي لا تتلاءم مع هذا التوجه.

د – دخول كبار موظفي الدولة والمؤسسة العسكرية كشركاء في العملية التجارية.

---

(١) استفادت الباحثة من كتاب "باكستان"، لما فيه من معلومات تفيد البحث باعتبار أن اليمن وباكستان من منظومة الدول النامية.، باكستان ، حمزة علوي، مجموعة من الكتاب حرره نوبار هوفيسبان، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة العربية الأولى، ١٩٨٦، ص١٦.

(٢) انظر: عبدالباسط عبدالمعطي، في بنية المجتمع المصري، مرجع سابق، ص٧١-٧٢.

وفي ظل تلك الظروف والتحولات تمكنت بعض الفئات من أن تجد لنفسها تراكماً رأسمالياً عبر المسالك التالية:

١) الفائض المستحق من النشاط الرأسمالي الخاص الذي ظل طليقاً في التجارة الداخلية والخارجية والصرافة والمقاولات، ومجالات الخدمات والإنتاج السلعي البسيط.
٢) الثروات التي جمعها بعض الأفراد من خلال المضاربات العقارية والإيجارات والتسهيلات التجارية.
٣) تحقق للبعض منهم، خاصةً في القطاع العام والحكومي أرباح بطرق مختلفة في مجال التوريدات والمقاولات[١].
٤) الاستيلاء على السلع النادرة والخدمات، مع ممارسة عمليات التهريب للداخل والخارج عند بعض أفراد القطاع الخاص.
٥) بيع رخص الاستيراد للآخرين خاصةً خلال فترة الثمانينات ورسو كثير من المناقصات عليهم.
٦) الاستفادة من التسهيلات التجارية التي منحت للبعض منهم تحت حجة عمليات الاستيراد للمواد الأساسية من قمح وسكروأرز...الخ وما صاحب ذلك من عمليات رشوة وتهريب.
٧) الاستقواء بالنفوذ والسيطرة والاستيلاء على الأموال العامة وحصولهم على الأراضي والوظائف ا لحكومية ذات المردود الكبير.
٨) بروز أنشطة اقتصادية ثانوية مثل السمسرة والمكاتب العقارية ومكاتب الخدمات والتسهيلات.

ويبدو مما ورد آنفاً أن المجتمع يمر بمرحلة انتقالية لم يتمكن بعد من تشكيل مكوناته الاجتماعية على نحو مستقر، لذلك وجدت العديد من الفئات أمامها فرصاً سانحة لاكتساب الثروة والحصول على السلطة بكل الطرق الممكنة وترى الباحثة أن ذلك الوضع سيقود إلى أوضاع أكثر استقراراً.

(٢) المركب الوسطي Middle Composition:

أكدت الدراسة الميدانية أن ثمة تركيباً وسطياً يعكسه الجدول رقم (٦/١٧) ممثلاً لوجهات نظر المبحوثين تنازلياً من الأعلى إلى الأدنى الأمر الذي دفعنا لتبني تعريف رمزي زكي عن الطبقة الوسطى ، التي عرّفها: "بأنها مختلف الشرائح

(١) استفادت الباحثة من كتاب، سامية إمام، من يملك مصر، دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص١٠٠-١٠٣.

الاجتماعية Strata التي تعيش بشكل أساسي على المرتبات المكتسبة من الحكومة والقطاع العام ومن قطاع الخدمات والمهن الحرة الخاصة"[1].

وقبل الولوج إلى دراسة طبيعة الفئات الوسطية للمجتمع اليمني علينا أن نستعرض بعض وجهات النظر حول تلك الفئات منها على سبيل المثال رأي "خلدون النقيب" الذي رأى أنها لا تمثل طبقة وسطى واحدة وإنما هي عدة طبقات فأطلق عليها مسمى الدرجات الاجتماعية الوسطى Middle Strata[2]، وبشكل آخر تناولها سمير نعيم تحت مسمى البيروقراطيين والمهنيين والتكنوقراطيين وغيرهم من موظفي الدولة وقسمهم إلى ثلاثة مستويات[3].

وقد تم قياس ما افترضته الباحثة على الواقع من خلال استمارة الاستبيان التي أكدت بدورها أن ثمة فئات وسطية، الأمر الذي دفع بالباحثة إلى إطلاق تسمية المركب الوسطي، كون المجتمع يسير في عملية حراك وحركة بين مكوناته المختلفة في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، فنرى أن مصطلح مركب وسطي هو أقرب - على الأقل في فترة الدراسة - إلى تلك الفئات الاجتماعية، من مصطلح طبقة أو تلك المسميات المتعارف عليها في علم الاجتماع لخصوصية الواقع الاجتماعي اليمني المختلف نسبياً عن بقية البلدان العربية الأخرى.

وباستخدام الوسط الحسابي المرجح والاستناد إلى التعريف السابق، فقد أتيح للباحثة فرصةً تقسيمه إلى ثلاثة مستويات في الجدول رقم (١٧ / ٦) كما يلي:

شريحة عليا:

وتتكون من القضاة ، ضباط الجيش، المساهمين في الشركات، الصيرفيين، وكلاء السياحة، أساتذة الجامعات، مديري الإدارات، الأطباء، المهندسين، المحامين.

شريحة وسطى:

وتتكون من ملاك المصانع الصغيرة، التجار التقليديين، السادة "فئة اجتماعية قديمة موزعة على كل فئات المجتمع وضعت هنا للإشارة بأن المبحوثين صنفوها مع أبناء هذه الشريحة"، أصحاب الورش.

---

(١) رمزي زكي، وداعاً للطبقة الوسطى، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص٨٥.

(٢) خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٩٦، ص٢٧٠.

(٣) سمير نعيم أحمد، التكوين الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ع ٤ ، مجلد١١، ديسمبر ، ١٩٨٣، ص١١٨.

شريحة دنيا:

وتتكون من تجار التجزئة، مدرسي المدارس والموظفين الذين يعملون في الوظائف المكتبية، ومن يعمل لحسابه في مشروعات صغيرة وهم يمثلون غالبية المركب الوسطي.

وعلى الرغم من أخذنا لنتائج الاستبيان بعين الاعتبار، إلا أنه لا يعني بالضرورة أن ثمة فواصل حادة قد نشأت بين الشرائح والفئات لأن هناك تداخلاً وحراكاً مشتركاً لا يزال يؤتي أُكلَه بين كل الشرائح والفئات.

وقفة تحليلية:

ولكون الخلاف لا يزال قائماً بين الباحثين، حول مسمى تلك الفئات الوسطية، فقد عمدت الباحثة على تجنب تلك المثالب المنهجية فاستخدمت مصطلح المركب الوسطي كما رأينا سابقاً، جراء التباين الواضح في تكوينه من حيث درجة التعليم والدخل ومستوى المعيشة وغيرها، بل هو نمط حياة ومنظومة قيم وشديد التأثير بظروف النشأة[1]، كما تختلف روافده وانتماءاته وتتباين مواقع أفراده في عملية الإنتاج وملكية وسائل الإنتاج، ويعاني من عدة اختلالات أهمها أنه غير ثابت ومتحرك باستمرار بفعل الظروف الاجتماعية الاقتصادية المحيطة به، وتتأثر تكويناته بكل ما يطرأ على المجتمع من تغيرات، مما جعل بعض المبحوثين ينظرون إلى هذا المركب أنه يتماهى في مستواه الأعلى والأدنى مع بقية تكوينات التركيب الاجتماعي[2]، وأشار إلى ذلك تحليل المضمون حيث تكرر إلى ما يفيد بضعف المركب الوسطي بـ (٢٤) مرة أي ما نسبته (٧,٢%) في المحور الأول، " أهم التغيرات في التركيب الاجتماعي" ويرجع ذلك الضعف النسبي (خاصةً فترة التسعينات) للأسباب التالية:

١) تراجع دور الدولة عن سياسة التوظيف وفتح المجال أمام القطاع الخاص.
٢) فقدان التعليم لدوره وفاعليته في عملية الحراك الاجتماعي.
٣) تدني مستوى دخول الغالبية من موظفي الحكومة[3].
٤) ظهور فئات اجتماعية مختلفة التكوين والموقع في علاقتها بوسائل الإنتاج من ناحية وعلاقتها برأس المال والعمل من ناحية أخرى.

---

(١) انطوان حداد، الفوارق الطبقية – القياس والآثار السياسية والاجتماعية، مجلة أبعاد، ع٦، مايو ١٩٩٧م، المركز اللبناني للدراسات، ص٢٣.

(٢) سمير نعيم، مرجع سابق، ص١١٨-١١٩.

(٣) محمد عبد الحميد إبراهيم محمود، أثر التحولات الاجتماعية على بنية الطبقة الوسطى بالمدينة المصرية، خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٩٠م دراسة مقارنة بين نمطين حضريين، مرجع سابق، ص٢٣٦.

عوامل نماء المركب الوسطي :

شهد المركب الوسطي توسعاً كبيراً خلال الفترة التي أعقبت قيام الثورة حتى الثمانينات كنتيجة طبيعية لفلسفة الدولة التي سعت إلى التوسع في القطاع العام والمشروعات الإنتاجية الخدمية، وتعهدها والتزامها بمجانية التعليم والتوظيف المفتوح حيث أتت معظم شرائحه من أبناء الفلاحين الفقراء الذين استفادوا من تلك التوجهات آنذاك، وقد أشارت الدراسة الميدانية إلى أن (٢٣،٣%) من عينة الدراسة آباؤهم مزارعون بينما هم حاصلون على أعلى الدرجات العلمية [أنظر الجدول رقم (١٠ / ٦)] .

ويتميز المركب الوسطي بعلاقته الوطيدة بالدولة، حيث مكنته هذه العلاقة من تحقيق مكاسب عديدة مختلفة، باختلاف شرائح هذا المركب، وأضرت به فيما بعد (عقد التسعينات) عندما رفعت الدولة الدعم عن السلع الضرورية، وأفسحت المجال أمام القطاع الخاص في التوظيف فتأثرت الشرائح الأدنى منه كثيراً، بينما نجد شريحته العليا غير متضررة كثيراً بحكم تخصصاتها النوعية والمهنية العالية وأثرها في الرأي العام وعدم قدرة الفئات الجديدة الصاعدة عن الاستغناء عنها بعد، وهي لا تزال مقتدرة على الترقي الشخصي ثم الولوج إلى أعلى والاندماج معها وفق معايير الصعود الاجتماعي المتمثل بالسلطة والثروة، ويتضح هذا جليا عند دراسة العلاقة بين شرائح المركب الوسطي والمركب الرأسمالي إذ يلاحظ إنجذاب كبير للشرائح العليا للمركب الوسطي بالمركب الرأسمالي كما أوضحته المصفوفة رقم (٦/٢).

وتؤكد لنا الدراسة النظرية والميدانية، كما رأينا في الفصول السابقة، أن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية أتاحت لأبناء القبائل البسطاء والفلاحين والمستضعفين بعد قيام ثورتي (١٩٦٢، ١٩٦٣م)(١) في شمال الوطن وجنوبه أتاحت لهم تبوء مكانة جديدة ترتب عليها خلق مجتمع جديد متناقض مع السابق إلى حد كبير ويتسم بالآتي :

- مساواة الجميع في الحقوق والواجبات.
- مجانية التعليم.
- الحق في العمل الذي تكفله الدولة والدستور.
- المشاركة في إصدار القرارات وإدارة الدولة والجيش.

وقد دفعت تلك العوامل بأبناء القبائل والفلاحين والمهاجرين والفئات المهمشة من أبناء الخُمس إلى التعليم والانخراط في سلك التوظيف والترقي الاجتماعي وكسر حاجز التقسيم الفئوي الجامد، الأمر الذي قاد هؤلاء جميعاً إلى تبوّء مكانة جديدة اجتماعية

---

(١) يمكن العودة بتوسع أكثر إلى : Charles F. Swagman, Development and change in Highland Yemen, University of Utha Press Salt Lake City 1988. p>165.

واقتصادية، مما جعل الفئات التي صنفت (عليا) قبل الثورة تتقرب منهم بإقامة التحالفات المختلفة والمصاهرة حيث أشارت إلى ذلك جابريل فون بروك (بأن الثورة تسببت في مراجعة للقيم الأساسية التي سيطرت على حياة "السادة" لقرون) [1]، الأمر الذي قاد فيما بعد. (ومنذ ذلك الحين إلى تخلي بعض السادة عن شرط النسب بوصفه معياراً حيوياً للزيجات المتكافئة. وهكذا فإن من كانوا يصنفون في مجموعة منحطة دنيا يُنظر إليهم الآن كمثلاء يتساوون مع غيرهم، وأصبح تأسيس تحالفات مع النخبة القحطانية السياسية والاقتصادية شيئاً لابد منه، إن أراد السادة أن لا يُهمّشوا) [2].

(٣) مواقع طبقية مركبة .

أشارت الدراسة إلى أن هناك فئات اجتماعية متعددة صنفت من قبل المبحوثين على أنها دنيا، إلا أن الباحثة سمتهم اصطلاحاً مواقع طبقية مركبة[3] لكونها تضم العاملين في أكثر من مجال والذين يتسمون بسمات مشتركة عديدة منها:

- خليط غير متجانس.
- ضعف الإنتاجية.
- عدم الاستقرار في العمل.
- تدني في التعليم والمهارات والتدريب.
- تدني في الأحوال الاقتصادية والمعيشية.

ويندرج في إطار هذه المواقع الطبقية المركبة، الجزارون، والحلاقون، والفلاحون، والصيادون والموظفون الصغار والجنود والعمال، وعمال المطاعم والباعة المتجولون وأصحاب المحلات الصغيرة، ويتميز عملهم بأنه:

- منتَج سلعي بسيط.
- مستقل في عمله.
- شبه مستقل في عمله.
- عامل أجير[1].

---

(١) انظر: غابريل فون بروك، ت: أبو بكر باقادر، تفعيل التقاليد: شرعية ممارسات الزواج بين السادة اليمنيين، مجلة الاجتهاد، العددان ٣٩، ٤٠ السنة العاشرة ، صيف وخريف ١٩٩٨، دار الاجتهاد ، بيروت، ١٩٩٨، ص١١٠-١١١.

(٢) نفس المرجع والصفحات.

(٣) استعانت الباحثة بأفكار إبراهيم العيسوي (نحو خريطة طبقية لمصر ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٩م، ص٤٥-٤٦) في وضع ذلك المصطلح الذي يتناسب مع تلك الفئات غير المتجانسة.

كما لاحظ إبراهيم العيسوي أيضاً أن هذه الفئات ليست دائماً على هامش أنماط الإنتاج بقدر ماهي متمفصلة داخل نظام الإنتاج الاجتماعي العام. وفيما يتصل بالجماعات العاملة في قطاعات الخدمة المدنية والعسكرية نجدهم يقدمون خدمات عامة تستفيد منها كل الأنماط الإنتاجية بدرجات متفاوتة مثل خدمات الأمن والإدارة المدنية بمرافقها الضرورية في المجتمع(٢).

ويشير الجدول رقم (١٨ / ٦) إلى مواقع هذه الفئات حيث تشكلت هذه الفئات في معظمها من الوافدين من الريف إلى المدن، ومن الفئات الاجتماعية التقليدية القديمة ويمثلون، العامل الأجير، ومالك المنتج البسيط والعامل الزراعي والجندي، وفقراء المدن والريف، النازحين إلى المدن.

وقفة تحليلية:

كما ترتب على شيوع العلاقات الرأسمالية ظهور قيم السوق بشدة، وهو ما قاد إلى خلخلة البناء القيمي في المجتمع بشكل نسبي، مثل: قيمة العمل وأهميته التي بدأت تأخذ منحى آخر حيث ظهرت مهن قديمة بمسميات جديدة، كـ"الكوافير"، (الشارعة – المكدية) الفندقة، السمسرة، المقهاية، مطاعم خمسة نجوم التي تملكها فئات اجتماعية مشيخية ورأس مالية كبيرة في المجتمع، بالإضافة إلى ذلك يمكننا أن نرى في شوارعنا كثيراً من الأفراد يقومون بتنظيف الشوارع من غير فئة الأخدام، بل وجدت مؤسسات تقوم بعملية التنظيف في المنازل والمؤسسات الحكومية، ومعنى ذلك أن هناك حراكاً مهنياً داخل المجتمع وقبولاً بقيمة العمل. ومن الملفت للنظر أن بعض المهن لا تزال تقلل من مكانة ممارسيها بالرغم مما تدره من أموال على أصحابها كالجزارة والحلاقة "في شكلها القديم" وهو ما أظهرته الدراسة الميدانية في الجدول رقم (٢٥ / ٦) الخاص بالوظائف والمهن التي لها تأثير سلبي على الوضع الاجتماعي للفرد، ومع ذلك فهناك تغيير منظور لصالح تلك الفئات.

وترى الباحثة أن شيوع العلاقات الرأسمالية بمخرجاتها العديدة إلى حد كبير المرافق للنشاط التجاري الاستيرادي والذي تستأثر بنسبة كبيرة منه فئات لم تكن لها خبرة سابقة بنشاط كهذا (قبائل ، بدو، فئات صنفت دنيا، فلاحون...الخ) قبل الثورتين (سبتمبر ١٩٦٢م – وأكتوبر ١٩٦٣م) اللتين مكنتا هذه الفئات من الصعود إلى أعلى اجتماعياً واقتصادياً، حيث جاء الهدف الأول للثورة السبتمبرية مثلاً ليجسد هذا التطلع لهذه الفئات بما نصه: (التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات

---

(١) إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص٤٥-٤٦.

(٢) نفس المرجع، ص٤٦.

بين الطبقات). وتحرك بذلك رأس المال في المجتمع من فئة إلى أخرى وتشابكت العلاقات الاجتماعية ليقود في نهاية المطاف إلى صعود جديد لم يخبره التكوين الاجتماعي السابق وقد أشارت إلى ذلك الدراسة الميدانية لتؤكد ذلك الصعود والحراك حيث تكررت الإجابات في تحليل المضمون للسؤال رقم (١٨) أربعين مرة أي ما نسبته (١٣%) من إجابات المحور الأول.

كما تجدر الإشارة إلى أن النظرة للعمل التجاري وزراعة القات وبيعه قد تغيرت "خاصةً في المناطق الشرقية والشمالية، لصالح العمل التجاري وكذلك زراعة القات وبيعه، وتعززت مكانة الفرد الذي يمارس التجارة نتيجة لعلاقات السوق وما يرتبط بها من قيم، حيث كان ينعت من يعمل بالتجارة (بياع) ومن يزرع (قرو) في المناطق الشرقية وكانت تعد أعمال محتقرة من المجتمع، بالإضافة إلى ذلك فقد أصبح هناك حرفيون جدد يمارسون أعمالاً مختلفة كالخياطة والسباكة والنجارة والحدادة وورش السمكرة والسيارات وصناعة الشبابيك وغيرها من الحرف الموجودة الآن ولها تأثير إيجابي على الأفراد دون أن ينظر لها نظرة دونية كما كان الأمر عليه قبل عقد السبعينات.

العُمـــال :

وبنظرة تحليلية من داخل هذا المركّب الذي يكمل شبكة العلاقات الرأسمالية ومن خلال الدراسة النظرية والميدانية في الجدولين رقم (٢٤ / ٦) ، (٦/٢٥) يبدو بجلاء أن هناك فئات عمالية مختلفة كالعامل الفني وعامل البناء والمطعم والمصنع " أتت الدراسة على ذكر هذه المهن " تعمل بأجر نقدي كخاصية من خصائص العلاقات الرأسمالية السائدة وتتألف من:

- العاملين بأجر نقدي وهم عمال البناء والتشييد.
- العمال في الصيد والموانئ المختلفة لليمن.
- عمال المطاعم والمرافق الخدمية المختلفة.
- العمال بأجر في الزراعة والإنتاج.
- عمال المصانع – القطاع الخاص والعام.

وترضخ هذه الفئة لمستويات العرض والطلب في السوق، بالإضافة إلى العمال الذين يحصلون على رواتب شهرية من الدولة أو القطاع الخاص كعمال المصانع التحويلية ومصانع الإسمنت والنسيج والأدوية وغيرها وعمال الطرق والنفط والطيران، ويتميز هؤلاء بأن لهم أجراً محدوداً ولوائح ونظماً محددة وهم أقرب إلى فئة الموظفين في الدولة أو القطاع العام.

روافد العمال الاجتماعية - نظرة تاريخية:

ارتبطت نشأتهم بظهور العلاقات الرأسمالية في المدن، حيث عرف التكوين الاجتماعي فئات عمالية فيما كان يسمى باليمن الجنوبي إبان الاستعمار، ذات خصائص طبقية محددة، وتكونت هذه الفئة في معظمها من الوافدين من المناطق الشمالية والمعدمين وبعض الهنود والأجانب، خصوصاً بعد إنشاء مصفاة عدن، حيث وفد إلى عدن عدد كبير من أبناء الشمال الذين جمعتهم مصالحهم التي بدأت تتبلور في بداية خمسينات القرن الماضي وليس حول انتماءاتهم المناطقية، حيث شعروا بالقهر والظلم من قبل المستعمر الأمر الذي دفع بالمندوب السامي البريطاني أن يصف زعماءهم بالمحرضين السياسيين[١]، وأنشأوا النقابات العمالية وقاوموا الاستعمار واعتبروا طليعة للنضال الوطني الطبقي عندما قاوموا الوضع المتميز للأوروبيين في المعيشة والسكن والمستوى الاقتصادي، وفي مقابل ذلك وجد في المناطق الشمالية حرفيون لأعمال بسيطة، لم يكونوا مؤهلين لتكوين فئة عمالية كما كان الحال في عدن حتى قيام ثورة ١٩٦٢م في المناطق الشمالية التي حملت معها عناصر التغيير ونشطت الأعمال المختلفة، وأهمها حركة البناء والطرقات وبذلك نشأت فئة عمالية في الحضر قادمة من الريف، خاصةً فترة الثمانينات والتسعينات التي شهدت هجرةً كبيرة للعمال نحو المدن بلغت حوالي ٦٨٧ ألف مهاجر أي ما نسبته ٥٩,٦% من إجمالي المهاجرين هجرةً داخلية[٢].

ونتيجة لتعرض المجتمع اليمني لكثير من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من أهمها عودة المغتربين بعد أزمة الخليج الثانية وتبني نظام السوق وسياسة الانفتاح فإن كل ذلك أدى إلى:

١) ازدياد عدد العمال المهاجرين للعمل في البناء والتشييد والتجارة والحدادة، بالإضافة إلى أعمال الخدمات والبيع والعمل في المهن البسيطة كالحراسة والحمالة[٣].

٢) لم يمثلوا فئةً عماليةً، ذات مصالح مشتركة كما كان عليه الحال في المناطق الجنوبية إبان الاستعمار، إنما وجدت فئات عمالية مفتتة من ا لناحية العددية، رغم وجود اتحاد عام للعمال، يمارس عمله من أعلى وليس من قاعدته العريضة التي يفترض أنها هي التي أنشأته.

٣) بينت الدراسة الميدانية أن الشرائح العمالية مشتتة لايجمعها مركب واحد، بقدر ما هي موجودة ضمن تلك المواقع الطبقية.

---

(١) أحمد عطية المصري، النجم الأحمر فوق اليمن، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م، ص٣٩.

(٢) تهاني سعيد الخيبة وآخرون، الهجرة الداخلية في اليمن، الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للتخطيط، ديسمبر ، ١٩٩٦، ص٥٣، ص٦٦.

(٣) عبدالباسط عبدالمعطي، في بنية المجتمع المصري، مرجع سابق، ص٩٧.

٤) غلبة الطابع التجاري الاستيرادي على الجانب الإنتاجي الأمر الذي يعيق تكوين فئة عمالية واضحة المعالم، حيث أكد عبدالباسط عبدالمعطي على ذلك بقوله: " بجانب ما تتيحه الهجرة الريفية من تمييع لخصائص الطبقة العاملة في المدن، فإن الاتجاه نحو النشاط التجاري يعني، علاقة عمل مغايرة نوعياً لتلك التي تنشأ في ظل وجود نشاط صناعي، فالنشاط التجاري يجعل العامل رثاً في وعيه وينمي قيم المضاربة والسمسرة لديه، وبالتالي الأنانية والفردية، هذا بالإضافة إلى أن عدم وجود فن إنتاجي بالمعنى المعروف للكلمة في التجارة، يضعف من خبرات ووعي القوى العاملة فيها. زد على هذا توزع المراكز التجارية بين الجملة والقطّاعي مما يحول دون اتصال العمال وتفاعلهم الاجتماعي، وتبادل خبرات آلامهم وآمالهم، وما يتعلق بهما من تبلور المصالح الاجتماعية"[١].

علاقتهم بسوق العمل:

إن سوق العمل والتوجهات الجديدة للاقتصاد في المجتمع اليمني يحتم ظهور قوة عمل تساهم في عملية البناء الاجتماعي مهما اختلف الباحثون حول ظهورهم. فالتوجهات الجديدة تؤكد على غلبة نظام الخصخصة وإنشاء نظم جديدة للعمل محتاجة للعمالة الماهرة وغير الماهرة في قطاعات: التشييد والبناء والنفط والصيد البحري والصناعات التحويلية والخدمات، وتشكل العمالة الريفية نسبةً كبيرة من إجمالي القوى العاملة حيث تضم العمال الأجَراء، ممن لا يملكون أرضاً زراعية ويعملون بشكل دائم أو موسمي لدى غيرهم مقابل أجر نقدي، أو المهاجرين إلى المدن والمراكز الحضرية، وتضم أيضاً عمال الحرف التقليدية والأنشطة التجارية الصغيرة، كنقل السلع بين الريف والحضر[٢]. وبيع القات في المناطق الحضرية وغيرها.

ومن خلال ذلك نستطيع تحديد خواص هذه الفئة بالتالي:

١) ارتباط معظم العمال بالريف، مما أضفى عليهم طابعاً "نصف فلاحي" ويعيشون أوضاعاً اجتماعية اقتصادية متدنية.

٢) مثلت الهجرة الريفية للمراكز والعواصم الرافد الأساسي للفئات العمالية في المدن التي لايزال دورها ضعيفاً وهشاً بسبب ضعف وهشاشة القاعدة الصناعية إجمالاً.

---

(١) عبدالباسط عبدالمعطي، في بنية المجتمع المصري، مرجع سابق، ص٩٧.

(٢) استفادت الباحثة من بعض أفكار "جلال عبدالله معوض" السياسة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، الطبعة الأولى، ١٩٩٤، ص٢٤٠-٢٤١.

٣) يبحث معظم من هاجر إلى المدن عن فرص عمل وأجر أفضل وبالتالي فإن هـذه الفئـة غالباً ما تعاني الفقر والحاجة ومعظمهم من المعدمين الباحثين عن عمل فـي المـدن[1]، أياً كان نوعه.

٤) نتيجة نشـأتهم الاجتماعيـة فـي الريـف مـن الطبيعـي أن تتبـاين مـواقفهم عـن عمال الحضر.

بالرغم من إيجابية ذلك الحراك المكاني الهائل الذي حدث بين الريف والحضـر بكـل صعوباته وآلامه بعد الجمود والانعزال الذي منيت به اليمن لعقود سابقة فقد ترتب على ذلـك ما يلي:

- انتشار ظاهرة البطالة في المدن خاصةً الرئيسية منها، حيث يُكوّن المهـاجرون مـن الذكور غالبية العمالة المعروضة، وتتراوح أعمارهم ما بين (١٥-٦٤) سنة، أي فـي سن العمل، مقابل انخفاض العرض في فرص العمل.
- نزوح قوة العمل من الريف إلى المدن رغم محدودية سوق العمل مما قاد بدوره إلـى تردي أوضاع القطاع الزراعي، حيث تشير الإحصائيات أن قطاع الزراعة قـد فقـد أكثر من ربع مليون عامل زراعي بفعل الهجرة الداخلية والخارجية على حد سواء في العقدين السابقين.
- تدهور الأراضي الزراعية وتناقص مساحتها وبالتالي تناقص المحاصـيل الزراعيـة التي لم تعد تفي بحاجة المواطن، مما قاد إلى الاستيراد لسد الحاجـات الغذائيـة فـي الريف والحضر.
- خلخلة البناء الديمغرافي خاصةً في المناطق الجاذبة للمهاجرين حيـث تزايـد عـدد السكان في بعض المناطق مقابل نمو بسيط في الخدمات مما أثر سـلباً علـى حجـم ونوعية الخدمة المقدمة للناس.

الفلاحـــــون:

سنتناول الفلاحين هنا للتمييز بينهم من حيث المصطلح وبين القبائل، كونهم مستقرون في أراضٍ زراعية مرويّة نسبياً، ويتركزون فـي وديـان الهضـبة الوسـطى الجنوبيـة ووادي حضرموت وتهامة ودلتا أبين.

والفلاحون لا يشكلون شريحةً واحدة، فهم مختلفون من حيث ملكيـة الأرض والوجاهـة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، فهناك الفلاحون الذين يعملون بالمحاصصة والشراكة مع

(١) عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص٩٣.

غيرهم، والمعدمون تماماً، والعمال المزارعون الأجراء في معظم المناطق الريفية إذ توجد أراضٍ كبيرة مملوكة لكبار المشائخ، وأغلب الأفراد في هذه المناطق لا يملكون أرضاً ويعملون أُجراء لدى هذه الأسر المشيخية أو ملاك الأرض من الفئات التي ارتبطت بالأنظمة السابقة، بالإضافة إلى المعاناة التي يتعرض لها الريف من حيث النقص الحادّ في الخدمات الأساسية من كهرباء وطرقات ومياه وتعليم ورعاية صحية مما انعكس سلباً على أوضاعه، الأمر الذي دفع بأبنائه إلى تركه بحثاً وراء لقمة العيش في المراكز والمدن، وهو ما نشاهده يومياً في طرقات وشوارع وضواحي المدن ويمثلون المكون الرئيسي للقوى العاملة المعروضة في سوق العمل. وقد استفاد الفلاحون من التغيرات التي صاحبت الثورة، فتعلم معظم أبناء هذه الفئة حيث أشارت الدراسة الميدانية إلى أن (٢٣,٣%) من عينة الدراسة كان آباؤهم مزارعين ووصل الأبناء إلى درجات علمية عالية، فمنهم حملة دكتوراه، وأطباء ومهندسون ومحامون، وذلك دليل على عملية الحراك الاجتماعي الرأسي في كافة الشرائح والفئات الاجتماعية خاصةً بعد قيام الثورة (١٩٦٢ و ١٩٦٣م) التي عملت على خلخلة النظام الاجتماعي القائم آنذاك وإيجاد نظام يتلاءم مع معطيات العصر.

القبائـــــــل:

جماعات قبلية تعيش في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية والجنوبية وتتميز أراضيهم بالجفاف، ويعملون فيها موسمياً عند هطول الأمطار، تلك الوضعية جعلتهم يبحثون عن مصدر للعيش في المدن ويغلب الطابع القتالي عليهم – سواءً بين القبائل أو مناصرة النظام أحياناً ومناهضته أحياناً أخرى – ولا يخضع هؤلاء للدولة كخضوعهم للقانون العرفي الذي تطبقه القبيلة على أفرادها[1]، بعكس المناطق الفلاحية*، ومعظم أبنائهم في الجيش كفكرة ثقافية في أذهانهم، إذ ينظرون إلى العمل مع الدولة كجنود على أنه مكسب اجتماعي متميز (حيث أشار المثل، "شبر مع الدولة ولا ذراع مع القبيلي) وتتميز مناطقهم بالوعورة والجفاف وتزرع أراضيهم زراعة كفاف. إلا أن هذا الكيان بدأ – خاصةً في عقد الثمانينات والتسعينات– يتعرض لخلخلة شديدة لمكوناته من خلال عناصره الفاعلة وولوج أبنائه إلى التعليم والعمل في مؤسسات الدولة الحديثة والهجرة إلى مناطق النفط والدخول في المقاولات والتجارة وتعلم

(١) رشاد العليمي: القضاء القبلي في المجتمع اليمني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ١٩٨٤، ص٣٣.

• سمعت من أحد المبحوثين القبائل بأنه الآن يستخدم مفهوم فلاح بدلاً من مفهوم قبيلي من باب أنه حصل رقي لديهم، فنعت قبيلي – كما أفاد – تحمل معانٍ متخلفة عن نعت فلاح الذي يحمل معاني التمدن على حسب رأيه كمبحوث.

حرف جديدة كانت تعتبر عيباً اجتماعياً، ويشكلون الآن مع شريحة الفلاحين رافداً أساسياً للعمالة في المدن، حيث تعتبر المدينة مركز جذب لهم، وكل ذلك يعبر بشدة عن عملية الصعود والحراك بأشكاله المختلفة في المجتمع.

الصيادون:

هم فئة اجتماعية تعيش وضعية اجتماعية متردية بحسب ما جاء في الدراسة الميدانية وأثبتتها الملاحظة على الواقع الاجتماعي، فالصيادون في المناطق الجنوبية قبل الوحدة، كانوا يخضعون لمجريات النظام القائم آنذاك، حيث كانت قيمة جهدهم تذهب في معظمها إلى الدولة ويتم توزيع فائض جهدهم بمعرفتها (الدولة).

ويبلغ عدد الصيادين الآن حوالي (١٤١) ألف صياد ويعيلون أكثر من (٢٠١) ألف من أفراد أسرهم، ويملكون أكثر من (١٠) ألف قارب صيد، وتقدر كمية الأسماك والأحياء البحرية التي يتم اصطيادها بحوالي (١٢٧) ألف طن حيث يستأثر الصيادون بـ (٧٩%) من إجمالي الإنتاج[١]. ويعيش هؤلاء على طول الساحل وامتداد الجزر التي يزيد عددها على ٩٠ موقعاً منها أربعون موقعاً على البحر الأحمر والباقي على خليج عدن وبحر العرب[٢]، وتفتقد تلك التجمعات إلى المرافق الأساسية كالكهرباء والطرقات المعبدة والمستشفيات والمدارس وغيرها.

بالإضافة إلى ما ذكرناه سابقاً، هناك فئات أخرى تدخل في إطار المواقع الطبقية المركبة منها الموظفين الصغار والجنود الذين يمثلون فئات اجتماعية تعيش وضعية اجتماعية اقتصادية متدنية نتيجةً لتدهور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية بشكل عام، وقد تأثرت هذه الفئات كثيراً بالتوجهات الجديدة التي انتهجتها الدولة "بما يسمى التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي" لأن هؤلاء أصلاً ذو دخول متدنية وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية متدهورة، لتدني دخولهم مع ارتفاع الأسعار، حيث أكد تحليل المضمون ذلك الوضع لـ (٤٢) مرة أي ما نسبته (٣١,٩%) من المحور الثاني المتعلق بالعوامل المؤثرة في التركيب الاجتماعي من قبل المبحوثين.

فئة الجزارين:

فئة اجتماعية يُنظر لعملها على أنه عمل غير محبب من قبل أفراد المجتمع، ونحن نلاحظ مفارقة عجيبة، اليمنيون جميعاً لا يوجد لديهم أكلات مميزة كغيرهم من الشعوب ولا يحبون إلا أكل اللحم ونشاهد التزاحم اليومي على أبواب الجزارين في كل مكان، وأصبح

(١) الجمهورية اليمنية، مسيرة عشر سنوات، ١٩٩٠-٢٠٠٠، وزارة التخطيط والتنمية، ٢٠٠٠م، ص١٦٦-١٦٨.

(٢) نفس المرجع، ص١٦٦.

لبعض الجزارين تلفونات سيارة وبيجرات حتى تستطيع الفئات ذات المال من الاتصال بهم لجلب اللحم البلدي، كل هذا ونحن ننظر إلى هذه المهنة على أنها دونية. ولكن عندما تُباع في البقالات الكبار يتغير الوضع – وهناك شواهد اجتماعية لنفاذ أبناء هذه الفئة من مكانتها وتجاوزها بمعطيات الحال القائم من سلطة وثروة. وأصبح الجزار يعيش وضعية اجتماعية أفضل من كثير من موظفي الدولة، ويتمتع بكل الامتيازات المتاحة في الواقع الاجتماعي المعاش والكل يتودد له لحاجتهم إليه، وقد أثبتت الدراسة أن هذه الفئة متحركة وليست ثابتة في مكانها كما كان يُعتقد، حيث توزعت على كل مستويات التركيب الاجتماعي فقد أجاب (٣٦,٨%) من العينة المبحوثة بأنهم يقعون في الفئة الدنيا، وأجاب (٢٨,٢%) من العينة على حركة هذه الفئة إلى أعلى باحتلالها الوضع الوسطي في المجتمع، بل أفاد (١٢,٢%) بأنهم أصبحوا من الفئات العليا [أنظر الجدول رقم (٢٦ / ٦)]. ويستدل من هذا على أن المجتمع لم يعد متشدداً نحو بعض الفئات والمهن القديمة بقدر ما أصبح أكثر مرونة نحوها، بالإضافة إلى ذلك فقد مورست الكثير من المهن تحت مسميات جديدة كما أوردنا سابقاً، فمثلاً توجد بقالات صغيرة وكبيرة يباع فيها كل أنواع اللحوم المختلفة ولكنها لا تؤثر سلباً على مكانة مالكها. وصنفت الباحثة تلك الفئات ضمن مواقع طبقية مركبة للمبررات التالية:

١) هناك فئات تعيش وضعاً اقتصادياً ممتازاً كفئة الجزارين وبالتالي من الصعوبة بمكان أن نضعها ضمن الفئات الدنيا أو نحكم عليها أنها فئات دنيا بالمعايير الاقتصادية.
٢) توجد فئات عمالية متنوعة ومشتتة ويغلب عليها الطبيعة المزدوجة: فلاح – عامل ، وبالتالي من الصعوبة المنهجية أن يكون لهذه الفئة كيان مستقل يضمهم جميعاً "على الأقل في وقتنا الراهن" أي أنهم يعلمون في أكثر من مجال إنتاجي.
٣) هناك أفراد يمتلكون بعض المشاريع الصغيرة كموظف في الصباح ويعمل سائق بسيارة خاصة بعد الظهر أو يمتلك دكاناً صغيراً لبيع ضروريات الحي السكني وهكذا "أي تنوع الأنماط الإنتاجية".

وبالتالي ترى الباحثة أنها صنفت تلك الفئات السابقة المذكورة في الجدول رقم (١٨ / ٦) ضمن مواقع طبقية مركبة باعتبار أنه أجدى على الأقل في فترة الدراسة، من أن يصنفوا في كيانات أخرى أو ضمن فئات دنيا، كما جاءت به الدراسة الميدانية حتى يستكمل التركيب بناء نفسه مستقبلاً، وتتمحور الفئات حول نفسها ولنفسها.

(٤) الفئة المغلقة (الأخـــدام)

أشارت الدراسة الميدانية والنظرية والواقع المعاش إلى أن فئة الأخدام لا تــزال تعــيش وضعاً اجتماعياً هامشياً وأن ثمة انقطاعاً تاماً بين تلك الفئات المذكورة ســابقاً وفئــة الأخــدام وغير مقبولة اجتماعياً من كافة فئات المجتمع كما أوضحته المصفوفة رقــم (٣ / ٦) مــن وجهة نظر المبحوثين، الأمر الذي جعل منها جماعةً مغلقة ، مما دفع أحد الباحثين فــي هــذا المجال إلى اعتبارها طبقةً مغلقة حيث عرّفها عزت حجازي* أنها (بمثابة طبقة أدنــى مغلقــة منبوذة، تعزلها ملامحها الفسيولوجية والمهن التي تعمل بها وأسلوب حياتها وتاريخها عن بقيــة السكان وتضعها خارج إطار الحياة الاجتماعية العادية للمواطنين) (١). كما أشار إليها الجــدول رقم (١٩ / ٦) الذي خلى من أية فئة أخرى بجانبهم. وبقدر ما هو ملاحــظ علــى أن كافــة الفئات الاجتماعية المذكورة سابقاً متداخلة إلا أننا نجد هذه الفئة – الأخــدام – تمثــل تكوينــاً مستقلاً بذاته لا يتصل بتكوينات التركيب الاجتماعي المعاصر بالرغم من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي طرأت على المجتمع وسمحت لهذه الفئة المغلقة بحــق الانتخــاب كونهم مواطنين يمنيين، ومع ذلك فقد رأت الدراسة أن وضعهم لازال قائماً كما كان عليه قبــل الثورة بالرغم من الوضعية الاستثنائية التي عاشتها إبان فترة ما قبل الوحــدة فــي المنــاطق الجنوبية.

وأثبتت الدراسة أن هناك تأرجحاً في الحكم على واقع بعض الفئات الاجتماعية حيث لــم نجد حكماً قاطعاً إزاء أي فئة ما عدا الأخدام، الذين وجدنا إجماعاً كبيراً من قبــل المبحــوثين على دونيتهم تمثل (٨٠,٨%) من جملة المبحوثين على عكس الحال مع بقية الفئــات [أنظــر جدول رقم (٢٦ / ٦)].

١٤) أهم التغيرات التي طرأت على التركيب الاجتماعي:

- أشار كثير من المبحوثين إلى أن هناك قلة من الأفراد تملك الثروة والسلطة وأغلبية لا تملك ذلك. وقد أشار لها البعض في الاستبيان "بالأغنياء جداً – والفقراء جــداً وهــذه ظاهرة لم تكن معروفة من قبل، حيث قادت كثير من المتغيــرات إلــى بــروز فئــات اجتماعية جديدة تتناقض كليةً مع التركيب الاجتماعي الفئوي المتــدرج الســابق مــع تأكيدهم "أي المبحوثين" على أن امتلاك الثروة والسلطة هما اللذان أثراً في فــرز فئــة

---

* رئيس قسم علم الاجتماع، جامعة صنعاء منذ تأسس قسم علم الاجتماع إلى عام ١٩٨٣م.

(١) عزت حجازي ، المجلة الاجتماعية القومية، عدد خاص، الخريطة الاجتماعية لمصر، سبتمبر، ١٩٩٢، ص١٦٣-١٦٥.

غنية وأخرى فقيرة، وفي هبوط فئات اجتماعية أخرى خاصةً بعد أن رفعت الدولة الدعم عن المواد الغذائية الأساسية، وأفسحت المجال أمام القطاع الخاص في المجالات الحيوية كالصحة والتعليم، التي حُرم قطاعٌ كبير من الأفراد من الاستفادة منها.

- أظهر الجدول رقم (٢٢ / ٦) أن هناك فئات صاعدة نحو الأعلى معتمدة في صعودها على الثروة والسلطة وشبكة العلاقات الاجتماعية المرسملة، حيث تعتبر السلطة وسيلة لجمع الثروة من خلال تقلد المناصب الكبيرة في الدولة، وقد أكدت هذه النتيجة نتائج دراسة أخرى سابقة ومشابهة مؤكدة أن السلطة تؤدي إلى الثروة وأن "ممارسة الحياة السياسية غالباً ما تؤدي إلى عالم الاقتصاد والأعمال"[١]، وهو ما طرأ على المجتمع خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، حيث شهد المجتمع حركة صعود اجتماعي سريع وبرزت علاقات وتحالفات اجتماعية جديدة في نوعها ومضمونها ساهمت، فيما بين تلك الفئات الصاعدة، على تكوين علاقات زواج ومصاهرة، كأسلوب من أساليب تدعيم النفوذ السياسي والاقتصادي والاجتماعي[٢]، حيث تمت المصاهرة بين بيوت تجارية تقليدية ومشائخ وأصحاب رؤوس أموال جدد من فئات اجتماعية مختلفة الروافد. كما استغل أفراد هذه الفئات مراكزهم الحكومية وعضويتهم في المجالس الهامة في التأثير على القرارات والإجراءات الاقتصادية والسياسية الهامة بما يخدم مصالحهم الاقتصادية والسياسية ومصالح من يتحالف معهم[٣].
- أشارت الدراسة في الجدول رقم (٢٣ / ٦) إلى أن هناك فئات وشرائح اجتماعية متذبذبة في أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، حيث يصعد البعض منهم أحياناً ويهبط في أحايين أخرى جراء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة التي تتيح للبعض عملية الترقي الاجتماعي وفق الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية الموجهة من قبل الدولة مما أثر على بعض الفئات الاجتماعية تأثيراً مضطرباً بالإضافة إلى منظومة القيم والأعراف المتعلقة بالنظرة إلى النسب والمكانة الاجتماعية القديمة التي تغيرت بشكل تدريجي للأسباب التالية:
  - قيام الثورة وما حملته من أفكار وقيم وعلاقات رأسمالية مغايرة لما كان سائداً.
  - انتشار التعليم والتوظيف لكل أبناء المجتمع اليمني، حيث أتيح لكل فئات المجتمع المختلفة من الحركة والصعود الاجتماعي كحق شرعي للجميع.

---

(١) انظر: سامية سعيد إمام، من يملك مصر، مرجع سابق، ص٢٢٧.

(٢) نفس المرجع والصفحة.

(٣) محمد الحداد، تغير النسق الاجتماعي – الاقتصادي في القرية اليمنية، مرجع سابق، ص١٣٤، ١٣٥.
– دراسة سابقة للبحث الذي بين أيدينا.

- الهجرة وما صاحبها من حراك فردي وجماعي، حيث عاد المهاجرون وقد تركوا مهن آبائهم أو أسرهم التي ارتبطوا بها، كما أنهم لم يروا في النسب قيمةً كبيرة في حياتهم بقدر تغليبهم للقيم الاقتصادية الجديدة.
- العلاقات البراجماتية لنظام السوق خاصةً بين الفئات الرأسمالية.

كل ذلك قاد إلى تغير نظرة المجتمع نحو بعض الفئات كالقضاة والسادة الذين أصبحوا يقيمون علاقات زواجية مع غيرهم من الفئات الأخرى، ومع ذلك فإن هناك استمراراً نسبياً للنظر إلى بعض الأعمال بدونية "رواسب الماضي" كالجزارة والحلاقة وأعمال النظافة، وهي ليست نظرة جامدة بل هي مرنة وتخضع لظروفها، وتلك حقيقة تختلف الباحثة فيها مع باحث آخر وجد أن هناك صعوبة[1] في الزواج بين الفئات العليا والفئات التي كانت تصنف بأنها ناقصة، فالشواهد تؤكد أن هناك زيجات كُثراً تمت بين تلك الفئات المختلفة، والفئات في الجدول السابق تبدو عاكسة لطبيعة المجتمع الانتقالي المتذبذب الذي يتسم تركيبه الاجتماعي بالحركة المستمرة نسبياً.

(١٥) المظاهر المصاحبة للتركيب الاجتماعي المعاصر:

- كشفت الدراسة الميدانية في جدولها رقم (٢١ / ٦) الخاص بمظاهر اتساع الفوارق الاقتصادية والاجتماعية أن الوظائف الكبيرة في الدولة تعتبر أهم هذه الفوارق، وجاء أقلها أهميةً المكانة الاجتماعية من قبل عينة الدراسة، ويعتبر ذلك الوضع انعكاساً لتدفق رؤوس الأموال في أيدي قلة من الأفراد لا توظفها في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، حيث يذهب جزء كبير منها نحو المظاهر الاستهلاكية الترفية كبناء الفلل والقصور والعمارات الضخمة والسعي إلى ما يميزهم عن غيرهم بإيجاد أحياء منفصلة عن الأحياء الأخرى ورفع قيمة الأرض والمضاربة بها والاتجاه نحو امتلاك الأسهم والأرصدة في البنوك في الداخل والخارج، ويقابل ذلك تزايد عدد الباحثين عن السكن وتزاحم الشوارع بالسيارات الفاخرة، التي لا تتناسب مع الدخول العامة للناس، إلى جوار السيارات المتهالكة وظهور الأسواق التي تبيع بالدولار يقابلها أسواق أخرى تبيع الملابس المهترئة، ومحاكاة أفراد هذه الفئات الجديدة للنمط الغربي في المعيشة والملبس والمسكن والسلوك، بل وحتى اللغة والعادات والشعور بالنقص تجاه الغرب، الذي يتم تعويضه عن طريق تضخيم الذات والتعالي على الناس واقتناء رموز

(١) محمد الحداد، مرجع سابق، ص ١٣٤، ١٣٥.

المكانة[1] سيارات وفللاً والسفر إلى الخارج وخاصةً أمريكا، حيث أشار أحد المبحوثين إلى أن من علامات المكانة العالية السفر إلى الخارج وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية والحصول على الشهادات العلمية العالية بشتى الطرق واقتناء التحف والمسكن الكبير وارتياد الأسواق الكبيرة واقتناء المجوهرات والمصاهرة مع الفئات الأعلى في المكانة والتقرب منهم بشتى الطرق لاسترضائهم حتى تستكمل عناصر الوجاهة، وكل ذلك يتناقض مع عدم اهتمامهم الحقيقي بالعلم والثقافة بشكل عام[2].

❖ كشف الجدول رقم (٢٤ / ٦)* أن هناك مهناً لها تأثيرها الإيجابي على أصحابها وأخرى لها تأثير سلبي على مكانة الفرد فيها ويقصد بالمهنة هنا "نوع العمل الذي يزاوله الشخص المشتغل ، وتتيح المهنة لصاحبها إمكانية التفاعل الاجتماعي وتشكيل علاقاته مع الآخرين، كما تؤثر بشكل قوي في مستواه الاقتصادي ومن ثم الاجتماعي، فالمهنة في آخر المطاف تأخذ شكلاً آخر عن تقسيم العمل**، كما تتنوع المهن ما بين مهن يدوية وأخرى فكرية وتحتاج جميعها التحصيل العلمي المناسب والخبرة والممارسة. وتؤثر المهنة في المكانة الاجتماعية للفرد بشكل نسبي من خلال ما تدره عليه من دخل وما تقدمه من امتيازات، حيث كشف الجدول السابق أن أهم المهن التي تؤثر إيجابياً على أوضاع الأفراد هي: الوظيفة الكبيرة، القضاء، شيخ القبيلة، الطبيب، مدرس الجامعة، المحامي، المقاول، المهندس، وتاجر الجملة....الخ.

❖ كما أشار نفس الجدول إلى أن هناك مهناً فقدت بريقها ومكانتها الاجتماعية، فقد تغيرت نظرة المجتمع لمهنة التعليم حيث لم تعد من المهن المرموقة اجتماعياً، إذ تقل مكانة الأستاذ إذا ظل أستاذاً مدرسياً فقط وتزداد قيمته بازدياد المستوى التعليمي والترقي الوظيفي (مدير، موجه ، أستاذ جامعي) نتيجة لتدني دخول مدرسي المدارس حيث نجد أن أعلى راتب يتقاضاه المدرس هو(٢٤) ألف ريال فقط في مقابل ذلك الارتفاع الكبير في الأسعار والسكن وهو ما يمثل مشكلة حقيقية أمام الشباب من هذه الشريحة الأمر الذي قاد كثيراً من أبناء المجتمع إلى العزوف عن مهنة التدريس، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة أجراها باحثون أردنيون حول أثر بعض المتغيرات الديمغرافية في المكانة

---

(١) انظر: سمير نعيم أحمد: التكوين الاقتصادي-الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص١١٦-١١٧.

(٢) نفس المرجع ، ص١١٧.

* انظر الملاحق – الجداول الخاصة بالمهن.

** الوظيفيون يعتمدون على المهنة في توصيفاتهم، بينما يأخذ الاتجاه الماركسي تقسيم العمل كمحدد لتوصيفه، والباحثة لم تتقيد بالنصوص الجامدة لأي اتجاه من هذين الاتجاهين، بل عملت بما تراه مناسباً للوضع الاجتماعي اليمني، مستفيدة من كل ماله صلة بموضوعها.

الاجتماعية للمهن[1]، كما أكدت الدراسة الميدانية أن المهن والوظائف الكبيرة تمتاز بالدخول العالية المنظورة وغير المنظورة والسلطة، أي أنها تقود إلى تراكم مالي سريع لدى الأفراد الأمر الذي يحقق بدوره صعوداً اجتماعياً سريعاً أيضاً.

❖ حدد الجدول رقم (٢٥ / ٦) المهن التي تؤثر سلباً على الوضع الاجتماعي للفرد، وعند التمعن فيه يمكن ملاحظة ما يلي:

- يعكس متغير السلطة والثروة نفسه على العمل، فإذا كان دخل الفرد من عمله عالياً دون أن يكون له سلطة، فإن ذلك لا يمكنه من تبوء مكانة اجتماعية كبيرة، بينما يكون الأمر على غير ذلك إذا اجتمعا – الدخل العالي مع السلطة – إذ أنهما يُكسِبان صاحبهما مكانةً اجتماعيةً كبيرة.
- تجريد المرء من السلطة حتى مع وجود ثروة يضعفه اجتماعياً واقتصادياً.
- استئثار المرء بالسلطة وامتلاكه للثروة يمكنه من الحركة في كافة الاتجاهات.

(٩) استطلاع كمي لأهم التغيرات التي طرأت على التركيب الاجتماعي المعاصر للفترة من (١٩٨٠-٢٠٠٠م) من خلال إجابات المبحوثين على السؤال رقم (١٨).

قامت الباحثة بتحليل المضمون للسؤال رقم ١٨ في استمارة الاستبيان المتعلق بأهم المتغيرات التي طرأت على التركيب الاجتماعي المعاصر، وقد قسمت التحليل إلى ثلاثة محاور،وعلى النحو الآتي:

(١) هشام الطويل، عباطة التوابية: أثر المتغيرات الديمغرافية في المكانة الاجتماعية للمهن، مجلة العلوم الاجتماعية، خريف ٢٠٠١، المجلد ٢٩، العدد٣، ص١٢٦.

المحور الأول: ملامح التغيرات في التركيب الاجتماعي من قبل المبحوثين

الجدول رقم (٢٦ / ٦) : يبين ملامح التغيرات في التركيب الاجتماعي

م	الفقـــــرة	إجابات المبحوثين		ملاحظـــات
		تكرار	نسبة	
١	صعود فئات اجتماعية وصفت سابقاً بأنها دنيا.	٤٠	١٣,٠	
٢	صعود المشائخ وزيادة نفوذهم بالإضافة إلى كبار الضـباط والقبائل وكبار التجار	٤٤	١٤,٤	
٣	هبوط فئات أخرى وصفت سابقاً بأنها ذات مكانة عالية.	٢٦	٨,٤	
٤	ضعف الطبقة "فئة" الوسطى.	٢٤	٧,٨	
٥	ظهور طبقات معدمة.	٢٤	٧,٨	
٦	بروز تجار الجملة وبائعي القات.	١١	٣,٦	
٧	تحول المجتمع إلى طبقتين غنية/فقيرة.	١٣	٤,٢	
٨	تحول المجتمع إلى مجتمع طبقي بسبب التوزيع غير العادل للثروة.	٢٥	٨,١	
٩	دور المال والسلطة والنفوذ في عملية الحراك الرأسي	٤٤	١٤,٣	
١٠	اتساع الهوة الاقتصادية بين الناس.	٣٠	٩,٧	
١١	وجود حراك رأسي وأفقي.	١	٠,٣	
١٢	دور التعليم العالي والوظائف الكبيرة في عمليـة الحـراك الاجتماعي.	١٨	٥,٨	
١٣	جمود التركيب الاجتماعي.	٨	٢,٦	
المجمـــــوع		٣٠٨	١٠٠	

المحور الثاني: العوامل المؤثرة في التركيب الاجتماعي من قبل المبحوثين.

الجدول رقم (٢٧ / ٦) : يبين العوامل المؤثرة في التركيب الاجتماعي

م	الفقــــــرة	إجابات المبحوثين		ملاحظــات
		تكرار	نسبة	
١	دور الهجرة في التأثير على المكانة.	٣٥	٢٦,٥	
٢	تغير نسبي لصالح العمل	١١	٨,٣	
٣	المصاهرة	٧	٥,٣	
٤	الانخراط في العمل الحزبي والانفتاح على الآخر "العولمة".	١٨	١٣,٦	
٥	عمل الفساد والكسب غير المشروع والثراء على تغير المكانة.	٨	٦,١	
٦	دور الوحدة في تغير المكانة.	٥	٣,٨	
٧	تدهور مستويات معيشة الأفراد خاصةً الموظفين نتيجةً لتدني الدخول مع ارتفاع الأسعار.	٤٢	٣١,٩	
٨	التباين بين الريف والمدينة وضعف اهتمام الدولة بالريف.	٦	٤,٥	
	المجمــــوع	١٣٢	١٠٠	

المحور الثالث: المظاهر الاجتماعية المصاحبة للتغير الاجتماعي من وجهة نظر المبحوثين.

الجدول رقم (٢٨ / ٦) : يبين المظاهر الاجتماعية المصاحبة للتغير الاجتماعي

م	الفقـــــــرة	إجابات المبحوثين		ملاحظـــات
		تكرار	نسبة	
١	ظهور قيم اجتماعية سالبة لم يخبرها التكوين الاجتماعي من قبل: - فقدان التعليم لقيمته واحترامه. - شيوع السرقات والرشاوى والوساطات والمحسوبية.	٢٨	٣٤,٩	
٢	تفشي ظاهرة البطالة في المجتمع اليمني.	٢٣	٢٨,٧	
٣	امتلاك السيارات الفارهة والعمارات والفلل الضخمة والتفاخر بما يملكون.	١٣	١٦,٣	
٤	خروج المرأة للعلم والعمل.	٩	١١,٣	
٥	إهمال الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع.	٤	٥,٠	
٦	ظهور الأسواق الراقية لتتناسب مع الفئات الصاعدة.	٢	٢,٥	
٧	وجود أحياء سكنية راقية.	١	١,٣	
	المجمـــــــوع	٨٠	١٠٠	

وعند تحليل تلك المحاور الثلاثة بحسب ما اقترحته الباحثة من عناصر اتضح الآتي:

المحور الأول: أهم المتغيرات التي طرأت على التركيب الاجتماعي المعاصر:

- وردت الإشارة إلى صعود فئات اجتماعية وصفت سابقاً بأنها دنيا (٤٠مرة) بنسبة (١٣%) من ذلك المحور.
- كما وردت الإشارة إلى صعود المشائخ وزيادة نفوذهم بالإضافة إلى كبار الضباط والقبائل وكبار التجار (٤٤مرة) بنسبة ١٤,٤%) من إجمالي عناصره.
- هناك فئات أخرى هبطت كانت توصف بأنها ذات مكانة عالية وهو ما عكسه تحليل المضمون (٢٦مرة) بنسبة (٨,٤%) من إجمالي عناصره.
- أكد على ضعف الطبقة (مركب وسطي) (٢٤مرة) بنسبة (٧,٨%) حيث تكررت الإجابات بنفس العدد والنسبة مما يؤكد ظهور طبقات اجتماعية معدمة.
- أشار المحور الأول إلى بروز تجارة الجملة وبائعي القات (١١مرة) بنسبة (٣,٦%).
- وعن تحول المجتمع إلى طبقتين غنية وفقيرة، فقد تكررت (١٣مرة) بنسبة (٤,٢%).
- وردت الإشارة إلى تحول المجتمع إلى مجتمع طبقي بسبب التوزيع غير العادل للثروة (٢٥مرة) بنسبة (٨,١%) من إجمالي عناصره.
- أشير إلى أهمية دور المال والسلطة والنفوذ في عملية الحراك الرأسي (٤٤مرة) بنسبة (١٤,٣%) من إجمالي العناصر في المحور الأول.
- أشير أيضاً إلى اتساع الهوة الاقتصادية بين الناس بـ(٣٠مرة) أي بنسبة (٩,٧%) من عناصر المحور المذكور.
- ورد في المحور الأول وجود حراك رأسي وأفقي (مرة واحدة)، أي بنسبة (٠,٣%).
- وردت الإشارة إلى أهمية التعليم العالي والوظائف الكبيرة في الإسراع بالحراك الاجتماعي (١٨مرة) بنسبة (٥,٨%).
- وعن جمود التركيب الاجتماعي فقد تكرر (٨مرات) أي بنسبة (٢,٨%) من جملة عناصره.

المحور الثاني: العوامل المؤثرة في التركيب الاجتماعي:

- وردت الإشارة إلى دور الهجرة في التأثير على المكانة الاجتماعية بـ(٣٥مرة) أي بنسبة (٢٦,٥%).
- ثمة تغيير نسبي طرأ لصالح العمل ورد (١١مرة) بنسبة (٨,٣%) من إجمالي عناصره.
- وردت الإشارة إلى المصاهرة وأهميتها (٧مرات)، بنسبة (٥,٣%).

- تناول المحور الثاني الانخراط في العمل الحزبي والانفتاح على الآخر باتجاه تغيير المكانة السابقة (١٨مرة) أي ما نسبته (١٣,٦%).
- كما أشير إلى دور الوحدة في تغيير المكانة بـ(٥مرات) بنسبة (٣,٨%) من إجمالي عناصره.
- وفيما يتعلق بتدهور مستويات معيشة الأفراد، خاصةً الموظفين، نتيجة لتدني الدخول مع ارتفاع الأسعار فقد تكررت (٤٢مرة) بنسبة (٣١,٩%).
- وعن التباين بين الريف والمدينة وضعف اهتمام الدولة بالريف فقد وردت (٦مرات) بنسبة (٤,٥%).

المحور الثالث: المظاهر الاجتماعية المصاحبة للتركيب الاجتماعي المعاصر:

- ظهور قيم اجتماعية سالبة لم يخبرها التكوين الاجتماعي من قبل كفقدان التعليم لمكانته واحترامه، شيوع السرقات والرشاوى والوساطات والمحسوبية بـ (٢٨مرة) بنسبة (٣٤,٩%) من إجمالي عناصره.
- وعن تفشي ظاهرة البطالة في المجتمع اليمني فقد تكررت بـ(٢٣مرة)بنسبة(٢٨,٧%).
- كما وردت الإشارة إلى امتلاك السيارات الفارهة والعمارات والفلل الضخمة والتفاخر بما يملكون بـ(١٣مرة) بنسبة (١٦,٣%).
- أما عن الإشارة إلى خروج المرأة للعلم والعمل فقد تكررت (٩مرات) بنسبة (١١,٣%).
- أشير إلى إهمال الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع بـ(٤مرات) بنسبة (٥%).
- وعن ظهور الأسواق الراقية المناسبة للفئات الصاعدة، فقد وردت (مرتين) أي بنسبة (٢,٥%).
- كما وردت الإشارة إلى وجود أحياء سكنية راقية (مرةً واحدة) بنسبة (١,٣%).

التحليل الكيفي للمحاور المتعلقة بالتركيب الاجتماعي:

- أكدت الدراسة وتحليل المضمون أن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية قد غيرت - بشكل واضح- التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني الذي ورثناه من الحقب الماضية، حيث أدى الانتقال المفاجئ للثروة وحركتها السريعة إلى بروز فئات اجتماعية جديدة وهبوط فئات اجتماعية أخرى.
- أثرت التغيرات الجديدة في النظام الاقتصادي تحت مسمى "التثبيت والتكيف الهيكلي" على مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، فقد تأثرت مستويات معيشة الشرائح الوسطى في المجتمع والعمال والفلاحين والموظفين الصغار، في حين أدت إلى تحسن

واضح في دخول واستهلاك الفئات الرأسمالية، وبالذات من يعملون في أنشطة لها علاقة بالقطاع التجاري الخارجي[١].

- أشارت الدراسة إلى أن المجتمع يسير نحو التركيب الطبقي للاعتبارات التي وردت من قبل المبحوثين:
  ١) وجود فئات مستغِلة ومستغَلة .
  ٢) وجود فئات تملك كل شيء مقابل فئات لا تملك شيئاً.
  ٣) التمحور من قبل الفئات الرأسمالية حول مصالحها.
  ٤) سوء توزيع الثروة في المجتمع لصالح الفئات الرأسمالية.
- ساعدت الهجرة الخارجية على زيادة المدخرات للمهاجرين، وحسنت من أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وساعدتهم على النقلة الاجتماعية وتحسين أوضاعهم، رغم تركهم لأراضيهم الزراعية، الأمر الذي أدى إلى نشوء فئات تسمى بالمُلاّك الغائبين، مكونة من كبار الملاك والمشائخ والتجار الكبار وكبار الموظفين وكبار أصحاب رؤوس الأموال المهاجرين، بالإضافة إلى أن الهجرة الخارجية وما تقوده من تغيير في الأوضاع الاجتماعية للفرد المهاجر تعمل على نقله من أصوله الاجتماعية، ومحاكاته للقيم الاستهلاكية[٢].
- أكد تحليل المضمون أن الفئات التي صعدت وتربعت على قمة الهرم الاجتماعي تتكون من المشائخ، كبار الموظفين والضباط ووجهاء القبائل وكبار التجار، ولهذا تحققت نتائج الدراسة الميدانية مع تحليل المضمون في الكثير من الأوجه.
- أكدت الدراسة بشقيها (النظري والميداني) أن نمو القطاع التجاري الخارجي -في ظل التوجه الرأسمالي الجديد- والهجرة إلى المدينة ونشاط الأعمال في المدن على حساب العمل الزراعي في القرى، قاد إلى تخلخل الفئات الاجتماعية السابقة من جهة بينما تعزز بشكل كبير دور بعض الفئات القديمة الأخرى (مشائخ) مع مؤسسات الدولة الحديثة من جهة أخرى وهنا يأتي تفعيل دور السلطة وإبرازها، حيث أن السلطة كمتغير أساسي في حراك ووجود فئات جديدة صاعدة أدى إلى ترابطها أيضاً عن طريق ما يسمى بتكتلات القوة، الأمر الذي تحاول أن تسعى إليه كثير من الفئات السابقة التي تدعي المكانة الأعلى في المجتمع من خلال مصاهراتها والارتباط بها، وقد جمعت هذه الفئات بين السلطة والثروة وبدأت تبحث عن شكل جديد للتوازن السياسي والاجتماعي من خلال التوجه نحو نظام السوق وتبني مبادئ الديمقراطية والتعددية الحزبية.، وخلاصة القول

(١) رمزي زكي، الليبرالية المستبدة، سيناء للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص٩٨-٩٩.
(٢) عبدالباسط عبدالمعطي، في بنية المجتمع المصري، مرجع سابق، ص٩٨.

أن الفئات الاجتماعية التقليدية أوجدت لنفسها امتدادات داخل النظام الجديد من خلال انتماء أبنائها لمؤسسات الدولة وعن طريق التعامل التجاري وإنشاء الشركات والمضاربات العقارية والوظائف الحكومية الكبيرة وغيرها، وأصبح هناك تداخل وتشابك بين الفئات التقليدية القديمة والفئات الجديدة التي مثلت فئة اجتماعية صاعدة تسعى للاستفادة من الامتيازات المتاحة وبما يبقي على مصالحها ونفوذها.

- أثبتت الدراسة وتحليل المضمون وجود تباين اجتماعي حاد بين الفئات المختلفة أساسه الثروة، حيث أجاب (٧٣,٦%) من المبحوثين وأكده تحليل المضمون أنها (الثروة) توسع الفجوة بين الناس، ويتفق ما توصلت إليه الباحثة مع نتيجة بحث دكتوراه حول "تغيير النسق الاجتماعي – الاقتصادي في القرية اليمنية"[١] ، كما لوحظ أن التعليم قد فقد أهميته في عملية الحراك الاجتماعي في ظل المتغيرات الاقتصادية السائدة، فالتعليم ارتبط سابقاً بوضعية اجتماعية اقتصادية تمجد التعليم وتحث عليه، وأصبح أثره الآن إما غير واضح أو ضعيفاً، حيث يشعر قطاع كبير في المجتمع "الشريحة المتعلمة" بضعف العلاقة بين التعليم ومستوى الدخل، وبالتالي تدهورت القيمة الاجتماعية للتعليم[٢]. كما برزت قيم اجتماعية أخرى مرتبطة بآليات تمجد الثروة والسلطة وما ينجم عنها من أوضاع اجتماعية مختلفة، وتتزايد المظاهر الاستهلاكية الشكلية، الأمر الذي يقود إلى اختلال تقييم الناس للأمور، حيث لم يعد التحايل والرشوة عيباً وحراماً بقدر ما يجد الناس لها مبررات اجتماعية عديدة.

- هناك مَن أشار إلى أن المجتمع جامدٌ في حركته الاجتماعية، خاصةً الحراك الاجتماعي الرأسي، وفي ذلك شيء من الصحة حيث لازالت بعض المفاهيم التقليدية تنظر إلى النسب والعرق والمهنة على أنهما من العوامل التي تحدد المكانة الاجتماعية خاصةً في المناطق الريفية بالرغم من التغيرات الاجتماعية الاقتصادية التي داهمت الريف والحضر، ويرجع ذلك في الأساس –من وجهة نظر الباحثة– إلى استمرارية العلاقات ما قبل رأسمالية، مع العلاقات الرأسمالية الحديثة بالإضافة إلى ضعف التعليم وعدم تصديه لمثل هذه القضايا، وهو ما قاد إلى هذه الازدواجية الاجتماعية كما ترى الباحثة ومع ذلك فإن المجتمع في طريقه إلى التغيير الواضح بالرغم من تشبث البعض بالمفاهيم غير الحقيقية.

- تبرز العلاقات الاجتماعية القديمة في الريف أكثر من المدينة، حيث لاحظت الباحثة من خلال زيارة ميدانية لبعض مديريات وقرى اليمن، وخاصةً القرى المعزولة والمحرومة

---

(١) انظر نتائج: محمد الحداد، تغيير النسق الاجتماعي – الاقتصادي في القرية اليمنية، مرجع سابق، ص٢١٣.

(٢) محمد السعيدي، آثار التضخم في الاقتصاد اليمني، الثوابت، العدد٣، مارس، ١٩٩٤، ص٥٨.

من كل مقومات الحياة الإنسانية، وُجود أفراد لا يزالون يمجدون السلم الفئــوي الســابق بالرغم من التغيرات التي تجري من حولهم.

- من أبرز ما تميزت به المرحلة ، فترة الدراسة – هو خروج المرأة للعمل والمشاركة في الانتخابات مرشحةً ومنتخبة، كما أصبح للمرأة حقيبة وزارية لأول مرة في تاريخ الــيمن الحديث، ناهيك عن تبوُء بعضهن لمناصب عديدة هامة كالسفيرة والوكيلة والنائبــة فــي البرلمان وغيرها، أي أن هناك اتجاهاً تحديثياً صار بمقدوره أن يدفع بالمرأة إلى الأمــام في عملية البناء والتنمية.
- شيوع البطالة في المجتمع اليمني، حيث يعاني قطاع واسع من العمال من البطالة، ولــم يتوقف الأمر عند هذه الفئة بل تعداها إلى قطاع الخريجين بشــتى تخصصــاتهم ويزيــد الأمر سوءاً عند خريجي الكليات الأدبية.، كما تضررت هذه الفئات جميعها من تطبيقات برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي الذي تسبب في رفع الدعم عن المواد الأساسية، الأمــر الذي ترتب عليه ارتفاع حاد في أسعار السلع الضرورية مصاحباً بزيادات في تســعيرة الكهرباء والماء والتلفون والمواصلات العامة (الطــائرات ، الباصــات بــين المــدن ، سيارات الأجرة وغيرها)، وفي إطار التوجهات الاقتصادية الجديدة وإتاحة المجال أمــام القطاع الخاص خفضت الدولة الإنفاق الحكومي الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية (التعليم والصحة) وتنصلت عن مسؤوليتها في إيجاد فرص عمل للخريجين كمــا كــان عليه الأمر من قبل.

خــــاتمـــــــــة:

من خلال استعراض نتائج البحث بقسميه النظري والميداني، تبــين بصــورة أساســية مـــــا يلــــــي:

١) تحققت الفرضية المتعلقة بظهــور فئــات اجتماعيــة جديــدة خــلال فتــرة الدراســة (١٩٨٠ – ٢٠٠٠م) معتمدة في صعودها على الثروة والسلطة، وهذه الفئات تتألف مــن كبار موظفي الدولة وأصحاب رأس المال والمشائخ ورجال الصناعة والوكلاء التجاريين وملاك الأرض والمقاولين، جميعهم يمثلون مركّباً رأسمالياً ذا توجه طبقي يحتــل أهــم المواقع الاقتصادية والمراكز الوظيفية ويســيطر علــى ملكيــات كبيــرة مــن الأرض والعقارات ورأس المال والشركات في تكوين اجتماعي تتمفصل فيه أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية مع نمط الإنتاج الرأسمالي المسيطر بشكل نسبي، وتعمل فئات هــذا المركــب في مجالات التصدير والاستيراد والخــدمات والاتصــالات وتجــارة العملــة والجملــة

والمقاولات، ويميل هذا المركب إلى الاستهلاك أكثر من الإنتاج، كما رأينا في الفصل الرابع من الدراسة كما يميل أيضاً إلى الربح السريع وتكاثر المال أكثر من تراكمه واستثماره، وتعد معظم أنشطتهم غير منتجة، لذلك نجدهم يتركزون في مجالات الخدمات والتجارة وأعمال السمسرة والمقاولات والمضاربة والتوكيلات للشركات الأجنبية، مما جعل البعض يطلق عليهم تسمية (الرأسمالية التابعة).. أي أنهم يقومون بدور الوسيط بين الرأسمالية الأجنبية والمجتمع.

وبما أن هذا المركب يسيطر اقتصادياً فهو أيضاً يسيطر سياسياً من خلال تواجده في مواقع السلطة المختلفة، ويعزز من ذلك الوضع وجود علاقة قوية بين رجال المال ورجال السلطة عن طريق المصاهرة والمصالح المشتركة التي سهلت لهم الكثير من الأمور وحققت لهم المصالح والامتيازات داخل المجتمع وخارجه[1].

٢) بين البحث أهمية العلاقة بين السلطة والثروة في عملية الحراك الاجتماعي وصعود فئات اجتماعية لم يخبرها التكوين الاجتماعي اليمني من قبل، وبالتالي تحققت الفرضية التي ذهبت إلى أن المركز الاقتصادي هو المؤثر الأقوى في فرز وتكوين التركيب الاجتماعي، فالمسيطر اقتصادياً، هو المسيطر سياسياً، حيث نجد أن الثروة وحدها لايكون لها تأثير واضح إلا إذا اقترنت بالسلطة، وقد تنبه إلى ذلك ابن خلدون في مقدمته بقوله (وذلك أن صاحب المال والحظوة في جميع أصناف المعاش أكثر يساراً وثروةً من فاقد الجاه) [2]، إلى أن وصل في تحليله إلى (أن فاقد الجاه بالكلية ولو كان صاحب مال، لا يكون يساره إلا بمقدار ماله) [3]. وبالتالي وجدت الباحثة في دراستها صدق ذلك، حيث أثر المحددان (الثروة، والسلطة) في إيجاد تركيب اجتماعي آخر تلمسته هذه الدراسة، بالإضافة إلى بعض المحددات الأخرى الثانوية، التي أسهمت بشكل أو بآخر في تحريك الأفراد من مستوياتهم السابقة ولكنه تحريك تدريجي بسيط لا يرقى إلى مستوى الأثر الذي يفعله المحددان المذكوران سابقاً (الثروة – السلطة) واللذان عملا على وجود حراك سريع في المجتمع منذ (١٩٨٠-٢٠٠٠م) لم يعهده المجتمع من قبل.

٣) أجابت الدراسة الميدانية والنظرية والشواهد على مجمل التساؤلات، وعلى وجه الخصوص تساؤلات الدراسة رقم (٢، ٥، ٦، ٧، ٨)، حيث اتضح أثر ذلك النظام على التركيب الاجتماعي بشكل واضح نسبياً، فقد تغير هيكل توزيع الثروة في المجتمع من خلال عمليات الخصخصة التي ساهمت في انتقال ملكية القطاع العام والمشروعات

---

(١) استفادت الباحثة من صلاح الدين منسي محمد، التكوين الاقتصادي – الاجتماعي وهدر الموارد، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد٢٦، ع٣، سبتمبر، ١٩٨٩م، ص٢٢-٢٣.

(٢) عبدالرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الفكر، ب.ت، ص٣٨٩..

(٣) نفس المرجع والصفحة.

الحكومية إلى القطاع الخاص[1]، بالإضافة إلى الإجـراءات التـي اتخـذت فـي عقـد الثمانينات التي أثرت على المستويات الاقتصادية والاجتماعية للنـاس وبالتـالي ظهـر بوضوح أكثر أن ثمة تركيباً اجتماعياً بدأت ملامحه في البروز وليتجلى بوضـوح فـي الفترة المدروسة.

ومع ذلك فإن تحديد وتوصيف التركيب الاجتماعي في المجتمع اليمني يعد من الأمور المعقدة نظراً للإشكالية المنهجية التي تقابل أي باحث يتجرأ على تلمس هذا التركيـب نتيجـة للتداخل الشديد بين تكويناته المختلفة سواءً في أنماط وأساليب الإنتاج أو في التركيـب نفسـه حيث نجد تداخلاً رأسياً مع أفقي، إلا أن ذلك لا يمنع من تلمس الطريق والقيام بتوصيف ذلك التركيب، بالاعتماد على مفهوم التركيب الاجتماعي " كما أشير إلى ذلك في بداية الدراسـة " باعتباره مفهوماً مقتدراً على مواءمة التكوينات التي يتألف منها المجتمع اليمني الـذي يمثـل مركباً اجتماعياً من هذا وذاك، وإلى أن تتضح العلاقات الرأسمالية أكثر ويسـتقر المجتمـع، عندها يمكن أن تتشكل تكوينات طبقية محددة الملامح بشكل اكبر وتتمحور حول مصـالحها، وينمو وعيها لذاتها وفي ذاتها، لذا حاولت هذه الدراسة المتواضعة أن توصف ذلك التركيـب الاجتماعي لمجتمع البحث باعتمادها على محددات أساسية وثانوية، كما رأينا، وعلى مسلمات اجتماعية اقتصادية مستمدة من دراسات سابقة (الفصل الثالـث) أظهـرت أن هنـاك تراتبـاً اجتماعياً وتمايزاً طبقياً في المجتمع وإن اختلف الباحثون حول تسمية هذا التمايز.

وتأسيساً على ما سبق، توصلت هذه الدراسة المتواضعة إلى أن التركيب الاجتمـاعي اليمني المعاصر في الفترة المدروسة وضمن العينة لمجتمع البحث واسترشاداً بمحددات هـذه الدراسة والمسلمات المعتمدة من قبل دراسات سابقة يتكون مما يلي:

أولاً: المركب الرأسمالي ذو التوجه الطبقي ، ويتكون من:

- أصحاب رأس المال .
- كبار موظفي الدولة مدنيين وعسكريين.
- المشائخ.
- رجال الصناعة .
- الوكلاء التجاريين.
- ملاك الأرض.
- المقاولين.

---

(١) رمزي زكي، الليبرالية المستبدة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص٩٤.

ثانياً: المركب الوسطي ، وينقسم إلى ثلاث شرائح :

- **وسطى – عليا:** يتكون من قضاة ، ضباط الجيش، المساهمين في الشـركات، وكلاء السـياحة، أسـاتذة الجامعـات، مـديري الإدارات، الأطباء المهندسين، المحامين.
- **وسطى – وسطى** : وتتكون من ملاك المصانع الصغيرة، التجار التقليـديون، السادة، أصحاب الورش.
- **وسطى– دنيا:** ويتكون من تجار التجزئة، مدرسي المدارس، الموظفين الـذين يعملون في الوظائف الكتابية ، ومن يعمـل لحسـابه فـي مشروعات صغيرة وهـؤلاء يمثلـون غالبيـة المركـب الوسطي.

ثالثاً: المواقع الطبقية المركبة، وتتكون من:

- الحرفيين ، الجزارين، الفلاحين، ا لصيادين، الموظفين الصغار، الجنود، العمال.

رابعاً: الفئات المغلقة أو الهامشية:

- لم تشر الدراسة إلى أي فئة على أنها مهمشة سوى فئة الأخـدام الـذين وصـفتهم الباحثة بأنهم "فئة مغلقة" لتميزها وانعزالها عن بقية الفئات السابقة.

٤) أجابت الدراسة بشقيها (النظري والميداني) على الفرضية رقم (٤) التـي افترضـت أن "عملية توحيد المجتمع اليمني" قاد إلى إعادة صياغة الخارطـة الاجتماعيـة والسياسـية للمجتمع اليمني، وقد توصلت الدراسة إلى أن المجتمع برمته دخل في تحالفـات أخـرى وأوضاع مستجدة، صاحب ذلك ما يلي:

- تراجع دور المثقفين التحديثيين.
- بروز قوى اجتماعية ذات مرجعية دينية تحالفت مع الجـيش والمشـائخ والتجـار أطرت في حزب التجمع اليمني للإصلاح.
- تراجع دور العمال والطلاب والفلاحين.
- تقدم دور المرأة بشكل ملحوظ ، جراء تبني المجتمـع والنظـام السياسـي للخيـار الديمقراطي.
- الدفع بفئة الأخدام لممارسة حقهم الانتخابي باعتبارهم مـواطنين لهـم الحـق فـي الانتخابات وكذلك الأقلية اليهودية.
- تكريس التحالفات الجديدة بين المؤسسة القبلية والنظام السياسي القائم وذلك بإدمـاج أبنائها في المؤسسة العسكرية والتجارية والتعليمية.

- أن ثمة فرزاً واستقطاباً اجتماعياً، يتخلق ليحقق اصطفافاً اجتماعياً للفئات الاجتماعية المختلفة بعكس وعيها بمصالحها ورؤاها ومواقعها في التركيب الاجتماعي الذي تتداخل مكوناته لتخلق مستوىً من التوازن الاجتماعي اللازم لكافة فئات المجتمع.

٥) فندت الدراسة بشقيها (النظري والميداني) الفرضية السادسة التي تزعم، بأن عودة المغتربين من دول النفط وتعرض المجتمع اليمني للحرب واستهداف تقويض الوحدة وتوسع رقعة الفقر والبطالة، جاء كل ذلك نتيجة لعدم انتظام اليمن بشكل كلي في توجهات النظام الدولي الجديد، سياسة البنك الدولي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث توصلت الدراسة إلى أن تلك الوضعية لا ترجع فقط إلى عدم استقطاب المجتمع إلى مساق النظام الدولي الجديد بقدر ما تعود إلى ظروف اجتماعية اقتصادية سياسية خاصة بالمجتمع اليمني، ومنها ما يلي:

أ - عجز القوى الاجتماعية المختلفة عن استيعاب مبدأ التغير والتحول الاجتماعي الاقتصادي والسياسي السلمي "كما جاء في الفصل الخامس".

ب- طبيعة القوى الاجتماعية السياسية التي تداخلت فيما بينها بحكم النظام السياسي القائم آنذاك وتوجهات كل فريق بما يتناقض مع الآخر.

جـ- يرجع ذلك أيضاً وبصورة واضحة وجلية إلى أن تحقيق الوحدة اليمنية واستكمال دمج كياني الشطرين في دولة واحدة بسرعة قياسية وإقرار مبدأ التعددية السياسية والشروع في تكوين المؤسسات المدنية بغرض بسط نفوذ الدولة الجديدة على المجتمع، أرضاً وإنساناً، أثار كل ذلك حفيظة القوى التقليدية التي تخوفت كثيراً من تلك الوحدة التي يمكن أن تستهدف مصالحها ومكامن قوتها، الأمر الذي دفعها لتأزيم الموقف بين شركاء الوحدة لينتهي ذلك كله بالحرب عام ١٩٩٤م.

د - توقف المساعدات المالية من دول النفط وعودة معظم المغتربين من دول الخليج.

هـ- انخراط اليمن وقبوله بسياسات البنك وصندوق النقد الدوليين أدى إلى توسع دائرة الفقر وتمركز دائرة الغنى وتدهور قيمة العملة المحلية وشيوع البطالة كما أثبتتها الدراسة.

٦) بينت الدراسة أن تراجع الأنظمة الاشتراكية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، أثر سلباً في عملية التوازن الدولي عامة وفي واقع المجتمع العربي واليمني خاصةً، لذلك فإن الصياغة الجديدة التي بدأت ملامحها الأولى بالتشكل عند انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي رسمياً ١٩٩١م تعني أن التجزئة - العربية - السابقة وسياسة الاستقطاب الدولية في المنطقة العربية لم تعد تلبي متطلبات المتغيرات الدولية الجديدة

بما في ذلك متطلبات الشركات الدولية أو المتعددة الجنسيات التي من مصلحتها تفكيك المنطقة العربية وإعادة صياغة المنطقة برمتها بما يتناسب والاستراتيجيات الدولية المرسومة من قبل الدول المهيمنة والعمل على جعل إسرائيل عضواً طبيعياً في المنظومة الشرق أوسطية وفق صياغتها الجديدة(١)، وهو ما يقود بدوره إلى زيادة الهوة بين المجتمعات وبين الدول الرأسمالية، واستشراء صناعة الفقر من خلال استحواذ قلة من السكان بمعظم الثروة، الأمر الذي قاد إلى الآتي:

- ظهور رأس المال الكبير المتمثل بالشركات الكبيرة في المجتمع اليمني حيث تبين أن هناك (٥١) شركة، مجمل نشاطها خدمي وتجاري وصناعي، وتوكيلات يبلغ رأس مال كل منها ما بين عشرة ملايين إلى ٧٧٤ مليون ريالاً فأكثر.
- شيوع مظاهر الاستهلاك البذخي، الإسرافي والتباهي بامتلاك القصور الفخمة والسيارات الفارهة.
- إقامة الأعراس والولائم والحفلات بطرق تتنافى مع واقعنا الاجتماعي الاقتصادي المتدني ومع قيم وأخلاقيات المجتمع التقليدي.
- التباهي البذخي في الملابس واقتناء المجوهرات على نحو كبير.
- بروز وتبلور المدارس والمستشفيات والجامعات الخاصة لتسد المتطلبات الجديدة للفئات الرأسمالية الصاعدة.
- ظهور الأسواق التجارية الكبيرة التي تبيع بالدولار.

يقابل ذلك :

- أحياء فقيرة ذات بناء عشوائي تفتقر إلى الخدمات الضرورية وتكاد تمثل حول المدن الكبيرة أحزمة للبؤس وجيوباً للتخلف والعوز والفقر والعنف.
- ريف يفتقد إلى الخدمات الأساسية الضرورية ويكاد يمثل بؤرة للتخلف والفقر.
- نزوح أعداد كبيرة من الأرياف إلى تقاطع الطرقات والشوارع الكبيرة للمدن للبحث عن فرص عمل وتكدسهم -على نحو ملفت للنظر- في المدن الكبيرة.
- ظهور جرائم السطو على المنازل واختطاف السيارات وقطع الطرق لنهب ممتلكات العابرين والمارة، خصوصاً اختطاف الأجانب في بعض المناطق الشمالية والشرقية مقابل البحث عن المقابل المادي والمعنوي.

---

(١) حسن معلوم، التسوية في زمن العولمة، التداعيات المستقبلية لخيار العرب الاستراتيجي، ندوة عن العولمة، مجموعة من الكتاب، سمير أمين وآخرون، مركز البحوث العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، تحرير: عبدالباسط عبدالمعطي، مكتبة مدبولي، ص١٤٠.

- ظهور أسواق عديدة لبيع الملابس المستخدمة حتى يستطيع المواطن أن يشتري منها ما يريد، حيث يمكن أن ترى بعضها مهترئة ومعروضة للبيع.
- انتشار السيارات والعربات المتهالكة التي تسير مخلفة أبخرة الدخان وراءها.
- انتشار الباعة المتجولين في الأزقة والأسواق الرئيسية وما يعانونه من ملاحقات ومطاردات مذلة.

٧) كما أكدت الدراسة (الميدانية والنظرية والتطبيقية) أن المجتمع اليمني يمر بمرحلة متغيرة في كافة جوانب حياته سواءً كانت اجتماعية أو اقتصادية، وتفرز تمايزاً اجتماعياً قائماً لصالح الفئات ذات السلطة والمال، وواضحاً بين من يملك ومن لا يملك بغض النظر عن الأصل الاجتماعي القديم. وهذا التمايز الاجتماعي والاقتصادي بدأ يتشكل في المجتمع اليمني خلال عقد الثمانينات كنتيجة طبيعية للمتغيرات الاجتماعية الاقتصادية التي سبقته.

والخلاصة التي كشفت عنها هذه الدراسة، والتي تمثل بدورها إضافة علمية جديدة في معرفة الواقع الاجتماعي اليمني، يمكن التعبير عنها بما يلي :

١- أن المجتمع اليمني – الآن- يعيش بتركيب اجتماعي مختلف عن سابقه وهو ما حاولت الباحثة تلمسه والكشف عنه فأتى بحسب الدراسة النظرية والميدانية والواقع المشاهد كالتالي :
   - مركب رأسمالي ذي توجه طبقي.
   - مركب وسطي بشرائحه الثلاث.
   - مواقع طبقية مركبة.
   - فئة مغلقة (الأخدام).

٢- ثمة صعود اجتماعيّ لكافة الفئات الاجتماعية ولم يعد العرق أو السلالة هما اللذان يحدد المكانة الاجتماعية . بقدر ما وجدت محددات أخرى كالثروة والسلطة تستطيع أن تنقل الأفراد من وضع اجتماعي إلى آخر.

٣- تراجع دور التعليم بشكل ملحوظ.

٤- تغيرت التسميات للمهن القديمة*، فتغيرت مكانتها ومارسها كثير من الفئات بالمسميات الجديدة، كالفندقة والمطاعم الراقية وبناء المسابح والساونا وأطباء الأسنان.

٥- ظهرت قيم اجتماعية سالبة كالرشاوى والمحسوبية والسرقات، بشكل واضح.

---

* حمام تركي = حمام ساونا + مسبح ، الشارعة المكنيه= كوافير، المقهى = كفتيريا ، السمسرة = الفندق ، المقشامة = البستنة.

٦- تأثر الريف بالواقع الاجتماعي للحواضر من خلال رموزه القبلية والفلاحية الموجـودة في المدن والتي تمارس سلطاتها منها وأصبحت جزءاً من مؤسسة الدولة ككل.
٧- تمركز دائرة الغنى واتساع دائرة الفقر.
٨- مساهمة المرأة ومشاركتها لأول مرة كوزيرة، وسفيرة وغيرها. علماً أنه حصل بعض التراجع الذي أثر على الأوضاع الاجتماعية للمرأة.
٩- أن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بدأت تقود التوجهات نحو إعادة صياغة الخريطة الاجتماعية للمجتمع اليمني، المعاصر وهذا ما أثبتته الدراسة بشقيها النظري والميداني.

المراجـــــــــع

المراجـــــع

أولاً: مراجع باللغة العربية

(أ) الكتـــب:

(١) إبراهيم حسين العيسوي، نحو خريطة طبقيــة لمصـــر، المركـــز القـــومي للبحـــوث الاجتماعية- الجنائية، القاهرة ١٩٨٩م.

(٢) أحمد القصير، اليمن، الهجرة والتنمية، الثقافة الجديدة، ١٩٨٥م.

(٣) أحمد القصير، شرخ في بنية الوهم، دار ثابت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

(٤) أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري، دار المعـــارف، الطبعـــة الأولـــى، ١٩٨١م.

(٥) أحمد عطية المصري، النجم الأحمر فوق اليمن، مؤسسة الأبحاث العربيـــة الطبعـــة الثالثة ١٩٨٨م.

(٦) أحمد علي الحاج محمد، التعليم اليمني، دار الشوكاني للطباعة والنشر بدون تاريخ.

(٧) أحمد قائد الصائدي، حركة المعارضة اليمنية، مركز الدراسات والبحـــوث اليمنـــي، صنعاء دار الآداب بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

(٨) أحمد مجدي حجازي، المثقف العربي والالتزام الإيـــديولوجي، دارســـة فـــي أزمـــة المجتمع نحو علم اجتماع عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعـــة الأولـــى، ١٩٨٦م.

(٩) أدوارد جالازر، ترجمة: أحمد قائد الصائدي، رحلتي فـــي بـــلاد أرحـــب وحاشـــد، يونيو١٩٩٩م، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

(١٠) أسامة عبد الرحمن، تنمية التخلف وإدارة التنمية، مركز دراسات الوحـــدة العربيـــة، الطبعة الأولى، بيروت، يونيو، ١٩٩٧م.

(١١) إسماعيل صبري عبد الله، في التنميـــة العربيـــة، دار المســـتقبل العربـــي، الطبعـــة الأولى١٩٨٣م.

(١٢) الفريد هوليداى، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، دار ابن خلدون بيروت، بدون تاريخ.

(١٣) النعماني أحمد السيد، التركيب الاجتماعي للمجتمع الإسرائيلي، دائـــرة علـــى النســـق السياسي، مكتبة نهضة الشرق، حرم جامعة القاهرة، ١٩٨٠م.

(١٤) أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، دار المعارف، ١٩٩٥م.
(١٥) ج أوسيبوف، قضايا علم الاجتماع، ترجمة سمير نعيم وفرج أحمد فرج، دار المعارف، ١٩٧٠م.
(١٦) إيلينا جولوبوفسكايا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، الطبعة الأولى ١٩٩٤م.
(١٧) إيلينا جولوبوفسكايا، ثورة ٢٦سبتمبر في اليمن، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، بيروت، دار ابن خلدون، ترجمة: قائد محمد طربوش، مراجعة: حسن العزعزي.
(١٨) براماكوف، راشنكوف، ما هي الطبقات- ما هو الصراع الطبقي، دار المعارف الاجتماعية السياسية، دار التقدم، موسكو: خيري الصافي١٩٨٢م.
(١٩) بلقيس أبو أصبع، النخبة السياسية الحاكمة في اليمن ١٩٧٨-١٩٩٠م، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩م.
(٢٠) ثناء عبدالله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م.
(٢١) ثورة ١٩٤٨، الميلاد والمسيرة، مركز الدراسات والبحوث اليمني، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
(٢٢) جلال أمين، نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر، مكتبة مدبولي، ١٩٨٩م.
(٢٣) جلال عبدالله معوض، السياسة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الطبعة الأولى،١٩٩٤م.
(٢٤) جون كنث جالبرت، تشريح السلطة، ترجمة: عباس حكيم، مطبوعات مؤسسة كورجي، ١٩٨٥م.
(٢٥) حامد عمار، في بناء الإنسان العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، دار سعاد الصباح.
(٢٦) حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م، يناير.
(٢٧) حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
(٢٨) خضر زكريا، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، مجموعة من المؤلفين، الطبعة الأولى، الأهالي للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م.

(٢٩) خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٩٦م.
(٣٠) داود أحمد عثمان، خلل المسار الاقتصادي، دراسات في الاقتصاد اليمني، مجلة الثوابت، ١٩٩٦م.
(٣١) ديتكس ميشيل، ترجمة إحسان محمد حسن، معجم علم الاجتماع، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.
(٣٢) رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
(٣٣) رمزي زكي، وداعاً للطبقة الوسطى، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
(٣٤) رمزي زكي، الليبرالية المستبدة، سيناء للنشر، الطبعة الأولى،١٩٩٣م.
(٣٥) رودولفو ستافنهاغن، الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية، نقله إلى العربية ناجي أبو خليل، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، نيسان١٩٧٢م.
(٣٦) زينيدا غولنكوفا، ت، حنّا عبود، النظريات والممارسات الاجتماعية، المؤتمر السوسيولوجي العالمي العاشر، دار دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
(٣٧) سامية سعيد إمام، من يملك مصر، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
(٣٨) سعيد جواد، الصراع الاجتماعي في الريف العربي، دار ابن خلدون، ١٩٧٤م.
(٣٩) سلطان أحمد عمر، نظرة في تطور المجتمع اليمني، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م.
(٤٠) سلطان ناجي، التاريخ العسكري لليمن ١٩٣٩م-١٩٦٧م، دار العودة، بيروت، المكتبة اليمنية، ١٩٨٨م.
(٤١) سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، نقد نظرية التخلف، دار ابن خلدون، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨١م.
(٤٢) سمير أيوب، البناء الطبقي للفلسطينيين، صامد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.
(٤٣) سمير أيوب، تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٣م.
(٤٤) سمير نعيم أحمد ، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية ، مكتبة الحرية الحديثة ، وليم إبراهيم ، جامعة عين شمس ، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
(٤٥) سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف، ١٩٨٢م، مجموعة أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بدون تاريخ.

(٤٦) سيف أحمد الشامي، العلاقات الزراعية في المجتمع اليمني، بحث مقدم لقسم علم الاجتماع.
(٤٧) شحاته صيام، التصنيع والبناء الطبقي في مصر (١٩٣٠م-١٩٨٠م)، تحليل بنائي تاريخي، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
(٤٨) عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، دار الوحدة،١٩٨١م.
(٤٩) عادل رضا، ثورة الجنوب، دار المعارف مصر، بدون تاريخ.
(٥٠) عبده علي عثمان وآخرون ، التفاوت الاجتماعي والفقر في المجتمع اليمني، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، صنعاء ، إشراف إدارة مشروع NCSSN/NAPPE أكتوبر ٢٠٠١م.
(٥١) عبد الباسط محمد عبد المعطي، في نظرية علم الاجتماع، دار المعارف الجامعية، ١٩٨٧م.
(٥٢) عبد الباسط محمد عبد المعطي، في بنية المجتمع المصري، دراسات سوسيولوجية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨م.
(٥٣) عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الفكر ب-ت.
(٥٤) عبد العزيز قائد المسعودي، اليمن المعاصر، القوى الاجتماعية لحركة المعارضة اليمنية (١٩٠٥م-١٩٤٨م)، مكتبة السنحاني، ١٩٩٢م.
(٥٥) عبدالله المجاهد، التعاون الزراعي، مدخل للتنمية في الجمهورية العربية اليمنية، كتاب الغد، ١٩٧٨م.
(٥٦) عبد المؤمن أحمد هاشم، السكان والتنمية الزراعية، وزارة الزراعة والموارد المائية، الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي، مشروع دمج الثقافة السكانية في القطاع الزراعي، المعمل الفني للطباعة، تعز، بدون تاريخ.
(٥٧) علي عبد الرحمن البحر، علاقة اليمن بمؤسسات التمويل الدولية، دراسات في الاقتصاد اليمني، بحوث وأدبيات المؤتمر اليمني ، مجلة الثوابت، ١٩٩٦م.
(٥٨) علي الصراف، اليمن الجنوبي – الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، رياض الريس، المكتب والنشر، لندن، قبرص، ١٩٩٢مـ الطبعة الأولى.
(٥٩) علي هود باعباد، النهضة التعليمية خلال خمسة وعشرين عاماً من مسيرة ثورة ٢٦سبتمبر، اليمن الجديد، الأعداد١١-١٦، نوفمبر، ١٩٨٧م.
(٦٠) فضل أبو غانم، البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغير، مطبعة الكاتب العربي، ١٩٨٥م.

(٦١) فلادلين أ، جوساروف، وأدهم سيف الملوكوف، اقتصاد الجمهورية اليمنية، ترجمة أحمد علي سلطان، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٨٨م، الطبعة الأولى.
(٦٢) فؤاد حيدر، التنمية والتخلف في العالم العربي، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
(٦٣) فؤاد مرسي، التخلف والتنمية، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
(٦٤) قائد الشرجبي، الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، دار الحداثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
(٦٥) قائد الشرجبي، القرية والدولة في المجتمع اليمني، دار التضامن، ١٩٩٠م.
(٦٦) قحطان الشعبي، الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن، دار النصر للطباعة والنشر والإعلان، القاهرة، ١٩٦٢م.
(٦٧) كلود دوبار و سليم نصر، الطبقات الاجتماعية في لبنان مقاربة سوسيولوجية تطبيقية، ترجمة جورج أبي صالح، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١م.
(٦٨) كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
(٦٩) محمد أحمد الزعبي، التغير الاجتماعي، بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٩٩١م، بيروت.
(٧٠) محمد أنعم غالب، عوائق التنمية في اليمن، أو توهازسو، فيتس فيسبادن، الطبعة الثالثة، ١٩٧١م.
(٧١) محمد الجندي، حول الإنتاج والوعي والتركيب الاجتماعي، دار الكلمة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.
(٧٢) محمد سعيد العطار، التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، أبعاد الثورة اليمنية، سلسلة العالم الثالث، المطبوعات الوطنية الجزائرية، الطبعة الأولى، ١٩٦٥م.
(٧٣) محمد علي محمد، المفكرون الاجتماعيون، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢م.
(٧٤) محمد محسن الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في اليمن ١٩٦٢-١٩٩٠م، مكتبة مدبولي.
(٧٥) محمود عبدالفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٨٥م، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، حزيران/يونيو، ١٩٩٧م.
(٧٦) محمود عودة، أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ.

(٧٧) محمود عودة، الفلاحون والدولة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢م.
(٧٨) مجموعة من الباحثين، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة في المشرق العربي، سلسلة بإشراف: سمير أمين، مركز البحوث العربية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٨م.
(٧٩) مجموعة من الباحثين، ثورة ٢٦سبتمبر، دراسات وشهادات للتاريخ، مركز الدراسات والبحوث اليمني، الطبعة الأولى، ١٩٨١م-١٩٨٢م.
(٨٠) مجموعة من المؤلفين السوفيت، تاريخ اليمن المعاصر ١٩١٧-١٩٨٢م، ترجمة: محمد علي البحر، مكتبة مدبولي، ب.ت.
(٨١) مجموعة من الكتاب، دراسات في الاقتصاد اليمني، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني (من ٢ إلى ٤ مايو١٩٩٥م)، ١٩٩٦م.
(٨٢) ملامح التطور في اليمن الديمقراطي خلال ٢٠عام ٦٧-١٩٨٧م، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الإعلام المحلي، الطبعة الثانية، أكتوبر، ١٩٨٨م.
(٨٣) مصطفى حسن علي، شركاء في تشويه التنمية، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.
(٨٤) مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي وسيكولوجية الإنسان المقهور، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٠م.
(٨٥) نحو علم اجتماع عربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المثقف العربي والالتزام الأيديولوجي، دراسة في أزمة المجتمع العربي، ١٩٨٤م.
(٨٦) نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، دار المعارف، الطبعة السابعة، ١٩٨٢م.
(٨٧) نيكوس بولا نتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٩م، (الطبعة الكاملة).
(٨٨) هانز ف. مولر، اليمن الشمالي بين بقايا الإقطاع والرأسمالية بحث مقدم إلى مراكز الإستشراق الغربية ومعاهد الأبحاث الأجنبية، سبتمبر، ١٩٨٩م.
(٨٩) هيلين لاكنر، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية- مركزاً متقدماً للتطور الاشتراكي في الجزيرة العربية، ترجمة بشير محمد خان، ١٩٨٠م، دار أثاكا للنشر، لندن.

ب- الرسائل العلمية:-

(٩٠) السيد الرامخ، محددات البناء الطبقي وديناميات في المجتمع المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الاسكندرية، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ١٩٩٣م.

(٩١) حامد عبد الهادي أحمد، نظرية التبعية وخصوصية العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ١٩٨٨م.
(٩٢) حمود العودي، أبعاد التكامل بين برامج التنمية والواقع الثقافي الاجتماعي في المجتمع اليمني، دراسة تطبيقية مقارنة على بعض المشروعات، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، قسم علم الاجتماع، ١٩٨٣م.
(٩٣) رشاد العليمي، القضاء القبلي في المجتمع اليمني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ١٩٨٤م.
(٩٤) سعيد أمين محمد ناصف، التغلغل الرأسمالي والإزدواجية الحضرية في مدن العالم الثالث، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ١٩٩٤م.
(٩٥) عادل الشرجبي، الحركات الاجتماعية في اليمن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ١٩٩٧م.
(٩٦) عبد الحكيم الشرجبي، الآثار الاجتماعية للتغلغل الرأسي في القرية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ١٩٩٢م.
(٩٧) عبد الحكيم أحمد الشرجبي، أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على أنساق القيم في المجتمع اليمني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، ١٩٩٦م.
(٩٨) عبد السلام علي نوير، الحراك الاجتماعي والتغيير السياسي في مصر ١٩٧٤-١٩٨٧م رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣م.
(٩٩) عبد اللطيف الأدهم، الإنتلجنسيا اليمنية التطور والنشوء، جامعة تونس الأولى، كلية الدراسات الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، ١٩٩٧م، رسالة دكتوراه غير منشورة.
(١٠٠) عبد الملك علوان المقرمي، بناء القوة في المدينة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة قسم الدراسات العليا والبحوث، ١٩٨٦م.
(١٠١) عفاف أحمد الحيمي، العلاقة بين التعليم والصحة في الأسرة اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ١٩٩٤م.
(١٠٢) كلثم علي غانم الغانم، التحضر والتحولات في التركيب الطبقي جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٨٦م.

(١٠٣) محمد أبو بكر الحداد، تغير النسق الاجتماعي-الاقتصادي في القرية اليمنية منذ الخمسينات وحتى الثمانينات من القرن العشرين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة صنعاء، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ١٩٩٣م.

(١٠٤) محمد عبد الحكيم حسن يوسف، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتغلغل الرأسمالي في قرية مصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ١٩٩٥م.

(١٠٥) محمد عبد الحميد إبراهيم محمود، أثر التحولات الاجتماعية على بنية الطبقة الوسطى بالمدينة المصرية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ١٩٩٦م.

(١٠٦) محمود محمد جاد، التركيب الطبقي للمدينة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ١٩٩٢م.

(١٠٧) مؤمن محمد كمال الشافعي، الدولة والطبقة الوسطى في مصر تحليل بنائي تاريخي لدور الدولة في دعم الطبقة الوسطى وتنميتها ما بعد الحرب العالمية الثانية، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٩٦م.

(١٠٨) نورية علي حُمد، التحولات الاجتماعية والاقتصادية والبناء الأسري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٥م.

ج) البحوث والدوريات:-

(١٠٩) إبراهيم عبد الرشيد تحديات العولمة ورأس المال المغترب، جريدة الثورة، صفحة اقتصاد وتنمية، فبراير ٢٠٠١م، العدد ١٣٢٤١.

(١١٠) إبراهيم عبد الرشيد، ندوة المجلس الاستشاري، وزارة شؤون المغتربين، صنعاء ١٩٩٩/١٢/١٠م، من صور الهجرة اليمنية وحقائق الاغتراب.

(١١١) أحمد القصير، العوائق الاجتماعية لتشكيل سوق قومية في اليمن، مجلة الكلمة سبتمبر/أكتوبر، ١٩٩٣م.

(١١٢) المستقبل العربي، العدد٦ ، ١٩٨٤م.

(١١٣) المستقبل العربي، العدد٦٢، ١٩٨٤م.

(١١٤) أنطوان حداد الفوارق الطبقية، القياس والآثار السياسية والاجتماعية، مجلة أبعاد، العدد السادس، المركز اللبناني للدراسات، مايو ١٩٩٧م.

(١١٥) جريدة المستقلة، السنة الرابعة، العدد٢٥٣، الاثنين ٢٨ذو القعدة ١٤١٩هـ، ١٥مارس١٩٩٩م.
(١١٦) جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة والتموين، تقييم السياسات في مجال التجارة والتموين.
(١١٧) حسن معلوم، التسوية في زمن العولمة – التداعيات المستقبلية لخيار العرب الاستراتيجي، ندوة عن العولمة، مجموعة من الكتاب، سمير أمين، وآخرون، مركز البحوث العربية الجمعية العربية لعلم الاجتماع، تحرير عبد الباسط عبدالمعطي، مكتبة مدبولي.
(١١٨) حمود العودي، تعزيز التعاونيات الزراعية العربية في التنمية الريفية المستدامة لقطر اليمن – الجمهورية اليمنية ، الاتحاد التعاوني، صنعاء، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية والزراعة.
(١١٩) ريتشارد تويوبلار، ظواهر التغير الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع اليمني، مجلة اتحاد التعاون اليمني، السنة الثالثة، العددان الخامس والسادس، يصدرها الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير، لجنة الثقافة والإعلام، يناير/يونيو ١٩٨١م.
(١٢٠) سمير نعيم أحمد، التكوين الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد٤، المجلد١١، ديسمبر ١٩٨٣م.
(١٢١) صلاح الدين منسي محمد، التكوين الاقتصادي والاجتماعي وهدر الموارد، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ٢٦، العدد٣، سبتمبر ١٩٨٩م.
(١٢٢) صفاء الكولجي، سليمان الضو، الفقر والموارد البشرية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد٢، يناير/ مارس ٢٠٠٢م.
(١٢٣) عادل غنيم، حول قضية الطبقة الجديدة في مصر، الطليعة، فبراير، السنة الرابعة، ١٩٦٨م.
(١٢٤) عبد الباري الشرجبي، الفقر وبرنامج الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية، عدد٤، يوليو/ديسمبر، ١٩٩٧م.
(١٢٥) عبد الله السنفي، بيئة الاستثمار الصناعي للجمهورية اليمنية الواقع والاتجاهات المستقبلية – المؤتمر العلمي الخامس، كلية التجارة والاقتصاد، صنعاء، ٢٣–٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠م.
(١٢٦) عبده علي عثمان –محمد العمراني– ناصر الذبحاني، التفاوت الاجتماعي الفقر في المجتمع اليمني، صنعاء، سبتمبر ٢٠٠٠م.

(١٢٧) عزت حجازي، الطبقة المغلقة، المجلة الاجتماعية القومية، عدد خاص، الخريطة الاجتماعية لمصر المجلد التاسع والعشرون، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٩٢م.

(١٢٨) عزت حجازي، حول الخريطة الاجتماعية لمصر، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني، مايو ١٩٨٧م.

(١٢٩) عزيز داود، دراسة حول التوجهات والاستراتيجيات وبرامج لمواجهة الفقر في الواقع اليمني، الثوابت، العدد التاسع، إبريل/يونيو ١٩٩٧م.

(١٣٠) علي حمود الفقيه، الهجرات اليمنية ومستقبل الهجرة، كتاب الثوابت، دراسات يمنية في الهجرة والاغتراب، صنعاء، ٥-١٧/مايو ١٩٩٩م.

(١٣١) غابريل فون بروك ت. أبو بكر باقادر، تفعيل التقاليد: شرعية ممارسة الزواج بين السادة اليمنيين، مجلة الاجتهاد، العددان ٣٩ ،٤٠ ، السنة العاشرة، صيف وخريف١٩٩٨م، دار الاجتهاد، بيروت، ١٩٩٨م.

(١٣٢) قانون الاستثمار، دراسة الأوضاع الاقتصادية والاستثمارية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٨٦م.

(١٣٣) مجيد عبد الرحمن القباطي، حسين محمد الأهجري، التعليم العالي وسوق العمل في الجهاز الحكومي، ورقة مقدمة إلى دورة المجلس الخاص بالتعليم العالي وسوق العمل ٢٢-٢٣ نوفمبر ١٩٩٩م.

(١٣٤) مجلة الطليعة، العدد١٢، اليمن الجنوبي ما بعد الاستقلال، عبد الرازق حسن، ١٩٦٨م.

(١٣٥) محمد أحمد الزعبي، موضوعات حول التخلف والتنمية في العالم الثالث والوطن العربي منظور سوسيولوجي، ملزمة منشورة لطلاب سنة رابعة جامعة صنعاء، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ١٩٨٧م.

(١٣٦) محمد أحمد الزعبي، ملامح واتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية الفترة ١٩٦٢-١٩٨٦م، دراسات يمنية، العدد٣٩، يناير/مارس ١٩٩٠م.

(١٣٧) محمد أحمد علي، مجلة دراسات يمنية، العدد الرابع، ١٩٩٠م مركز البحوث اليمني.

(١٣٨) محمد الأفندي، سياسة الاستقرار السياسي بين الطموحات النظرية وإشكالية التطبيق، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، العدد عشرين، لسنة ١٩٩٧م.

(١٣٩) محمد عبد الرشيد، سوق العمل وآثاره على إعداد وتوزيع الكوادر المتخصصة في الجمهورية اليمنية، ندوة التعليم العالي وسوق العمل، ٢٢-٢٣ نوفمبر ١٩٩٩م، الجمهورية اليمنية، المجلس الاستشاري لأمانة العاصمة، وزارة التنمية والتخطيط.

(١٤٠) محمود عبد الفضيل، الطبقات والمراتب والتصنيفات الطبقية في الوطن العربي وبعض الاعتبارات المذهبية، المستقبل العربي، العدد١٠٠ ،٦ ، ١٩٨٧م.
(١٤١) محمود منصور عبد الفتاح، التنمية الريفية في جمهورية اليمن الديمقراطية، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثالث، سبتمبر١٩٨٥م، المركز القومي للبحوث.
(١٤٢) مصطفى حسين المتوكل، خلق آفاق جديدة أمام القطاع الخاص، المؤتمر العلمي الخامس الذي نظمته كلية التجارة والاقتصاد، ٢٣-٢٥اكتوبر ٢٠٠٠م، مستقبل اليمن في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.
(١٤٣) هشام الطويل، عباطه التوابهية، أثر المتغيرات الديموغرافية في المكانة الاجتماعية للمهن، مجلة العلوم الاجتماعية، خريف ٢٠٠١م، المجلد ٢٩، العدد٣.

د- ما صدر عن هيئات رسمية وعلمية:

(١٤٤) استراتيجية التنمية الزراعية، وزارة الزراعة والري، الجمهورية اليمنية.
(١٤٥) الجمهورية اليمنية ، وزارةالتخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير الرئيسي لنتائج المسح الوطني لظاهرة الفقر ، ١٩٩٩م ، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا.
(١٤٦) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، ملخص إحصاءات التجارة الخارجية ١٩٩٥م-١٩٩٩م، إبريل٢٠٠٠م.
(١٤٧) الجهاز المركزي للإحصاء، التطورات الاجتماعية نشرة غير منشورة، ١٩٩٩م.
(١٤٨) الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد والبنك الدولي، البنك المركزي اليمني، سبتمبر، ٢٠٠١م.
(١٤٩) الإدارة العامة للشركات والوكالات، إدارة الشركات للتجارة، وزارة التموين والتجارة.
(١٥٠) النتائج النهائية لحصر الحيازات الزراعية، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، ديسمبر، ١٩٩٢م.
(١٥١) المغتربون، النتائج النهائية لحصر المغتربين العائدين بعد ١٩٩٠/٨/٢١م، الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، أكتوبر، ١٩٩١م، الفصل الثالث، جداول النتائج النهائية للحصر.
(١٥٢) الهجرة الداخلية في اليمن الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، ديسمبر، ١٩٩٩م.

(١٥٣) تقييم السياسات في مجال التجارة والتموين، وثيقة صادرة عن وزارة التجارة والتموين.
(١٥٤) تهاني سعيد الخيبه وآخرون، الهجرة الداخلية في اليمن، الجمهورية اليمنية وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للتخطيط ديسمبر، ١٩٩٦م.
(١٥٥) جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الغرفة التجارية الصناعية الوطنية، ندوة تنمية الصادرات الوطنية والنظام العربي لضمان ائتمان الصادرات العربية، الفترة ٢٢-٢٣ديسمبر١٩٨٧م.
(١٥٦) كتاب الإحصاء السنوي، الجمهورية العربية اليمنية، وزارة التخطيط، عام ١٩٨٥م.
(١٥٧) كتاب الإحصاء السنوي، الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، عام ١٩٨٩م.
(١٥٨) كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٠م، الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، سبتمبر ١٩٩١م.
(١٥٩) كتاب الإحصاء السنوي ١٩٩٨م، الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، يونيو١٩٩٩م.
(١٦٠) كتاب الإحصاء السنوي ١٩٩٨م، الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إبريل١٩٩٩م.
(١٦١) نشرة التجارة الخارجية لعام ١٩٨٣م، الجهاز المركزي للتخطيط، الجمهورية العربية اليمنية.
(١٦٢) نتائج المسح الصناعي للمنشآت والصناعات الاستخراجية والتحويلية، خمسة مشتغلين فأكثر، عام ١٩٨٤م الجهاز المركزي للتخطيط، الجمهورية العربية اليمنية، والذي تم إجراؤه في الربع الأخير من عام ١٩٨٥م.
(١٦٣) وثيقة عن دور القطاع التجاري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن الديمقراطية، وزارة الصناعة والتجارة والتموين، الندوة العلمية المنعقدة خلال الفترة ٢٣-١٩٨٧/٥/٢٤م حول الوضع الاقتصادي الاجتماعي ومشكلات التنمية في البلدان ذات التوجه الاشتراكي.

ثانياً: المراجع الأجنبية

(أ) الكتب :

1- Dipankar Gupta, Social stratification. Delhi, Oxford university press, Bombay, 1992.

2- Peter saunders, Social Class and stratification. Routledge-London, 1990.

3- Andre Gunder Frank- on capitalist under development Bombay Oxford University Press, Delhi Calcutta, Madras, 1975.

4- Ander Gunder Frank, Dependent Accumulation and under development the Macmillan press Ltd. London First published, 1978.

5- Jhon Passe-smith. Development and under development, the political Economy of Inequalit, Mitichel 1.Seligson, Lynne Rieuner Publishers, Boulder and London, 1995.

6- Robin Bidwell, The Tow Yemens, longman west iview press, 1973.

7- Trand's – indeveloping, A world Bank Publication. The World Bank Washington, 1991.

8- Ahmed Ali Abdulsadig. Problems of development planning in the P.D.R.Y, P.

9- Jeffrey R. Meissner, Tribe sat the core: legitimacy structure and power in Zaydi Yemen, Columbia Univ- 1987.

10- The Robert. D. Burrowes, The Yemen Republic, The Politics of development, 1962-1986, westview press boulder Colorado, Croom Helm. London and Sydney.

(ب) الدوريات:

11- Robert Burrowes, The Yemen Arab Republic and The Ali Abdallah Salih Regime. 1978-1984. The middle east Journal 1985 vol39, N3.

12- John Scott (Class Analysis Back to the future) The Jurnal of British. Sociological Association vol28, N4, November. 1994.

13- Charles F. Swagman, Development and change in Highland Yemen, University Utah Press Saltlake city, 1988.

14- David J. Lee, Class as social fact, Sociology The Journal of the British Sociologyical Association vol 28 Nu2 May, 1994.

15- Andrei Zdravomyslov, social change and social structure social, sciences. USSR Academy of Science 2, 1986.

16- John H. Gold Thorpe and Gordon Marshall, The Promising future of class analysis: A response to Recent critigues, The Jurnal of the British Sociological Association, Vol 26 – Nu,2. May 1992.

الملاحـــــق

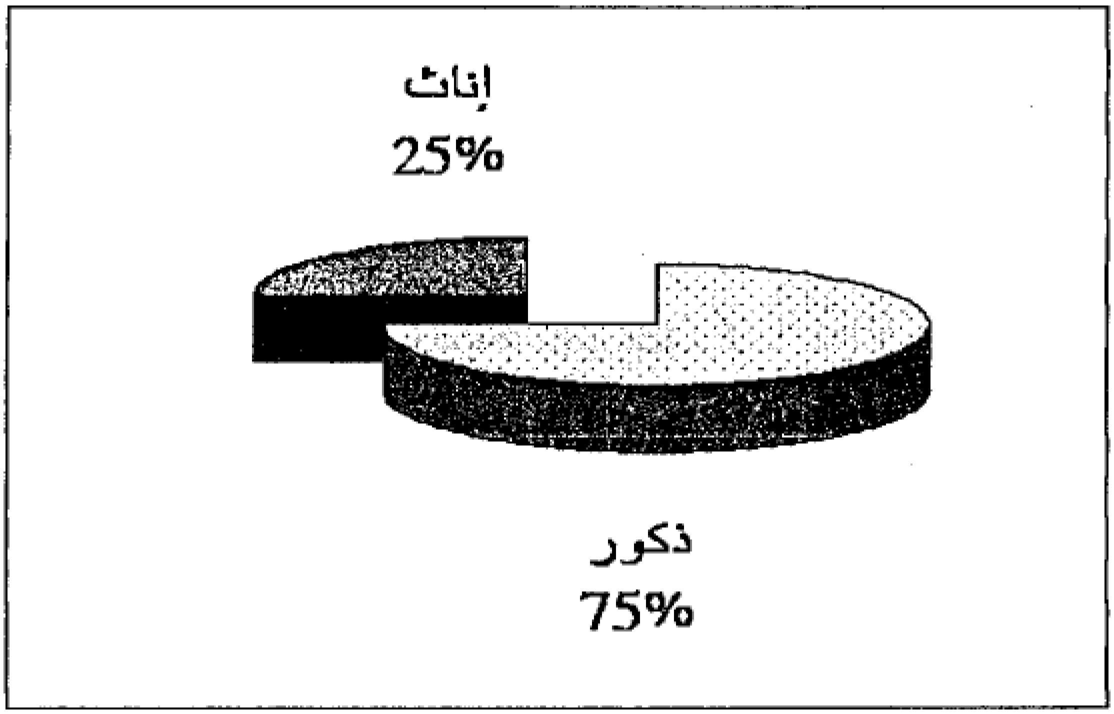
ملحق رقم (١)

الجـــــــــداول

جدول رقم (٣ | ٦) : يبين توزيع عينة الدراسة حسب النوع

النوع	عدد	نسبة
ذكر	300	75,0%
انثى	100	25,0%
المجموع	400	100,0%

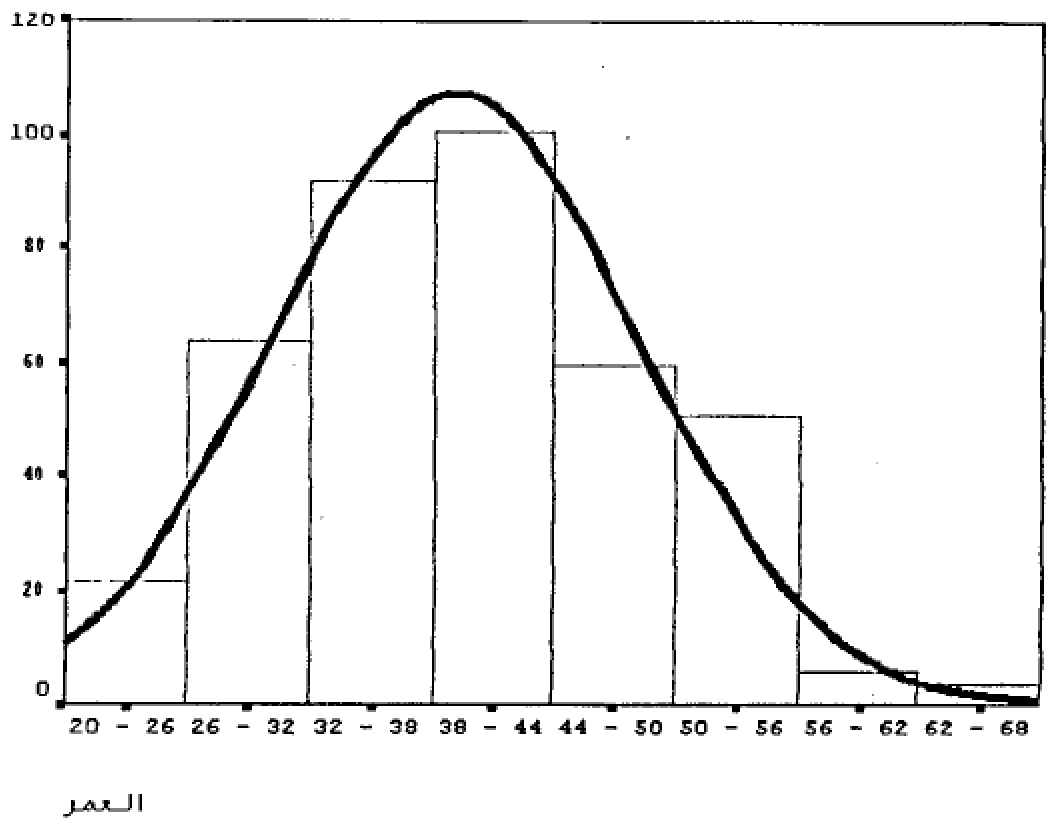
شكل رقم (١ | ٦) : رسم بياني يوضح التوزيع النسبي للمبحوثين حسب النوع



جدول رقم (٤ | ٦) : يبين التوزيع العمري للمبحوثين

النسبة	عدد	العمر
5,5%	22	20 - 26
16,0%	64	26 - 32
23,0%	92	32 - 38
25,3%	101	38 - 44
15,0%	60	44 - 50
12,8%	51	50 - 56
1,5%	6	56 - 62
1,0%	4	62 - 68
100,0%	400	المجموع
39 سنة		وسط حسابي
8,8 سنة		إنحراف معياري

شكل رقم (٢ | ٦) : رسم بياني يوضح التوزيع العمري للمبحوثين



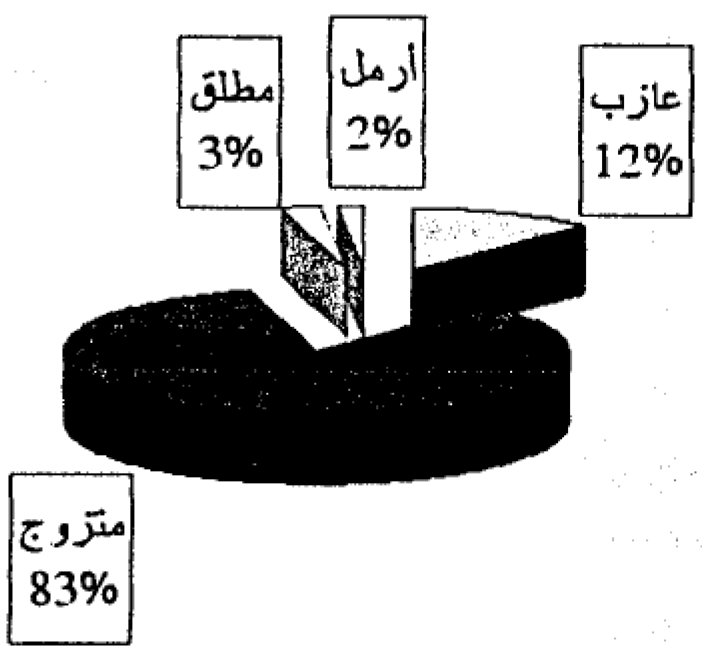
جدول رقم (٥ | ٦) : يبين توزيع المبحوثين حسب محل الإقامة

		عدد	نسبة
محل الإقامة حاليا	ريف	17	4,3%
	حضر	383	95,8%
المجموع		400	100,0%

جدول رقم (٦ | ٦) : يبين الحالة الاجتماعية للمبحوثين

الحالة الإجتماعية	عدد	نسبة
عازب	48	12,0%
متزوج	335	83,8%
مطلق	10	2,5%
أرمل	7	1,8%
المجموع	400	100,0%

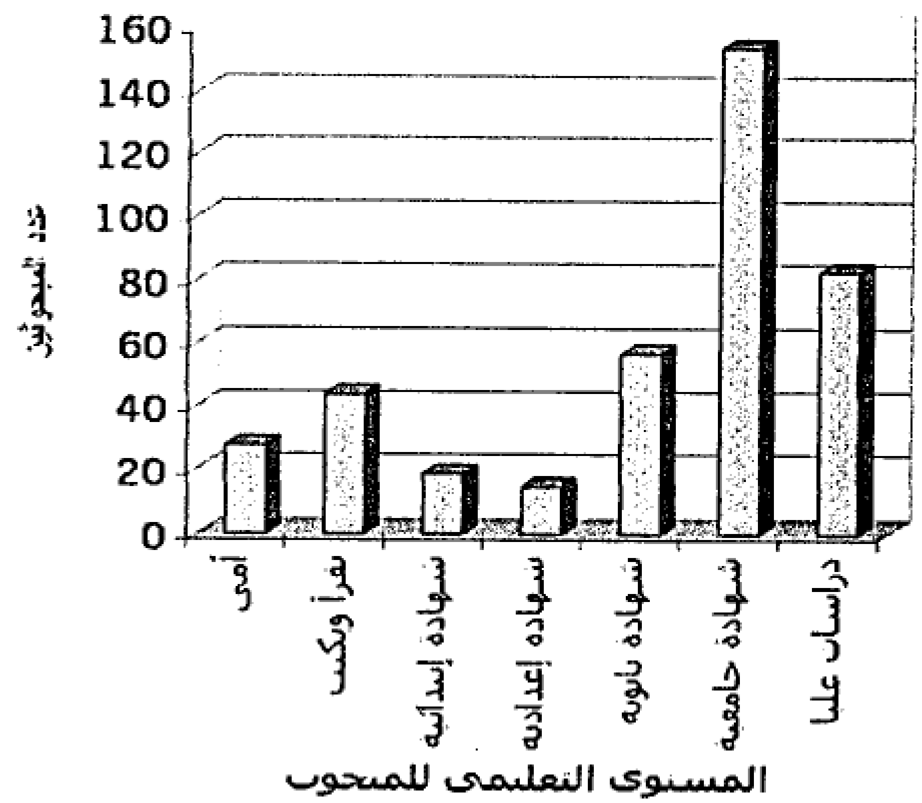
شكل رقم (٣ | ٦) : رسم بياني يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثين



جدول رقم (٧ / ٦) : يبين الحالة التعليمية للمبحوثين

بيانات الحالة التعليمية للمبحوث	عدد	نسبة
أمي	28	7,0%
يقرأ ويكتب	44	11,0%
شهادة إبتدائية	19	4,8%
شهادة إعدادية	15	3,8%
شهادة ثانوية	57	14,3%
شهادة جامعية	154	38,5%
دراسات عليا	83	20,8%
المجموع	400	100,0%

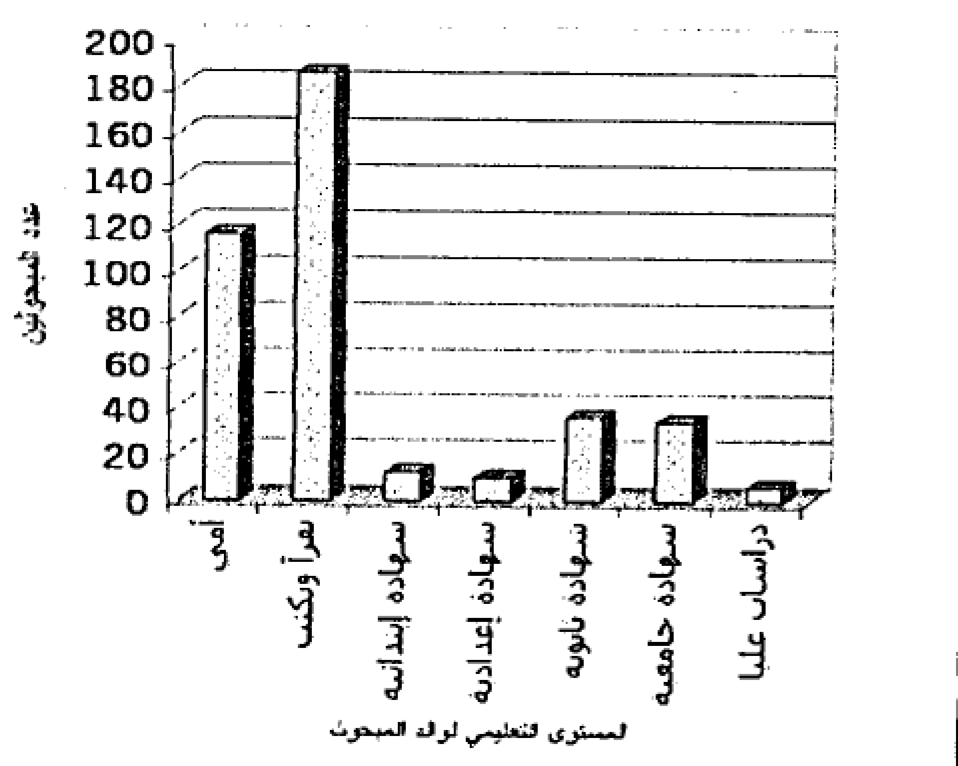
شكل رقم (٤ / ٦) : يبين الحالة التعليمية للمبحوثين



جدول رقم (٨ | ٦) : يبين الحالة التعليمية لوالد المبحوث

بيانات الحالة التعليمية لوالده	عدد	نسبة
أمي	116	29,0%
يقرأ ويكتب	186	46,5%
شهادة إبتدائية	12	3,0%
شهادة إعدادية	10	2,5%
شهادة ثانوية	36	9,0%
شهادة جامعية	34	8,5%
دراسات عليا	6	1,5%
المجموع	400	100,0%

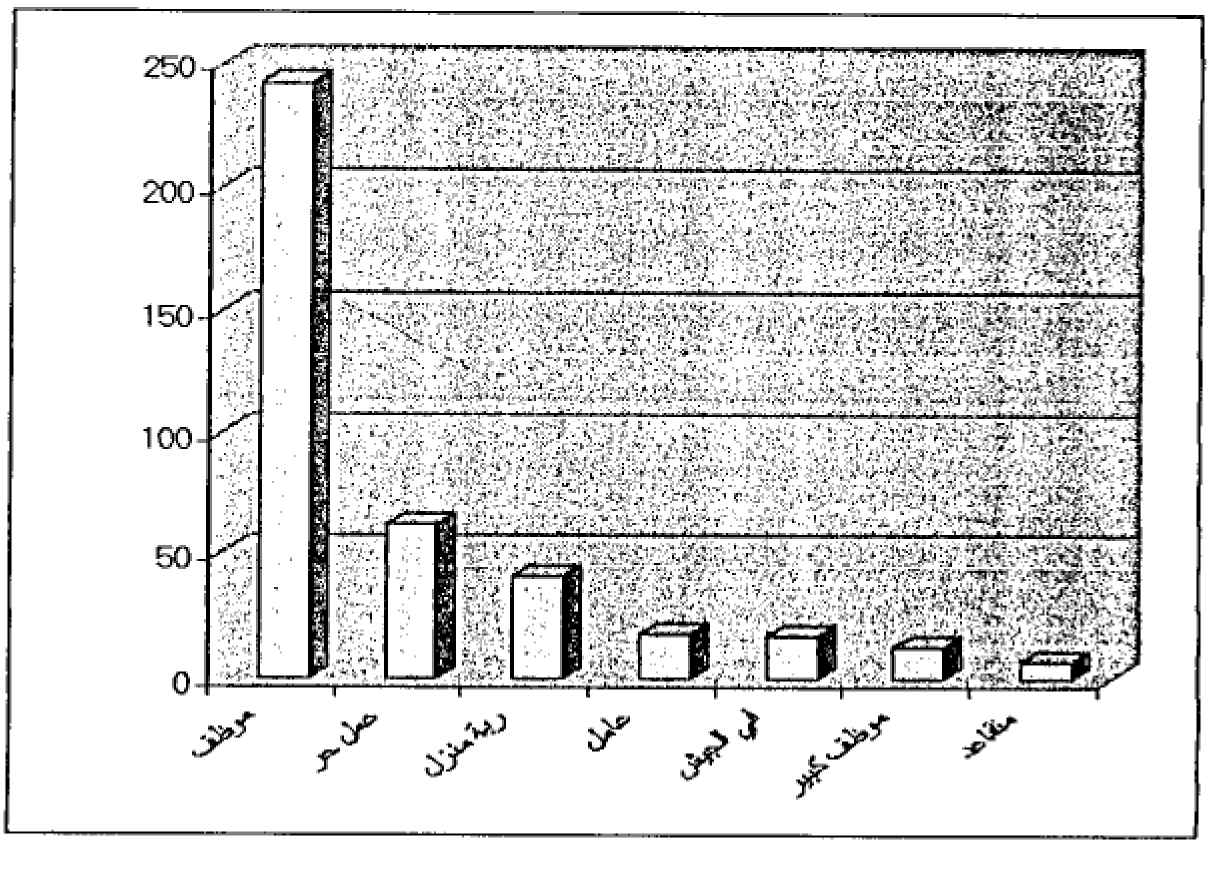
شكل رقم (٥ | ٦) : يبين الحالة التعليمية لوالد المبحوث



جدول رقم (٩ | ٦) : يبين مهنة المبحوث

مهنة المبحوث	عدد	نسبة
موظف	242	60,5%
عمل حر	62	15,5%
ربة منزل	41	10,3%
عامل	18	4,5%
في الجيش	17	4,3%
متقاعد	7	1,8%
موظف كبير	13	3,3%
المجموع	400	100,0%

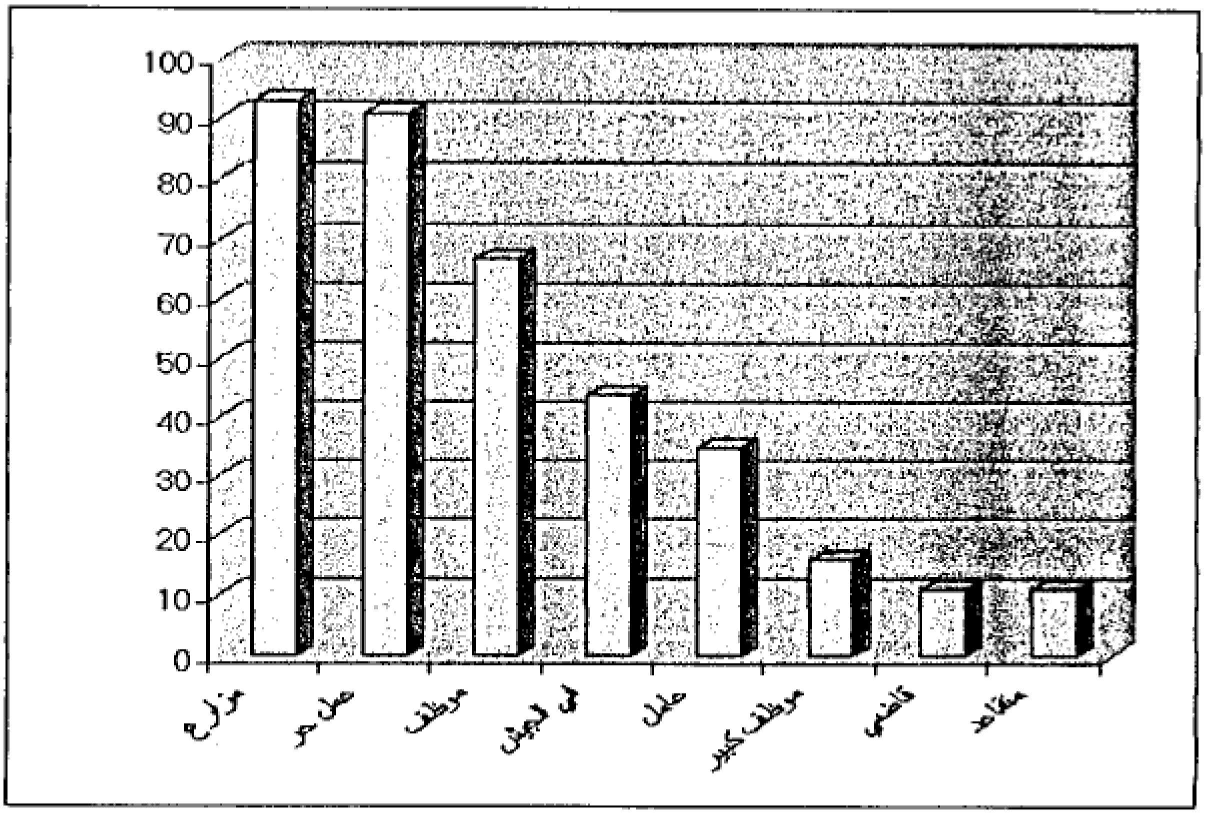
شكل رقم (٦ | ٦) : رسم بياني يوضح مهنة المبحوث



جدول رقم (١٠ | ٦) : يبين مهنة والد المبحوث

نسبة	عدد	مهنة والد المبحوث
23,3%	93	مزارع
22,8%	91	عمل حر
16,8%	67	موظف
11,0%	44	في الجيش
8,8%	35	عامل
2,8%	11	قاضي
2,8%	11	متقاعد
4,0%	16	موظف كبير
8,0%	32	غير مبين
100,0%	400	المجموع

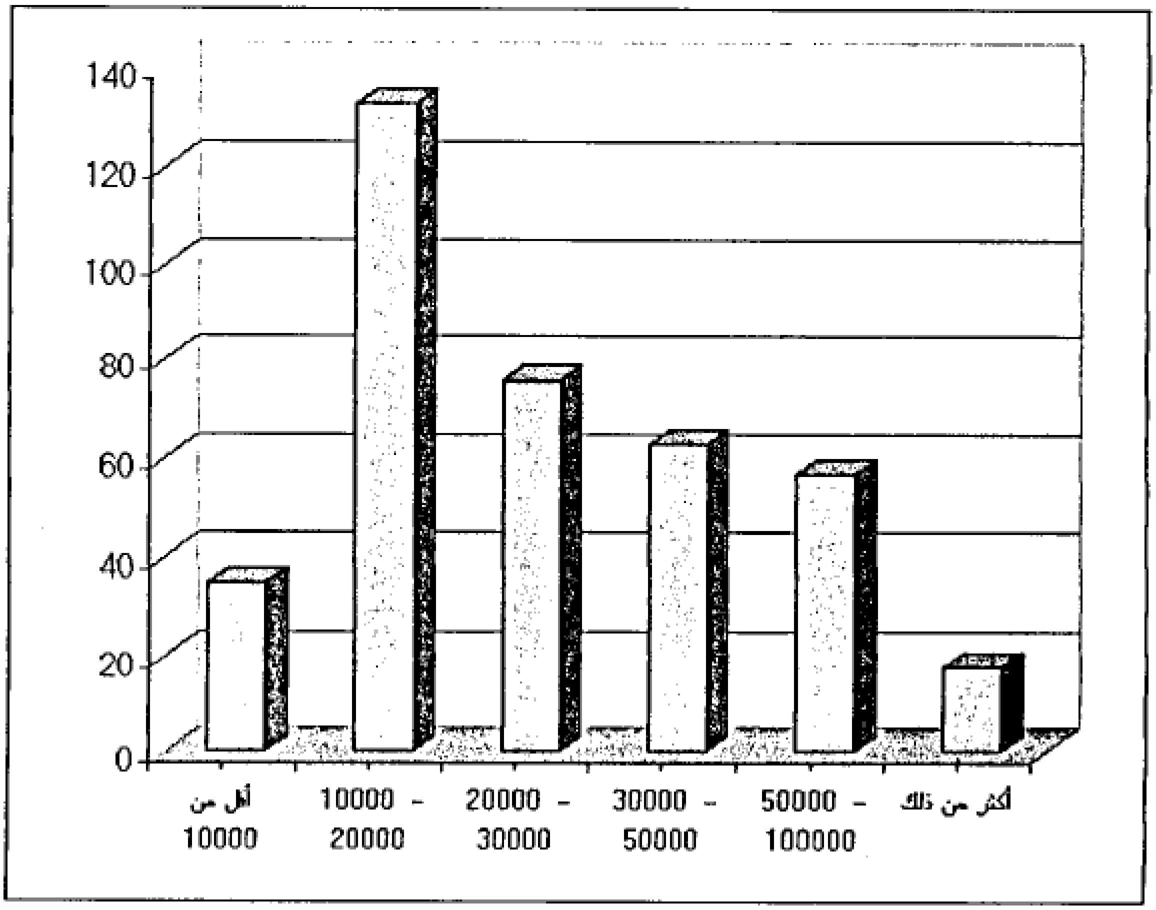
شكل رقم (٧ | ٦) : رسم بياني يوضح مهنة والد المبحوث



جدول رقم (١١ | ٦) : يبين الدخل الشهري للمبحوث بالريال اليمني

نسبة	عدد	فئات الدخل الشهري
9,2%	35	أقل من ١٠٠٠٠
34,8%	133	من ١٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠
19,9%	76	من ٢٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠
16,5%	63	من ٣٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠
14,9%	57	من ٥٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠
4,7%	18	أكثر من ذلك
100,0%	382	المجموع

شكل رقم (٨ | ٦) : رسم بياني يوضح توزيع الدخل الشهري للمبحوثين



جدول رقم (١٢ | ٦) : يبين مصادر الدخل الشهري للمبحوث

نسبة	عدد	مصادر الدخل الشهري
83,2%	333	الراتب ومصادر أخرى
12,5%	50	مشاريع تجارية صغيرة
4,3%	17	أسهم شركات وبنوك
100,0%	400	المجموع

جدول رقم (١٣ | ٦) : يبين ممتلكات المبحوثين

نسبة	عدد	ممتلكات الأسرة
18,8%	75	أراضي بناء
47,3%	189	أراضي زراعية
77,5%	310	سكن ملك
19,3%	77	بيوت للإيجار
,7%	2	مشارع تجارية كبيرة

جدول رقم (١٤ | ٦) : أهم محددات القوة والنفوذ في المجتمع اليمني

المحددات الرئيسية	المتوسط المرجح
المال	3,76
السلطة	3,63
المكانة الإجتماعية	3,49
القبيلة	3,47
العلاقات الإجتماعية	3,11
المهنة	3,07
المصاهرة	3,02
التعليم والثقافة	2,96
الجيش	2,76
الميراث	2,71

جدول رقم (١٥ | ٦) : المحددات الثانوية للقوة والنفوذ في المجتمع اليمني

المحددات الثانوية	المتوسط المرجح
المشيخة الدينية	2,62
العمل بالمؤسسات الدولية	2,50
حجم الأسرة	2,47
عدد الأولاد الذكور	2,36
الهجرة للخارج	2,12
الهجرة إلى المدينة	1,87

جدول رقم (١٦ | ٦) : يبين الفئات العليا الصاعدة في المجتمع اليمني كما يراها المبحوثين

الفئــــات العليــا	الوسط الحسابي المرجح
رجال رأس المال	3,88
كبار موظفي الدولة	3,84
المشايخ	3,72
رجال الصناعة	3,68
الوكلاء التجاريون	3,57
ملاك الأرض	3,51
المقاولون	3,49

مصفوفة رقم (١ | ٦) : تبين قوة واتجاه التداخل بين فئات المركب الرأسمالي

	رجال رأس المال	كبار موظفي الدولة	المشايخ	رجال الصناعة	الوكلاء التجاريون	ملاك الأرض	المقاولون
رجال رأس المال	-	,27	,17	,33	,32	,20	,24
كبار موظفي الدولة	,27	-	,19	,11	,36	,23	,14
المشايخ	,17	,19	-	,15	,17	,22	,25
رجال الصناعة	,33	,11	,15	-	,28	,17	,29
الوكلاء التجاريون	,32	,36	,17	,28	-	,30	,39
ملاك الأرض	,20	,23	,22	,17	,30	-	,44
المقاولين	,24	,14	,25	,29	,39	,44	-

جدول رقم (١٧ / ٦) : يبين الفئات الوسطى في المجتمع اليمني كما يراها المبحوثون

الفئـــات الوســطـى	الوسـط الحسـابـي المرجح
الشريحة العليا :	
القضاة	3,45
ضباط الجيش	3,36
المساهمون في الشركات	3,36
الصيرفيون	3,35
وكلاء السياحة	3,27
أساتذة الجامعات	١٥,٣
مدراء الإدارات	١١,٣
الأطباء	٠٨,٣
المهندسون	٠٤,٣
المحامون	٠٢,٣
الشريحة الوسطى :	
ملاك المصانع الصغار	2,99
التجار التقليديون	2,98
السادة	2,85
أصحاب الورش	2,80
الشريحة الدنيا :	
تجار التجزئة	2,63
مدرسو المدارس	2,48
الوظائف الكتابية	٤٤,٢
مهن حرة صغيرة	٣٩,٢

مصفوفة رقم (٢ | ٦) : تبين علاقة المركب الوسطي بالمركب الرأسمالي

المركب الوسطي	المركب الرأسمالي
الشريحة العليا	54, (علاقة إيجابية قوية)
الشريحة الوسطى	33, (علاقة إيجابية متوسطة)
الشريحة الدنيا	06, (لا توجد علاقة)

مصفوفة رقم (٣ | ٦) : تبين علاقة التركيب الإجتماعي بفئة الأخدام

التركيب الاجتماعي	فئة الأخدام
المركب الرأسمالي	١٣,٠- (علاقة سلبية متنافرة مع الأخدام)
المركب الوسطي	٠٥,٠ (لاتوجد علاقة)
المواقع الطبقية المركبة	06, (لاتوجد علاقة)

جدول رقم (١٨ | ٦) : الفئات الدنيـــا في المجتمع اليمني كما يراها المبحوثون

الفئـــــــات الدنيـــا	الوسط الحسابي المرجح
الحرفيون	2,31
الجزارون	2,30
الفلاحون	2,26
الصيادون	2,15
الموظفين الصغار	2,11
الجنود	1,99
العمال	1,97
الباعة المتجولون	٩٢,١
المحال والصندقات الصغيرة	٨٨,١

جدول رقم (١٩ | ٦) : يبين الفئات الهامشية في المجتمع اليمني كما يراها المبحوثون

الفئـــــــات	ترجيح الفئة
الأخدام	1,23

جدول رقم (٢٠ | ٦) : يبين عوامل إتساع الفوارق بين الأفراد

العوامــــل	الوسط الحسابي المرجح
الفقر	3,62
الثروة	3,43
المكانة الإجتماعية	2,97
التعليم	2,61

جدول رقم (٢١ | ٦) : يبين مظاهر اتساع الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد

المظـــــاهر	المتوسط المرجح
الوظائف الكبيرة في الدولة	3,86
السكن في الاحياء الراقية	3,53
إمتلاك أسهم أو أرصدة في البنوك	3,39
إمتلاك العقارات	3,37
إمتلاك السيارات الفارهة	3,25
إمتلاك الأراضي الزراعية الكبيرة	3,11
علاقات المصاهرة	2,88
التعليم العالي	2,86
إرتياد الأسواق الراقية	2,85
المكانة الإجتماعية السابقة	2,57

جدول رقم (٢٢ | ٦) : يبين الفئات الاجتماعية الصاعدة إقتصادياً و اجتماعياً في المجتمع اليمني

الفئات الاجتماعية	الوسط الحسابي المرجح
كبار الضباط	2,76
اصحاب الشركات	2,76
الموظفين الكبار	2,75
الملاك الكبار	2,73
المشايخ	2,71
مزارعو القات	2,70
التجار	2,67
الصيرفيون	2,52
المقاولون	2,52
أصحاب الأسهم والأرصدة	2,51
بائعوا القات	2,41
القضاة	2,30

جدول رقم (٢٣ | ٦) :الفئات الاجتماعية غير المستقرة إقتصادياً واجتماعياً في المجتمع اليمني

الفئات الاجتماعية	الوسط الحسابي المرجح
الجزارون	2,09
المثقفون و المتعلمون	1,90
مربو وبائعو الماشية	1,86
مزارعو الخضروات	1,83
الحلاقون	1,82
الحدادون	1,60
الحرفيون	1,73
فئة السادة	1,64
الطبالون	1,59
الفلاحون	1,49
الموظفون الصغار	1,49
الأخدام	1,39

جدول رقم (٢٤ | ٦) : يبين الوظائف التي لها تأثير إيجابي على الوضع الاجتماعي للفرد

الوظائف	الوسط الحسابي المرجح
الوظائف الكبيرة في الدولة	3,92
قاضي محكمة	3,84
شيخ قبيلة	3,82
طبيب	3,75
مدرس جامعة	3,66
محامي	3,55
مقاول	3,48
مهندس معماري	3,39
تاجر جملة	3,35
صحفي	3,29
مذيع	3,29
صيدلي	3,28
ضابط	3,24
صائغ ذهب	3,24
فني إلكترونيات	3,04
أعمال حرة	3,03
محاسب	3,01
ربة بيت	2,98
مدرس مدرسة	2,94
موظف	2,72
بائع بمحل تجاري	2,71
تاجر تجزئة	2,68
مزارع	2,58
كهربائي	2,55
عطار	2,54
عامل فني	2,52
نجار	2,50
بائع القات	2,49
ممرض - ممرضة	2,46
خياط	2,33

جدول رقم (٢٥ | ٦) : يبين الوظائف التي لها تأثير سلبي على الوضع الاجتماعي للفرد

الوظائـــــف	الوسط الحسابي المرجح
عسكري	2,29
سمكري	2,28
دلال مواشي	2,25
صياد	2,25
حداد	2,20
بائع خضروات	2,14
سائق	2,07
سباك	2,03
خباز	1,98
عامل في محطة وقود	1,97
بنشري	1,79
حارس	1,78
راعي غنم	1,75
خراز	1,71
جزار	1,69
عامل مطعم	1,68
حلاق	1,60
بائع متجول	1,56
فراش	1,37

جدول رقم (٢٦ | ٦) : التوزيع النسبي لإجابات المبحوثين حول موقع كل فئة في المجتمع

موقع كل فئة من المجتمع :	الهامشية	الدنيا	المتوسطة	العليا	المجموع
	%	%	%	%	%
رجال الصناعة	,3%	1,0%	29,3%	69,5%	100,0%
رجال رأس المال	0,0%	,8%	10,6%	88,6%	100,0%
التجار التقليديون	2,3%	10,7%	73,7%	13,3%	100,0%
المشايخ	,5%	3,0%	20,8%	75,7%	100,0%
ضباط الجيش	,8%	6,3%	49,2%	43,7%	100,0%
كبار موظفي الدولة	0,0%	1,8%	12,4%	85,9%	100,0%
أساتذة الجامعات	2,1%	6,1%	56,1%	35,8%	100,0%
مدراء الإدارات	1,7%	6,7%	66,3%	25,4%	100,0%
الوكلاء التجاريون	,5%	2,3%	37,4%	59,8%	100,0%
المقاولين	,5%	3,8%	41,5%	54,2%	100,0%
ملاك الأرض	,5%	3,1%	41,7%	54,7%	100,0%
وكلاء السياحة	1,8%	5,9%	56,3%	36,1%	100,0%
الموظفين الصغار	16,2%	59,3%	22,0%	2,5%	100,0%
الأطباء	3,0%	2,2%	71,9%	22,9%	100,0%
المهندسون	5,7%	18,3%	48,2%	27,6%	100,0%
السادة	9,0%	15,5%	56,8%	18,6%	100,0%
الحرفيون	10,0%	51,5%	36,2%	2,3%	100,0%

موقع كل فئة من المجتمع :	الهامشية	الدنيا	المتوسطة	العليا	المجموع
	%	%	%	%	%
مدرسو المدارس	7,1%	43,3%	44,1%	5,6%	100,0%
الأخدام	80,8%	19,2%	0,0%	0,0%	100,0%
تجار التجزئة	3,1%	33,3%	61,3%	2,3%	100,0%
الفلاح	11,3%	54,0%	31,7%	3,0%	100,0%
الباعة المتجولون	80,6%	15,0%	3,9%	4,5%	100,0%
المحال والصندقات الصغيرة	75,4%	16,2%	8,4%	0,0%	100,0%
العامل	24,1%	58,1%	14,5%	3,3%	100,0%
الجزار	22,6%	36,8%	28,2%	12,4%	100,0%
القضاة	,5%	2,3%	49,2%	48,0%	100,0%
المحامون	2,7%	9,4%	75,6%	13,2%	100,0%
الصيرفيون	1,0%	3,0%	56,3%	39,6%	100,0%
المساهمون في الشركات	,8%	4,5%	52,4%	42,3%	100,0%
الوظائف الكتابية	7,2%	43,2%	44,3%	5,4%	100,0%
مهن حرة صغيرة	10,1%	51,0%	36,5%	2,4%	100,0%
أصحاب الورش	2,8%	23,2%	65,2%	8,8%	100,0%
ملاك المصانع الصغار	2,5%	9,1%	75,4%	12,9%	100,0%
الصيادون	13,2%	59,7%	25,5%	1,6%	100,0%
الجنود	24,3%	54,7%	18,4%	2,6%	100,0%

مصادر القوة والنفوذ في المجتمع اليمني :	غيرمهم	مهم لحد ما	مهم	مهم جداً	المجموع
	%	%	%	%	%
المهنة	7,0%	21,1%	29,7%	42,2%	100,0%
المكانة الإجتماعية	,8%	9,0%	30,9%	59,3%	100,0%
القبيلة	2,8%	9,4%	26,1%	61,8%	100,0%
المال	1,0%	3,3%	14,9%	80,8%	100,0%
عدد الأولاد الذكور	23,9%	33,8%	24,2%	18,1%	100,0%
حجم الأسرة	20,5%	31,8%	27,7%	20,0%	100,0%
مكانة الأسرة	3,8%	18,3%	35,9%	42,0%	100,0%
التعليم والثقافة	12,3%	20,4%	25,9%	41,5%	100,0%
الوظيفة	3,3%	22,4%	32,0%	42,3%	100,0%
السلطة	3,3%	6,3%	14,4%	76,0%	100,0%
الهجرة للخارج	33,9%	30,9%	24,8%	10,4%	100,0%
الجيش	12,9%	26,1%	33,4%	27,6%	100,0%
المشيخة الدينية	13,7%	34,5%	28,4%	23,5%	100,0%
الهجرة من الريف إلى المدينة	44,6%	32,4%	14,5%	8,4%	100,0%
العلاقات الإجتماعية	3,5%	20,4%	37,5%	38,5%	100,0%
التجارة	3,5%	18,5%	37,8%	40,1%	100,0%
الميراث	10,4%	31,3%	34,9%	23,4%	100,0%
المصاهرة	5,3%	24,3%	33,2%	37,2%	100,0%
المناصب السياسية	5,3%	8,8%	15,9%	70,0%	100,0%
الأرتباط والعمل مع المؤسسات الأجنبية	20,9%	30,7%	25,7%	22,6%	100,0%

هل تتسع الفجوة بين المجتمعات بسبب :	تقل كثيراً	تقل لحد ما	تتسع لحد ما	تتسع بشدة	المجموع
	%	%	%	%	%
الفقر	3,8%	4,3%	18,3%	73,6%	100,0%
الغنى	6,3%	6,0%	25,7%	62,0%	100,0%
التعليم	14,5%	27,8%	39,5%	18,1%	100,0%
المكانة الإجتماعية	7,8%	19,9%	39,4%	32,8%	100,0%

مظاهر اتساع الفوارق الاقتصادية والاجتماعية :	غير مؤثرة	مؤثرة لحدما	مؤثرة	مؤثرة جداً	المجموع
	%	%	%	%	%
الوظائف الكبيرة في الدولة	,5%	,5%	11,3%	87,7%	100,0%
إمتلاك العقارات	2,3%	11,3%	33,2%	53,1%	100,0%
إمتلاك السيارات الفارهة	5,3%	16,4%	26,4%	51,9%	100,0%
إمتلاك أسهم تجارية أو أرصدة في البنوك	6,4%	19,3%	35,7%	38,6%	100,0%
السكن في الاحياء الراقية	7,8%	20,6%	29,1%	42,5%	100,0%
الأسواق الراقية	11,0%	26,5%	28,6%	33,9%	100,0%
المكانة الإجتماعية السابقة	15,3%	31,8%	33,6%	19,3%	100,0%
التعليم العالي	11,5%	21,3%	36,3%	30,8%	100,0%
علاقات المصاهرة	9,3%	24,7%	34,6%	31,3%	100,0%
إمتلاك الأراضي الزراعية الكبيرة	5,7%	19,9%	32,1%	42,2%	100,0%

ماهي وضع هذه الفئات حالياً :	هبوط	إستقرار	صعود	المجموع
	%	%	%	%
فئة السادة	46,1%	44,0%	9,9%	100,0%
القضاة	12,5%	44,8%	42,7%	100,0%
المشايخ	4,5%	20,1%	75,4%	100,0%
الحرفيون	42,5%	41,7%	15,8%	100,0%
الفلاحون	56,3%	38,4%	5,4%	100,0%
الملاك الكبار	4,0%	18,9%	77,1%	100,0%
الموظفين الكبار	3,8%	17,6%	78,6%	100,0%
كبار الضباط	3,0%	18,4%	78,6%	100,0%
التجار	5,8%	21,2%	73,0%	100,0%
اصحاب الشركات	3,5%	17,4%	79,0%	100,0%
أصحاب الأسهم التجارية	7,4%	34,4%	58,3%	100,0%
الصيرفيون	4,9%	38,1%	57,0%	100,0%
المقاولون	6,5%	35,4%	58,0%	100,0%
مزارعو الخضروات	32,2%	53,2%	14,7%	100,0%
مزارعوا القات	4,3%	21,2%	74,5%	100,0%
الحلاقون	29,2%	59,4%	11,3%	100,0%
الطبالون	53,4%	33,9%	12,7%	100,0%
الحدادون	42,9%	54,0%	3,0%	100,0%
مربوا وبائعوا الماشية	31,5%	51,5%	17,0%	100,0%
الموظفون الصغار	58,4%	34,4%	7,2%	100,0%
المثقفون و المتعلمون	33,3%	43,7%	23,0%	100,0%
الجزارون	22,3%	46,5%	31,2%	100,0%
الأخدام	66,3%	28,0%	5,7%	100,0%
بائعو القات	9,4%	40,4%	50,1%	100,0%

أي المهن التالية تحدد المكانة الإجتماعية للفرد :	تقلل كثيراً	تقلل لحدما	ترفع لحدما	ترفع كثيراً	المجموع
	%	%	%	%	%
مزارع	5,8%	37,1%	50,0%	7,1%	100,0%
سائق	16,8%	60,9%	21,1%	1,3%	100,0%
عامل مطعم	41,8%	48,9%	9,1%	,3%	100,0%
بائع متجول	53,5%	38,1%	7,1%	1,3%	100,0%
تاجر تجزئة	2,0%	33,2%	59,6%	5,1%	100,0%
تاجر جملة	,3%	7,3%	49,4%	43,0%	100,0%
بائع بمحل تجاري	4,6%	27,4%	60,9%	7,1%	100,0%
نجار	5,4%	41,8%	50,0%	2,8%	100,0%
حداد	11,6%	58,6%	28,3%	1,5%	100,0%
سمكري	10,7%	53,0%	34,0%	2,3%	100,0%
سباك	22,5%	53,9%	22,0%	1,5%	100,0%
خباز	24,0%	55,6%	19,2%	1,3%	100,0%
عامل في محطة وقود	23,5%	57,8%	16,4%	2,3%	100,0%
عسكري	15,9%	44,1%	35,4%	4,6%	100,0%
ضابط	1,0%	6,3%	59,9%	32,7%	100,0%
مدرس مدرسة	2,5%	14,7%	69,1%	13,7%	100,0%
مدرس جامعة	,3%	2,5%	28,1%	69,1%	100,0%
موظف كبير في الدولة	,3%	1,0%	4,8%	94,0%	100,0%
قاضي محكمة	,5%	1,3%	12,3%	86,0%	100,0%
محامي		2,8%	39,7%	57,5%	100,0%
صحفي	1,0%	6,8%	54,5%	37,7%	100,0%
مذيع	1,8%	5,8%	53,8%	38,7%	100,0%
شيخ قبيلة	,5%	1,5%	13,3%	84,8%	100,0%
طبيب	,3%	1,8%	21,1%	76,9%	100,0%
حلاق	52,8%	36,8%	8,4%	2,0%	100,0%
محاسب	2,5%	11,1%	69,4%	17,0%	100,0%
مهندس معماري	,5%	3,3%	53,0%	43,2%	100,0%
صيدلي	,8%	4,5%	61,1%	33,6%	100,0%
فني إلكترونيات	3,0%	9,3%	68,3%	19,3%	100,0%
جزار	52,3%	32,0%	10,7%	5,1%	100,0%
دلال المواشي	20,9%	39,3%	33,4%	6,4%	100,0%
بنشري	37,3%	47,6%	14,1%	1,0%	100,0%
صانع ذهب	1,5%	9,1%	53,1%	36,3%	100,0%

المجموع	ترفع كثيرا	ترفع لحدما	تقلل لحدما	تقلل كثيرا	
%	%	%	%	%	
100,0%	4,6%	53,6%	33,3%	8,5%	عطار
100,0%	,5%	5,0%	25,3%	69,2%	فراش
100,0%	1,5%	13,6%	43,7%	41,2%	راعي غنم
100,0%	2,5%	37,9%	49,5%	10,1%	خياط
100,0%	3,8%	68,6%	23,8%	3,8%	موظف
100,0%	3,0%	48,1%	40,8%	8,1%	ممرض - ممرضة
100,0%	2,0%	10,5%	50,8%	36,7%	حارس
100,0%	21,6%	62,3%	13,3%	2,8%	أعمال حرة
100,0%	53,2%	42,3%	3,8%	,8%	مقاول
100,0%	14,9%	32,3%	39,9%	12,9%	مقوت
100,0%	1,3%	14,9%	37,3%	46,4%	خراز
100,0%	3,3%	53,0%	38,6%	5,1%	كهرباني
100,0%	1,3%	27,8%	54,1%	16,8%	بائع خضروات
100,0%	9,6%	76,3%	10,0%	4,2%	مدرس
100,0%	29,1%	45,3%	20,0%	5,6%	ربة بيت
100,0%	3,5%	34,6%	45,4%	16,5%	صياد
100,0%	3,3%	52,8%	36,1%	7,8%	عامل فني

ملحق رقم (٢)

استمـــــارة الاستبيـــان

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
جامعة صنعاء
الدراسات العليا
قسم علم الاجتماع

الاخوة والأخوات المحترمون

تحية طيبة

يتناول هذا البحث التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني المعاصر، لهذا ترجو الباحثة التعاون معها في الإجابة على كافة أسئلة الاستبيان حتى تتمكن من تحقيق هدف البحث، كما يسرها أن تتلقى آراءكم وملاحظاتكم التي تتوقع أنها ستثري البحث وتغنيه بالمعلومات الضرورية.

مع التأكيد بأن هذه البيانات سرية ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي ،،،

شاكرين لكم حسن تعاونكم ، والله الموفق

الباحثة لنيل درجة الدكتوراه
عفاف أحمد الحيمي

1 | المحافظة | |

2 | النوع : | ذكر | | أنثى | |

3 | العمر : | | سنة

4 | محل الإقامة حاليا: | ريف | | حضر | |

5 الحالة الاجتماعية :

عازب		متزوج	
مطلق		أرمل	

6 | عدد الأبناء : | ذكور | | إناث | |

7 بيانات الحالة التعليمية :

الحالة التعليمية	للمبحوث	لوالده
أمي		
يقرأ ويكتب		
شهادة ابتدائية		
شهادة إعدادية		
شهادة ثانوية		
معهد فني		
شهادة جامعية		
دراسات عليا		

8 مقارنة بين مهنة المبحوث ومهنة والده :

مهنة المبحوث حاليا :	
مهنة والد المبحوث (حاليا أو سابقا) :	

9 ما مقدار الدخل الشهري للمبحوث :

أقل من ١٠٠٠٠ ريال	
من ١٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠ ريال	
من ٢٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠ ريال	
من ٣٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠ ريال	
من ٥٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠ ريال	
أكثر من ذلك	

10 مصادر الدخل الشهري :

11 ممتلكات الأسرة :

أراضي بناء	
أراضي زراعية	
سكن ملك	
بيوت للإيجار	
مشاريع تجارية صغيرة	
مشاريع تجارية كبيرة	
إمتلاك مصانع	
ملكية أسهم شركات تجارية وبنوك	
لاتوجد	

12 حدد من وجهة نظرك موقع كل فئة من الفئات التالية في المجتمع اليمني المعاصر :

الفئـــــــــــات	الموقع الاجتماعي			
	العليا	المتوسطة	الدنيا	الهامشية
رجال الصناعة				
رجال رأس المال				
التجار التقليديون				
المشائخ				
ضباط الجيش				
كبار موظفي الدولة				
أساتذة الجامعات				
مدراء الإدارات				
الوكلاء التجاريون				
المقاولون				
ملاك الأرض				
وكلاء السياحة				
الموظفون الصغار				
الأطباء				
المهندسون				
السادة				
الحرفيون				
مدرسوا المدارس				
الأخدام				
تجار التجزئة				
الفلاح				
الباعة المتجولون				
أصحاب المحال والصندقات الصغيرة				
العامل				
الجزار				
القضاة				
المحامون				
الصيرفيون				
المساهمون في الشركات				
الوظائف الكتابية				
المهن الحرة الصغيرة				
أصحاب الورش				
ملاك المصانع الصغيرة				
الصيادون				
الجنود				

13 - حدد من وجهة نظرك أسباب ومصادر القوة والنفوذ في المجتمع اليمني في ضوء المحددات الآتية :

المحددات	درجة الأهمية			
	مهم جدا	مهم	مهم لحدما	غيرمهم
المهنة				
المكانة الاجتماعية				
القبيلة				
المال				
عدد الأولاد الذكور				
حجم الأسرة				
مكانة الأسرة				
التعليم والثقافة				
الوظيفة				
السلطة				
الهجرة للخارج				
الجيش (الانتماء للمؤسسة العسكرية)				
المشيخة الدينية				
الهجرة من الريف إلى المدينة				
العلاقات الاجتماعية				
التجارة				
الميراث				
المصاهرة				
المناصب السياسية				
الارتباط والعمل مع المؤسسات الأجنبية				

14 - هل تتسع الفجوة بين الجماعات بسبب

	تتسع بشدة	تتسع لحدما	تقل لحدما	تقل كثيرا
الفقر				
الغنى				
التعليم				
المكانةالاجتماعية				

15 - حدد من وجهة نظرك مظاهر إتساع الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الناس في ضوء المظاهر الآتية :

المظاهر	درجة الأهمية			
	مؤثرة كثيرا	مؤثرة	مؤثرة لحدما	غيرمؤثرة
الوظائف الكبيرة في الدولة				
إمتلاك العقارات				
إمتلاك السيارات الفارهة				
إمتلاك أسهم أو أرصدة في البنوك				
السكن في الأحياء الراقية				
الأسواق الراقية				
المكانة الاجتماعية السابقة				
التعليم العالي				
علاقات المصاهرة				
إمتلاك الأراضي الزاعية الكبيرة				

16 ماهي التغيرات التي طرأت على مكانة الفئات التالية في التركيب الاجتماعي اليمني المعاصر :

	وضع الفئة حاليا		
	صعود	إستقرار	هبوط
فئة السادة			
القضاة			
المشائخ			
الحرفيون			
الفلاحون			
الملاك الكبار			
الموظفين الكبار			
كبار الضباط			
التجار			
أصحاب الشركات			
أصحاب اللأسهم التجارية			
الصيرفيون			
المقاولون			
مزارعوا الخضروات			
مزارعوا القات			
الحلاقون			
الطبالون			
الحدادون			
مربوا وبائعوا الماشية			
الموظفون الصغار			
المثقفون والمتعلمون			
الجزارون			
الأخدام			
بائعوا القات			

17 أي المهن التالية تحدد المكانة الاجتماعية للفرد :

المهنـــــة	ترفع كثيراً	ترفع لحدما	تقلل لحدما	تقلل كثيراً
مزارع				
سائق				
عامل مطعم				
بائع متجول				
تاجر تجزئة				
تاجر جملة				
عامل عمل تجاري				
نجار				
حداد				
سمكري				
سباك				
خباز				
عامل في محطة وقود				
عسكري				
ضابط				
مدرس مدرسة				
مدرس جامعة				
موظف كبير في الدولة				
قاضي محكمة				
محامي				
صحفي				
مذيع				
شيخ قبيلة				
طبيب				
حلاق				
محاسب				
مهندس معماري				
صيدلي				
فني الكترونيات				
جزار				
دلال مواشي				
بنشري				
صانع ذهب				
عطار				
فراش				

المهنـــــة	ترفع كثيرا	ترفع لحدما	تقلل لحدما	تقلل كثيرا
راعي غنم				
خياط				
موظف				
ممرض- ممرضة				
حارس				
اعمال حرة				
مقاول				
مقوت				
خراز				
كهرباني				
بائع خضروات				
ربة بيت				
صياد				
عامل فني				

18 من وجهة نظرك ماهي أهم التغيرات التي طرأت على حياة الجماعات والأفراد بحيث أثرت على التركيب الاجتماعي :
نرجو التوضيح قدر الإمكان من خلال أمثلة من واقع المجتمع اليمني)

ملحق رقم (٣)

ملخص الرسالـــة
باللغــة العربيــة

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً:- موضوع الدراسة وأهميتها:

شهد عقدا الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي متغيرات اجتماعية اقتصادية كبيرة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي أثرت على الخريطة الاجتماعية لكثير من المجتمعات ومنها المجتمع اليمني حيث أسهمت هذه المتغيرات في إعادة صياغة واقعه الاجتماعي والاقتصادي على النحو الذي اختلف كثيراً عما كان عليه من قبل، الأمر الذي جعلنا جميعاً نقف أمام تساؤل كبير مفاده من نحن؟ وإلى أين نسير؟ بعد أن عصفت بنا كل تلك المتغيرات، وهو ما دفع بالباحثة -في محاولة منها- لاستجلاء وفهم وتحليل الغموض والتداخل الذي يحيط بالتركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني مبتعدة قدر الإمكان عن الأسر الذهني للمفاهيم الجاهزة التي وجدت -الباحثة- أن إسقاطها على مكونات الخريطة الاجتماعية يعيق أكثر مما يفيد في فهم الواقع خصوصاً مفهوم الطبقة الذي وجدت الباحثة عدم مواءمته خلال الفترة المدروسة لمجتمعنا، المتمفصل في أنماطه الإنتاجية المختلفة أو مفهوم التدرج الاجتماعي الذي سيجعلنا أمام عدد هائل من الفئات والشرائح وغيرها من المفاهيم التي أنتجها علم الاجتماع في الغرب، لذلك وجدت الباحثة أن مفهوم التركيب الاجتماعي يعني·: (مجموعة الفئات والقوى الاجتماعية المختلفة تكويناً ونشاطاً والمتداخلة مع بعضها بعضاً في مرحلة زمنية معينة وبفاعلية أسرع في عملية الفرز الطبقي[1] ، بفعل العوامل الذاتية والموضوعية للمتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وهو مفهوم تكاملي أكثر استبصاراً للمواقع الطبقية البنائية السائدة وأقدر على كشف المبادئ التي تحكم هذا التداخل والتمفصل بين تكويناته المختلفة) ويقترب كثيراً من التكوينات الجديدة للشرائح، والفئات والجماعات التي آل إليها المجتمع خلال العقدين المنصرمين، وتتضح من خلاله مواقعها وتمفصلاتها وحراكها وعناصر بناء القوة فيها، وقد ثبت أن هذا المفهوم يمثل مفهوماً تكاملياً مقتدراً على فهم وإدراك ما هو أبعد من مجرد المفاهيم والمواقع الطبقية والبنائية للتكوينات الجديدة، كما يعبر عن حالة التفاعل الجدلي فيما بينها من

---

(١) استوحيّت الفكرة من محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية ، مرجع سابق ، ص٢٢٢-٢٢٤.

جهة والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية السائدة من جهة أخرى على النحو الذي عبرت عنه فصول الدراسة المختلفة.

إن الحراك الاقتصادي والنشاط الذي برزت بوادره في مستهل عقد الثمانينات في الشمال والجنوب "رغم التباين في التوجهات السياسية لنظامي الحكم آنذاك في الشطرين" والسماح لرؤوس الأموال بالحركة – تصديراً واستيراداً– ودخول آليات اقتصاد السوق في النظام الاقتصادي على نحو مؤثر، كل ذلك قاد إلى انتعاش نسبي واضح للقطاع التجاري الذي غلب عليه النشاط الاستيرادي أكثر من غيره، واقتحام فئات جديدة لم يكن لها أي تراكم رأسمالي سابق أو خبرة أو تجربة بنشاط كهذا مكنها من الصعود الاجتماعي المعزز فيما بعد بتراكم رأسمالي واضح وتحالفات اجتماعية واقتصادية متينة، صاحب ذلك تراجع لفئات تقليدية أخرى، لينتهي عقد الثمانينات بالولوج بالمجتمع اليمني في كيان واحد من خلال دمج كياني الدولتين في كيان واحد، تداخلت فيه كل القوى الاجتماعية الفاعلة، وتمفصلت فيه من جديد كافة فئاته وشرائحه على النحو الذي سمح لحراك اجتماعي آخر تمكنت من خلاله العديد من الفئات والقوى الجديدة من تعزيز حضورها وصعودها الاجتماعي والاقتصادي مع اتسام عقد التسعينات من القرن الماضي بشيوع اقتصاد السوق والخصخصة وتفعيل توصيات البنك وصندوق النقد الدوليين في السياسيات الاقتصادية وهيمنة العلاقات شبه الرأسمالية، وما صاحب ذلك من مظاهر اجتماعية واقتصادية جديدة، مثل العمل بمبادئ التعددية السياسية ونزعة المشاركة الواضحة للمرأة في العمل، وخصخصة التعليم والصحة، وتمركز دائرة الغنى، واتساع دائرة الفقر، وبدء التشكلات الطبقية لأول مرة في الواقع الاقتصادي والسياسي للمجتمع، وشيوع البطالة وتراجع دور التعليم عن سابقه، وتغليب قيمة العمل القائم على الكسب على القيم التقليدية التي ظلت تنظر لبعض المهن نظرة دونية، وتداخل القبيلة بآليات السلطة والنشاط التجاري.

إن مثل هذه التغيرات التي طالت الواقع الاجتماعي، هي التي أوحت للباحثة بهذه الدراسة وبذلك يمكن اعتبارها محاولة لفهم وتحليل التركيب الاجتماعي القائم في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية بمضامينها ومكوناتها الاجتماعية والاقتصادية المختلفة مستهدفة ذلك كله في محاولة للباحثة الوصول إلى إجابة سوسيولوجية للسؤال من نحن؟ وإلى أين نسير؟.

ثانياً:- أهداف الدراسة:

١- تقديم تحليل عن التركيب الاجتماعي الراهن في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية الجارية ومضامينها ومكوناتها الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

٢- تقديم فهم سوسيولوجي اقتصادي للمتغيرات الجديدة التي أثرت على التركيب الاجتماعي للفترة ما بين ١٩٨٠-٢٠٠٠م بالمقارنة مع المتغيرات السابقة التي كانت سائدة منذ مشارف الخمسينات حتى أواخر التسعينات وصولاً إلى تحقيق رؤية اجتماعية علمية للتركيب الاجتماعي لمجتمع البحث.

٣- الكشف عن مضمون ودلالات المتغيرات والمفاهيم الجديدة التي أفرزها التوجه الجديد على المجتمع اليمني وأثر ذلك في التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني المعاصر.

٤- الإسهام في دراسة التركيب الاجتماعي المعاصر وما يمكن أن يترتب على ذلك من تأثيرات على اتجاهات التنمية العادلة في المستقبل.

ثالثاً: منهجية الدراسة:

اهتدت الباحثة في كافة خطواتها بالمنهج الجدلي لتفسير العلاقة بين التركيب الاجتماعي والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وما نتج عنها من مظاهر، واستخلاص النتائج العامة والخاصة المتعلقة بالدراسة، وفي إطار هذا المنهج العام استُخدمت عدة مناهج منها:المنهج الوصفي ، المنهج التاريخي ، المنهج المقارن ، ومنهج تحليل المضمون .

رابعاً: تقسيم الدراسة وتبويبها:

تتقسم الدراسة إلى قسمين أساسيين بستة فصول ومقدمة وعلى النحو الآتي:

المقدمة :

وتشمل موضوع الدراسة وأهميتها وأهدافها، وتعريف المفهومات والتساؤلات ومنهج وأسلوب الدراسة وأدوات جمع البيانات.

الباب الأول:

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة:

احتوى على عرض النظرية الوظيفية الماركسية التقليدية ونظرية التبعية وأسلوب الإنتاج والتكوين الاجتماعي ودراسة بعض المفاهيم القريبة من الموضوع كمفهوم الطبقة الاجتماعية والتدرج الاجتماعي ثم عرضاً لمفهوم التركيب الاجتماعي ومدى ملاءمته وقربه من التكوينات الاجتماعية للفئات والجماعات المعاصرة.

الفصل الثاني: الأوضاع الاجتماعية والسياسية المؤثرة على التركيب الاجتماعي:

تناولت الباحثة فيه الأوضاع الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي ثم التكوين الاجتماعي للمجتمع اليمني موضحة الأوضاع الاجتماعية والسياسية في المناطق الشمالية والجنوبية مختتمة الفصل بعرض للتركيب الاجتماعي خلال عقد الستينات والسبعينات معتبرة إياهما بداية التكوين المعاصر..

الفصل الثالث: أبرز الدراسات السابقة في الموضوع مع عرض تحليلي نقدي:

قدمت الباحثة في هذا الفصل الدراسات الأولية عن المجتمع اليمني مع عرض لأهم الدراسات الرائدة على المجتمع اليمني متمثلة في الدراسات التالية:

- أبعاد التكامل بين برامج التنمية والواقع الثقافي الاجتماعي في المجتمع اليمني.
- الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني.
- تغيير النسق الاجتماعي – الاقتصادي في القرية اليمنية.
- الانتلجنسيا اليمنية: النشوء والتطور.

الباب الثاني:

الفصل الرابع: المتغيرات الاقتصادية المعاصرة وأثرها على التركيب الاجتماعي:

تناولت الباحثة في هذا الفصل القطاع التجاري والصناعي في عقد الثمانينات في المناطق الشمالية (ج.ع.ي) سابقاً وفي المناطق الجنوبية (ج.ي.د.ش) سابقاً وصولاً إلى الأوضاع الاقتصادية بعد الوحدة (١٩٩٠م–٢٠٠٠م) ثم الاتجاهات والملامح العامة والقطاع التجاري مع أثر تلك المتغيرات على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مع

توضيح أهمية القطاع الزراعي وطبيعته في ريف المناطق الشمالية والجنوبية ثم قدمت تحليلاً نقدياً لما سبق.

الفصل الخامس: المتغيرات الاجتماعية المعاصرة وأثرها على التركيب الاجتماعي:

قدمت الباحثة في هذا الفصل لأهم المتغيرات الاجتماعية المتمثلة في التعليم والهجرة، وأهم ملامح الأوضاع الاجتماعية السياسية للمناطق الشمالية والجنوبية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات وطبيعة القوى الاجتماعية في المناطق الشمالية والجنوبية ثم تحليلاً وعرضاً للتحالفات والأوضاع الجديدة في عقد التسعينات ثم تقديم خلاصة واستنتاج للفصلين الرابع والخامس.

الفصل السادس: ملامح التغيير – رؤية اجتماعية تحليلية (الدراسة الميدانية) :

وقد قامت الباحثة في هذا الفصل باستعراض أهم الخطوات التي اتبعتها في دراستها ومن ثم القيام بالإجراءات العملية والميدانية لتنفيذ البحث ومن ثم عرض لنتائج البحث الميداني وتفسيرها وتحليل معطياتها لتحديد ملامح التركيب الاجتماعي وإبراز أهم التغيرات التي طرأت على التركيب الاجتماعي ومن ثم لأهم المظاهر المصاحبة له مع عرض لنتائج تحليل المضمون بما في ذلك خلاصة واستنتاجات عامة تتعلق بمجمل الدراسة.

والحمد لله

ملحق رقم (٤)

ملخص الرسالـــــة
باللغـة الإنجليـــزية

Department of Sociology
Faculty of Arts,
Graduate Studies and Scientific Research,
Sana'a University,
The Republic of Yemen.

The Social Composition of the Modern Yemeni Society: A Socio-economic Variables Study for the Period: 1980 - 2000

A Thesis submitted for Obtaining Ph. D in Arts,
Major in Sociology

Abstract

Prepared by:
Student: Afaf Ahmed Al-Haimi

Supervised by:

First Supervisor: Professor Abduh Ali Othman
Professor of Sociology, Dept. of Sociology,
Faculty of Arts, Sana'a University, Yemen.

Second Supervisor: Prof. Hamoud Al-Awdi
Professor of Sociology, Dept. of Sociology,
Faculty of Arts, Sana'a University, Yemen.

Sana'a 2003

First: the Topic & Significance:

The eighties and the nineties of last century witnessed huge socioeconomic changes on national, regional, and international levels that have effected the social maps of many societies, including the Yemeni society. These changes have contributed in re-forming the Yemeni society's socio-economic reality in a completely different way. Thus, an essential question is raised; who are we? and Where are we going? after we have been stormed by all changes. The researcher motivation to conduct this study is to clearly see, comprehend, and analysis the ambiguity and interrelation that surround the social composition, and to avoid, at the same time, the dominant ready made concepts, which the researcher has found rather blocking to the understanding of the reality, particularly, that of class concept, which the researcher found irrelevant to the studied period of our enigmatic society, in either its various productive patterns, or the social hierarchy concept, which shall put us before several numbers of categories, sections, and other concepts produced by Sociology in the West. Therefore, the researcher has found that social composition concept .... from the new compositions of sections, categories, and groups, which the society have ended to during the last two decades. It has become obvious, through class positions, joints, activities and the elements of power building. This concept was found to be representing a complementary concept for understanding and comprehending concepts, class and structural positions of new formations, as well as expressing the controversial reactive status among them, on one hand, and the prevailed economic variables, on the other hand, as expressed in the thesis.
The economic activity and prosperity that began at the early eighties, in both former North and South Yemen, despite the discrepancy in their political trends at that time, and the allowance of capitals turnovers, including exporting, importing, and effectively introducing the mechanisms of market economy to the economic system, which had lead to a relative prosperity of trade sector, which was mostly dominated by the importing activity, and the cutting through of new categories, that had no capitalistic accumulation, or an experience in such activity, enabling them in going up the social ladder, which was later supported by an obvious capitalistic accumulation, and shameful social and economic alliances, which was

accompanied by the deterioration of other traditional categories, ending the decade of the eighties by forming a sole Yemeni entity, by integrating the two states' entities in one unified entity in which all the effective social powers interrelated as well as that all categories and classes were joined in a way that permits another kind of social activity through which several categories and powers supported their presence, social and economic climbing. The nineties decade was characterized by the prevalence of the market economy, privatization, activating the policies' recommendations of the World Bank and the International Monetary Fund, the dominance of semi-capital relations, and the accompanied new social and economic phenomena, such as following the principles of the multi-party system, women participation in work, privatizing education and health sectors, centering of wealth circle, the expansion of poverty circle, the emergence of class distinction/racism, the spread of unemployment, the deterioration of education, the dominance of the work value based on earning on traditional values, which continued to look down some occupations, and the interrelation of tribe with the mechanisms of authority and commercial activity.

Second: The Study Objectives:

1- Presenting an analysis of the current social composition in light of current internal and external variables, their various social and economic implications and components.

2- Presenting psycho-economic understanding of new changes that have effected the social structure for the period 1980 - 2000 compared to the former variables, which have prevailed since the early fifties until the end of the nineties in order to achieve socio-scientific view of the social composition of the Yemeni society.

3- Contributing in the contemporary social composition with all possible consequential effects on fair development in future.

Third: Methodology of the Study:

The researcher has followed, in all procedures, the controversial approach in order to interpret the relationship between the social composition, the social and economic variables, the consequent aspects, and extracting general and private conclusions related to the study. Within this general framework, the researcher has used

several approaches, including the descriptive, historical, comparative, and content analysis.

Fourth: Study Sections:
The study is divided into two main sections; including six chapters and an introduction, as follows:
Introduction: It includes the topic, significance, importance, objectives, definitions of concepts, interrogatives, methodology and style of the study, and the data collections tools.

First Chapter: It includes the theoretical framework; the social theories related to the topic. Dealing with some concepts such as the class and social hierarchy.

Second Chapter: Social and Political conditions that effect the social composition.

Third Chapter: reviewing former studies on the same topic as well as displaying critical analysis.

Fourth Chapter: the effect of contemporary economic variables on social composition.

Fifth Chapter: the effect of the contemporary social changes on the social composition.

Sixth Chapter: the features of changing: a social analytical view (field work).

The conclusion.
References.
Appendixes.